مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية

التواصل

عدد 22 سبتمبر 2008

تصدرها جامعة باجي مختار عنابة-الجزائر

مقالات بحث في:

علم الاجتماع

- تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين المتعلقة بالتعليم داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية ..... عمر عسوس
- بعض الأساليب الوقائية لمواجهة ظاهرة انحراف الشباب ..... معمر داود
- علاقة المرأة باتّخاذ القرارات الأسرية (سورية نموذجاً) ..... بلال عرابي

علوم الإتصال

- دور الاتصال الجمعوي في تطوير الجمعية ..... فتيحة أوهايبية
- الجامعة الجزائرية في ظل التشريعات الجديدة أي دور تنموي؟ ..... جمال العيفة

العلوم الاقتصادية

- مقاربة رأس المال والصناعة البترولية ..... أمير السعد
- النفط الجزائري والتنمية الإنسانية المستدامة ..... بلقاسم ماضي

التهيئة العمرانية

- آفاق وعوائق التعمير بالمدينة الجزائرية دراسة حالة مدينة عنابة ..... ج. د قسوم و ص .قرفية
- قراءة في أهم الاتجاهات النظرية للمدينة ..... فاتح عمارة

التاريخ

- أضواء جديدة حول جذور الثورة الجزائرية (1945-1954) ..... صالح فركوس

التواصل
El-Tawassol
مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
Revue des Sciences Sociales et Humaines
مديرية النشر، جامعة باجي مختار-عنابة
ص.ب. رقم 12، عنابة - الجزائر
www.univ-annaba.org

مجلة علمية محكمة

I.S.S.N 1111-4932

التـواصـــــل

مجلــة العلـوم الاجتماعية والإنســانيــة
"محكمــة" تصدر عن جامعة باجـي مختـار –عنــابـة- الجزائـر

المـديـــر

أ/د. محمد الطيب العســكري
رئيس جـامعـة باجي مختار- عنـابــة

مدير النشـــر

أ.د لخضر تيفـوتي

رئـيس هيئـــة التحـريـر

أ/د. ميلود بركــاوي

أعضاء هيئـــة التحـريــر

أ/د. أميــر السعـــد
أ/د. بشيـــر إبريـــر
أ/د. فضيــلة سحــري
أ/د. سيف الإسلام شويـة
أ/د. صاري محمـــد

الأمـانـــــة

دليـلة بعلـــي

مديريــه النشــر

جامعة باجي مختار- عنابة ص.ب. 12 – 23000- عنابـة

الهاتـف :12 11 87 (038) الفاكس : 12 11 87 (038)
البريد الإلكتروني: tawassol_journal@yahoo.com
www.univ-annaba.org

الهـيـــئة العـلـمـية

أ/د. محمد يسري أبو العلا، جامعة الزقازيق، مصر
أ/د. أحمد عمران، جامعة صفاقس، تونس
أ/د. عمر الكتاني، جامعة محمد الخامس، المغرب
أ/د. مود حمادي، جامعة منوبة، تونس
أ/د. الوعر مازن، جامعة دمشق، سوريا
أ/د. عبد القادر سيد أحمد، جامعة باريس، فرنسا
أ/د. سمير مصطفى، جامعة القاهرة، مستشار اقتصادي
أ/د. ماك ماهون ميشال، جامعة قلاسقو، بريطانيا
أ/د. الشريف باشا، جامعة القاهرة، مصر
أ/د. علي المير، جامعة تونس، تونس
أ/د. عبد الرزاق بوبندير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر
أ/د. عبد الله بوجلال، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر
أ/د. مختار نويوات، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
أ.د. عبد المجيد حنون، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
أ/د. الحواس مسعودي، جامعة الجزائر، الجزائر
أ/د. عبد المالك مرتاض، جامعة وهران، الجزائر
أ/د. أحمد يعقوب، جامعة وهران، الجزائر
أ/د. جمال عبد الناصر مانع ، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
أ/د. الهاشمي لوكيا ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر
أ/د. مسعود منتري، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
أ/د. محمد مانع، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
أ/د. محفوظ بن عصمان، جامعة باجي مختار، الجزائر
أ/د. الشريف حمزاوي، جامعة باجي مختار، الجزائر

قواعد النشر بالمجلة

"التواصل" مجلة أكاديمية دورية محكّمة تُعنى بالدراسات والأبحاث المبتكرة والأصيلة في مختلف العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والآداب واللغات. تقبل للنشر في المجلة الأبحاث و الدراسات المكتوبة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:

1. أن تكون المادة المرسلة للنشر أصيلة و لم يسبق نشرها و لم ترسل للنشر في جهة أخرى.

2. ألا يتجاوز حجم البحث على أكثر تقدير عشرين (20) صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والهوامش والجداول والأشكال و الصور و على الا يقل عن 12 صفحة. إذا تبيّن أن هناك أبحاثا قابلة للنشر و لكنها طويلة، فمن حق هيئة التحرير أن تطلب من المؤلف اختصار البحث قبل نشره.

3. أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد و كتابة الأبحاث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات و توثيق الاقتباسات، سواء كانت نصوصا حرفية مباشرة أو عرضا لأفكار و وجهات نظر، على نحو دقيق وواضح. يشار إلى المراجع المذكورة في النص برقم يوضع بين معقوفتين مثال **4**. إذا ذكر اسم المؤلف يجب أن يتبع برقم المرجع، أما إذا كان للمرجع المذكور أكثر من مؤلفين فيذكر الأول فقط مع الإشارة إلى أن العمل جماعي. إذا كان المرجع مقالا يذكر لقب المؤلف و يرمز لاسمه بالحرف الأول منه، ثم عنوان المقال و اسم المجلة و عددها و تاريخ النشر و أخيرا رقم الصفحات المعتمدة. أما إذا كان المرجع كتابا فيذكر لقب المؤلف واسمه بالرمز، وعنوان الكتاب ثم رقم الصفحات المعتمدة فرقم الطبعة و تاريخ النشر و أخيرا اسم الناشر و مكان النشر. تثبت هذه المعلومات في نهاية البحث أو المقال تحت عنوان "المراجع والحواشي".

4. أن ترسل المواد العلمية من ثلاثة(03) نسخ مكتوبة على وجه واحد من الورق العادي (A4)، بالإضافة إلى نسخة مكتوبة على أقراص الحاسوب و ذلك وفق المواصفات التالية:

- لوحة النص: 19سم x 12سم
- الحرف 13 نقطة (Simplified Arabic)
- بين السطور: 0,8 نقطة
- هامش الصفحة:
  - اليسار: 2سم
  - اليمين: 2سم
  - الأعلى: 2سم
  - الأسفل: 3سم

5. أن ترقم الصفحات في الوسط أسفل الصفحة

6. إذا كانت المادة المقدمة للنشر مداخلة في أحد الملتقيات أو المنتديات العلمية فإنه يتعين على المؤلف أن يذكر تاريخ انعقاد الملتقى أو المنتدى و كذا العنوان الأصلي للمداخلة.
7. أن يزود المؤلفون المجلة بخلاصتين للمادة المقدمة للنشر في حوالي 100 كلمة واحدة باللغة التي كتبت بها المادة و الثانية بلغة أخرى على أن تكون الخلاصة منقحة بإمعان.

ملاحظات عامة

1. تخضع كل الأبحاث والدراسات **للتحكيم السري** لتقرير مدى صلاحيتها للنشر. و تلتزم المجلة بإخطار المؤلفين الذين قُبلت أبحاثهم للنشر مباشرة بعد صدور رأي التحكيم فيها. يجوز للمجلة أن تطلب من المؤلفين إدخال التعديلات التي تراها مناسبة على المواد المقدمة للنشر قبل إجازتها للنشر.
2. المواد التي ترسل إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر. ويحق للمجلة أن تتصرف في المادة المنشورة وفق ما تراه مناسبا.
3. لا تقبل المادة المقدمة للنشر إلا إذا كانت محررة و منقحة بعناية.
4. أن يرفق المؤلفون مقالاتهم بصفحة تقديم تحتوي على:

- اسم ولقب ووظيفة المؤلف
- العنوان البريدي و الالكتروني للمؤلف
- نبذة موجزة عن سيرة المؤلف

5. على صاحب المقال أن يقدم **إقرارا خطيا** بعدم تقديم مقاله للنشر في مجلة أخرى.
6. الآراء التي تصدر في المجلة تعبر عن أصحابها و**لا تعبر** بالضرورة عن رأي المجلة.
7. يتم إيداع المادة المقترحة للنشر لدى أمانة المجلة **دون وساطة** من طرف صاحبها أو ترسل عن طريق البريد المسجل باسم صاحبها.
8. رأي هيئة التحرير في المقالات المقترحة مرتبط باستلام تقارير المحكمين، لذا يتعين على المؤلفين **الالتزام** التام بالمسار السري للتقويم.
9. **التواصل** مجلة علمية تنشر الأعمال التي تلبي الشروط العلمية و الأكاديمية المنصوص عليها في قواعد النشر، و على هذا الأساس **لا تتحمل المجلة تبعات الآجال** المرتبطة بمناقشة الرسائل، الترقيات،.....الخ.

المراســلات

توجه الاقتراحات باسم رئيس هيئة التحرير(أو مدير النشر) إلى العنوان التالي:

السيد رئيس هيئة التحرير/ أو السيد مدير النشر

التواصــل

مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية

مديرية النشر

جامعة باجي مختار– عنابة

ص.ب. 12

23000– عنابة

الجزائر

هاتف/ فاكس: 00213(038)87.11.12

الفهـــرس

علم الاجتمـــاع

تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين المتعلقة بالتعليم داخل المؤسسات الإصلاحية و العقابية

عمر عسوس **08**

بعض الأساليب الوقائية لمواجهة ظاهرة انحراف الشباب

معمر داود..... **24**

علاقة المرأة باتّخاذ القرارات الأسرية (سورية نموذجاً)

بلال عرابي **57**

علوم الاتصـال

دور الاتصال الجمعوي في تطوير الجمعية

فتيحة اوهايبية..... **78**

الجامعة الجزائرية في ظل التشريعات الجديدة أي دور تنموي؟

جمال العيفة..... **91**

العلوم الاقتصاديـة

مقاربة رأس المال والصناعة البترولية

أمير السعد..... **119**

النفط الجزائري والتنمية الإنسانية المستدامة

بلقاسم ماضي..... **154**

التهيئـة العمرانيـة

أفاق و عوائق التعمير بالمدينة الجزائرية دراسة حالة مدينة عنابة

جمال الدين قسوم و الصادق قرفية..... **173**

قراءة في أهم الاتجاهات النظرية للمدينة

فاتح عمارة..... **185**

أضواء جديدة حول جذور الثورة الجزائرية (1945-1954)
صالح فركوس..... 199

الآراء التي تصدر في المجلة تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين المتعلقة بالتعليم داخل المؤسسات الإصلاحية و العقابية .

أ.د.عمر عسوس
قسم علم الاجتماع
المركز الجامعي –قالمة

ملخص

يتناول هذا المقال موضوع تطبيق قواعد الحد الأدنى للأمم المتحدة لمعاملة المذنبين المتعلقة بالتعليم داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية كما يحاول التعرف على أهمية عملية التعليم والتدريب كجزء من عملية تأهيل النزلاء في المؤسسات الإصلاحية والعقابية والوقوف على المعوقات التي تحول دون نجاح عملية تعليم وتدريب نزلاء المؤسسات الإصلاحية والعقابية. وينهي المؤلف المقال بتقديم اقتراحات من شأنها المساعدة على تخطي معوقات العملية التعليمية داخل هذه المؤسسات.

Abstract

The article attempts to investigate the implementation of the United Nations' Minimum Rules for the Treatment of Offenders related to education and training within the correctional and penal institutions in the Arab world. It shows the importance of education and training, as an integral part of the rehabilitation process, within such correctional and penal institutions. It also looks into the obstacles preventing the successful achievement of the

مقدمة:

إن العقاب قديم قدم البشرية نفسها، حيث كان حرمان آدم و حواء من الجنة بمثابة أول عقاب عرفه الإنسان وذلك عندما خالفا أوامر المولى سبحانه و تعالى و اقتربا من الشجرة المحرمة، و بذلك أمرهما الله بالهبوط منها بقوله تعالى : "**قال اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل و لا يشقى.و من أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى. قال ربي لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا. قال كذلك أتتك آياتن**

فنسيتها وكذلك اليوم تنسى. و كذلك نجزي من أسرف و لم يؤمن بآيت ربه ولعذاب الآخرة اشد وأبقى " (سورة طه: 122– 127) .

و الوجه الآخر للعقوبة التي وجهها الله لعبده هي جعله يجد و يكد و يبدل جهدا و يتعرض للألم في حياته ككفارة عن سيئاته تطهره من ذنوبه . لقد اتخذ العقاب طابعا دينيا في المجتمعات البدائية لأنه كان يعتبر جزاء على خطايا البشر و عصيانهم للآلهة، و من ثم كان الفرد يتقبل العقوبة من زعيم العشيرة بإذعان كامل نظرا للتبريرات الدينية التي تقدم له. ثم أخد العقاب طابع الانتقام الفردي في ظل النظام العائلي و تحول إلى الطابع الجماعي في ظل نظام العشيرة . و عندما ساد نظام القبائل في المجتمعات العربية أصبح الانتقام من المجرم من حق القبيلة سواء كانت الجريمة نتيجة اعتداء خارجي أم داخلي. أما في العصور الحديثة فإن تسليط العقاب على المجرمين أصبح من حق الدولة التي تحكم بالحق بين أفراد المجتمع وفق قوانينها الثابتة (عبد الستار: 1985: 225).

كانت العقوبة تتميز بالقسوة و الوحشية حيث تصل إلى حد تفتيت عظام الجسم، ربط كل طرف من أطراف الجسم بحصان ثم إطلاق الأحصنة في اتجاهات مختلفة، الإعدام غرقا ووضع المحكوم عليه في الزيت المغلي ، الضرب و الجلد و الإلقاء بين أنياب الوحوش و الحيوانات المفترسة (عبد الستار: 985: 277) .

وبحلول الثورة الفرنسية تم التخلي عن بعض العقوبات ذات الطابع البدائي المذكورة آنفا لتسمو لما هو إنساني و أصبح يطبق على المذنب الحد الأدنى من الألم الضروري الذي يتطلبه تنفيذ العقوبة . و بفضل ما قامت به الجمعيات المنادية بإصلاح السجون و معاملة المجرمين حلت محل الأساليب العقابية التقليدية أساليب غير بدنية كالاختبار القضائي و الإفراج الشرطي و الحكم غير المحدود و الرعاية اللاحقة و الغرامة ووقف تنفيذ الحكم إلى غير ذلك من بدائل العقاب مثل التأهيل الذي لعبت في إرساء دعائمه قواعد الأمم المتحدة لمعاملة المذنبين دورا رئيسيا .

و يهدف هذا المقال إلى:

- **1** – التعرف على دور قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين في التعليم داخل المؤسسات الإصلاحية و العقابية.
- **2** – التعرف على أهمية التعليم و التدريب كجزء من العملية التأهيلية داخل المؤسسات الإصلاحية و العقابية .
- **3** – الوقوف على المعوقات التي تحول دون نجاح العملية التعليمية داخل المؤسسات الإصلاحية و العقابية.
- **4** – تقديم بعض الاقتراحات لتخطي هذه المعوقات.

تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين ودورها في التعليم في المؤسسات الإصلاحية والعقابية:

تزعمت عملية إصلاح معاملة المذنبين اللجنة الدولية الجنائية و العقابية International Penal and Penitentiary Commission (IPPC) منذ انبثاقها عن المؤتمر الدولي الجنائي و العقابي في لندن في عام 1872. وكان هذا المؤتمر قد صاغ قواعد تنظيمية تنظم عملية رعاية السجناء و تحسين أوضاعهم و الاعتراف بحقهم في التعليم و التأهيل و التدريب. ثم سلمت هذه اللجنة مهامها إلى الأمم المتحدة بموجب الاتفاقية 415 المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت مؤتمرا خاصا حول الإجرام في جنيف في سنة 1955، شارك فيه 512 عضوا من 61 دولة بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمة الدولية للعمل و المنظمة التربوية و التعليمية و الثقافية التابعة للأمم المتحدة و المنظمة العالمية للصحة و مجلس أوروبا و جامعة الدول العربية . وقد توجت أعمال المؤتمر بالتوصل إلى صياغة 95 قاعدة للحد الأدنى لمعاملة المسجونين التي هي عبارة عن صيغة مطورة للمبادئ التي توصلت إليها اللجنة الدولية العقابية و الجنائية. و تمت المصادقة على هذه القواعد في 10 يوليو 1957 (سوريال:1993: –5 6).

اشتملت هذه القواعد على جزأين رئيسين، تعلق الأول منها بالإدارة العامة للمؤسسات العقابية في حين اهتم الثاني بالأنظمة الواجب تطبيقها على كل فئة من فئات المسجونين مثل إلزامية الفصل بين فئات المساجين و الرعاية الصحية و

اللباس و النظافة و المأكل و المشرب الخ .... و إلى جانب هذه القواعد جاءت القاعدة 77 لتقر حق السجناء في التعليم حيث جاء فيها ما يلي:

"(1) – تتخذ إجراءات لمواصلة تعليم جميع السجناء القادرين على الاستفادة منه، بما في ذلك التعليم الديني في البلدان التي يمكن فيها ذلك . و يجب أن يكون تعليم الأميين و الأحداث إلزاميا، و أن توجه إليه الإدارة عناية خاصة.

(2) – يجعل تعليم السجناء، في حدود المستطاع عمليا، تناسبا مع نظام التعليم العام في البلد، بحيث يكون في مقدورهم ، بعد إطلاق سراحهم، أن يواصلوا الدراسة دون عناء " (العوجي: 1987: 739)

كما أشارت القاعدة 71 المتعلقة بحق السجين في العمل في بندها الخامس على " ضرورة توفير تدريب مهني نافع للسجناء القادرين على الانتفاع به، ولا سيما الشباب " (العوجي: 1987: 739)، و على غرار صدور قواعد الأمم المتحدة لمعاملة المذنبين أصدر مجلس أوروبا التوصية رقم 89 بتاريخ 13 تشرين الأول 1989 التي أوصت بوجوب إتاحة فرص التعليم الأساسي و التأهيل المهني و النشاطات الخلاقة و الثقافية و التربية الاجتماعية و إمكانية الاستعانة بالمكتبة أمام المحكوم عليهم . كما حثت هذه التوصية على مساواة التعليم بالسجن من حيث النوعية بالتعليم خارج السجن بالإضافة إلى وجوب تشجيع البرامج التعليمية من قبل المؤسسات الإصلاحية و العقابية و السهر على تنفيذها و عدم اعتبار التعليم أقل أهمية من العمل العقابي و يكون مجانا وأن يشترط في المعلمين إتباع تقنيات حديثة للتغلب على العقبات العقلية و السلوكية التي يتصف بها السجناء عادة (العوجي : 1993: 399)

و بموجب صدور قواعد الأمم المتحدة للحد الأدنى لمعاملة المذنبين و توصية مجلس أوروبا المتعلقة بحق السجناء في التعليم و التكوين المهني بدأت الحكومات بالعمل على توفير التعليم الأساسي و التعليم المهني داخل المؤسسات الإصلاحية و العقابية لأن الجهل و الافتقار للقيم الأخلاقية هما من العوامل التي يرى الباحثون لها علاقة بحدوث الجريمة .

لذا، فإنه من الأهمية بمكان إعطاء لمحة موجزة حول دخول التعليم و التدريب المهني كجزء من عملية تأهيل وعلاج النزلاء و إعادة إدماجهم في المجتمع.

التعليم و التدريب كجزء من البرامج الإصلاحية:

قبل صدور قواعد الأمم المتحدة للحد الأدنى لمعاملة المذنبين ارتبط التعليم في السجون بالدين لما يلعبه من دور في مساعدة النزلاء على قراءة الإنجيل و الكتب الدينية الأخرى. ثم ارتبط بالتأهيل الصناعي في نهاية القرن السادس عشر و إبان القرن السابع. .إلا أن التعليم غير الديني بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء إصلاحية " الميرا " في نيويورك مند عام 1876م. و أدخل التعليم في السجون نظرا للاعتقاد السائد بين الإداريين المسيرين للسجون الذي مفاده أن معظم النزلاء كانوا من الأميين أو المتأخرين في تعليمهم المدرسي العادي (الدوري: 357:1989) .

ومن ثم أدخل التعليم الأساسي لمساعدتهم في الحصول على الخبرات الحياتية و تنمية مهاراتهم المهنية التي تؤهلهم للحصول على عمل لسد العوز الاقتصادي و تجاوز الإحباط الذي كانوا يعانون منه . هذا بالإضافة إلى مساعدة التعليم الأساسي لهم في تعديل شخصياتهم و بالتالي يصبحون أفرادا صالحين يحترمون النظام الاجتماعي. حيث اعتبر قانون ولاية نيويورك عملية تعليم السجناء بمثابة عملية تنشئة اجتماعية جديدة يكتسب من خلالها السجين اتجاهات نفسية جديدة تجاه الحياة ، و بذلك يصبح مواطنا صالحا مزودا بمهارات و معارف تساعده على الكسب الشريف له و لعائلته . و من ثم تصبح عملية التعليم في السجن عملية تربوية متكاملة تتعدى المناهج المدرسية العادية لتشتمل أهدافا إصلاحية أخرى مثل مكافحة الأمية و تأهيل النزيل تأهيلا مهنيا و إكسابه مزايا شخصية كالعادات الجيدة و الاعتزاز بالنفس و روح المسؤولية (الدوري: 57:1989 3 –359) .

و يتمثل الهدف الرئيسي للإصلاح في محاولة الحد من معدل الجريمة و التحكم فيها ، فبالإصلاح يمكن الحد من العود ة إلى الجريمة و الإنحراف. و تشتمل العملية الإصلاحية على عدة تدابير أصبح تعليم النزلاء و تدريبهم مهنيا من برامجها. و عملا بهذه التوصيات و إيمانا منها في الرسالة التربوية الملقاة على عاتقها، عملت

معظم الدول العربية على تطوير سجونها و جعلها تواكب مسيرة الحضارة الإنسانية من حيث معاملة المساجين. حيث أدخلت التعليم كجزء من العملية الإصلاحية داخل مؤسساتها العقابية و الإصلاحية. و تشتمل العملية التعليمية داخل هذه المؤسسات على عدة أنواع من التعليم هي كالتالي:

1 – التعليم الفني و التدريب المهني.

2 – التعليم الفني و التدريب المهني.

3 – تعليم الكبار و محو الأمية.

4 – التعليم العالي و هو عبارة عن مجهودات فردية من قبل النزلاء الذين كانوا يزاولون التعليم الجامعي عند إدانتهم.

5 – تحفيظ القرآن و هو نظام معمول به في المملكة العربية السعودية يكافأ النزلاء بموجبه بتخفيض عقوبتهم كحافز لهم.

و رغم الجهود التي بذلتها بعض الدول العربية، فإن العملية التعليمية داخل المؤسسات العقابية و الإصلاحية تواجهها معوقات متعددة تحول دون تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها .

معوقات العملية التعليمية في المؤسسات الإصلاحية و العقابية :

إن العملية التعليمية داخل المؤسسات الإصلاحية و العقابية لا تؤدي في كثير من الأحيان غرضها الإصلاحي الذي وضعت من أجله نظرا للعوائق التالية :

1– ضعف البرامج التعليمية و عدم ملاءمتها للواقع:

رغم ندرة الدراسات التقييمية حول برامج التأهيل و التعليم داخل المؤسسات العقابية و الإصلاحية ، إن لم تكن معدومة ، فإن أول عائق تواجهه العملية التعليمية بأنواعها داخل هذه المؤسسات يتمثل في ضعف برامجها و عدم ملاءمتها للواقع. و هذا ما توصلت إليه بعض نتائج رسائل الماجستير التي أجراها طلاب المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب على برامج التأهيل في المؤسسات العقابية و الإصلاحية في المملكة العربية السعودية كمثال لنماذج التأهيل في الوطن العربي(المطيري: 1992، السديري: 1993، مناجا: 1995) .

و يكمن ضعف العملية التعليمية، سواء تلك المتعلقة بالتعليم الأساسي أو محو الأمية أو التعليم المهني، في عدم تمشي هذه الأخيرة مع حاجات و رغبات النزلاء الأمر الذي يجعلها غير نافعة و غير جذابة بالنسبة لهم خاصة و أن الدراسات الميدانية التي أجريت في مجال تعليم الكبار أثبتت أن نوع التعليم و مدى تلبيته لحاجات النزلاء يجعلهم يجتذبون نحوه و يقبلون عليه .

و من مثل البرامج و المناهج التي تنجح في تحقيق هدفها الإصلاحي تلك التي تدور محاورها حول النشاطات اليومية للفرد كطرق إعداد الأطعمة و التدريب على فنون التفصيل و الحياكة بالنسبة للنساء و تعلم المهن المختلفة بالنسبة للرجال. أي أنه كلما جاءت مناهج تعليم السجناء ملبية لحاجاتهم كلما اندفعوا نحوها طواعية. و على عكس ذلك كلما جاءت غير ملبية لرغبات النزلاء كلما كانت ضعيفة و من ثم لا يقبلون عليها و لا تؤدي الغرض الذي وضعت من أجله . لذا فإنه من الأهمية بمكان إجراء دراسات مسحية قبل إعداد المناهج و تحديد الخبرات التربوية للكشف عن الاحتياجات الفعلية للنزلاء سواء كانوا كبارا أم أحداثا و من ثم يمكن انتقاء الأمور التي يجب وضعها و تلك التي تتطلب التعديل .

و يرجع ضعف هده البرامج إلى كونها لا تأخذ بعين الاعتبار بعض الاختلافات و الفروق الشخصية الموجودة لدى مجتمع النزلاء و المتمثلة في الجنس من حيث كون النزيل ذكرا أو أنثى، و الفروق العمرية بين فئات النزلاء الكبار و الأحداث منهم، و المستوى التعليمي و المهن التي كانوا يمارسونها قبل دخولهم السجن أو المؤسسة الإصلاحية و الخلفية الاجتماعية للنزيل . كما أنها لا تتضمن الخبرات الإيجابية في مناهجها بحيث تلعب دورا مباشرا في حل المشاكل المستقبلية للنزلاء بعد الإفراج عنهم.

و كذلك فإن المناهج المعمول بها في المؤسسات العقابية و الإصلاحية لا تحدد الحاجات و المشكلات التي تشغل بال النزيل كبيرا كان أم حدثا لتستخدم كمدخل في العملية التعليمية لدفع النزيل الدارس إلى الإقبال و التحمس للتعليم و الاستمرار فيه بحيث يشعر أن ما يقدم إليه يشبع ميوله و يساهم في حل أحد مشاكله .

2 – عدم تخصص الإداريين القائمين بها :

إن العملية التعليمية داخل المؤسسات الإصلاحية و العقابية في معظم البلدان العربية موكلة لإداريين غير متخصصين في إدارة برامجها و هذا ما يترتب عنه قصور في التنظيم الإداري لعملية تعليم النزلاء من الأحداث و الكبار في الوقت الذي تتطلب فيه هذه العملية توافر عناصر إدارية ذات كفاءة عالية تهتم بالتنظيم الجيد لبرامج تعليم النزلاء .

3 – عدم توافر المعلمين المتخصصين في أساليب تعليم الفئات الخاصة من مجتمع النزلاء :

حيث أن معلمي المؤسسات الإصلاحية و العقابية هم عبارة عن معلمي المدارس الابتدائية و المتوسطة و الثانوية العادية التي تعلم أفرادا أسوياء متجانسين من حيث السن و الخلفيات الأخرى إلى حد كبير. بينما تستلزم عملية تعليم النزلاء وجود هيئة تدريسية ذات خبرات و مهارات و تقنيات نوعية قادرة على توصيل المادة العلمية للنزلاء رغم اختلاف خلفياتهم المتعددة و التي تعد من العوائق الحائلة دون تعلمهم. و بالإضافة إلى ذلك فحتى هؤلاء المعلمون و المدربون يعزفون عن العمل في المؤسسات العقابية و الإصلاحية نظرا لخصوصية التعليم و التدريب بها و حساسيته لوجوده داخل هذه المؤسسات و قلة العائد المادي .

4 – نقص الإمكانيات المالية :

من المؤكد أن نجاح المؤسسات الإصلاحية و العقابية في أداء رسالتها الإصلاحية في أي بلد عربي يتوقف على مدى ما يخصص لكل مؤسسة من دعم مالي. و رغم ذلك فإن العديد من المؤسسات الإصلاحية و العقابية في البلدان العربية تعاني من نقص التمويل الأمر الذي يحول دون توفير المناخ المناسب للعملية التعليمية بداخلها و توفير الوسائل اللازمة و توظيف العناصر البشرية المتخصصة التي تقوم بتنفيذ العملية التعليمية .

لذا فإن العملية التعليمية في هذه المؤسسات تكاد لا يكون لها أثر ملموس في بعض الدول العربية و إن وجد فهو عبارة عن اجتهادات خاصة . و من هنا فإن عملية

الدعم المالي تعتبر ذات أهمية حيوية بالنسبة لنجاح أو فشل البرامج الإصلاحية داخل المؤسسات الإصلاحية و العقابية عموما و العملية التعليمية خصوصا .
و هذا العائق ناتج بدوره عن عائق آخر يتمثل في ضعف الميزانية العامة لبعض الدول العربية و هي عقبة لا يمكن تخطيها إلا باللجوء إلى الجهود الأهلية و الدولية مثل اللجنة الدولية الجنائية و العقابية التابعة لهيئة الأمم المتحدة .

5- عدم توفر قاعات خاصة مجهزة للتعليم و التدريب :

يؤدي العائق المالي إلى وجود عائق آخر يتمثل في عدم وجود المباني اللازمة لتنفيذ العملية التعليمية بشتى أنواعها في الإصلاحيات و المؤسسات العقابية. و كل ما هو موجود من مباني هو عبارة عن أمكنة لم تبن في الأساس لغرض التعليم، و من ثم فهي غير مطابقة للمواصفات التي تتطلبها العملية التعليمية داخل مثل هذه المؤسسات.

6 - عدم وجود المكتبات ذات التخصص النوعي :

من الأمور التي طالبت بها قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين حق النزلاء في الحصول على الكتاب. و رغم ذلك فإن غالبية المؤسسات الإصلاحية و العقابية في البلدان العربية لا تتوفر فيها مكتبات لتلبية حاجات النزلاء المتمثلة في الحصول على المعلومات بطريقة فعالة بحيث تساعدهم على تنمية قدراتهم و مهاراتهم . و حتى إن توفرت مكتبات في بعض المؤسسات الإصلاحية لبعض البلدان فهي عبارة عن مكتبات عادية و بدائية لا ترقى إلى مستوى المكتبة التي تتطلبها العملية التعليمية في المؤسسات الإصلاحية و العقابية التي تستدعي تجهيزات متخصصة ووسائل تعليمية حديثة مثل أجهزة عرض الشرائح و عرض أشرطة الفيديو و الداتا شو " data show " والأنترنت وهي وسائل عصرية تساعد على تعليم النزلاء الذين هم عبارة عن فئات خاصة من أفراد المجتمع تستدعي عملية تعليمهم عناية و رعاية خاصة تعتمد على وسائل وأجهزة متخصصة . وهذه المكتبات عادة لا تفتح إلا في ساعات الدراسة العادية و تغلق في نهاية النهار و في الليل وفي نهاية الأسبوع و العطل .

7 - عدم استمرارية العملية التعليمية بعد الإفراج عن النزيل :

يستمر التعليم بالنسبة للنزيل المتواجد في المؤسسة الإصلاحية أو العقابية ثم ينقطع بمجرد الإفراج عنه بعد انقضاء مدة العقوبة، و من ثم لن يكون له أثر ملموس .

8 – عدم إلزامية التعليم داخل المؤسسات العقابية و الإصلاحية :

إن عملية التعليم داخل هذه المؤسسات لمبنية على الرغبة الاختيارية لكل نزيل الذي ينظر إليها في كثير من الأحوال على أنها عملية ترفيهية يشغل بها وقت فراغه، بينما لا يطيق العديد من النزلاء الآخرين حتى الاستماع والتكلم عنها نظرا للتجارب القاسية التي واجهتهم أثناء طفولتهم. و من ثم نؤدي عدم إلزاميتها إلى جانب ذكريات النزيل المريرة بشأنها إلى عدم جدواها كوسيلة تأهيلية.

كيف يمكن تخطي هده العوائق :

على ضوء ما سبق ذكره من المعوقات التي تواجه العملية التعليمية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية، من المفروض أن تراجع كل مؤسسة إصلاحية أو عقابية برامجها التعليمية و التدريبية سواء بالنسبة للأحداث أو الكبار و ذلك للتأكد من أنها تتناسب مع المقاييس المطلوبة و التي تقوم على تفريد التعليم و التدريب . لأن هذه البرامج يجب أن تتوجه مباشرة إلى إعادة إدماج المذنب في المجتمع، و لا سيما أنه من المعروف أن التقنيات و الممارسات المخصصة للأحداث تختلف بعض الشيء عن تلك اللازمة للكبار إلا أن المبادئ هي واحدة . حيث تكون برامج الأحداث و الشباب أكثر تجهيزا و تستلزم مواردَ بشرية أحسن.و من أجل تحسين البرامج الإصلاحية يجب توفر الآتي:

1- بالنسبة للتعليم الأساسي :

– أن يكون لكل مؤسسة إصلاحية برنامج تربوي متكامل و متواصل بالنسبة للنزلاء. و حتى يكون ناجحا لابد من قيام قسم التربية و التعليم بـ :

– إجراء تقييم سنوي داخلي للتحصيل لدى كل نزيل و ذلك بالاعتماد على المعلومات و بيانات تمكن من قياس فاعلية البرنامج التعليمي مقارنة مع الأهداف المسطرة لها .

- الاعتراف بالشهادات التي تصدرها المؤسسات الإصلاحية و العقابية .
- إشراك النزلاء أنفسهم في وضع منهج التعليم حيث يمكن تضمين محاولة تفريد التعليم و تشخيصه أي تصحيح البرامج حسب الحالات الخاصة للنزلاء .
- يكون لقسم التعليم مخبر واحد على الأقل لتعليم المهارات الأولية. كما يجب أن يتناسب التعليم مع المستويات التعليمية للنزلاء.
- بالإضافة إلى استيفاء شروط التعليم الفعلي ، يجب أن يكون المعلمون الذين يدرسون في المؤسسات الإصلاحية للأحداث مؤهلين لتدريس الفئات الخاصة من الأطفال و لهم الخبرة في تدريس الفئات الخاصة نظرا لخصوصية سلوكهم و لهم خبرة في بيداغوجية التعليم .
- أن يكون لكل قسم تعليمي مرشد نفسي وأخصائي اجتماعي توضع تحت تصرفهما ملفات النزلاء .

2 – بالنسبة للتعليم المهني :

- يكون لكل مؤسسة إصلاحية برامج شبه مهنية و برامج مهنية و ذلك لتنمية المهارات المهنية لدى النزلاء .
- تكون برنامج التدريب المهني جزءا من وحدة متكاملة تتضمن تحديد الاحتياجات و أهداف البرامج التعليمية و التدريب المهني، وامتصاص المهن المتدرب عليها في سوق العمل.
- يكون منهج التدريب منظما حسب وحدات قصيرة و مكثفة و ذلك ليتمكن أصحاب الأحكام القصيرة من إنهائها.
- تتضمن برامج التدريب و صفات متكاملة تحتوي على إدماج العمل الأكاديمي المتمثل في تقديم مبادئ الكتابة و القراءة و الحساب في البرامج التدريبية حتى يتمكن النزلاء من الحصول على الثانوية العامة. كما تركز تركيزا قويا على إعادة تنشئة و تطبيع الفرد بالإضافة إلى تنمية المهارات المهنية و المعرفية لديه .

- تصمم البرامج التدريبية بحيث تهدف إلى استيفاء الحاجات الفردية للنزلاء و ليس حاجات المدرب أو المؤسسة أثناء تطوير البرامج و ذلك بالتعاون مع كل نزيل .
- يكون هناك نوع من الحوافز المادية كصرف شبه رواتب للنزلاء المتدربين .
- تختار البرامج التدريبية تبعا للعوامل التالية ذات العلاقة برفع إمكانية تسويق مهارات النزلاء:

1 - تحليل الاحتياجات التدريبية لمجتمع النزلاء.

2 – تحليل سوق العمل من حيث الوظائف الموجودة أو التي سوف يزداد الطلب عليها.

3 – تحليل الآداء و المهارات و المعرفة اللازمة للحصول على وظيفة ما.

- جعل برامج التعليم و التدريب المهني بقدر الإمكان مناسبة لعالم التوظيف بحيث :

1– تتضمن برامج التعليم و التدريب دراسات حول سوق العمل و وفرته.

2– تقدم دروس حول عينات من الوظائف و تكنولوجية المعدات قبل توجيه النزلاء إلى البرامج التدريبية.

3– تتضمن برامج التدريب تعليم النزلاء مجموعة من المهارات المهنية التي تزود المتدرب بمهارات أساسية و معرفية حول مجموعة من الوظائف المتشابهة بحيث يستطيع بواسطتها ممارسة أي عمل يدخل ضمن المجموعة المتشابهة التي تدرب عليها.

- يتحصل المتدربون على شهادات مهنية معترف بها حسب نظام الدولة المتعلق بالتعليم العام و المهني و يزودون بمعلومات متجددة حول الطرق الحديثة و التجديد الحادث في ميادين المهن المتدرب عليها.
- يكون عدد المعلمين أو المدربين متناسبا مع عدد المتدربين أو الدارسين في الفصل حتى يمكن توجيه العناية اللازمة لكل منهم .

- تكـون التجهيـزات و الآلات و العتـاد و مسـتوى المهـارات مسـاوية لتلـك المستعملة في عالم العمل.
- العمل على تشجيع بعض الشركات الصناعية على تنظيم دورات تدريبية لمجموعة من النزلاء لتوظفهم في مصانعها بعد تخرجهم.
- العمل على تشجيع عملية تدريب النزلاء في أماكن العمل .
- العمل على إقامة برنامج توظيفي لمساعدة النزلاء الذين تلقوا تعليما أو تدريبا مناسبا على إيجاد وظائف بعد تخرجهم.

4 – يجب أن تتضمن المناهج التي تنطبق في برامج التعليم و التدريب المهني التالي :

أ – أن يكون التركيز فيها على التعليم المبرمج الذي يعطي رد فعل سريع و يسمح بتفريد التعليم .

ب – أن تستعين بالوسائل التعليمية المساعدة الأخرى مثل الأشرطة الصوتية و الآلات التدريسية و الكتب و الكمبيوتر و التليفزيون لتحفيز الدوافع الفردية و جلب الاهتمام .

جـ – أن يشرك بعض النزلاء المختارين للمساهمة في أدوار تعليمية مثل تحضير بعض الأدوات التعليمية و التدريبية لأن ذلك يعطيهم إحساسا بالرضا عن النفس و من ثم توجد لديهم الرغبة في التعلم.

د – يمكن الاعتماد على الدراسة بالمراسلة و ذلك لتوفير الدراسة المتخصصة للذين لا يستطيعون الحصول عليها في المؤسسة الإصلاحية أو العقابية.

هـ – أن تعامل البرامج التعليمية و التدريبية من حيث الشهادات مثلما تعامل البرامج التعليمية و التدريبية خارج المؤسسات العقابية و الإصلاحية.

الخاتمة:

مما سبق يتضح أن نوعية و مناسبة البرامج التعليمية الأساسية و المهنية منها في المؤسسات الإصلاحية و العقابية في الوطن العربي لم تحافظ على مواكبتها للتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و التكنولوجية وكذا لم تواكب توقعات المجتمع. حيث أن العملية التعليمية فيها هي عبارة عن عنصر من برنامج واسع في المؤسسات الإصلاحية و العقابية عادة ما يكون على شكل ملء الفراغ المتبقي للنزيل.

و عليه فإن المكانة و الأولوية المعطاة للتعليم في المؤسسات الإصلاحية و العقابية لا تتمشى مع متطلبات و توقعات الحياة العصرية من حيث نوعية المعلمين و تنظيم الدراسة في حد ذاتها و نقص التنوع. فالمعلمون هم المعلمون العاديون الذين يدرسون في المدارس الابتدائية و المتوسطة و الثانوية و في كثير من الأحيان من زملاء النزلاء. و المواضيع المدرسة هي عبارة عن أشياء تقليدية و غير موحية بشيء، في حين أن القدرات المختلفة للنزلاء و مشاكلهم السلوكية الحادة و عدم فعاليتهم الاجتماعية و التغير الدائم لمجتمعهم كلها أمور تستلزم معلمين ذوي مهارات خاصة.

و بقدر ما تختلف عملية التعليم في المؤسسات العقابية و الإصلاحية عنها في نظام التعليم العام، فإنها كذلك تختلف حتى داخل المؤسسة العقابية أو الإصلاحية الواحدة نظرا لتنوع قدرات و أعمار وانحرافات و جرائم النزلاء في حد ذاتهم. لذا فإن نجاح العملية التعليمية مرهون بتطبيقها بعناية كاملة خاصة بالنسبة للذين مارسوا تجارب تعليمية فاشلة في صغرهم و كانت سببا في انحرافهم. وحتى تنجح العملية التعليمية داخل المؤسسات العقابية و الإصلاحية في أداء غرضها التربوي يجب أن:

- يتلاءم محتوى مناهجها مع خبرات النزلاء الكبار و الأحداث منهم حتى يتفاعلوا مع ما يقدم لهم من معلومات ومن ثم يستفيدون منها في تحسين ممارساتهم السلوكية .
- تأخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية و العمرية و التعليمية و الاجتماعية .

- تكـون ذات علاقــة مباشــرة بالحاجــات الاجتماعيــة و القـيم و الاتجاهــات المجتمعية و تقدم حلولا عملية لمشكلات النزلاء.
- يكون محتوى مناهجها متوازيا من حيث الجوانب التي يشتمل عليها و يشارك في تحضيرها أخصائيون اجتماعيون و نفسانيون .
- تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الإصلاحية المتوخاة من العملية التعليمية .

و نظرا للتغيرات التي حدثت في احتياجات النزلاء مثل زيادة طلب المحرومين من الامتيـازات الاجتماعيـة علـى الحصـول عليهـا فـي المؤسسـات الإصـلاحية و العقابية (حقهم في الحصول على نصيبهم من التعليم الذي حرموا من مواصلته في المـدارس العاديـة لعـدم مناسـبة المحـيط العـائلي و الاجتمـاعي و فـي بعـض الأحيـان نظـرا للفقـر)، فـإن الزيـادة فـي طلـب النـزلاء علـى التعلـيم و التـدريب تتطلـب توجيـه اهتمــام الســلطات المســئولة لزيــادة المخصصــات الماليــة للتعلــيم فــي المؤسســات الإصلاحية أكثر من التعليم العام نظرا لنوعية المؤهلات المتخصصة الواجب توفرها في معلمي المؤسسات الإصلاحية و العقابية .

المراجع

- أحمد، حافظ فرح ، " معوقات تعليم الكبار و أثرها في التنمية الاجتماعية "، مجلة التربية المستمرة، مركز تدريب قيادات الكبار لدول الخليج بالبحرين، العدد الرابع عشر ، أكتوبر 1988، صص : 68 - 81 .
- أحمد ، على فؤاد ،" الأساليب التربوية و التعليمية لعلاج الأحداث المنحرفين "، في أساليب معالجة الأحداث الجانحين في المؤسسات الإصلاحية ، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، الرياض ، 1990 ، صص : 69 - 99 .
- الدوري ، عدنان ، علم العقاب و معاملة المذنبين ، ذات السلاسل ، الكويت ، 1989 .
- عبد الستار ، فوزية ، مبادئ علم الإجرام و علم العقاب ، دار النهضة العربية ، 1985 .
- السديري ، عبد الوهاب بن سعود ، قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين الخاصة بالعمل و التعليم ، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، رسالة ماجستير غير منشورة، 1993.

- اللقاني ، أحمد حسين ، " حول تحديث طرق و أساليب تعليم الكبار ، مجلة التربية المستمرة، مركز تدريب قيادات تعليم الكبار لدول الخليج بالبحرين ، العدد الثامن، يونيو 1974 ، صص : 30 - 55 .

- العتيبي ، مناجا بن صالح ، أثر التأهيل المهني داخل السجون في الحد من العود إلى الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1995 .

- العوجي ، مصطفى ، التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية ، مؤسسة بحسون للنشر و التوزيع ، بيروت، 1987 .

- المطيري ، صالح ، التأهيل في السجون ، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1990 .

- سليمان، إبراهيم جعفر ، " أساليب بناء المناهج التعليمية للكبار " مجلة التربية المستمرة، مركز تدريب قيادات تعليم الكبار لدول الخليج بالبحرين ، العدد الخامس، أكتوبر 1982، ص ص: 35- 51 .

- عبد الحميد ، محمد جمال الدين، " بعض نماذج التعليم و التعلم و استخدامها في ميدان المناهج و طرق التدريس في تقويم تحصيل التلاميذ "، حولية كلية التربية، جامعة قطر العدد الثالث، 1984، صص: 59 - 81 .

Souryal , Sam S. « The United Nations Minimum Rules for the Treatment of Offenders : An Overview With specific Reference to the Situation in Developing Countries » , Unpublished Paper . 1993 .

بعض الأساليب الوقائية لمواجهة ظاهرة انحراف الشباب

د. معمر داود
قسم علم الاجتماع
جامعة باجي مختار-عنابة

ملخص

إن اهتمام المنظرين السوسيولوجيين بموضوع الانحراف كان له الدور الفعال بصورة أساسية على التفاعلات الاجتماعية التي لا تحدد السلوك على أنه منحرف دائما، وإنما تنظم كذلك تطبيق الجزاءات وإعطائها فعاليتها عن طريف الفرد/ الأسرة و المؤسسات. يسعى هذا المقال إلى تقديم بعض الحلول لهذه لظاهرة الانحراف التي يمكن أن تتفشى بصورة تدريجية إذا لم تجد وقاية ومقاومة من طرف المجتمع، وذلك من خلال مؤسساته المختلفة، وسوف يتطرق المقال إلى نقاط أهمها: 1- مفهوم الانحراف ومعاييره المختلفة. -2- أهم النظريات والاتجاهات المفسرة فرديا واجتماعيا.-3- محاولة مواجهة الظاهرة الإنحرافية وأساليب الوقاية منها.

Résumé

L'intéressement des chercheurs sociologues au sujet de la déviance a joué un définissent pas toujours le comportement comme déviant mais organisent aussi l'application des pénalités et leur rendent leur efficacité a travers l'individu, la famille et les institutions. Cette article se propose d'être une contribution aux efforts de trouver des solutions au phénomène de déviance et se penche sur les aspects suivants:

***1-** La définition de la déviance et ses différentes normes.*

***2-** Les théories les plus importantes et les tendances explicatives individuelles et sociales.*

***3-** Les tentatives de faire face au phénomène de déviance et les moyens de s'en prévenir*

مقدمة:

لقد ركز العلم الحديث في اكتشافاته المختلفة على إنجازات هامة ورهيبة ومن ضمنها تقديم أسلحة فتاكة لقتل الإنسان وجعله ينتقل من حرب إلى حرب، وأعتبر العلم كأحد أجهزة السلطة لاعتماده على الآلة، وإهماله للإنسان.

فعوض أن يبحث في توفير الحاجات الضرورية لبني البشر أيا كانت مادية أو نفسية أو اجتماعية، فإنه سعا حثيثا إلى تجنبها، بل أكثر

من ذلك زاد هذا العلم في الدقة من حيث التخصص حتى أصبح كل عالم في فرع من الفروع ينظر إلى أية قضية تعترضه من زاوية اختصاصه فقط .

وعليه كثرت الدراسات كمًّا ونوعًا ، وبين أطرافها تجزأت الحقائق وتفتت باسم العلم والتخصص الدقيق، وهذا في حد ذاته يعطينا إجابة واحدة عن قصور العلم الحديث عن إيجاد الحلول والعلاج أو حتى تشخيص الأسباب الحقيقية للمشاكل التي تتعرض للإنسان، وهذا في حد ذاته لم يساعد العالم الثالث على تنمية قدراته المختلفة في شتى المجالات ومن ذلك العالم العربي الإسلامي، فاختلت الموازين ومالت على العالم العربي الذي يملك ثروة العالم كلية وكذا أسباب الراحة والتقدم مما أثر على هذه المجتمعات فلم تستفد لا اِقتصاديا ولا تكنولوجيا ولا ثقافيا ، لتنمية مجتمعاتها وكل هذا أثر على أفرادها عموما وعلى شبابها خصوصا وهم الذين كانوا ولا يزالون أكبر وأهم ضحية تسدد فاتورة ذنب لم ترتكبه ولم تتسبب فيه بل كان من صنع وترتيب غيرها .

وإذا كان لزاما على هذه الأمم والشعوب المستضعفة أن تتطور وتتقدم فإنما اعتمادها سيكون على سواعد أبنائها هؤلاء الذين سيصبحون فيما بعد أحسن خلف لخير سلف، وعليهم يقع عبء هذه الأمة في مسارها التنموي .

ومن هنا فهم في حاجة إلى اهتمام ورعاية كبيرين لمواجهة التحديات التي تفرض عليهم من أمم غيرهم وهذا بالتربية السليمة، والإصلاح الضروري لأحوالهم حتى يكون في استطاعتهم تجاوز الأزمات المحدقة بهم في مجالات شتى أساسها العلم مشحونا بالعمل والدين ومدعَّم بالأخلاق الكريمة والفاضلة .

ولا شك أن أسباب فشل هذه الأمم يعود لظروف معينة فهم أيضا يتحملون قسطا من هذا الفشل الذي لم يترك لا الأخضر ولا اليابس إلا وقضى عليه، فهم بتأخرهم المادي تأخروا ثقافيا وفكريا ورغم الميراث الحضاري الذي يمتلكونه ولم يستغلوه أيما استغلال ، فأصبحوا مشلولين بل يكاد أن يغمى عليهم في بعض الأحيان، فلا تقدم ورثوا من هذا العالم ولا فكر أو ثقافة، بل هم قوم تبع في كل الأحوال مما أثر على شخصيتهم وأخلاقهم فانحرفوا نفسيا واجتماعيا .

وقد ركز المنظرون السوسيولوجيون الذين اهتموا بدراسة الانحراف بصورة أساسية على التفاعلات الاجتماعية التي لا تحدد فقط السلوك على أنه منحرف وإنما تنظم كذلك تطبيق الجزاءات وإعطائها فعاليتها عن طريق الفرد والجماعة والمؤسسات، وهنا يأتي دور الضبط الاجتماعي باعتباره نوعا بسيطا من السلوك الانحرافي الذي يعكس صفات اجتماعية، وهذا يعطي أهمية سوسيولوجية لدراسة المشكلات الاجتماعية[1]. كما أن الدراسات النفسية كتلك التي قام بها " فرويد" وغيره حول السلوك الانحرافي تؤكد على صراع بين رغبات وطموحات ودوافع الفرد من جهة ووسائل الضبط الاجتماعي والسلوكي التي يعتمدها المجتمع أو الجماعة من جهة أخرى[2]. وهذا التوفيق يجب أن يتم بين رغبات الفرد ورغبات المجتمع وهذا ما يمكن التعبير عنه بالتوافق الشخصي والاجتماعي، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال مجموعة من الاستجابات التي تدل على الشعور بالأمن الشخصي والاجتماعي، كما يتمثل ذلك أيضا في اعتماد الفرد على نفسه وإحساسه بقيمته وشعوره بالانتماء – وسوف نوضح ذلك في العلاقة بين الانحراف والحرمان العاطفي لاحقا – ومع ذلك نجد أن القهر الاجتماعي يعد من أسباب تكوين العنف للفرد أو للمجتمع، وهذا للعديد من المسائل مثل الازدراء والاستهزاء بالشخصية، السخرية خاصة بين الشباب بأنها تزيد إفرازات هرمونية عصبية وعدوانية (*) في الجسم لتثمر في الفرد روح العنف فيحقد ويكره ويستخدم القوة في بعض الأحيان من أجل رفع القهر الناتج عن الاستهزاء[3].

ومن بين بعض الدراسات العربية وهي كثيرة سنورد ثلاث دراسات مختصرة لعلاقتها بالموضوع إذ نجد أن دراسة زكريا عبد العزيز محمد الموسومة بـ " بعض أنماط السلوك غير المرغوب فيها لدى طلاب الجامعة من وجهة نظر هيئة التدريس والحرس الجامعي " (**)، إذ تبين أن التفسيرات النظرية المختلفة للانحراف وبعض نماذج السلوك غير المرغوب فيه كالتطرف والعدوان والتدخين وعدم تحمل المسؤولية، واستنتجت اتفاق عينة البحث على اتسام بعض طلاب الجامعة بالسطحية وعدم الالتزام [4].

كما أن دراسة: عزة مختار إبراهيم البنا: الموسومة بـ " اتجاهات الشباب الجامعي المصري نحو بعض القضايا الإسلامية والعلمانية التي تراود شباب الجامعات نحو بعض القضايا(***) "، وتوصلت في النهاية إلى أن الغزو الثقافي والإعلامي قد أثر على اتجاهات الشباب، وأن المناخ الثقافي الذي يعيشه الشباب الجامعي ليس قادرا على حمايته من كثير مما يصله أو يفد إليه (5).

أما دراسة: زيتوني عائشة بية الموسومة بـ " تأثير الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين على إعادة إدماجهم اجتماعيا (****)– وكان ميدانها: المركز المتخصص لإعادة التربية بمدينة الحجار – عنابة – الجزائر". إذ تبين من خلال هذه الدراسة بأن رعاية هؤلاء الأحداث تمثلت في إيوائهم وأتاحت لهم فرص اكتساب معارف ومهارات لتامين مستقبلهم المهني عند الخروج من المركز، وعلمتهم استغلال الوقت والنظام، والاعتداد بالنفس من خلال غرس الثقة في نفوسهم، وحثهم على أنهم أعضاء فعالين ومنتمين للمجتمع الذي يعيشون فيه، كل هذا من أجل التخفيف من بعض العوامل المؤدية للانحراف .

ومع ذلك فقد بينت الدراسة بأن هناك نقصا في الإمكانات المادية والبشرية تتمثل في:

– نقص تكوين المربين القائمين على عملية الرعاية / ضعف الوعي الاجتماعي بأهمية الرعاية وإعادة الإدماج، وهذان هما العنصران الأساسيان اللذان ترتكز عليهما مؤسسة إعادة التربية/ عدم التنسيق بين مجهودات الأسرة والمركز / عدم التنسيق بين مجهودات الأسرة والأخصائي الاجتماعي / عدم التنسيق بين مجهودات الأسرة والأخصائي النفساني / عدم التنسيق بين مجهودات الأسرة والمربين .

وأخيرا لوحظ عدم التنسيق بين جهود الأسرة والمركز ومصلحة الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح (S.O.E.N.O) كل هذا وغيره جعلنا نعاني من صعوبة كبيرة في معالجة القضايا والظواهر المختلفة التي تنخر مجتمعاتنا.

ونظرا لخطورة الموقف فإنه بالإمكان الولوج إلى موضوع من الأهمية بمكان يشغل بال الباحثين والمفكرين في مجتمعاتنا وهو " نظرة وقائية للأحداث والشباب من

الانحراف وكيف تستطيع الأمم والشعوب – خاصة الأمة العربية – مواجهة هذه الظاهرة ، ولذلك بإمكاننا التصدي لها من خلال عمليات :

الإصلاح والتربية والرعاية والدفاع الاجتماعي لحماية مجتمعنا من هذا الداء والوقاية منه وعلاجه ، ويمكن التركيز فيه على بعض المفاهيم الأساسية التي تخدم الموضوع مع عرض تصنيفات الانحراف ومعاييره وأهم النظريات المفسرة له، والعلاقة الوثيقة الصلة بين الحرمان العاطفي والانحراف ، محاولين إبداء نظرة وقائية ممزوجة على الأقل بالرعاية الكافية لاتقاء شر وخطر هذه الظاهرة الجاثم على مجتمعاتنا .

أولا – مفاهيم مختلفة: يمكننا عرض أهم المفاهيم المرتبطة بالموضوع فيما يلي:

1- **مفهوم الانحراف** (Délinquance)

الانحراف هو الخروج عن السلوك الاجتماعي المألوف والمتعارف عليه في مجتمع معين، وإن لم يرد نص تجرمي عليه، وهذا السلوك يستوجب اللوم والازدراء من الغير دون أن تصل درجة اللوم إلى العقاب الجزائي [6].

– **مفهوم الانحراف والجنوح:** وهي ترجمة لكلمة(Délinquance).

ويتضمن هذا المفهوم السلوك الذي لا يتماشى والمعايير المقررة داخل النسق الاجتماعي، ويرى " جولسون" أن الانحراف يظهر حينما يتجاوز الفرد حدود المعايير الاجتماعية التي تمثل جزءا من شخصية المجتمع والمعايير جزءا من الدوافع التي توجه أعضاء الجماعة الإنسانية، ولا يشعر الفرد بها إلا حين يتجاوزها بسلوكه العدواني الاجتماعي[7]. كما تم تعريف السلوك المنحرف من المعجم بأنه: السلوك الذي يتعارض أو يتصارع مع المعايير المقبولة اجتماعيا أو ثقافيا داخل نسق أو جماعة اجتماعية[8].

ويعرف " كوهين " 1959 السلوك بأنه " السلوك الذي يعتدي على التوقعات التي يتم الاعتراف بشرعيتها من قبل المؤسسات والنظم الاجتماعية[9] .

كما يرى " ميرتون" 1961 بأن السلوك المنحرف يشير إلى ذلك السلوك الذي يخرج بشكل ملموس عن المعايير التي أقيمت للناس في ظروفهم الاجتماعية [10].

كما أن بول تابان P. TAPPAIN يرى بأن السلوك الانحرافي هو " ذلك السلوك الذي مهما استنكره الناس فإنه لا يدخل في نطاق السلوك الإجرامي ما لم ينص النظام الجنائي على ذلك"[11]. ويلاحظ أن كل هذه التعريفات تركز على أن الانحراف سلوك غير سوي ولا يلقى قبولا اجتماعيا.

2- مفهوم الدفاع الاجتماعي Défense Social

يعبر هذا المفهوم عن السياسة الجنائية التي تستند عليها دراسة الجريمة والمجرم من خلال أساليب العلوم الإنسانية وفي ضوء مناهجها، وقد وضعت الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي عام 1955 تعريفا لهذا المفهوم يشير إلى أن الدفاع الاجتماعي هو رمز للسياسة الاجتماعية والجنائية المرتكزة على العلم التجريبي في تفهم كل من ظاهرة الإجرام وشخص المجرم أو الجانح بهدف الوقاية اجتماعيا من مسببات تلك الظاهرة ومعاملة المجرمين والجانحين معاملة جنائية إنسانية تكفل تأهيلهم للتآلف الاجتماعي. وله مفهومان:

الأول: ما يؤدي إليه اللفظ وهو مجرد الحماية والوقاية الاجتماعية ضد الإجرام والانحراف

الثاني: المفهوم الاجتماعي الحديث الذي يقوم على أساس مكانة الإجرام والانحراف من خلال التركيز على الفرد والعناية بشخصيته والتعرف على عوام ودوافع إجرامه، والعمل على علاجه.

ولذلك يقوم هذا المفهوم الحديث على ركيزتين أساسيتين هما: التفرد والإنسانية [12]. ويعرف الدفاع الاجتماعي كذلك بأنه: مجموعة من المبادئ والقواعد التي تستهدف الدفاع عن المجتمع ككل والدفاع عن أفراده ، كل على حدة بهدف تجنب معوقات التقدم وإزالة عواملها إلى أبعد قدر ممكن[13] ويمكن التأكيد بالدفاع عن المجتمع ضد الجرم والانحراف يكون عن طريق الوقاية .

3- **مفهوم الإصلاح:** (Reforme).

ويعني ذلك التغيير في نموذج من تلك النماذج الاجتماعية أملا في الوصول إلى تحسينه ، وحركات الإصلاح تصحح الأوضاع الفاسدة من خلال تعديل في بعض النظم الاجتماعية دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير بناء المجتمع الأساسي. والمقصود بها هنا الإصلاح الاجتماعي، وقد يمتد إلى جوانب شتى في المجتمع، من إصلاح تربوي إلى إصلاح ديني ...الخ، وحركات الإصلاح تاريخيا توالت على أيدي الأنبياء والمرشدين والقادة وأخذت صورا مختلفة من دينية واقتصادية واجتماعية، ومن أقوى الدعوات الإصلاحية المعاصرة في الإسلام دعوة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبد في مصر وعبد الحميد بن باديس في الجزائر، ولهذه الإصلاحات مظاهر كثيرة ومتنوعة في حياتنا حاليا[14] .

وإذا أعطينا مثالا عن ذلك لدى بن باديس فإننا نجده قد اعتمد على عنصر التربية والتعليم كأساس لهذا الإصلاح ، وأن ركيزته الأساسية هي المربي والمعلم، وثمرة ذلك مدرسة التربية والتعليم بقسنطينة والتي توسعت من خلالها مدارس شبيهة بها على المستوى الوطني. وهدفه منها القضاء على الأمية, والتعليم الإجباري للذكور والإناث على حد سواء. مع التركيز على الشباب خاصة لأنهم يمثلون الجيل المستقبلي[15].

ويمكننا إعطاء تعريف إجرائي لمفهوم الإصلاح بأنه عبارة عن حركة إيجابية نحاول من خلالها إصلاح بعض الأخطاء والممارسات في أي مجتمع من المجتمعات بالاعتماد على أهميتها في المجالات الدينية والتربوية من أجل تربية النشء والأجيال وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية من إصلاح اقتصادي واجتماعي بالاعتماد على السلطة السياسية التي تعد صاحبة القرار في قبول ودعم هذه الإصلاحات التي تساهم في إصلاح الفرد والمجتمع والنهوض بهما معا.

4- مفهوم التربية: (EDUCATION)

(أما كلمة ربَّاهُ [¤] فتعني نمَّى قِوَاه الجسدية والعقلية والخلقية [16]

ومصطلح التربية يدل على عملية التنشيط (خاصة للصغار) فكريا وخلقيا وتنمية القدرات العقلية داخل المؤسسة التعليمية وغيرها من المنظمات والمؤسسات المتفرقة للتربية .

وسوف نعرض هذا المفهوم أيضا لدى كل من دور كايم ومانهايم .

فمثلا:" دور كايم" يراه بأنه يقتصر على التأثر الذي تمارسه الأجيال الراشدة على تلك التي لم تتهيأ بعد للمشاركة في الحياة الاجتماعية، لذلك فهو يرى بأن التربية هي عملية التنشئة الاجتماعية المنظمة للأجيال الصاعدة .

أما " مانهايم " فيرى بأنها أحد الوسائل المشكلة للسلوك الإنساني كي يتلاءم مع الأنماط السائدة للتنظيم الاجتماعي. وهذه التربية تستوعب مظاهر الثقافة السائدة في المجتمع[17] .

كما أن هناك نظريات مختلفة لهذا المفهوم على أنه ذو دلالة خاصة عند استخدامه علميا فهو يشير إلى النمو الجسمي في البيولوجيا، والنمو النفسي لدى علماء النفس والنمو الاجتماعي لدى علماء الاجتماع الذين يضيفون له الدراسة الميدانية والتحليل والمقارنة ، ومهما تكن هذه المعاني التي تمنح لتعريف التربية فهي تطابق النمو والتنمية والتفكير والرعاية ولها معانٍ مختلفة، وفي عالمنا العربي فإن الشائع هو أن التربية تعني زرع الأخلاق وتهذيب الفرد من طرف أفراد المجتمع وقد عرفها " جون ديوي" بأنها « حاصل جميع العمليات والسبل التي ينتقل بها مجتمع ما سواء كان كبيرا أو صغيرا في ثقافته المكتسبة وأهدافه بقصد استمرار وجوده ونموه»[18] .

ثانيا – **تصنيفات ومفهوم الانحراف من خلال المعايير:**

قبل أن نعرض تصنيفات ومعايير الانحراف يجب أن نبين نوعيْ الانحراف، الانحراف النفسي والانحراف الاجتماعي.

أ- فالانحراف النفسي: يعني سلوكا يتميز بالعدوان والتعدي على الآخرين، وهذا يكون مضادا للجميع ويميل إلى تهديم الأشياء.

ب-الانحراف الاجتماعي: فهو الذي يمثل في حد ذاته خروجا على أنماط معينة، ويعني به بعض العلماء بأنه سلوك محرم اجتماعيا[19].

I - **تصنيفات حالات الانحراف:** تتم هذه التصنيفات بالشكل التالي :

1 - الانحراف الإيجابي والانحراف السلبي:

أ- الانحراف الإيجابي تبدو مظاهره من خلال التصرفات والأفعال الإيجابية الصادرة عن الحدث وما يميز هذا الانحراف هو قدرة الحدث على القيام بجرمه كالسرقة والضرب وغيرها وبالتالي فهو حدث منحرف من خلال كل التشريعات، كما أن هناك انحرافا إيجابيا يتمثل في سلوك إيجابي له كالهروب من المدرسة أو الاعوجاج الخلقي الخ، لأن هذه السلوكات تعبر عن تصرفه وصادرة عنه ودليل انحرافه .

ب-الانحراف السلبي: ويتمثل في قيام الحدث موقفا سلبيا مجردا من السلوك الاجتماعي الشاذ، إذ يقوم به رغما عنه وعن إرادته، وبهذا فإنه يعتبر منحرفا في نظر القانون ويكون هنا في حاجة إلى رعاية وحماية اجتماعيتين، خاصة إذا كان يتيمًا أو مهملا وفاقدا لقواه العقلية وما شابهها .

2- الانحراف الجنائي والانحراف المدني.

أ- الانحراف الجنائي وهو ما يحدث من خلال ارتكاب جرائم.

ب- والانحراف المدني ويتصل بالحالة المدنية للحدث وتعد حالة انحراف سلبي.

3- الانحراف القانوني والانحراف المرضي.

أ- الانحراف القانوني: يرتبط بالحالات التي تتناولها التشريعات – تشريعات الأحداث – سواء أكانت ناتجة عن ارتكاب جرائم أو عن فقدان الرعاية الأسرية للمنحرف.

ب – الانحراف المرضي: أن هذا النوع تحاول تشريعات الأحداث معالجته ويمكن شفاؤه وعدم إدانته.

4- انحراف الجرائم وانحراف التشرد.

أ- انحراف الجرائم: يستند فيه المنحرف الحدث إلى ارتكاب جريمته مثل القتل والنصب وخيانة الأمانة وغيرها.

ب – انحراف التشرد: ويرتبط بظروف المنحرف الاجتماعية. وما يقوم به من أعمال غير متوافقة، ولكنها لا تصل إلى درجة الإجرام[20].

II- مفهوم الانحراف من خلال المعايير.

يتم ذلك من خلال ما يلي:

1- مفهومه من خلال المعايير الاجتماعية :

يرى معظم الباحثين بأن لفظ انحراف لا يرتبط بشيء خاص هو السلوك في ذاته، بل في علاقة ذلك بصورة دائمة بالمعايير الاجتماعية المستخدمة في التقييم، بمعنى التوقعات التي يتقاسمها أفراد المجتمع بالنسبة للسلوك الملائم، كما أن السلوك الذي يتوافق مع المعايير الاجتماعية التي تنظم الفعل في موقف معين ، ولذلك لا بد من أن نأخذ في الاعتبار درجة الخروج عن المستويات المعيارية الاجتماعية المتضمنة لمفهوم السلوك المنحرف نفسه، وعليه فإن تقييم السلوك باعتباره منحرفا يتطلب ذلك السلوك عن هذا النطاق أي أنه يمثل خروجا جوهريا عما هو مقبول ومناسب ومتعارف عليه، وباختصار فإن السلوك المنحرف يعرف بأنه يعد مشكلة من قبل تلك القطاعات التي تواجهه ومن قبل المجتمع كله، ومنه يمكن القول بأن الانحراف يعتبر قضية نسبية تتفاوت من وقت ومكان لآخر.

2- مفهومه من خلال المعايير القانونية :

يمثل النماذج المحدودة من السلوك التي تشمل تلك الصور التي تشكل تطرفا في الخروج على المعايير الاجتماعية ، المتضمنة لضرر أو إساءة تلحق بالآخرين وربما تكون أيضا خطيرة على التنظيم الاجتماعي، كما يجب أن نعلم بأن العقاب الاجتماعي ينطبق على مجالات أشمل من السلوك عن تلك المجالات التي يشملها عقاب القانون. ولكي يكون الفرد منحرفا حقا لابد أن يتسم سلوكه بالخطورة التي تؤدي إلى احتمال قيام الفرد بارتكاب جريمة أو قد تكون الخطورة عامة أو خاصة تنذر بوقوع جرم وقد تكون الخطورة في وقوع الجريمة بذاتها في النهاية .

3- مفهومه من خلال الشريعة الإسلامية :

يعني الانحراف هنا الابتعاد عن الحق والاستقامة والوسطية التي يتميز بها الدين الإسلامي عن بقية الشرائع والأديان الأخرى، والمنحرف عنه هو الصراط المستقيم ، والصراط هو الطريق الذي لا انحراف فيه ولا اعوجاج نظرا لاستقامته، وهو دين الإسلام لأنه يؤدي إلى مرضاة الله ثم إلى الجنة لأنه الطريق الموصل لها، أما المنحرف فهو الضال والخارج عن منهج الله سبحانه وتعالى المتمثل في الدين الذي ارتضاه الله للناس أجمعين بما يتطلبه من أوامر ونواهي هدفها هو تنظيم أمور الناس في حياتهم[21]. وبصورة أخرى يتضح وأن المنحرف هو من يقوم بفعل المنهي عنه ويترك ما أمر الله سبحانه وتعالى به .

ثالثا: النظريات المفسرة للانحراف :

سوف نتعرض لقسمين من النظريات المفسرة للانحراف منها تلك التي تتعرض للتفسير الفردي للانحراف، والأخرى تتعلق بالتفسير الاجتماعي للانحراف.

1- نظريات التفسير الفردي للانحراف :

نحاول تناول بعض النظريات بصورة محددة خاصة وأنها تحاول تحليل سلوك الجانح من خلال البعد الذاتي للشخصية المنحرفة، وتركز على المنحرف كفرد قائم بذاته، مبينة ما هي الأسباب التي أدت أو دفعت به إلى الانحراف ويمكن عرض أهمها فيما يلي:

أ- مدرسة التحليل النفسي والسلوك الجانح:

يشير فرويد إلى أن الجانح هو من يرتكب أفعالا ضد المجتمع ليحصل على العقاب، ويقوم بذلك وهو مدفوع بمشاعر ذنب قوي ناتج عن أنا أعلى قاس يتطلب العقاب، وأن سبب نشأة هذا الأنا الأعلى هو فشل عقدة أوديب، نظرا لتعلق الطفل بأمه ومعاديا لأبيه، ولذلك فإن هذا الأنا الأعلى يتميز بالانتقام والعنف، بينما في الأصل يجب أن يتميز بالرأفة والتقدير والتشجيع، ولذلك فإن الجانح حسب نظرة فرويد مدفوع في أفعاله بالبحث اللاواعي عن العقاب. غير أن جميع هذه الدوافع مكبوتة ولا يعي الإنسان إلا آثارها وعواقبها المؤلمة في النهاية .

كما أن فرويد وبعض أتباعه أمثال باش / وكات فريندلاند روليبوفيسي PACHE –KATE FRIENDLANDER .LABOVICI فسروا لنا ظاهرة التكرار عند بعض الجانحين الفاشلين الذين لديهم رغبة نحو السجن، مما يبين وأن المنحرف يقوم بسلوك معين كي يعاقب، وعندما يسجن يصبح هادئا وهذا لأن العقاب في تقديرهم يُسكت صوت الأنا الأعلى، وعند خروجه من السجن يتحرك الأنا الأعلى من جديد طالبا العقاب وحينها يستجيب الجانح دون تردد ويقوم بسلوك ضد المجتمع ثم يعاقب مرة أخرى وهكذا يتم ترسيخ هذه العملية التي يقوم بها هؤلاء المكررين وتكون في صورة الشكل التالي:

[مشاعر ذنب – سلوك عدواني جانح – عقاب – مشاعر ذنب] وهكذا تبقى هذه الحلقة المفرغة على الرغم من أن هذا الافتراض لا ينطبق على جميع الجانحين لأنهم يفضلون أن يكونوا طلقاء وأحرارًا .

وقد نحت ميلاني كلاين MELANIE KLEIN منحى فرويد، مبينة أن الجانح مدفوع بأنا أعلى عنيف وهمجي إلا أنها تخالفه في أن الأنا الأعلى سابق لعقدة أوديب، ويكون في السنة الأولى من العمر.

وباختصار فإن هذا الإطار التفسيري الذي تقدمه لنا ميلاني كلاين يسلط الضوء على طبقات عميقة من شخصية الجانح ويعكس لنا ما يعتمل فيها من صراع، مما يبين وأن هناك قناع من الجمود العاطفي واللامبالاة التي يتستر الجانح وراءها

ويقدمها أمام الآخرين فهو يخفي من ورائه شخصا قلقا مذعورا من ميوله التدميرية خائفا من فشله في الحصول على الحب المطلوب، ولذلك يجب التركيز في هذه الحالة على عملية الإصلاح انطلاقا من معرفتنا لشخصية الجانح[22]، وهذا بالإضافة إلى عملية الإصلاح التقليدية التي تستند إلى عنصري الترغيب والترهيب .

ب – نظرية المدرسة الكندية في فهم السلوك الجانح

ويمكن التعرض لأهم عالم يمثلها وهو " مايو " الذي انطلق في عرضه لفئات الجانحين بأن انحرافهم هو من نتائج علم النفس المرضي بناءً على رأيه وميز بين فئتين :

الأولى: تضم مجموعة الأعصبة [جمع عصاب] التي لا تحرم الأنا من تماسكه ونشاطه ولو بصعوبة.

الثانية: تضم مجموعة الأمراض العقلية، وهنا ينهار الأنا كليا، ويتم فقدان السيطرة على السلوك ويصبح الشخص نرجسيا، ويكون لديه التواء في فهم الواقع .

كما يشير هنا إلى أن ملاحظة السلوك الجانح تسمح حسب وجهة نظره إلى تصنيف المنحرفين إلى فئتين أساسيتين:

- إذ أن ما يقابل العصاب عند فئة المنحرفين الذين يتمكنون رغم جنحهم الدوري من أن يخفوا انحرافاتهم، ويبقون على اتصال وعلاقة بالمجتمع من خلال إقامة علاقات وثيقة مع غيرهم، ويحاولون الاندماج في العمل رغم التوترات والصعوبات التي تشوب ذلك .
- بينما الفئة المقابلة للذهان فهي مكونة من جانحين مكررين بصورة دائمة، ويعتبرون من الزبائن المعتادين على السجون أو المؤسسات العقابية، وهؤلاء نجد أن سلوكهم يعتبر معاديا للمجتمع، ومن الصعوبة بمكان إيجاد حل لهم أو محاولة تحريرهم من وضعهم [23].

ج- نظرية المدرسة البلجيكية في فهم السلوك الجانح:

يعتبر ديبويست CHRISTION DEBYST من أشهر ممثلي هذه المدرسة، وربما تعتبر مساهمته شبيهة بما قدمه فرويد Freud في علم الأمراض النفسية من حيث الأهمية، وقد ركز على عنصر هام وأساسي تمثل في نظام العلاقات الذي يربط بين الإنسان والآخرين، بمعنى أن الجانح أي الضحية، وأن المجتمع وسلم قيمه هي الموجهة لسلوكه، وهذه نقطة مهمة خاصة إذا علمنا بأن خطورة الجانح تتحدد في علم النفس الجنائي انطلاقا من مدى الارتباط الإيجابي بين الجانح والآخرين، إذ أنه بتراخي هذا الارتباط أو تحوله إلى ارتباط عدائي بالأخر والمقصود به المجتمع، يكون الجانح حينها في وضع يجعله خطيرا جدا إذ بإمكانه القيام بأفعال منافية ومعارضة للمجتمع[24].

تقييم عام لنظريات التفسير الفردي للانحراف

بالنسبة لمدرسة التحليل النفسي يبدو أنها تتحدث عن جانح أو منحرف نموذجي، أي بصورة عامة ما هو عام عند الجانحين أو بعضهم غير أن المنحرفين أنواع متعددة لها أنماطها الخاصة بها رغم أوجه الالتقاء والتقارب فيها كما أنه يجب علينا أن نفهم كل منحرف أو فئة من المنحرفين ونتعامل معهم وفقا لخصائصها وعلاقاتها وقيمها وموقعها في المجتمع كما أنه لا يجب نسيان أن هذه النظرية أهملت بُعدا أساسيا وهو البعد الاجتماعي، فإذا كانت هناك ضرورة ديناميكية الشخصية والقوى النفسية فإنه لا بد أيضا من ضرورة اشتراط البيئة المجتمعية وقواها المتفاعلة [25].

أما بالنسبة للمدرسة الكندية فإنه لا يمكن التركيز على الجانح وعلاجه بل يجب الانتقال أيضا إلى علاج المحيط الذي جعله رهينة لديه ، وبالتالي تكون عملية الإصلاح ممكنة .

ورغم أن " مايو" حاول إبراز عنصر رئيسي من أبعاد عملية التطور نحو الانحراف، والمتمثلة في عملية الوصم التي تتم في جو من العلاقات السلبية والعدائية بين الجانح ومحيطه، غير أنه في ذلك كان أسير إطار ذاتي إذ لم يعط الأهمية اللازمة للدور الذي يلعبه المحيط ، ووظيفة السلوك الجانح فيه كذلك [26].

2- نظريات التفسير الاجتماعي للانحراف

هناك العديد من النظريات التي تهتم بالانحراف فمنها التي تعيده إلى أسباب بنيته تعود إلى المجتمع، كالنظرية الجغرافية، أو التي تحاول ربطه بعوامل بيئة طبيعية، وكذلك المدرسة الاجتماعية الفرنسية التي تركز على أن الانحراف هو ظاهرة طبيعية توجد في كل المجتمعات، سوف نورد بعضها في التالي:

أ- الاتجاه الجغرافي والأيكولوجي

بالنسبة للاتجاه الجغرافي فإن ما للمناخ من درجة حرارة ورطوبة وتغيرات في الطقس وغيرها أهمية كبرى في ربطها بالبيئة على اعتبار أنها عوامل مسببة للسلوك الإجرامي.

ويعتبر سروكن P.SROKIN من الأوائل الذين ركزوا وعددوا لنا أمثلة هامة عن العناصر التي تدخل ضمن البيئة الجغرافية من سطح وتضاريس وتوزيع ماء ونبات وحيوان وتغيرات فصلية زلازل الخ ... كلها تنشأ وتتغير بصورة مستقلة عن وجود الإنسان ونشاطاته المتعددة، وهذا في مقابل العناصر الإنسانية الاجتماعية، التي تتغير نتيجة وجود نشاط إنساني، كما لا يجب أن ننسى بأن التغير في معدل حدوث بعض مظاهر الانحراف والجريمة يتم بتغير المكان من خطوط العرض وبالقرب أو البعد عن خط الاستواء ، ولا شك أن نظرة " مونتسكيو" الذي ألف كتاب أسماه – روح القوانين – يقول فيه بأن نسبة الإجرام تزداد عند الاقتراب من القطبين، ولربما أهم الدراسات التي نشرت أخيرا حول هذا العامل الجغرافي هي إشارة لما كتبه "كورلي" ذاكرا أن الجريمة والجناح يمكن ربطهما بغاز سماه غاز الآران (ARAN) الذي يوجد بالغلاف الجوي، مشيرا إلى تأثيره على الأفراد الذين يصنفهم إلى فئتين:

الأولى: تميل إلى الانتحار عند تركز الغاز.

والثانية: تميل إلى القتل وذلك نتيجة تأثير فعل هذا الغاز[27].

وبالنسبة للاتجاه الايكلوجي فإننا نلاحظ فيه أهم دراسة أمريكية ركزت على عصابات الأحداث بمدينة " شيكاغو" الأمريكية عام 1926، إذ قام العالم " ثراشر Thrasher" بدراسة اجتماعية ايكولوجية لمناطق سكنية تشمل حوالي 1313

عصابة وتضم أكثر من 25 ألف من الشبان الجانحين في أحياء مدينة " شيكاغو" ووصف لنا العالم السمات الاجتماعية والطبيعية لهذه المناطق وأطلق عليها منبع تفريخ الأحداث المنحرفين، وما دعم ذلك أيضا دراسات كليناردشو SHAW الذي ركز على الأحياء، واختلاف نسبة الجريمة من حي لآخر، وقام بمقارنة هذه الأحياء ببقية أجزاء شيكاغو، وبيّن بأن هذه الأجزاء السكنية تتميز بسمات اقتصادية واجتماعية وسكانية معينة، واعتمد طريقة الخرائط الموقعية SPOT MAP لبيان مكان إقامة الأحداث الجانحين الذين بلغ عددهم (55998) حدثا وثبت جنوحهم بصورة رسمية لدى محاكم الأحداث خلال سنوات 1900 – 1917[28]. ولا يمكننا على الإطلاق الإنكار بأن الظواهر الجغرافية الطبيعية لها علاقة بالإجرام والجنوح، ولكن ليست هي السبب الوحيد، بل هي ضمن العوامل التي تساهم مع غيرها في تقديم – على الأقل– تفسير تكاملي للظاهرة الإجرامية ، ومع ذلك فقد لفتت هذه المدرسة أنظارنا إلى أهمية الظروف الطبيعية في مجال الجريمة، التي تمثل فرعا من فروع دراسة البيئة التي لها بالضرورة تأثير دافع للجريمة والانحراف[29] وهذا مهم جدا .

ب– **الاتجاه الاقتصادي**

لقد تم الاهتمام بالبواعث الاقتصادية التي قد تكون سببا في السلوك الانحرافي، ومن أهم المهتمين بهذا نجد دراسة لاكسان – LACASSAGNE– التي ركز فيها على الفصول والمواسم، وتفاوت الجريمة ارتفاعا وانخفاضا، وبيّن أعلى نسبة للانحراف تقع خلال مدة 06 أشهر من السنة، وقد ارجع ذلك إلى وجود بعض الظروف الاقتصادية المصاحبة لهذه الشهور من زيادة الطلب على بعض السلع المعيشية ، والبطالة وغيرها .

كما أن بعض الدراسات الاقتصادية في نفس المنحى ركزت على تأثيرات الأزمات الاقتصادية على نسبة الإجرام في أمريكا غير أنها انتقدت كثيرا لأن الإجرام قد يكون ويزداد حتى في فترة الرخاء الاقتصادي وهذا ما ظهر خلال بعض الدراسات بالولايات المتحدة الأمريكية .

كما أن هناك من الدراسات الكثيرة التي حاولت ربط الجريمة بالفقر، إلا أنها لم تنجح أيضا، بل وقد أعقبتها دراسات أخرى بينت بأن العلاقة بين الجريمة والفقر ضئيلة أو قد لا تكون علاقة بينهما على الإطلاق، وهذا ما أتضح من خلال دراسة العالمين الأمريكيين هيلي HEALY وبرونر BRONER . وكذلك دراسة الطبيب الإنجليزي جورينج GORING وغيرهم من العلماء والباحثين الذين أثبتوا العكس. كما أن هناك دراسات تعرضت للعلاقة بين الجريمة ونوعية المهنة كتلك التي أجراها العالم الإيطالي بونجيه " BONGER " وأظهر فيها بأن الجرائم في إيطاليا تصل ذروتها بين المهن التجارية بوجه عام. وتنخفض كلما اتجهنا إلى مهن الزراعة والصناعة والحرف اليدوية إلى أن تصل إلى أدنى مستوى لها عند أصحاب المهن الفكرية ، ومن الدراسات التي حاولت دراسة العلاقة بين الجريمة وظاهرة استخدام الأطفال وتشغيل النساء والبطالة، فقد تبين وأن البطالة في مقدمة هذه الظواهر الاقتصادية المتعددة، مما يبين بأن العمل هو المنافس والعدو اللدود للجريمة كما قال الفيلسوف الفرنسي جبرائيل تارد– TARD – وقد بين الباحث بونجيه BONGER كذلك بأن البطالة قد تؤدي إلى الإدمان على المخدرات والكحول ، وقد أظهرت الإحصائيات الجبائية الأمريكية بأن نسبة البطالة بين السجناء كبيرة جدا قبل دخولهم للمؤسسات العقابية ، أو مؤسسات إعادة التربية[¤¤] ليس هذا فقط بل وهناك أيضا علاقة بين البطالة وبعض أنواع الجرائم المرتبطة بها مثل جريمة السرقة والتشرد [30] وغيرها التي تفضي كلها إلى الانحراف.

ج– الاتجاه الاجتماعي:

إن غالبية الدراسات العلمية في أسباب ومسببات الجريمة لا تخرج عن الإطار الاجتماعي والثقافي العام وهذا رغم الخلاف بين علماء الاجتماع وأطباء الأمراض العقلية، ومع ذلك فكلا العلمين يستندان إلى أرضية واحدة إذ يكاد يكمل أحدهما الآخر خاصة فيما تعلق بتفسيرهما لمفهومي الشخصية والثقافة، إذ يرى أحدهما أن شخصية الفرد تتكون لتنتهي في الثقافة العامة للمجتمع ويرى الثاني أن الثقافة تبدأ في المجتمع لتنتهي في الشخص ذاته باعتباره هو محور السلوك الاجتماعي .

وقد يكون الاتجاه الاجتماعي في تفسيره للسلوك الإجرامي على خلاف مع اتجاهات أخرى إلا أنه يعد الأكثر شيوعا والأوفر نتاجا والأكثر معرفة لكافة ظروف وأسباب السلوك الإجرامي، لأنه يقوم على اعتبار الجريمة ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد اجتماعية معينة.

وانطلاقا من ذلك فإن ميرتون – R. MERTON– يرى بأن السلوك الجانح لا ينشأ من خلال دوافع فردية للخروج عنه قواعد الضبط الاجتماعي بل تشكل جنوح اجتماعي من خلال النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشأته وتطوره ، وقد أضاف ميرتون MERTON بأن هناك عنصرين أساسيين في ثقافة المجتمع وتنظيمه الاجتماعي :

الأولى: اشتماله على الأهداف التي ترسمها ثقافة الفرد والمجتمع .

والثاني: التركيب الاجتماعي الذي يتيح للأفراد تحقيق أهدافهم .

إذ بحدوث خلل في التوازن بين الأهداف ووسائل تحقيقها يتعرض المجتمع إلى حالة اضطراب وعدم تنظيم واستقرار. ومن رأي " ميرتون" كذلك أن هذا الانحراف عن السواء الاجتماعي يتم من خلال إحدى العمليات الخمسة التالية: عملية الانتماء / الابتكار/ التعلق بالطقوس / الانسحاب / وعملية الثورة ويركز على الابتكار بأنه أهمها وأكثرها انتشارا لأن الفرد هنا يحاول ابتكار وسائل غير مقبولة ومشروعة من أجل تحقيق أهدافه ، وإذا ما فشل فإنه ينسحب من هذا الواقع ويقترف الإدمان والعقاقير المخدرة من أجل التعويض.

أما العالم سذرلاند " SUTHERLAND" فإنه يوضح لنا بأن التفكك الاجتماعي هو السبب الأساسي للسلوك الإجرامي وقد أوضح هذا في كتابه " مبادئ علم الجريمة "، والمقصود بالتفكك الاجتماعي هنا هو صراع أو اضطراب أو افتقار إلى الإجماع يحدث في جماعة أو جماعات أو مجتمع ويؤثر على سلوكاته وعاداته الاجتماعية وربما على نظمه وضوابطه الاجتماعية تجعل منه صعوبة كبيرة في الأداء الوظيفي المنسجم والذي لا يمكن تحقيقه في هذه الحالة.

بينما يرى شو C.SHAW بأن الجريمة والجناح هي نتاج توسع المدينة وتطورها، وبالتالي تكون عوامل مثل الظروف السكنية السيئة / الازدحام وانخفاض مستوى المعيشة وغيرها من العوامل التي تؤثر على سير نمط الحياة ، مما يؤدي في النهاية إلى تفكك الأسر وظهور عصابات جانحة، وقد يكون هذا انعكاسا أو صورة للصراع الأسري ، وهناك من العلماء من يرى بأن هذه العوامل كلها ما هي إلا مظاهر للتفكك الاجتماعي وإذا نظرنا إلى رأي سيللين " SELLIN" نجده يميز بين معايير السلوك نتيجة للصراع الثقافي الذي يعانيه الجانحون ، وقد أعطاه الباحث صورا مختلفة تمثلت في: –

– الصراع الثقافي نشأ عند تصادم قيم وثقافات مختلفة كما هو حال مهاجر إلى مكان جديد.

– الصراع الثقافي عن التفاوت الاجتماعي المميز لثقافة المجتمع الأمريكي .

أما الصورة الثالثة كما يراها ورث " WIRTH " فهي صراع ثقافي يؤدي إلى الجناح نتيجة حصول الفرد على نسقين متصارعين من القيم في آن واحد، إذ يصبح قلقا ولا يشعر بالاطمئنان يؤدى إلى جنوحه وعموما يمكن الإشارة إلى أن الاتجاه الاجتماعي يقوم على اعتبار الجريمة عبارة عن ظاهرة اجتماعية غير أنها ظاهرة مرضية تعمل ضد المجتمع وتضر بمصلحة أفراده.

وكانت العلوم الاجتماعية لا تزال تفتقر إلى إطار علمي متكامل يقدم لنا نظرية سببية فعلا لتفسير السلوك الإجرامي أو الانحراف بصورة عامة، فإن هذا لا يمنع من قيام مجموع من الباحثين والدراسات من تقديم تفسيرات نظرية جزئية، وليست نظرية متكاملة [31]، ومع ذلك فهي جهود معتبرة عالجت مشكلة الانحراف حسب وجهات نظر معينة ومتعددة .

*** تقييم عام لنظريات التفسير الاجتماعي للانحراف**

بالنسبة لنظرية ميرتون " MIRTON " فإنه رغم أهميتها فإننا نجده قد أعطى تفسيرا عاما لظاهرة الانحراف تاركا بعض الهفوات خاصة عن تنوع الظاهرة

ومستوياتها، لأن الانحراف يتخذ العديد من الأشكال تتفاوت من حيث شدتها واتجاهها وخطورتها، كما أنه تجاهل البعد الشخصي لظاهرة الانحراف ، وذلك في إشارته إلى عدم إمكانية إرجاع السلوك الجانح لعوامل نفسية مرضية محضة وتركيزه كذلك على البعد الاجتماعي ، غير أنه لا يمكن فهم الظاهرة من خلال البعد الاجتماعي بمعزل عن غيره من الأبعاد.

أما بالنسبة لنظرية سذرلاند SUTHERLAND المسامة بنظرية الترابط الفارقي : إذ قدم إسهاما مهما من خلال دراساته للتدرج نحو الانحراف والابتعاد على العالم المتكيف وسعيه في ذلك إلى ألا يصل إلى مرتبة الاحتراف ، وعلى الرغم من أهمية ما قدم إلا أن لديه بعض الثغرات تتمثل في الآتي[32]:

- الدوافع الشخصية للانتماء إلى جماعة جانحة، وهذا دليل التسرع دون التعرض لجميع مستويات الظاهرة .
- وجود جماعات ذات معايير تشجع على الانحراف، وهذا أيضا غير كافٍ بل يجب علينا معرفة أسباب وجود هذه الجماعات ولماذا تستمر وما هي وظفتها في بنية المجتمع.

رابعا: الحرمان العاطفي والانحراف

إن للحرمان العاطفي علاقة وثيقة بالانحراف ولهذه العلاقة أبعاد مختلفة خاصة وأنها تعكس لنا التفاعل بين المشكلة النفسية والأسرية والاجتماعية.

لم يكن هناك بد من أن العديد من الدراسات بينت العلاقة بين الحرمان والانحراف خاصة دراسة " بولبي " عن العلاقة بين الحرمان من حنان الأم والسرقة ، كما أن معظم الجانحين يعانون من الحرمان بصورة دائمة أو مزمنة لأنه يمثل قوة فاعلة لآلامهم المعنوية التي تدفعهم بالضرورة إلى السلوك الانحرافي.

ولهذا الحرمان مستويات متعددة : 1- الحرمان الكلي 2- الحرمان الجزئي **3- النبذ العاطفي من الأهل.**

1- **الحرمان العاطفي الكلي:** يفقد الأطفال فيه حنان الأم، ويترك آثارا سيئة جدا ودائمة على نموه جسميا وعقليا وعاطفيا واجتماعية، ورغم الاضطراب الظاهر عليها

واتصافهم بالتخلف من ناحية نموهم إلا أنهم لا ينحرفون أو لا يقومون بالسلوك الجانح إلا في فترة المراهقة نتيجة اكتسابهم لقوة تمكنهم من القيام بالأفعال الجانحة، وعند كبرهم نجدهم يخافون من متطلبات الحياة وصعوباتها، ويستجيبون في الغالب بشكل انقيادي، وهم في تبعية تامة لغيرهم لأنهم لا يتمكنون من الاستقلال الذاتي والانطلاق في الحياة ، وحتى في حالة السلوك الانحرافي فهم في تبعية لمتزعمي العصابات والجانحين المحترفين .

2- **الحرمان العاطفي الجزئي:** بالرغم من العلاقات الأولية مع الوالدين في مرحلة الطفولة وإيجابيتها ودعمها لبناء الشخصية السليمة، إلا أنه قد يتبع ذلك انهيار كلي أو ربما جزئي لهذه العلاقات والطفل في حاجة لها، وفي الأغلب يحدث الحرمان الجزئي في فترة الكمون ويترك آثارا واضحة على توازن وتكيف الشخصية في المستقبل، ويتوقف ذلك مثلا على عامل السن التي حدث فيها الحرمان فكلما صغرت زادت الأخطار بالشخصية بصورة اكبر وأثرت بالتالي على العلاقة بين الطفل وأبويه التي كانت سابقا قبل الحرمان، ونتيجة للعلاقة السلبية والصراع أي التذبذب بين الحب والكره، أدى ذلك إلى آثار خطيرة من ناحية التوازن العاطفي والتكيف الاجتماعي، وقد تأخذ العلاقات طابع الجفاء بين الطرفين الأبناء والأولياء كما يؤدي إلى قلة الاهتمام بالطفل وربما التخلي عنه تماما [Δ] ومن هنا تتدهور الأوضاع نتيجة الخلل بين الطفل وأسرته على سبيل المثال وهذا ما تم الإشارة إليه سابقا في الخلل العلائقي إذ لم يعد هناك تفاعلا بين المشكلة النفسية والمشكلة الأسرية وكذا الاجتماعية .

3- **النبذ العاطفي من الأهل:** في هذه المرحلة يبقى الحدث مع أهله وتبقى أواصر العلاقة موجودة حتى ولو كانت سلبية، ولا يبتعد عنهم إلا نتيجة حدوث صراع قوي وفي سن متقدمة قد تكون مع إطلالة سن المراهقة أو قبلها بقليل ، وما يزيد الوضع سوءا هو إهمال الأسرة للطفل وفقدانه للاهتمام ، وبالتالي يعيش في توتر وقلق دائمين مما يؤدي إلى خيبة أمله في أهله ، وغالبا ما يكون ذلك في أسر ذات سمعة طيبة ومتماسكة ظاهريا وسمعتها الاجتماعية كبيرة ، إلا أننا نجد أن عدم

تكيف الطفل الحدث الذي يعاني من النبذ ، ويتضح لنا في هذا المجال الإشارة إلى أن النبذ انصب على ابن دون غيره من الأبناء.

وعموما قد ينساق ويستجيب للنبذ المبدئي وهذا من خلال تصرفاته وأفعاله التي تصبح مبررا لهذا النبذ ، مما يؤدي في النهاية إلى تفاقم الوضع وانهيار العلاقة ، وقد يكون النبذ في أسرنا على شكل تحالفات بين طفل وأمه ضد الوالد الكبير في السن أو المريض أو في تحالف الوالد مع مجموعة من الأبناء ضد الوالدة – الأم– إلى غير ذلك وكل هذا نتيجة للتفكك الأسري الذي يحصل نتيجة صراعات مختلفة نتيجة الإهمال[33] أو أن هناك سوء تكيف اجتماعي تعانيه الأسرة اجتماعيا في الحي أو المدينة التي تقيم فيها .

وبصورة عامة نجد أن هناك مجهودات تبذل في هذا الاتجاه ومنها على سبيل المثال العالمان واد وآل " WADE ET EL " اللذان قدما لنا برنامجا علاجيا مكثفا لمساعدة العائلة على تجاوز أزماتها ومشكلاتها، إذ اعتمد على استراتيجية للتدخل من أجل حماية هذه الأسر التي لها أطفال منحرفون، بالاعتماد على بعض العوامل والأسس فيما يلي[ΔΔ]:

أ– إنشاء مصالح للتدخل المكثف في مدة زمنية محددة في العائلة التي يوجد بها شاب يعاني من سلوك انحرافي.

ب– التدخل الخاص بالعائلة على شكل نسق خاص بالأداء والوظيفة بالأسرة التي تعاني من عدم التأقلم والتكيف مع المحيط والمجتمع.

ج– إنشاء فرق للتوجيه وإعطاء الاستشارة للجنسين ولذوي الأصول الواحد في العائلة.

د– تدخل الأجهزة والمختصين عند الحاجة لمساعدة العائلات في مجالات مختلفة خاصة التي تعاني من أزمات تتعلق بالطلاق بين الزوجين أو إعادة الزواج لأحد الوالدين أو موت أحدهما موتا طبيعيا [34].

وعموما فإن هذا البرنامج قدم الكثير للعائلات التي تعاني من أزمات نتيجة انحراف أبنائها بسبب نقص الحنان والحرمان العاطفي بالإضافة إلى الظروف الأخرى.

خامسا: مواجهة الظاهرة الانحرافية

يؤكد علماء النفس على أن ما يمر به الإنسان في مراحل طفولته خاصة المبكرة من تجارب مؤلمة ، تؤدي إلى أن تجعل صاحبها مهيأ للانحراف إذ نجد أن " فرويد " مثلا يرجع الاضطرابات النفسية عند الرشد إلى صراعات لم تحصل في الطفولة، كما نرى أن أتباعه يرون بأن الاضطرابات التي تصيب الطفل في صغره من خلال العلاقة مع والديه من أهم العوامل المؤدية للانحراف فيما بعد أي خلال مراحل المراهقة والرشد وحتى الشيخوخة .

بينما يرجع السلوكيون نظرتهم إلى الاضطرابات النفسية بأنها سلوك مكتسب من البيئة بفعل ارتباطات مؤلمة [35]، وأن أنماط التفاعلات السلوكية في محيط الأسرة هي المسؤولة عن نمو الفرد بحسب شدة هذه التفاعلات وتكيفها . ويمكن اعتماد بعض الآليات لهذه المواجهة .

1- الحل الفكري والأخلاقي

إن فكرة الإصلاح والتغير في المجتمع عن طريق الدين هي فكرة أساسية، ولكن الانحراف والتطرف يكون من خلال الوسيلة والأسلوب، إذ هناك بعض المؤسسات والأحزاب وحتى الأفراد تسعى إلى المس بالمعتقدات الدينية والاستهزاء بالقيم الاجتماعية والأخلاقية وهذا شيء مهم، ولذلك فإن التوجيه الديني يتطلب الوقاية لأنها أساس العلاج، من خلال الرد على هذه الانحرافات حتى لا تؤدي إلى التطرف .

ولا شك أن ضعف الوازع الديني لدى الكثير من الأحداث والشباب – عند الشباب العربي ومنه الجزائري – يكون السبب الحقيقي في انحرافهم، وبعدهم عن الهداية، إذ يسعون لتحقيق رغباتهم ونزواتهم. وقد أتضح بأن معظم مرتكبي العنف نسبة هم الذين لا يلتزمون بأداء الفروض الدينية بصورة منتظمة، وبالرغم من ذلك فهم يشعروننا بأنهم متدينون .

ومن المعتاد أن المسلمين رُحماء فيما بينهم وأشداء على الكفار وإذا استشرى العنف بينهم فهو بالضرورة أصبح بعيد عن الكفار وهذا خطأ فادح ، خاصة وأن الإسلام وجه الدعوة لغير المسلمين لمناقشة قضايا المجتمعات بصيغة الرحمة والتعاون والصفا [36] ، أي أن المسلم يُسالم من يُسالمه ويتعايش مع غيره بالمودة ، إقتداءً بالحديث النبوي الشريف " المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه " [T].

2- الحل الاجتماعي والاقتصادي

يجب أن يتوفر عنصران هامان وهما: أ- العدالة الاجتماعية / ب – تكافؤ الفرص.

إذ أنه بعدم تكافؤ الفرص في العمل بين الشباب نتيجة التمييز والمحسوبية يكون ذلك مدعاة إلى التطرف من الذين لا يحصلون على عمل وهم مؤهلون له ، مقابل حصول البعض من غير المؤهلين علميا وتربويا على ذلك ، كما أن للموضع الاقتصادي دور في التأثير على تماسك الأسرة وأمنها خاصة عند تشغيل الأطفال في سن مبكرة ، لأن هذا يعد عنفا اقتصاديا وسببه هو الفقر والحرمان والتهميش، والمقصود هنا ليس الفقر لوحده بل ما يصاحبه من ضغط نفسي وصراع، يجعل الفرد يعاني من حرمان نفسي أمام بقية الأفراد الآخرين، وبالتالي فإن كل ذلك يؤثر سلبا على المشاريع المنجزة وفشلها ومن خلالها تنهار المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

3- الحل السياسي والأمني

إذ يرتبط الأول بانتهاك حقوق الإنسان، وإساءة استعمال السلطة وتسلطها وعدم جدوى الأحزاب السياسية على اختلافها وقيامها بدورها المنوط بها [TT]. كما أن الأمن ضروري للإنسان خاصة الأمن النفسي الذي يعد الشرط الأساسي للجميع ، لأن الاطمئنان ضروري للفرد في مختلف مراحل عمره ، وبالتالي فهو لا يستطيع ممارسة حياته العادية بصورة سليمة [37] إلا إذا كان يتمتع بالأمن والاطمئنان.

سادسا: أساليب الوقاية من الانحراف

يمكن التركيز في هذا الجانب على مجالات متعددة منها الأسرة / العمل / المدرسة / الترفيه / الجهد العام للناس :

1- **في مجال الأسرة:** ويتمثل دورها في ما تقوم به من حياة زوجية وتطبيع اجتماعي وتنشئة اجتماعية، كلها لا بد أن تتماشى وما يسود من أفكار داخل المجتمع وإلا حدثت العديد من المشكلات خاصة نتيجة الصراع بين الأولاد وعصرهم والأولياء ونظرتهم انطلاقا من الماضي وما عاشوه في نطاقه مما يتطلب تجدد الأفكار وتكيف متطور للإعداد والتدريب في المدرسة للأبناء، ومحاولة تقديم برامج إعلامية وتثقيفية تتكلم عن التوافق الزواجي وأهمية الاختيار، ودور الأسرة في ذلك إضافة إلى تعليم الأبناء الأخلاق الفاضلة عن طريق الإرشاد والتوجيه المباشرين للآباء والأمهات .

ولا شك أن لدور مراكز الأمومة ورعاية الطفولة أهمية في ذلك ، وهذا الجانب الوقائي يجب تعميمه على كل الأسر، حتى يتم توعية الأولياء بضرورة تنظيم النسل والاهتمام بالأسرة، وتثقيفها ومحاربة الأمية لأنها تعبر عن التخلف ، خاصة وأن معظم المنحرفين أميون وأن آباءهم وأمهاتهم أميون كذلك. ولم يجدوا بدا من تقديم الحماية والرعاية لهم نظرا لجهلهم وعدم وعيهم بمتطلبات الحياة الثقافية والاقتصادية خاصة. والمطلوب ما يلي:[38]

أ- بناء الأسرة في أساس تكوينها بناء سليما.

ب- التعاون بين الزوجين على تربية الأبناء وقيام الزوجة برعايتهم ورعاية زوجها على ألا يكون ذلك مانعا لعملها في حال وجود فراغ في الوقت عندها إذا وجدت حاجة لذلك.

ج- حسن المعاملة من طرف الوالدين للأبناء ولا بد من إشعارهم بذلك وعدم تفضيل بعضهم على بعض – وقد أظهرت بعض النظريات عواقب ذلك كما أوردنا سابقا – .

د- أن تكون لهم قدوة ومثالا يُحتذى به كما نعتقد نحن أن قدوتنا هو الرسول صلى الله عليه وسلم في أعمالنا وسلوكنا وممارساتنا في كل الأمور .

هـ- التوافق والانسجام العام بين الوالدين لكي يؤثر ذلك على الأولاد من أجل تربيتهم تربية فاضلة مبنية على الإخلاص والمحبة الصادقة .

2- **في مجال المدرسة:** للمدرسة دور هام في تربية الأبناء بعد دور الأسرة، إذ يمكنها المحافظة على صحة التلاميذ والطلاب النفسية والعقلية وحمايتهم من الانحراف خاصة في التغلب على المشكلات التي يعانون منها أيًّا كانت صحية أو اقتصادية أو مشكلات سلوكية ومشكلات تتعلق بالتأخر الدراسي ...الخ .

ويكون لدور الأخصائي الاجتماعي المدرسي [TTT] أهمية في تنمية قدُرات الطالب المختلفة من الناحية الوجدانية والجسمية والعقلية، ودعمه وجعله منسجما ومتعاونا مع الجماعة في النشاط المدرسي ومع هيئة التدريس لأن ذلك يؤدي إلى دفع سلوكه للاتجاه الإيجابي، كما أن ما يقدمه الأخصائي الاجتماعي من خدمات للطلاب له الأثر الفعال في وقايتهم وحمايتهم من الانحراف، ويضاف لذلك كله دور مجالس الأولياء كحلقة وصل بين الآباء والمدارس والثانويات لما لها من أهمية كبرى تسُهم في حل المشكلات الطلابية، وجعل المؤسسة التربوية كمركز إشعاعي ليس للعلم فقط بل لخدمة البيئة والمجتمع، وهذا نتيجة إقامة بعض الندوات والنشاطات والرحلات التي يتمثل هدفها في خدمة البيئة [39] وبالتالي يؤدي إلى حماية الشباب والأبناء من الانحراف في نهاية الأمر ، نتيجة تضافر جهود كل الأطراف ولذلك فالمطلوب :

أ- دور المربين والأساتذة والمعلمين في المدرسة له أهمية كبرى في ذلك خصوصا إذا اعتمدنا على التربية السمحة التي يعتبر القرآن الكريم مرجعيتها الأساسية وأقوال وأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم هي الدعم الروحي والمعنوي لخلق جليل يُعول عليه في صُنع الغد الأفضل وهذا ما نريده قريبا .

ب- عقد الصلة وتنظيمها واستمرارها بين الطفل والمدرسة وبيئته والمجتمع الخارجي تكون مبنية على الثقة المتبادلة والمحبة لا على الاتهام والكره ، كل ذلك يأتي بالطبع بعد تحصيله العلمي وحصوله على المعلومات المناسبة والعمل بشتى الوسائل الممكنة في جميع الميادين.

3- **في مجال العمل:** لا شك أن للوضع الاقتصادي الضعيف وفقدان الأمن تأثير مباشر على تماسك وتكامل الأسرة خاصة لتلك الأسر التي تشغل أبناءها في سن مبكرة نظرا للعوز والحاجة مما يكون مدعاة لانحرافهم وعليه يجب العناية بهؤلاء الأطفال حتى لا يتم استغلال صحتهم العقلية والبدنية، لأنهم هم عِماد المستقبل، ورغم القوانين الرادعة الموضحة للأعمال التي يقوم بها الأطفال والتي لا تكون مُرهقة جسميا وعقليا نتيجة الاستغلال الفادح الذي يقوم به أصحاب بعض الأعمال والمؤسسات، وأن قوانين وعلاقات العمل في أي مجتمع من المجتمعات تنظم هذه العملية أنها تمنع منعا باتا تشغيل الأحداث قبل سن 18 سنة ولا يمكنهم الدخول في أماكن العمل [40] على الإطلاق، وقد أشارت وحثت على ذلك التشريعات المتعلقة بقوانين العمل في العالم جملة وتفصيلا .

والمطلوب هو إدخال هؤلاء الأحداث مراكز التكوين والتدريب للحصول على مؤهل يساعدهم على التوظيف مستقبلا عندما يؤهلهم سنهم لمزاولة العمل ، ومع ذلك فيجب في كل الأحوال مراعاة :

أ- الاعتراف بشخصية الطفل والشاب كخطوة أولى لحمايته مما قد يتعرض له من مشكلات وعوارض تؤدي إلى انحرافه .

ب-فتح المجال أمام الشباب لتشجيعهم على مبادراتهم الشخصية وإظهار الثقة بقدراتهم .

4- **في مجال الترفيه ووقت الفراغ:** إذ أن هناك العديد من الوسائل المتمثلة في المسرح والسينما والتلفزة، ووسائل السمعي البصري والصحافة والكتب لأن كل هذه الوسائل الإعلامية تعتبر وسائل ترفيه وترويح عند الأطفال والشباب ولها دورها في

التربية الأخلاقية والاجتماعية، وهذه الوسائل لها رسائلها المحددة في التأثير على الشباب من الناحية الوقائية أو العلاجية، ولذلك فإن عملية توجيهها وتقنينها ضرورية، ناهيك عن الرقابة الدورية العامة لتجنب أضرارها في بعض الأحيان ، فالعديد من البرامج والمغامرات وكل ما يقرأه الفرد أو يسمعه يعطيه انطباعا معينا قد يؤثر سلبا عليه فينحرف لأن الملاهي والمراقص ورفقة السوء كلها تدعم وتؤدي إلى الانحراف ، ناهيك عن وسائل الدعاية المختلفة التي ترد من هنا وهناك وتغري الشباب ويتأثر بها وينغمس فيها وبالتالي تكون عاملا أساسيا لانحرافه، ولا ننس أيضا القيام بإنشاء مسارح ودور وأندية وساحات شعبية عامة وحدائق ودور للثقافة، والإكثار من المعارض ودور الترفيه والترويح لتسد الفراغ الذي يعاني منه الشباب وخاصة الأحداث .

وعموما يجب تشديد الحرص على مراقبة وسائل الإعلام المختلفة لكي تستطيع الحد من التأثيرات الجانبية الغير تربوية التي تقدمها ، وبرامجها التي تؤدي إلى تفشي الجريمة والانحراف في المجتمع .

5- **الوقاية من خلال جهود الجماهير** : بمعنى أن قيام الدولة بالرقابة من الانحراف ومعاملة المنحرفين بناءً على تأكيد وتدعيم جماهيري كبير، إذ بمشاركة هؤلاء وغيرهم من المتطوعين الذين يجب تزويدهم بوسائل وإمكانيات تكون دعما لدورهم ومساهمتهم الفعالة في هذا المجال ويمكن أن يتم ذلك في عدة جوانب أهمها:

أ- التجاوب الجماهيرى مع سياسة الدفاع الاجتماعي التي تعطي للفرد قيمة ، بمعنى أنها تجعل من شخصيته بجميع جوانبها النفسية والاجتماعية والبيولوجية محورا لنظرية الدفاع عن المجتمع ولا يتأتى هذا إلا بإصلاح الفرد وتأهيله وجعله منسجما مع المجتمع لا نافرًا منه أو مناهضا له .

ب – إبعاد النظرة السلبية واللامبالاة تجاه مواقف الحياة اليومية المتعددة ، بحيث أن الجميع (الأفراد) مسؤولين في المجتمع وبإمكانهم التدخل عند الحاجة ، وهذا الأسلوب مدعاة إلى شعور الشخص الذي قد يكون له

استعداد للانحراف بأن لا يقع فيه وأن هناك من يقف ضد سلوكه ويتعقبه أو سيقف بجانبه ، وبالتالي سيتجاوز الظرف بأمان .

ج- التطوع الجماهيرية وقد ركزنا عليه من أجل إصلاح ما خلفه الانحراف من أضرار وهذا من خلال تقديم العون والخدمات الاجتماعية، ونشر الوعي بين الناس وتبصيرهم بشرور الإجرام وويلاته [41]، ونقوم بذلك من خلال برامج منظمة تهتم بأشكال السلوك المنحرف والبحث فيها بنوع من الدقة والعمل، وهذا في النهاية سيكون له إسهام كبير في اتقاء الجريمة والوقاية من الانحراف قبل وقوعهما .

وعموما فإن التركيز في هذه المقالة تم من خلال مفاهيم أساسية ومحددة دون غيرها على اعتبار أنها تمثل محاور هامة لإيجاد حل لمشكلة انحراف الشباب بذاتها، وهي: الانحراف والجنوح /الدفاع الاجتماعي/ التربية والإصلاح، لأن الهدف هو محاولة إيجاد دور لبعض الأساليب التي يمكن أن تعالج أو تحمي المجتمع وخصوصا فئة الشباب من الانحراف والتي بدورها تعتمد في ذلك على بعض المؤسسات الهامة وأهمها: الأسرة ، المدرسة ، مجال العمل، وغيرها.

ولا شك أن مجالات الإصلاح متعددة كما أوردنا سابقا وهي بهذا تساهم في بعض الحلول من النواحي الأخلاقية والاجتماعية وكذلك السياسية والأمنية الخ ...

وفي الختام يمكن الإشارة إلى أن دور العلوم الاجتماعية هام جدا في معالجة السلوك الانحرافي والتخفيف منه على الأقل، كما أن هناك العديد من الحلول يمكن أن يقدمها الإسلام من الأفكار المستمدة من شريعته وأحكامه التي هي بمثابة علاج ووقاية ليس للمجتمعات العربية والإسلامية فحسب بل للبشرية جمعاء.

الهوامش

*) بعض الشباب الجزائري خاصة من واكب الثورة التحريرية عانى من هذه الظاهرة المتمثلة في بعض السلوكات من الفرنسيين من احتقار وازدراء للشباب وسوء معاملتهم واعتبارهم وحوشا ولا يستحقون العيش والحياة ولكد لديهم انفعالا وردات فعل عدوانية وأحيانا اتسموا بالتعصب والتطرف نتيجة لترسيخ ذلك لديهم

**) أطروحة ماجستير بقسم علم النفس ، كلية التربية جامعة الإسكندرية 1996 .

***) أطروحة ماجستير بقسم علم الاجتماع كلية الدراسات الإسلامية جامعة الأزهر الشريف القاهرة، 1989

****) أطروحة ماجستير بقسم علم الاجتماع جامعة عنابة – الجزائر 2004 .

¤) انظر مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، ج1، مطبعة مصر، شركة مساهمة مصرية 1380–1960م، ص 326) .

¤¤) هي ذاتها المؤسسات العقابية ولكنها تختلف عن السجون لأن دورها هو إصلاح وإعادة إدماج النزلاء بها للعودة من جديد إلى المجتمع بعد توفير الحماية والرعاية الكافية – التسمية تبنتها وزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية.

Δ) يحدث هذا في معظم الأسر الجزائرية وربما العربية ، التي لا يواصل فيها الآباء دورهم الإيجابي من إرشاد وتوعية وتوجيه ولا يقدرون الظروف والمتغيرات التي أدت إلى سلوك معين ، وبالتالي فعند كيدهم له وابتعادهم عنه تسهل له المهمة وقد يتمرد عليهم في بعض الأحيان والنتيجة الحتمية هي السلوك الانحرافي وإدخاله مؤسسة رعاية دون القيام بزيارته وهذا أخطر من سابقه .

ΔΔ) اعتمادا على الانترنت بتاريخ 2007/07/07 intervention auprès des Familles délinquants

T) حديث شريف . رواه البخاري .

TT) معظم الأحزاب في الجزائر والعالم العربي مشلولة إذ لم يعد دورها حقيقي وهو الإصلاح والتغيير بل أصبحت في بعض الأحيان تمثل الصوت الخافت والساكت وفي بعض الأحايين تكون بوقا للسلطة والنظام السياسي نتيجة الابتعاد عن القيم والمبادئ التي وجدت لتناضل من أجلها وتمارسها على أرض الواقع.

TTT) يتطلب توفير أخصائيين اجتماعيين ونفسانيين بكل المدارس والثانويات ، لأن ذلك غير متوفر حاليا في الجزائري وربما في معظم البلدان العربية، وما هو موجود بالثانويات فقط هو منصب مستشار التوجيه بمعنى أنه يقوم بتوجيه الطلاب من المرحلة الإعدادية إلى الثانوية في بداية السنة، وينتهي دوره ويصبح في العادة استشاري لمديرة المؤسسة دون صلاحيات واضحة ومحددة ، بينما

دوره الحقيقي هو الإرشاد والتوجيه ومحاولة وقاية وحماية الطلاب من الانحراف ومتابعتهم في مراحل التعليم المختلفة ليستطيع إيجاد حل لكل مشكل طارئ .

المراجع

1- نويل تايمز، علم الاجتماع: دراسة المشكلات الاجتماعية ، ترجمة غريب محمد سيد غريب، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية ،2006 ص 50 .

2- دينكنهن ميتشل : معجم علم الاجتماع ، ترجمة إحسان محمد الحسن ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط2.بيروت 1986 ص ص 74 – 75 ، ص ص 129 – 130 .

3- محمود سعيد الخولي : العنف في مواجهة الحياة اليومية – نطاقات وتفاعلات . دار مكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع ، ط1 ، القاهرة 2006 .

4- محمد الجوهري وأحمد زايد : الإنتاج العربي في علم الاجتماع – مركز البحوث والدراسات الاجتماعية جامعة القاهرة ، مجلد 2 القاهرة 2003 ص 129 .

5- محمد الجوهري وأحمد زايد: الإنتاج العربي في علم الاجتماع – مركز البحوث والدراسات الاجتماعية جامعة القاهرة ، مجلد 1 القاهرة 2001 ص 162 .

6- بركات النمر المهيرات: جغرافيا الجريمة (علم الإجرام الكارتوجرافي) مجدلاوي،ط1، عمان – الأردن .2000 ص 23 .

7- محمد عاطف غيث : المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي – دار المعارف بمصر القاهرة 1987 ، ص ص 96 – 97

8- على محمود إسلام الفار، معجم علم الاجتماع (انجليزي عربي) . دار المعارف بمصر القاهرة 2001 ، ص 168.

9- جلال الدين عبد الخالق : الجريمة والانحراف – الحدود والمعالجة . دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1999 ص11.

10- نفس المرجع السابق ، ص 11 .

11- Bilan de conseil supérieur. de la jeunesse et de l’enfance « enfance et jeunesseAlgérienne , Alger 1980 p233.

12 – جلال الدين عبد الخالق: الجريمة والانحراف – الحدود والمعالجة، مرجع سابق ، ص 7 .

13 – نفس المرجع السابق ، ص 7 .

14- نخبة من الأساتذة: معجم العلوم الاجتماعية–الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975

15- تركي رابح : الشيخ عبد الحميد بن باديس (رائد الإصلاح والتربية في الجزائر) المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط 4 الجزائر.1984

16 – على محمود إسلام الفار ، معجم علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 181 .
17– نخبة من الأساتذة : معجم العلوم الاجتماعية ، مرجع سابق ص ص 139 – 140 .
18– جون ديوي : الديمقراطية والتربية ، ترجمة زكريا ميخائيل وآخر ، ط4 القاهرة ص .4
19– ناصر ثابت : المخدرات وظاهرة استنشاق الغازات – دراسة اجتماعية استطلاعية ، منشورات ذات السلاسل ط1، الكويت 1984 .
20– جلال الدين عبد الخالق : الجريمة والانحراف ، مرجع سابق ص ص 13 – 14 .
21 – نفس المرجع السابق ص ص 11 – 13 .
22– مصطفى حجازي : الأحداث الجانحون – دراسة ميدانية نفسانية اجتماعية ، دار الطليعة ، ط 2. بيروت 1981.ص ص 27 – 32 .
23– نفس المرجع السابق ص ص 48 – 50 .
24– نفس المرجع السابق ، ص 50 .
25 – نفس المرجع السابق ص 47 . وص ص 54 – 55 .
26– نفس المرجع السابق ، ص .55
27– محمد سلامة محمد غماري : في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف ، دار المعارف الجامعية الإسكندرية . 2005 ص ص 108 – 110 .
28– نفس المرجع السابق ، ص .110
29– بركات النمر المهيرات : جغرافيا الجريمة ، مرجع سابق ، ص 45 .
30 – محمد سلامة محمد غماري : في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف ، مرجع سابق .ص ص 111– 113 و ص ص 113 – 118 .
31– نفس المرجع السابق ، ص ص 113– .118
32– مصطفى حجازي:الأحداث الجانحون، نفس مرجع سابق.ص ص 83– 84 وص ص91– .92
33 –مصطفى حجازي : الأحداث الجانحون، نفس المرجع السابق . ص ص 267 – 275.
34 – WWW.SCC.GC. CA/ethnoculture liunden p.5 .du 07/07/2007
35– محمود سعيد الخولي: العنف في مواجهة الحياة اليومية– نطاقات وتفاعلات. مرجع سابق، ص.155
36– نفس المرجع السابق، ص ص 162 – 163 .
37 – نفس المرجع السابق ، ص ص 163 – 166 .
38– خيري خليل الجميلي : السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم – المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 1998 ص ص 291 – 292 .

39- نفس المرجع السابق ، ص ص 294 – 295 .

40 - نفس المرجع السابق ، ص - 293.

41- نفس المرجع السابق، ص ص 296- 298

علاقة المرأة باتّخاذ القرارات الأسرية (سورية نموذجاً)

د. بلال عرابي
قسم علم الاجتماع
جامعة- دمشق

ملخص

استعرض البحث دراسة أجريت على طلبة قسم علم الاجتماع بالجمهورية العربية السورية حول تصوراتهم لهدف الزواج وصعوباته وتوقعهم لعدد الأولاد فتبيّن أن عدد الأولاد المرتقب (4.5) وأن هدف الزواج بتصورهم هو الاستقرار وإنجاب الأولاد. كما تناول البحث معوقات قرار المرأة الإنجابي وفيه الأساس أن الرجل يعتبر الإنجاب شأناً أنثوياً. وكذلك ما يرتبط بالإنجاب من تقديرات اقتصادية ودور العادات والتقاليد التي تعلي من إنجاب الذكر، مما يؤدي لزيادة حجم الأسرة رغبة بالذكور. وتطرّق البحث لعلاقة النساء بالتعليم والعمل في سورية. إن حرمان المرأة من التعليم بهدف زواج مبكر يحرمها من استكمال تربيتها ومعارفها البيئية، ويمنعها من ان تأخذ دورها الضروري في تنمية المجتمع وتقدّمه.

Abstract

The research, which is based on the data drawn from the Central Bureau for Statistics, analyses the correlation between female education and both the timing and age of marriage. The study reveals that the more the woman is educated the more the marriage age is higher. By contrast, the less educated the woman is, the earlier the marriage will be; and, thus, the longer the fertility period of the woman and with it the larger the size of the Syrian family.

يعتبر دستور الجمهورية العربية السورية الأسرة خلية المجتمع الأولى التي تحميها الدولة وتعمل على إزالة العقبات المادية والاجتماعية التي تعوق تكوين الأسر. وسياسة الدولة العامة تسعى لتمكين المرأة من القيام بدورها كاملاً إلى جانب الرجل في بناء المجتمع. نريد في هذا البحث مناقشة المعوقات المجتمعية على أرض الواقع التي تمنع المرأة من اتخاذ قرارها فيما يتعلق بتكوين الأسرة والإنجاب والتعليم...

1 . حول ظروف الزواج في سورية:

يسهل الوصول إلى تعريف منطقي للزواج لكون الناس قد اتفقت تاريخياً على ما يمكن تسميته «زواج» وما لا يمكن اعتباره زواجاً. وذلك من وجهة نظر اجتماعية وقانونية لتحديد ما هو شرعي وغير شرعي من العلاقات بين الجنسين. وقد عرّف قانون الأحوال الشخصية السوري الزواج:

مادة (1) . الزواج عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً غايته إنشاء رابطة للحياة المشتركة والنسل.

مادة (2) . الخطبة والوعد بالزواج وقراءة الفاتحة وقبض المهر وقبول الهدية لا تكون زواجاً.

لقد وضع المشرع الأساس في الزواج: هو رغبة كل من الرجل والمرأة في إقامة رابطة حياتية مشتركة والعقد هو الاعتراف الاجتماعي والقانوني بهذه العلاقة.

ولست أدري لماذا وضع الشارع كلمة «النسل» كغاية لعقد الزواج: فهل لا يجوز الزواج بدون إنجاب أولاد؟ أو بدون الرغبة بالإنجاب، هل يكون هذا الزواج باطلاً؟ على أنه واضح من مواد القانون الأخرى أن عقم أحد الطرفين موجب حقيقي للطلاق وفصم هذه الرابطة، فيما لو رغب غير العقيم بذلك. وبتأثير الدين يعتبر الزواج واجباً دينياً. وينظر المجتمع إلى الشخص الأعزب بصورة مستهجنة. على أساس أن الإنسان يكتمل دينياً واجتماعياً بالزواج.

عندما كانت العشيرة تترابط بصورة متينة، كانت حركات تكوين الأسر تتم ضمنها بصورة آلية ويتم انتقال الزوجة من أسرة إلى أخرى: كانتقالها من غرفة إلى أخرى، فالأسرة الجديدة قريبة لها دموياً، وهكذا تحتويها الأسرة الجديدة على أنها عنصر أساسي ملتحم بها، لأن العشيرة . مجموع الأسر . متلاحمة أصلاً برباط دموي متكامل.

وهناك من يعتبر أن هذا الزواج هو الأفضل والأسهل للحياة الجديدة، فالكنة تتعلم عند الحماة أسس نظافة الطفل والاعتناء به، وأسس الطبخ كما يحب زوجها في عائلته الأصلية بحيث تتساب الأمور من القديم إلى الجديد بيسر وسهولة.

أما في الوقت الحاضر فإن الأسرة اكتسبت استقلالاً ذاتياً مع نمو المدن وشيوع المسؤولية الفردية بحيث أصبحت الأسرة تكون حلقة منفصلة ومنعزلة ترتبط بالأسر القريبة منها دموياً بوشائج أقل حدة وأكثر بعداً.

وكذلك تأثر التماسك العائلي ونوعية الأدوار الاجتماعية عند الأسرة. بحيث ظهرت بنية جديدة لشبكة العلاقات التي تنسجها الأسرة وهذا أثر في ظاهرات السكن والاحتكاك بالآخرين.

نمط التعارف القديم بين الشاب والشابة المقبلين على الزواج كان يتم سابقاً عن طريق الأهل تماماً، حيث تقوم الأم بالبحث عن الزوجة المناسبة من خلال القريبات أو الجيران ثم الأبعد لفترة طويلة وفي بعض العائلات المحافظة حتى اليوم في سورية هذه طريقة تعارف الزوج بزوجته: تذهب أم وأخت الخاطب فيحددون مواصفات العروس ومدى صلاحيتها لتحمل أعباء تكوين الأسرة... ويرى الشاب الفتاة مع أهله في موعد يحدده أهل الفتاة فإن تمت الموافقة يحدد موعد الخطبة ثم الزواج، وكثير من آباء الفتيات يرفضون أي شكل من أشكال اللقاء المنفرد قبل كتب الكتاب الشرعي. والعائلات المحافظة تفضل الزواج من الأقارب حفاظاً على التقاليد العائلية، وللمعرفة المسبقة. ولكن ازدياد التعليم يخفف من ازدياد زواج القربى وتأثيراته السلبية.

نعتقد أن الزواج يعيش أزمة لأن طرق التعارف القديمة تختفي بصعوبة . يرفض الكثير من البنات الخروج والجلوس أمام من يطرق الباب بهدف الخطبة (العادة القديمة) . وطرق التعارف المعتادة (في العمل أو التعليم) قليلة في مجتمع لا تزال قطاعات واسعة منه تحافظ على العادات والتقاليد التي تكرس الفصل الجنسي.

طبقت وزارة التربية السورية فكرة الاختلاط في المدارس الابتدائية، وهي فترة مهمة يتعرف فيها الصبي والبنت على عالم الآخر. لكن المدارس الإعدادية والثانوية لا تزال في سورية غير مختلطة، ثم يعود الاختلاط مرة أخرى في الجامعة، وهي مرحلة لا تصلها كل البنات حسب الإحصائيات. فنسبة دخول الفتيات في التعليم العالي ارتفعت من 27% عام 1970 إلى 68% عام 1994 بالنسبة للرقم القياسي مئة ذكور، وكذلك ارتفعت نسبة مشاركة المرأة السورية في العمل من 12% عام 1970

إلى 21.3% عام 2001 وهذه النسبة على ارتفاعها لا تكفي لتحقيق التعارف للراغبات بالزواج في الجامعة أو في الحياة العملية. ويمس الفصل الجنسي المناسبات العامة التي يمكن أن تتعرض لها العائلة مثل الأفراح والأتراح. فالأعراس في أغلبها تخصص فترة المساء لاستقبال الرجال وتهنئة العريس وفترة السهرة لاحتفال النساء وحدهن بالعروس. وعند موت أحد أفراد العائلة . وهي مناسبة عزاء عامة للأسرة . العادة العامة في سورية للمسلمين هي فترة بعد الظهر لعزاء النساء للنساء، وفترة المساء لعزاء الرجال للرجال مع تقاليد خاصة. والتشدد في حالات الموت للفصل الجنسي أشد لأن الموت حالة تسيطر فيها التصورات الدينية ورجال الدين بصورة أكثر حدة، لما تثيره حوادث الموت من رهبة عند الإنسان.

في سورية ازدادت نسبة التحضر واتساع حجم المدن دون أن يؤدي ذلك إلى تطور العلاقات الاجتماعية مدنياً بنفس النسبة، والواقع جرى ترييف المدن بدل تمدين الريف، نسبة التحضر بإجمالي السكان ارتفعت من 37% عام 1960 إلى 50% مع نهاية القرن العشرين.

وهذه الزيادة عقدت وضع الزواج بالنسبة للشباب المقبلين على تأسيس مسكن زوجي، من ناحية ازدحام المدن وغلاء سعرها. هناك حرية أكبر في التصرف للشاب لمجرد كونه ذكراً، وتحضير الأنثى للدور الأنثوي الخاضع. وهذا التميز يقع على الفتاة في المدينة والريف. وإن التراتبية ضمن العائلة الواحدة: (أب، أخ أكبر، أم، بنات) لا تزال تؤثر على الرغم من الانتقال إلى الأسرة النووية وتأثر مركز الأب بالنزوع إلى المساواة، تحت ضغط التغيرات الحضارية والثقافية في المجتمع.

ويعتبر ارتفاع تكاليف الزواج أهم أسباب ارتفاع سن الزواج عند الذكور. حيث ارتفعت تكاليف الزواج في مدينة دمشق أكثر عشر مرات خلال الأعوام 1976 . 2000، في ثقافة مجتمعية تجعل مهمة تأسيس المنزل الزوجي تقع على كاهل الشباب الحديث العهد بالحياة العملية. علماً أن دراسة الاتحاد النسائي السوري لتكاليف الزواج تثبت أن مساهمة المرأة في جهاز المسكن الزوجي تختلف باختلاف ثقافتها فكلما ارتفع مستواها التعليمي، ازدادت مساهمتها بمستلزمات زواجها. واليوم

تبدو العقبة الأكبر في طريق الزواج وتكوين الأسرة هي تأمين المسكن الزوجي الذي أصبح في المدن الكبرى لا يتناسب مع الدخول الفردية. (أحد الشباب قال بِأنه بحاجة لأن يوفر راتبه الشهري كاملاً 16 سنة للحصول على منزل...!) وأحياناً يتم التعاون بين الزوجين إذا كانت الزوجة تعمل مما يساعد في بناء المنزل الزوجي. رغم أن المفاهيم السائدة في مجتمعنا هي مسؤولية الزوج الأولى في الإنفاق على المسكن الزوجي. تبين من دراسة ميدانية للعوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج عند الشباب: يعتبر الذكور أن 71.5% من مشكلاتهم مادية للتأخر و17.5% اجتماعية و5.5% نفسية، بينما يعتبر الإناث أن 46% مشكلاتهن اجتماعية ثم 35.5% مشكلات مادية و13% مشكلات نفسية، ذلك أن قرار المرأة الزواجي يؤثر فيه تدخل الأهل والخوف من اختيار خاطئ، بينما قرار الرجل الزواجي يؤثر فيه بصورة حاسمة القدرة المادية. (الناقولا، 218.2003)

المشكلة التي تعترض الزواج في الأسرة السورية لاحقاً هي الطلاق أي إنهاء العلاقة الزوجية. مقارنة بالمجتمعات الأخرى تعتبر نسبة الطلاق إلى قيود الزواج منخفضة في سورية. المعطيات الإحصائية توضح نسب الطلاق في سورية منذ عام 1965 وحتى عام 2004 هي دون العشرة بالمئة من عقود الزواج. واستقرار الزواج يرتبط . في ثقافتنا المجتمعية . بازدياد مسؤولية الزواج في المجتمع السوري واعتبار الطلاق مرفوض دينياً واجتماعياً لما يجره من تشتت ودمار للأطفال. وهذا لا يعني أن الزيجات مستقرة ولكن غالباً ما تضحي الزوجات براحتهن في سبيل الطفولة، كذلك معاناة المرأة الاجتماعية الشديدة بعد الطلاق، بسبب ضياع الأولاد والنظرة الدونية للمرأة المطلقة.

يثير الانتباه في جدول الطلاق حسب المحافظات السورية خصوصاً نسبة الطلاق المرتفعة في مدينة دمشق بالنسبة لعقود الزواج وهي 20% ونعتقد أن لذلك علاقة بارتفاع تكاليف الزواج في العاصمة، وغلاء البيوت ونمط الحياة الذي يزيد صعوبة تكوين أسر جديدة. ونسبة الطلاق من واقعات الزواج في المحافظات الأخرى حول المعدل العام 8.2% حسب معطيات 2003 (المجموعة الإحصائية، 2004، 75).

أما المشكلة الزوجية التي تنفرد بها البلدان العربية خلافاً لأوروبة فهي مشكلة تعدد الزوجات. حيث يبيح القانون للرجل أن يتزوج أكثر من زوجة واحدة وحتى الأربعة على ذمة رجل واحد وفق التشريع الإسلامي. قضية تعدد الزوجات للرجل دون المرأة موضع جدل للأوساط النسائية التي تطالب بالتعديل للاكتفاء بزوجة واحدة لما يسببه الزواج من أخرى من آلام نفسية واجتماعية للزوجة الأولى، وعدم استقرار للعائلة. وقد استطاعت دولة تونس فقط بين البلدان العربية أن تحرم تعدد الزوجات. وعموماً أقل نسب لتعدد الزوجات في تونس والجزائر وسورية. وكلما ازداد تعلم المرة انخفضت نسبة تعدد الزوجات باستثناء بعض الدول الغنية مثل الكويت، حيث نسبة التعدد عالية مع نسبة التعليم: بسبب ارتفاع مستوى المعيشة والقدرة على الإنفاق من قبل رجل واحد على أكثر من أسرة.

حسب نتائج المكتب المركزي للإحصاء 1993 في سورية 6% من الزوجات متزوجات من أزواج متعددي الزوجات ويلاحظ أن النساء الأصغر عمراً اليوم أقل احتمالاً أن يكون أزواجهن متعددي الزوجات إذا ما قورن بالنساء الأكبر سناً. ونسبة تعدد الزوجات في الريف 8% تصل إلى ضعف الحضر 4% وتتناقص النسب بصورة منتظمة كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج أو للزوجة.

لكن الدراسة التي أجريت من قبل المكتب المركزي للإحصاء (مسح صحة الأسرة 2002) أثبتت أن نسبة السيدات المتزوجات من أزواج متعددي الزوجات انخفضت إلى 5.1% وهذه النسبة في الحضر 3.7% وفي الريف 6.7%، في هذه الدراسة النسبة الأكبر منهن حالتهن التعليمية الأمية.

2 . استطلاع رأي حول هدف الزواج:

في بداية العام الدراسي 2002 . 2003 قمنا باختيار عينة عشوائية مقصودة، هي خمسون طالباً وخمسون طالبة لم يسبق أن تزوجوا، من السنة الأولى في قسم علم الاجتماع ووزعنا عليهم استمارة رأي تحوي ثلاثة أسئلة:

1 . ما هو الهدف من الزواج برأيك.

2 . ما هو عدد الأطفال الذي تنوي إنجابه فيما لو تزوجت؟

3 . ما هي معوقات الزواج الحالية برأيك؟ وقد كان هدف الأسئلة المفتوحة هو الحصول على معلومات من الشباب بشكل نتعرف من خلال هذا الاستطلاع على أفكارهم وبعض تصوراتهم حول الموضوع، وتقريباً العينة متجانسة (ذكور وإناث) وتعليمياً (بعد البكالوريا) وعمرياً (18 . 19سنة). وبما أنه لا يوجد أرقام إلا في السؤال الثاني فإنه لا يوجد نسب ومعدلات إلا لعدد الأولاد الذي جمعت فيه الإجابات الرقمية وقسمتها على عدد الإجابات، فكانت النتيجة أن متوسط عدد الأولاد المرغوب فيه هو 4.5 طفلاً، وهو عدد مرتفع يدل على تقدير كبير عند العينة لدور الأولاد وأهميتهم، وكانت تقديرات الذكور عموماً أكبر من تقديرات الإناث لهذا العدد المستقبلي. (بين الأقواس جمل مأخوذة حرفياً من الإجابات).

1 . أكثر كلمة تكررت في مجال الإجابة عن سؤال (الهدف من الزواج) هي كلمة (الاستقرار) تترافق أحياناً بكلمات (الشعور بالطمأنينة)، أو (الحلم ببيت دافئ والأولاد يمرحون ويضحكون من حولك) وهي مقولات رافقت كلمة الاستقرار وتدل على أحلام وردية حول الحياة الزوجية.

2 . التكرار التالي هو الزواج بهدف (استمرار الحياة) و(تخليد الذكر) و(إنجاب الأطفال) و(بقاء النوع) وتبدو الجملة الأخيرة فهم الطالب للسؤال بأنه عن هدف الزواج عموماً وليس زواجه. ولكن تخليد الذكر بالأولاد تدل على سبب شائع عند العامة بأهمية الأولاد لاستمرار العائلة.

3 . (التقليل من الفحشاء والزنى والانحطاط الخلقي) هذه الجملة بتنويعات مختلفة احتلت المرتبة الثالثة بأهداف الزواج من مجموع التكرارات وهي تعبر عن رغبة عند الشباب بالزواج لتلبية رغباتهم بالطرق المشروعة اجتماعياً. ومنها مثلاً كلمة (رفع كلام الناس).

4 . تكرارات قليلة تدل على من يتزوج لأن ذلك جزء من عقيدة دينية أو عرفية مثل جمل: (العمل بمشيئة الله) و(سنة الحياة) و(سنة الكون التي بدأها أجدادنا)....
وهناك بعض الجمل غير المتكررة مثل (حفاظاً على الحب من الفناء) و(الرغبة بوجود رجل يحميني) و(الهدف من الزواج هو إشباع الدافع الجنسي).

. أما فيما يتعلق بالإجابة على السؤال الثالث فقد كانت الإجابات من الأكثر تكرراً إلى الأقل كما يلي:

1 . المعوقات المادية احتلت المرتبة الأولى وهي تدل على معاناة حقيقية عند جيل الشباب مع تخوف من الإقدام على خطوة الزواج بسبب (التكاليف المادية) و(ارتفاع المهور) و(ارتفاع تكاليف المعيشة) و(عدم توفر السكن) و(أهل الفتاة لا يشاركون في المهر لإتمام الزواج).

2 . (عدم وجود الشخص المناسب) وهي تدل على أن فرص اللقاء بين الجنسين قليلة في سورية بسبب أن المبحوث قد جاء للتو من المدارس الثانوية المنفصلة جنسياً.

3 . العادات والتقاليد: وهي التي تفرق بين الناس بسبب المذهب الديني أو المنطقة أو المستوى الاجتماعي. وهذه المعاني وجدت بتنويعات متعددة وتدل على معاناة البعض من ذلك. وهناك بعض الجمل غير المتكررة مثل (الشباب لا يريدون أن يتزوجوا لكي يتهربوا من المسؤولية) وفتاة أخرى كتبت (المال ليس مشكلة، الشباب هم يأجلون لتحسين دراستهم ووضعهم).

الدراسة تدل عموماً على أن قرار الزواج في سورية تعترضه عقبات ليس من السهل التغلب عليها، أهمها العقبات المادية، قد يكون من المفيد أن تتدخل الدولة للمساعدة في تذليلها حرصاً على مصلحة الجيل. مثل تقديم قروض لتأمين المسكن الزوجي أو تقديم منح للمقدمين على الزواج لما لذلك من أهمية في استقرار المجتمع ونموه.

معوقات الزواج المختلفة رفعت سن الزواج الأول للإناث من 21.3 سنة 1973 إلى 22.1 عام 1978 واستمرت الزيادة في متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث من 24.5 عام 1993 إلى 25.1 عام 1999 وهذا يؤدي إلى مشكلات العنوسة المعروفة (المجموعات الإحصائية السورية 1985 و1991 و1999)، في دراسة 2002 متوسط الزواج الأول لنساء المسح 25.6 سنة وللذكور 29.4 سنة، والمتوسط للحضر أكبر من الريف للذكور والإناث.(مسح صحة الأسرة، 2002، 64)

معطيات قرار المرأة الإنجابي:

إن قضية الإنجاب لا ترتبط فقط بالمرأة . الزوجة، أو بتوفر وسائل منع الحمل أو عدم توفرها وإنما ترتبط بمعطيات كثيرة تجد الزوجة نفسها فيها، تؤثر في قرارها وفي حجم الأسرة منها:

3 . الرجل وقرار الإنجاب:

تتوجه دعوات تنظيم الأسرة في مجملها إلى النساء، بما في ذلك حملات التوعية وأسابيع الجولات على المناطق، بحيث يكون الرجل أقل اطلاعاً على قضايا تنظيم الأسرة. في دراسة لجمعية تنظيم الأسرة في لبنان على 1418 رجلاً تبين أن 74.4% من العينة غير مطلعين على موضوع تنظيم الأسرة، ذلك لأن هذا الموضوع موجه للنساء برأيهم (الحطب، 1989، 336)، عند الرجال أسباب ثلاثة لعدم استخدام وسائل منع الحمل أولاها الاعتبارات الدينية عند من يعتقد بأن الدين يحرم ذلك، والاعتبار الثاني صحي فالكثير من الرجال يعتبرون أن هذه الوسائل تؤثر في صحتهم أو في الممارسة الجنسية، والاعتبار الثالث هو اقتصادي أي بسبب عدم توفر وسائل منع الحمل باستمرار مجاناً عند ذوي الدخل المحدود. هناك سؤال طريف طرحه زهير حطب في الدارسة السابقة عن الموقف من فكرة تناول الرجل لحبوب منع الحمل! فقد وافق على تناول الحبوب 9.3% من العينة فقط، ولم يوافق على تناولها 49.2%، ووافق بشروط 33.7% هي تعذر استعمال الزوجة لإحدى وسائل منع الحمل والسؤال وإجابات العينة وتبريرات الرجل لعدم استخدام وسائل منع الحمل، يدل بوضوح على أن تبعات الزواج ومسؤولية الأطفال هي على عاتق الزوجة ولا علاقة للزوج بذلك كما يعتقد الرجال في مجتمعنا. في دارسة قامت بها جمعية تنظيم الأسرة في سورية، عدة محافظات، 1200 سيدة عام 1997 تبين أن 11.6% من العينة لا تستخدم وسائل منع الحمل بسبب عدم موافقة الزوج. (جمعية تنظيم الأسرة، 1997، 53).

4 . الظروف الاقتصادية:

ترتبط عموماً بما يؤثر في القرار الإنجابي من حيث قدرة المرأة وزوجها على إعالة عدد محدد من الأولاد، بتقدير ما يلزم الأولاد من وقت وجهد ومال وألبسة ومدارس ومستلزمات وهنا تتدخل معطيات من منظومة معرفية أخرى بأن الولد يأتي ويأتي رزقه معه. حيث نجد حسابات الجهد والمال المطلوب لإنشاء أسرة ترتبط بارتفاع الوعي والتعليم عند الزوجين وخاصة عند الأم. في دراسة ميدانية عنوانها (المشكلات الاجتماعية لأسرة في مدنية دمشق) وجد أكثم عمران: أن نسبة 67% من مشكلات الأسرة تفسر في ضوء الظروف الاقتصادية المتعلقة بملكية المسكن، وحجم الأسرة، والنفقات الصحية. (عبد الله، 2002، 207) في دراسة على السيدات للمحافظات السورية وجدنا 42% منهن يعتقدن بضرورة تنظيم الأسرة للمحافظة على صحة الأم بينما 40% يعتقدن بضرورة ذلك لأسباب اقتصادية. في حين برر 59% ممن يعتقدن أن تنظيم الأسرة غير ضروري موقفهن برغبتهن بإنجاب الأطفال، و30% بأنه يتعارض مع المعتقدات الدينية. (جمعية تنظيم الأسرة 1997، 57).

5 . العادات والتقاليد:

لعل أهم مشكلة في قرار المرأة الإنجاب المرتبطة بالعادات والتقاليد هي الرغبة في إنجاب الذكر، وهذه الرغبة عامة لمختلف المستويات الاجتماعية والمعرفية، لأن الأمر يرتبط بطبيعة المجتمع الذكوري: فالذكر يحمل اسم العائلة بينما البنات يضيعن اسم العائلة لأنهن يحملن ويلدن لعائلة الزوج! المرأة وخاصة في الريف (حيث ثقل العادات والتقاليد أكبر) لا يمكن أن تتوقف عن الإنجاب قبل إنجاب الذكر. لأن هذا ما يثبت لها موقعها في الأسرة، ويرضي أهل الزوج، الذين كثيراً ما يتدخلون في قرارات الحياة الزوجية، خاصة عند انخفاض المستوى التعليمي للمرأة ووقوعها تحت وصاية أهل الزوج الاجتماعية أو الاقتصادية (مثل السكن المشترك). عموماً هناك اعتقاد شائع بأن الإنجاب (المتكرر للبنين والبنات) يعزز موقع المرأة في الأسرة ويرفع مكانتها ويمنع زوجها من الزواج مرة أخرى. خاصة حين لا يكون للمرأة مجال آخر تستطيع أن تحقق فيه شخصيتها وإبداعها...

في لقاءات تمت مع أرباب أسر في المناطق الشرقية من سورية، يشيع اعتقاد هناك بأن الأولاد هم ضمان للشيخوخة (للأب والأم) وكذلك للمساعدة في أعباء الأعمال الزراعية أو التجارية... قالت لنا إحدى النساء: (الرجل عندنا إذا أصبح غنياً إما أن يقتل أحداً أو يتزوج ثانيةً!) طبعاً الأهون أن يتزوج مرة ثانية وثالثة.

6 . تعليم النساء:

حسب إحصاءات الأمم المتحدة يوجد في العالم 73 مليون فتاة خارج المدرسة. والأمثلة كثيرة في بلاد العالم حين يضحي الأهل بتعليم الفتاة، إما للحاجة لعملها في المنزل ومع الأسرة وإما لتزويجها. ويقدم الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) نموذجاً من بنغلادش لفتاة أخرجت من المدرسة وعمرها ثلاثة عشر عاماً لتتزوج ويوفر الأهل من زواجها بعض المال يذهب لتعليم ابنهم. ثم ذكر (كوفي عنان) أن حق التعليم هو حق أساسي من حقوق الإنسان. وأشار أن الزواج المبكر هو أكثر المخاطر ضد إكمال تعليم الفتاة، واعتبرت وثيقة (كوفي عنان) التي نشرت بمناسبة يوم المرأة 8 آذار 2000 أن تعليم الفتاة ليس خياراً بل ضرورة لكل المجتمعات: (العالم يحتاج إلى استراتيجية منسقة على مستوى التحدي. إننا نحتاج إلى أن يتضافر جميع الذين يملكون سلطة التغيير في حلف يهدف إلى تعليم البنات: الحكومات والمجموعات التقدمية التطوعية وبالأخص المجتمعات المحلية والمدارس والأسر. لقد قال الفيلسوف العربي ابن رشد في القرن الثاني عشر الميلادي أن المجتمع الذي يستعبد نساءه هو مجتمع محكوم عليه بالانحطاط. وبعد 9000 سنة على هذا القول لنثبت أن المجتمع الذي يمكن المرأة هو مجتمع ناجح حتماً).

حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2002 نسبة النساء الملمات بالقراءة والكتابة تضاعفت ثلاث مرات ومع ذلك فقد بلغ عدد الأميين العرب حوالي 65 مليون نسمة أي ما نسبته 38% من مجموع السكان. لكن الكارثة التي أشار إليها التقرير أن ثلثي العدد هو من النساء، علماً أن نسبة الأمية انخفضت من 60% عام 1980 حتى 43% في منتصف التسعينيات كما يوجد حالياً عشرة ملايين طفل عربي تتراوح

أعمارهم بين 6 و15 عاماً غير ملحقين بالدراسة. وإن معدل انخفاض الأمية في الوطن العربي 1% فقط.

إن القضاء على الأمية بالنسبة الموجودة حالياً يستلزم عشرات السنوات. فكيف إذا اتسع المفهوم... في سورية نسبة الأمية انخفضت إلى 17.2% العامة، وهي بين الذكور 10.1% وبين الإناث 24.6% وهذا مؤشر كبير على مشكلة المرأة الأكبر في التعليم (مسح صحة الأسرة، 2002، 23).

في سورية نسبة القيد في التعليم الابتدائي 100% وهذه النسبة جيدة بسبب إصرار الدولة على التعليم الإلزامي وتطبيقه ولكن المشكلة أن الفتيات لا يتابعن تعليمهن إذا حالت أية ظروف دون ذلك، نسبة القيد في التعليم الثانوي للإناث عام 1995 هي 74% وفي التعليم العالي 68%، وهذا دليل على أن المرأة لا تتابع تعليمها لظروف متعددة. للعام الدراسي 2000 . 2001 عدد الفتيات في التعليم دون الجامعي 1.950516 وعدد الطلاب 2.194009 وهو فارق بسيط لكن متابعة أين تذهب الفتيات؟ يكشف أن المرأة مهيأة لدور محدد في المنزل وللزواج عموماً يبقى هو الأساس.

والمثال نأخذه من القسم الذي أعمل به وهو قسم علم الاجتماع بجامعة دمشق، فقد وجدت بأن خريجات قسم علم الاجتماع نسبتهن 75% أي أن نسبة الذكور من الخريجين 25% فإذا أخذنا رسائل الماجستير والدكتوراه المعدة في قسمنا لوجدنا النسبة تنعكس، إذ هي 25% إناث و75% ذكور، وفي مجمل كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة دمشق التي تعتبر مجالاً مفضلاً للإناث، نجد الإناث من المتخرجين 1150 والذكور 733، بينما أعداد الهيئة التعليمية في الكلية 123 إناثاً و238 ذكوراً، وهناك لكل جامعة دمشق تخرج عام 2001 من الإناث 3301 ومن الذكور 4391 وهذه الزيادة للذكور سببها أن كليات الجامعة مختلفة في تفضيلات الذكور والإناث (مثلاً كلية الهندسة قلما نجد فيها فتيات) ورغم ذلك في جامعة دمشق الهيئة التعليمية 1818 ذكور و509 إناث أي أن أعضاء الهيئة التعليمية الذكور

أكثر بثلاثة أضعاف من الإناث. (المجموعة الإحصائية 2002، 419) إذن مهم من يتابع تعليمه من الجنسين والأهم من يعمل بعلمه بعد التعلم.

إن الفتاة التي تتحمل مسؤولية الإنجاب وتربية الأطفال وهي لا تزال في مرحلة الطفولة تكون قد حرمت من حق أساسي كفلته قوانين العالم وهو حقها بالتعليم وحقها في أن تتربى في بيئة سليمة تربوياً هي بيئة المدرسة مع أقرانها في العمر والتفكير.

إن الفتاة لا تتعلم في المدرسة القراءة والحساب فحسب بل تتعلم أيضاً الأخلاق وسبل معاملة الأهل والزوج والعلوم المرتبطة بحياتها وجسمها وفعاليتها الحياتية. لقد كشفت الدراسات أن الأمية والجهل هي أهم المعوقات في عدم قدرة المرأة على اتخاذ أي قرار فيما يتعلق بصحتها الإنجابية والجنسية. فإن اختيار الزوج المناسب هو قرار من الفتاة يحتاج إلى تأهيل علمي يستطيع التمييز والحكم ويحتاج إلى نضج فكري لا يتوفر للفتاة التي لم تتم تعليمها. وكذلك إنجاب العدد الأمثل من الأولاد الذي يناسب إمكانيات الأسرة، والقدرة على تربيتهم، أيضاً قرار يحتاج إلى نضج فكري وجسمي، وكذلك تربية الأولاد وحمايتهم من الأمراض ومن العدوى (فحتى المضاد الحيوي إذا لم يؤخذ بطريقة صحيحة، وبأوقات محددة فإنه يصبح بدون جدوى على صحة الطفل) يحتاج إلى تعلم الفتاة . الأم. أبسط الأمور: أن تتعلم المرأة لترد على أسئلة أطفالها وهم يؤدون واجباتهم المدرسية.

إن المرأة الجاهلة بئر يشرب منها الأبناء، ومستقبل أبناء اليوم هو رهن بما يقدم لهم من هذه البئر من تغذية صحيحة وثقافية واجتماعية. لذلك تعليم المرأة . أم المستقبل . يعتبر واجباً وطنياً يحتمه التطلع لمستقبل أفضل لكل المجتمع بدراسة العلاقة بين مستوى التعليم وفئات السن ومعدلات الخصوبة، هناك علاقة عكسية واضحة بين التعليم وحجم الأسرة: فكلما ازداد تعليم المرأة ازدادت معرفتها بأخطار الحمول الزائدة، ورغبتها بإعطاء الأولاد حقهم من الرعاية والاهتمام، مما يدفعها لإنجاب العدد المناسب لإمكانات الأسرة. عدا أن زيادة تعلم المرأة يقلل عدد الحمول، وزيادة تعلمها يكسبها المعرفة بحقوقها فتطالب بها، وتكسبها المعرفة بالتربية الصحيحة للأولاد وكيفية حمايتهم من الأمراض والمحافظة على بيئتها وأسرتها

وزوجها. أثبتت الدراسات الميدانية أن المرأة المتعلمة أكثر حرصاً على بيتها الزوجي وتقديراً لمختلف الظروف المحيطة بالأولاد وحرصاً على البيئة وترشيد الاستهلاك والمياه بنسب ارتباط عالية بين التعليم والترشيد في الأسر المدروسة (تركية، 2002، 30). على الأهل أن يدركوا أن تعليم الفتيات هو الأفضل لمستقبلهن ولمستقبل العائلة، فالفتاة المتعلمة تكسب بمعرفتها وعلمها، محفوظة الكرامة، أما الفتاة الجاهلة فهي معرضة أكثر أن تقيم علاقات مع رجال يستغلونها. وحرمانها من التعليم يجعلها غير قادرة على حماية نفسها من انتقال الأمراض إليها وإلى أسرتها. الأسرة في الريف والمدينة يجب أن تدرك أن تعلم الفتيات هو أفضل استثمار للمستقبل. وكذلك المدرسة والمناهج المدرسية يجب أن نجاهد لتعكس صورة المرأة المتعلمة والمشاركة إلى جانب الرجل في بناء المجتمع ونموه، وتسهم المدرسة في تأهيل المرأة لهذا الدور بالشكل الصحيح. إن زيادة عدد المدارس وتحسين نوعية الخدمات التعليمية في الريف خاصة لتصل لكل أسرة: ضرورة قصوى لتمكين الأسر من إرسال بناتهن إلى المدرسة وتأهيلهن للعمل والحياة.

7 . مخاطر الزواج المبكر:

في دراسة قام بها الاتحاد العام النسائي بالتعاون مع منظمة اليونيسيف على عينة من 3 آلاف أسرة في المحافظات السورية على الزواج المبكر الذي هو زواج الفتاة قبل سن الثامنة عشرة. تبين منها أن 15% من العينة قد تم فيها زواج بين الأقرباء انحصرت تقريباً في زواج دون 15 سنة، وبين مستويات التعليم الابتدائي. أشارت الدراسة إلى أنه لا تزال ظاهرة زواج المبادلة موجودة ولكن على نطاق ضيق حيث تعتبر الفتاة مهراً لأخيها نسبته 3.8% في الريف والحضر. وعن متابعة الزوجة لتعليمها بعد الزواج، جاء في المسح أن نسبة من تابعن التعليم بعد الزواج هي 5.9%، ونسبة من انقطعن ثم تابعن 3.2% من العينة ونسبة من انقطعن بعد الزواج 42.8%، و13.5% كانت بسبب الحمل والولادة والأطفال. (قصاب حسن، 1997) إذا تزوجت الفتاة مبكراً فالأغلب هو انقطاعها عن التعليم.

أ . على الغالب يرتبط الزواج المبكر بقطع تعليم الفتاة لتحميلها تبعات الزواج في وقت لم تستكمل الفتاة شروط تحقيق وجودها وقدرتها على اتخاذ القرار، أي قطع حياة المرأة التعليمية لاستلام مهمات التربية قبل اكتمال تربيتها الذاتية.

ب . حسب الإحصاءات الطبية لا يعتبر جسم المرأة مهيأ للحمل والولادة قبل الثامنة عشرة من العمر. وقبل هذا العمر هناك احتمال أكبر لولادة طفل مشوه أو وزنه قليل.

ج . يترتب على الزواج المبكر طول فترة لخصوبة للمرأة: فإذا تزوجت الفتاة في الرابعة عشرة من عمرها فهذا يعني أنها ستتابع الإنجاب حتى الأربعين مع ما في ذلك من مخاطر على حياتها ونموها وعلى الجنين.

د . إن قرار الزواج يحمل تبعات كبيرة، مما يقتضي أن تتخذه الفتاة في الوقت الذي تكون فيه قادرة على تحمل تبعاته، مثل إكمال التعليم لمعرفة سبل التعامل مع الزوج بحكمة، حتى لا يحصل الطلاق البغيض في وقت مبكر من الزواج. وكذلك تقدير المباعدة الصحيحة بين الحمول بما يضمن نمواً صحياً للأم والطفل.

أوردت المادة /16/ من قانون الأحوال الشخصية السوري شرطاً هو أن تتم الفتاة سن السادسة عشرة لكي يسمح القاضي بتزويجها، وحدد سن الزواج للشاب بأن يتم الثامنة عشرة. (وقاف، 1995، 86) لكن يتم التحايل على القانون من واقع سجلات المحاكم، حيث يسجل الزواج خارج المحكمة (بما يسمى الزواج العرفي) وبعد إنجاب الأطفال، يطلب الأهل من المحكمة تثبيت الزواج فتضطر المحكمة لتثبيته حرصاً على مصلحة الأطفال. مما يقتضي اتخاذ الإجراءات المناسبة . من قبل الدولة . والتوعية الصحيحة في المدرسة وفي المنزل عبر وسائل الإعلام المختلفة لشرح مخاطر الزواج المبكر على مستقبل الأسرة.

في دراسة ميدانية لقرية نائية في ريف سورية: التقيت بمن أنجبت ثمان فتيات ثم أربعة ذكور ثم أربع فتيات على التوالي... هي أمية لم تدخل المدرسة على الإطلاق، تزوجت وهي في الثانية عشرة من العمر، إنجاب الفتيات في البداية جعل أهل الزوج يصرون على تكرار الحمول حتى ولادة أول ذكر ليحمل اسم العائلة . ثم طلبت

حماتها أخاً له... وهكذا.. وهي الآن في الخمسين ولكنها تعاني من أمراض متعددة تجعلها غير قادرة على الحركة.

8 . مخاطر الزواج الصحية:

معروف أن زواج الأقارب عبر الماضي يتم بصورة دائمة في مجتمعاتنا العربية، وأحياناً تؤكده مقولات متوارثة عن الأجداد . أثبت العلم بطلانها وأذاها على مستقبل الأولاد الصحي . مثل: (من تعرفه أحسن ممن ستتعرف عليه) و(بنت العم أولى بابن عمها) أي إذا تقدم ابن العم والغريب لفتاة، فابن العم يحجب الغريب ويتزوجها. مع ما في ذلك من خطورة على ولادة طفل معوق أو مريض، وخاصة إذا كانت الوراثة أكثر تركيزاً، كما يحصل حين يكون الزوجان ينحدران من عائلة زواج القربى فيها شائع، فإن ذلك معروف بأنه يؤدي إلى زيادة الأمراض في العائلة واعتلال صحة الأولاد. يرجع هذا الأمر إلى عادات شائعة لا مفر من تجاوزها وتوعية الأهل لمخاطر زواج القربى، فقد أصبح جلياً للأطباء اليوم أن الابتعاد عن زواج الأقارب أفضل لصحة الأبناء والأسرة.

من العادات الشائعة أيضاً تجاوز الشهادة الصحية التي تفرضها غالبية الدول قبل الزواج واعتبارها تحصيل حاصل، مع أهميتها للزوجين المقبلين على إنشاء حياة جديدة لكي يكونا على بينة من حقيقة الوضع الصحي لكل منهما. من هذه الشهادة يدرس الطبيب الأمراض الشائعة في العائلتين قبل إعطاء ما يحدد مستقبل الأولاد، وإن ثبوت مرض ما خطير أو مزمن، لا يؤدي حكماً إلى عدم قيام الزواج، إذا ما ارتضى الزوجان عكس ذلك، فهدف هذه الشهادة الصحيحة الضرورية قبل الزواج هو معرفة الزوجين لوضع اتحادهما الصحي.

9 . علاقة النساء بالعمل:

إن قانون العاملين الأساسي لعام 1985 وقانون العمل في سورية، قد كفلا للمرأة العاملة حقوقاً متساوية مع الرجل في مختلف الأعمال، في الأجر والحوافز والتدريب المهني والإجازات والتعويضات بل وأعطيت المرأة ميزات إضافية وفق نص القانون، وخاصة فيما يتعلق بحصولها على إجازة أمومة بكامل الأجر عند الولادة لمدة 75

يوماً ويمكن تمديدها لشهر واحد بأجر 80% وبدون أجر لشهر آخر. وتشير مواد قانون العمل السوري أنه لا يجوز فصل العاملة خلال فترة الأمومة أو خلال مرضها أو بسبب الوضع أو الحمل بموجب شهادة طبية. وقد فرض قانون العمل أن يلحق بكل مصنع أو منشأة دار حضانة لأطفال العاملات إذا تجاوزن المئة امرأة. (ورشة نتائج ما بعد بكين، 1995، 80).

اهتم الاتحاد العام النسائي في القطر العربي السوري بنشر عدد كبير من دور الحضانة ورياض الأطفال في مناطق القطر لما لذلك من أهمية في توفير الجو المناسب لعمل المرأة وضمان استقرارها النفسي وقت العمل. فتأمين الأولاد هو العقبة الأولى إذا رغبت المرأة الاستفادة من خبرتها وتحقيق ذاتها في عمل يتناسب وإمكانياتها ومعرفتها.

في دراسة أجريت على المرأة الريفية في البقاع اللبناني طالبت أكثرية نساء القرى بمساعدتهن لإيجاد فرص عمل تتناسب مع قدراتهن، وقد عبّرن عن ذلك بالقول: (إن تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة وتمكينها المادي سيؤدي إلى تحسين الوضع الصحي) وقد طالبت النساء بتوفر فرص عمل من خلال: (تتوري، 1998، 118).

1 . إنشاء مراكز لتشغيل النساء الريفيات وتنمية قدراتهن الإنتاجية ليتمكن من التقرير، وبوعي أكثر في موضوع الصحة الإنجابية والجنسية.

2 . إنشاء مراكز للتثقيف المهني والتقني: لتعليم المرأة وخاصة الفتاة العزباء بعض المهن التي تتناسب مع مؤهلاتها والتي يمكن أن تمارسها داخل المنزل أو داخل القرية.

3 . إعداد دورات للتدبير المنزلي والتثقيف والتوعية بأمور الحياة كافة.

4 . إنشاء مراكز لتسويق المواد الغذائية التي تقوم المرأة بإعدادها بنفسها أو بتحضيرها داخل المنزل.

10 . السكان والتنمية والمرأة:

ليست المرأة هي المسؤولة الوحيدة عن قضية الإنجاب كما وجدنا وإنما هي العنصر الأكثر أهمية في هذا القرار وما يترتب عليه من زيادة سكانية أصبح العلماء

يقرعون له أجراس الخطر على مستقبل البيئة التي نعيش فيها والموارد التي نعتمد عليها. فالمشكلة حسب البنك الدولي هي أن معدل النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط هو 0.5% بينما معدل الزيادة السكانية هي 3.1%. وفي سورية معدل النمو السنوي للسكان للأعوام 1981 ـ 1994 هو 3.3% وللأعوام 1995 ـ 2000 هو 2.7%، وعام 2004 هو 2.45%، والتقديرات أنه سيكون 2.34% عام 2010 (المجموعة الإحصائية، 2004، 66).

والمشكلة الأساسية لمختلف الدول العربية ومنها سورية أن جهود التنمية الحثيثة تأكلها الزيادة السكانية، مما يتطلب تشجيع البرامج التي تخفف حدة التفاوت بين النمو الاقتصادي والزيادة السكانية، مما يتطلب تشجيع البرامج التي تخفف حدة التفاوت بين النمو الاقتصادي والزيادة السكانية وذلك بتوفير الخدمات الأساسية الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية وبنفس الوقت فتح أسواق جديدة للعمل لتوفير فرص عمل مناسبة لمواطنيها. ونعتقد أن ذلك يتطلب التوجه إلى المرأة بدور جديد يتطلب قيماً جديدة لتمكين المرأة من اتخاذ قرارها بنفسها فيما يتعلق بالتعليم والعمل والإنجاب... وهذا يرتبط بدور سياسي للمرأة أيضاً لم تأخذه ليكون لها دور تنموي في وطنها. إن السياسات الاجتماعية التي تحسن فرص التعليم للجميع وتحسين وضع المرأة وتضمن دخولها سوق العمل... مهمة بحد ذاتها لمستقبل التنمية، وهي ضرورية لتعديل السلوك الإنجابي وجعل الأسرة أكثر وعياً لحاجات الأولاد والحرص على مستقبلهم. وهذا ما أشار إليه الخبير السكاني (بونغارتس) بقوله: « يمكن لتحسين وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي والقانوني أن يخفض العدد المرغوب فيه من الأولاد بطرق مختلفة. فمثل هذا التحسين يزيد من كلفة الأطفال عن طريق جعل أدوار غير دور الأمومة أكثر أهمية. وهو أيضاً يزيد من استعداد المرأة لاتخاذ قرارات تناسلية مستقلة ويشجعها على اعتماد سبل جديدة لمنع الحمل. كما أن تحسن وضع المرأة يرجح له أيضاً أن يؤدي إلى تخفيف سيطرة الزوج (أو أعضاء العائلة) على المرأة، وإلى تخفيف التفضيل الاجتماعي للذكور، وتخفيف أهمية (والحاجة إلى الأطفال) كتأمين ضد الأوضاع السيئة وضمان أهمية المرأة داخل الأسر. ومع أن الدور الدقيق لأي

من هذه التأثيرات يختلف من مجتمع إلى آخر وداخل المجتمع الواحد، فإنه ليس هناك شك في أن التأثر العام لزيادة المساواة بين الجنسين يؤثر في السلوك التناسلي» (Bongarts, 1994, 16) هذا الدور الجديد للمرأة المتعلمة . العاملة يجعلها أكثر انفتاحاً ووعياً، وعلاقة إيجابية أكثر مع أولادها، فلقد وجدت الباحثة المغربية (شريفة حلمي) بعد دراسة بالعينة لنساء عاملات من المغرب: (أن الأم العاملة وانطلاقاً من المؤشرات التي يحيل إليها وضعها الجديد: من استقلال مادي ومستوى ثقافي، تعتبر وسيطاً لنقل أساليب جديدة غير تقليدية في تنشئتها لطفلها) (حلمي، 1999، 91). إن دخول المرأة مجال العمل يجعلها تتبنى قيماً جديدة ترتبط بعملها، وكذلك يؤثر عملها في القيم المرتبطة بأهمية الوقت في حياتها، وفي حجم الأسرة المناسب لإمكانات الأسرة من ناحية المال والوقت والجهد الممكن تفريغه للأولاد. المرأة في الريف تعمل إلى جانب الرجل في الحقل وفي أعمالها المنزلية التي تمتد للعناية بالمواشي الملحقة بالمنزل بدون أجر لأنها تعمل ضمن أسرتها، ولكن هذا العمل الكبير في الحقل وفي المنزل إذا ترافق مع عدد أولاد كبير يصبح مهدداً حقيقياً لصحتها.

وبعد...

إن إصدار القوانين المتعلقة بتمكين المرأة من اتخاذ القرار ومساعدتها على بناء أسرة معافاة ومتوازنة مع قدرة العائلة الاقتصادية والتعليمية والصحية للمرأة والأولاد، مهم ولكنه غير كاف، لأن المجتمع برجاله ونسائه . ممن تقع عليه هذه القوانين . يجب أن يقتنعوا بأهميتها ويستجيبوا لتغير التقاليد السائدة لمصلحة التقدم في الريف والمدينة.

فقد وجدنا أن الدولة يمكن أن تمنع زواج الفتيات قبل إنهاء المرحلة الابتدائية والإعدادية من التعليم، وهذا ضروري، ولكن يمكن التحايل على هذا القانون بطرق شتى، مما يتطلب توعية تشترك فيها وتتضافر جهات متعددة حكومية وشعبية لكي يصبح زواج الأنثى قبل تعلمها أمراً مرفوضاً في المجتمع، وجهات من ضمنها وسائل الإعلام التي يجب أن تقدم بدورها صورة المرأة المتعلمة العاملة لفائدة مجتمعها، عبر

مختلف وسائر الإعلام، وحتى المسلسلات، بوصفها المرأة الناجحة والقادرة على مشاركة الرجل المتفهم في بناء حياة عائلية مستقرة، وتربية الأولاد وتنشئتهم صحياً وتعليمياً بما يحقق المستقبل الأفضل لهم ولمجتمعهم.

المراجع

1. المكتب المركزي للإحصاء، مسح صحة الأسرة في سورية، دمشق، 2002.
2. المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية للعام 2003، 2004.
3. الناقولا، جهاد، العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 2003.
4. تركية، بهاء الدين، أثر التعليم في صياغة ملامح الوعي بالبيئة لدى ربات الأسر، بحث ميداني، مجلة شؤون اجتماعية، الشارقة، العدد 76، شتاء 2002، الصفحات 9 . 39.
5. تنوري، جورجيت، المرأة الريفية في البقاع، منشورات جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، بيروت، 1998.
6. جمعية تنظيم الأسرة السورية، ورشة نتائج ما بعد بكين وورشة أبعاد المرأة العربية، منشورات الجمعية، دمشق 1995.
7. جمعية تنظيم الأسرة السورية، دراسة الموقف من تنظيم الأسرة في سورية، منشورات الإقليم العربي، تونس، 1997.
8. حطب، زهير، الرجل وتنظيم الأسرة في لبنان، دراسة ميدانية، جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، ط1، بيروت، 1989.
9. حلمي، شريفة، المرأة العاملة وأساليب التنشئة الاجتماعية للطفل، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ط1، القاهرة، 1999.
10. عبد الله، علا، المشكلات الاجتماعية للأسرة في مدينة دمشق، مجلة شؤون اجتماعية، الشارقة العدد 75، خريف 2002، الصفحات، 199 . 209.
11. عسيران، توفيق، مواقف حول قضايا المرأة، جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، بيروت، 1996.
12. قصاب حسن، نجوى، الزواج المبكر ومنعكساته، الاتحاد العام النسائي بالتعاون مع اليونيسيف، دمشق، 1997.
13. وزارة التربية في سورية، التقرير الإحصائي للعام الدراسي 2000 . 2001، المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية، دمشق، 2002.

14. وقاف، سعاد، دراسة حول الموقع القانوني للمرأة العربية، منشورات جمعية تنظيم الأسرة السورية، دمشق، 1995.

15. Bongarts, John, "The demographic policies in developing countries", In the sciences Journal, (vol. 263), Feb. 1994, the American society for the development of science.

دور الاتصال الجمعوي في تطوير الجمعية

د. فتيحة اوهايبية
قسم علوم الإعلام و الاتصال
جامعة باجي مختار-عنابة

ملخص

مرت كل تنظيمات المجتمع الإنساني بحتمية الاتصال، ضرورة تبادل المعلومات الأفكار، المشاريع وتحضير جملة من النشاطات لإقناع الآخرين باعتناق أفكارهم، وتبني اقتراحاتهم والعمل بقراراتهم. والجمعيات كباقي المؤسسات والإدارات عليها أن تفهم الجمهور عن طريق سماعه أولا، لأن المعلومات الرسائل الأهداف وتقنيات الاتصال تختلف من جمعية لأخرى ومن مشروع لأخر، لذا يعتبر الاتصال المنظم ضرورة لا غنى عنها لتحقيق هدف تطوير الجمعية.

Résumé

Les associations, comme les entreprises ou les administrations, n'échappent pas à la nécessité de se faire comprendre et donc avant tout de se faire entendre. Les informations, les messages et leurs objectifs et les moyens de communiquer sont tous différents. Chacun se sentira des aptitudes différentes, à qui discourir et convaincre oralement, à qui utiliser les supports écrits, à qui encore lancer ses messages à travers les médias. Une communication bien pensée et bien organisée est indispensable à toute association.

تمهيد:

تحاول الجمعيات الجزائرية ضمان تطورها الخاص باستخدام الأساليب الاتصالية المختلفة، وذلك من أجل البقاء وإثبات الوجود أمام باقي الجمعيات في العالم،. ولذا فمن الضروري للجمعية أن تعرف بنفسها للجمهور الواسع، وأن تتموضع بالنظر إلى القضية التي تدافع عنها، وأن تعلن عن مميزاتها وخصائصها، ومبادئها ومنهجية عملها، معتمدة على كل وسائل الإعلام: كوسائل الاتصال الجماهيري، والإنترنت. ولعل من أهم الوظائف التي تساعد الجمعية على الحفاظ

على بقائها وظيفة الاتصال، وتتطلب هذه العملية تدعيم المشاركة الجمعوية، والتركيز على القيادة الفعالة. ولكن **هل يمكن تحقيق تطوير الجمعية كهدف اتصالي في غياب الإستراتيجية الاتصالية التي تدعم القيادة الرشيدة وتزيد من فرص تعظيم المشاركة؟.**

أولا، البيئة الاتصالية المحيطة بالجمعية:

يجد الباحثون والدارسون في مجال الاتصال الجمعوي بأن أية محاولة لدعم قدرات المنظمات غير الحكومية والجمعيات، لا بد أن تراعى الأدوار المختلفة للتنظيمات الجمعوي التي سبق لنا توضيحها، وتضعها في الاعتبار عند التخطيط لأنشطة تطويرها، لأن الأهداف الاتصالية المنوطة بالتنظيمات الجمعوية تتكامل بشكل كبير ويتوقف تحقيق كل هدف منها على مدى تحقيق باقي الأهداف. وبالنظر إلى تزايد حجم الدور الذي تقوم به الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في ضوء انسحاب دور المنظمات والمؤسسات الحكومية، ومن ثم كانت هناك ضرورة للاهتمام ببناء وتطوير تلك المنظمات من أجل دور أكثر فعالية وإيجابية.

حديثا، زاد الاهتمام العلمي بدراسة الجمعيات علي المستوى العربي. وقد ركزت غالبية الدراسات على توضيح ملامح الظاهرة من حيث أبعادها التاريخية والملامح العامة، دون التعمق في تحليل الظاهرة وتفعيل دورها، وكان من نتيجة ذلك قلة الدراسات الخاصة بمحاور أكثر خصوصية في الجمعيات مثل الدعم والبناء المؤسسي، وتقييم الأداء، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة العمل التطوعي[1].

وكما سبق توضيحه، فإن الجمعية تعتبر حلقة وسيطة ما بين العديد من الأطراف "الحكومة والمجتمع والقطاع الخاص"، ومن ثم فان أحد العناصر المهمة لقدرة الجمعية هي قدرتها الاتصالية على إدارة العلاقات مع الأطراف المختلفة بفاعلية. ولكن لا تزال التنظيمات الجمعوية في الجزائر كما تبرزه الملاحظات الميدانية للواقع، تعاني نقصا فادحا في استخدام الآليات الاتصالية، في الوقت الذي يعد التنظيم الذي لا يستخدم وسائل الاتصال بشكل فعال ولا يتحكم في مختلف عناصر العملية الاتصالية تنظيما لا يمكنه المحافظة على وجوده وبقائه، وبالتالي فهو مهدد بالزوال.

لذا يستدعي الأمر القدرة على الاستخدام الأمثل للوسائل الاتصالية، ومحاولة العصرنة والتقدم دون فقدان هوية ومكانة التنظيم[2].

إن كل المكونات السابقة تتأثر وتؤثر في البيئة الاتصالية المحيطة بالجمعية، حيث أن الجمعية التي تتصل تكون لها القدرة على إسماع صوتها لعدد معتبر من الجماهير، والجمعية التي لا تتصل بشكل فعال لا يمكن للجماهير المختلف الإحساس بوجودها في البيئة المحيطة؟ **وهنا نطرح تساؤلنا عن عدد الجمعيات التي استطاعت فرض نفسها وإسماع صوتها وتقريب المواطنين منها؟ هل مكنتنا الجمعيات من التقرب منها ومحاولة معرفة طبيعة نشاطاتها؟**... دون أن نجيب نشير أن الرؤية الاتصالية والإدارة الإستراتيجية توجه المنظمة تجاه تحقيق الرسالة الاتصالية وتحكم سياسات وتوجهات الجمعية، والأنظمة تترجم إمكانيات الجمعية إلى أشياء ملموسة لإنجاز الرسالة الاتصالية المنوطة بها. في حين أن البرامج تضع المحك الرئيسي للربط بين رسالة الجمعية، وقدرتها واحتياجات الفئة المستفيدة "الفئة المستهدفة"..

1. غياب الرغبة كإحدى عوائق تنفيذ برنامج التطوير لدى الجمعية:

الخطوة الأولى في عملية التطوير هي نشر الوعي وإيجاد الرغبة والطلب لدى المنظمات غير الحكومية بأهمية هدف تطوير الجمعية كأحد أهم الأهداف الاتصالية. على الرغم من أن هناك ضغوطاً خارجية وأخرى داخلية تدفع المنظمة غير الحكومية نحو ضرورة التغيير، إلا أن معظم المنظمات غير الحكومية لا تدرك تلك المؤثرات. مع غياب الرغبة في التغيير، الذي لا يولد عن طريق الجمعية نفسها، وذلك لعدم إجرائها عملية تقدير ذاتي لأدائها الاتصالي.

2. غياب تحليل البيئة الاتصالية المحيطة بالجمعية:

لا يسعى القائمون على الجمعيات الوطنية إلى تحليل البيئة الاتصالية للتنظيم الجمعوي رغم أنه يهدف إلى معرفة ما هي الظروف الاتصالية التي قد تعوق أو تساعد عمليات التطوير، ويكشف لهم عن التجارب السابقة لأنشطة التطوير مع الجمعيات، وعن الفاعلين في الحقل الجمعوي، وعن الجهات التي يمكن أن تساهم في

الإمداد وتنفيذ أنشطة التطوير الاتصالية؟ ويمكن عمل مسح بيئي لدراسة الظروف الاتصالية المحيطة، وهو ما يهيئ المجال لظروف عمل أكثر نجاعة وأكثر فاعلية. لأن الوقوف على الواقع الاتصالي للجمعية يهدف إلى فهم واقع المنظمة الاتصالي، وكيف تعمل في الوقت الحالي وتعطي معلومات مهمة تساعد على تحديد أوجه التطوير المطلوبة، كما تساعد في تحديد النتائج الاتصالية المستهدفة؛ هذه النتائج توجه وترشد عملية التصميم والتنفيذ لأي مدخل لعملية البناء التطوير.

وفي حالة عدم إعطاء الاهتمام والتركيز الكافي لعملية التوصيف، فإن النتيجة الوحيدة التي يمكن الحصول عليها هي بناء قدرات اتصالية لمجرد بناء القدرات، والتي قد تبدو عظيمة على الورق وفي التقارير، ولكنها يصعب أن تحسن أو تطور أداء الجمعية أو تساعد في تطويرها، أو تحسن جودة حياة الأطراف المستفيدة.

ولقد أجمع الباحثون على أن مفهوم تطوير الجمعية يساعد هذه التنظيمات لتوفير ثلاثة أشياء ضرورية لتفعيل عملية المساءلة وهي:

أ – مشاركة ذوي الاهتمام في صناعة القرارات التي تؤثر فيهم، مما يؤدي إلى الشفافية وعدم تركيز السلطة. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال رسائل اتصالية مقنعة وقادرة على تحريك مشاعر الأفراد وتوليد الشعور بالمسؤولية اتجاه الآخرين.

ب – التمثيل الجيد لكل الفئات والاستجابة للمتطلبات المتجددة، من خلال القدرة على إيصال رسائل اتصالية واضحة، ومفهومة، ومقنعة.

ج – المسؤولية لاستخدام الموارد بما يحقق الكفاءة والفعالية

3. عدم فعالية الاتصال الجمعوي في تدعيم المشاركة:

المشاركة تعني إتاحة الفرصة لكل أفراد المجتمع في عرض قضاياهم والتعبير عن مصالحهم، وإبداء رأيهم في النتائج المتوقعة من قرارات معينة وإعطائهم فرصة حقيقية، للتأثير في عملية صنع القرارات، وتعتبر المشاركة من أهم مقومات الحاكمية والتي تعد هدفا تسعى إليه كل المجتمعات من أجل تغيير واقعها وتجاوز حالة التخلف التي تتخبط فيها أو للرفع من مستوى أداء وكفاءة مؤسساتها لضمان أكبر قدر من الفعالية والمشاركة الشعبية[3]...

ترتبط الحاكمية بالمشاركة الشعبية إلى حد كبير، إذا لم نقل إلى حد الإطلاق، فلا حكم راشد مع الأوتوقراطية أو الحكم الفردي مهما كان مستنيرا، أو مع الحكم التوتاليتاري مهما كان النموذج مثالي[4].

ورغم كل ذلك فإن الزيارات الاستطلاعية التي قادتنا إلى مقرات عدد من الجمعيات الوطنية عبر مختلف أنحاء القطر الجزائري كشفت لنا عن ضعف كبير في عدد الأفراد المنخرطين، إذ لا يتوفر على مستوى هذه التنظيمات إلا عدد قليل من الأعضاء لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، في حين تشير الإحصائيات الرسمية إلى آلاف المنخرطين عبر الولايات التي يتواجد على مستواها فروع الجمعية الأم.

وفي الوقت الذي تعتبر فيه مشاركة الأفراد وسيلة لتحقيق الأهداف على مستوى المجتمع وعلى مستوى الأفراد، من خلال التنظيمات المدنية التي يؤكد المحللون على أنها تنظيمات تبادلات اتصالية مكثفة. فالاتصال فيها من أجل التطوع والمشاركة يساعد المجتمع على التعامل مع المشكلات والقضايا العامة، كما يساعد الأفراد على تغيير أنفسهم، من خلال تنمية قدراتهم، وحثهم على التعاون، وسعيهم للتأثير في القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج المؤثرة في واقعهم اليومي. **فهل هناك آليات معينة يتوجب على القائمين على هذه التنظيمات اتخاذها لتوسيع مشاركة الأفراد، وجعل الميدان يعبر بصدق عن ما تمليه الوثائق الدرجة بمكاتب مديريات الجمعيات على مستوى الولايات محليا، ووزارة الداخلية وطنيا؟.**

ثانيا– عدم فعالية الاتصال الداخلي في تفعيل القيادة الرشيدة:

إن تحليل التنظيم الجمعوي على أساس أنه فضاء أو نسق اتصالي يقودنا إلى انشغالات تتعلق بالاتصال الداخلي... ولكن لها انعكاساتها على الاتصال الخارجي، يسمح تحليل الاتصال داخل مجموعة بتحليل ظواهر التأثير، والقيادة، وتكوين شبكات؛ وهي الظواهر التي تنشأ عن كل الكائنات الحية[5].

وقد اهتمت تجارب علم النفس الاجتماعي بالعوامل التنظيمية، وفي هذا الصدد نرجع إلى دراسة ***كلود فلامون Claude Flament*** الذي اهتم فيها بتأثير درجة

تركيز الفرد والجماعة على فعالية الاتصال، كما بين مدى تداخل العوامل والظروف الداخلية والخارجية التي تشكل طبيعة البناء التنظيمي وعمليات صنع القرار، ورسم السياسات والاستراتيجيات العامة، التي تقوم بتأديتها هذه التنظيمات، لمعرفة العلاقة المتبادلة بين نوعية البناءات والعمليات التنظيمية الداخلية في التنظيمات غير الربحية، وبين نوعية تحقيق الأهداف والفاعلية والكفاءة[6].

وتعد القيادة المحركة الباعثة للهمم المحفزة على العمل الجماعي وروح الفريق المتطلب الأساسي لحيوية الجمعيات الوطنية في الجزائر، وقد اهتمت الكتابات العربية والكتابات الأجنبية بموضوع القيادة الفعالة، إلا أن اهتمامها الرئيسي قد اتجه إلى القطاعين، الأول القيادة داخل مؤسسات الدولة والحكومة، والثاني القطاع الخاص، بينما كتابات محدودة للغاية، وفي أغلبها كتابات أجنبية، قد اهتمت بالقيادة في القطاع الثالث، والجمعيات على رأسها، وتحدد القيادة طبيعة العلاقة التي تربط بين الأعضاء، وبحسب وظائفهم داخل الجمعية، من أجل الوصول إلى حل جماعي للمشاكل التي تعترضهم وإدارة المناقشات التي تعقدها الجمعية، وهنا يجب الإشارة إلى الدور المنوط الذي يلعبه رئيس الجمعية بوصفه قائما بالاتصال داخل التنظيم الجمعوي، في التأثير على مواقف واتجاهات الأعضاء والذي يعين عن طريق الانتخاب أو بصفته موضوعا للثقة أو لتمتعه ببعض الخصائص كالخبرة أو القدرة على تحديد الأهداف وتطبيقها، فرئيس الجمعية القائم بالاتصال هو قائد السفينة الذي يقود جماعته ويسمو بطموحاتها قصد بلوغ أهدافها، وتحقيق برامجها المسطرة من خلال الإحتكاك الشخصي بهم فهو يؤثر ويتأثر بهم. ولأداء مهامها، فإن الجمعية تبحث عن الوسائل والقنوات الممكنة لأداء عملية الاتصال على أحسن وجه. ولم يتم إلى حد الآن إنجاز دراسة شاملة ومعمقة لمعرفة القدرات التأطيرية للجمعيات الوطنية والمحلية بالجزائر، كما تبدو في نوعية الكفاءات التي تشرف عليها. وتوضح بهذا الصدد ***أماني قنديل*** بأنه لا توجد دراسة واحدة عربية اهتمت بقيادة المجتمع المدني، وركزت على سماتهم الشخصية أو عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تعرضوا له[7].

إن مثل هذه الدراسات الميدانية حول القائمين بالاتصال داخل التنظيمات الجمعوية ومدى توافرهم على ركائز القيادة أمر ضروري، خصوصا في الحالة العربية التي تتسم بإطار ثقافي واجتماعي واقتصادي وسياسي له سمات محددة، يختلف عن الأطر الثقافية في المجتمعات الغربية، بل حتى في هذه المجتمعات لم تُجْرَ إلا دراسات محدودة حول القيادات في التنظيمات الجمعوية، ومن أهمها دراسة **دنلوب** عام 1989، بعنوان قيادة الجمعيات، والذي فرق فيه بين ثلاثة نماذج أولها قيادة المتطوعين، وثانيها قيادة العاملين، وثالثها قيادة مشتركة تجمع بين الاثنين[8].

وترى **أماني قنديل**[9] بأن القيادة الإصلاحية أو التغييرية تعتمد على الرسالة والرؤية التي يتبناها القائد، الذي يميل إلى التعالي عن المصالح الشخصية والفردية والنجاح في تعبئة أفراد الجماعة من حوله من خلال طرحه لما ينبغي أن يكون، وهو يعتمد هنا على كل وسائل تحفيز وتشجيع الجماعة للمشاركة لتحقيق الأهداف المرجوة. وعلى الصعيد الدولي نشير إلى ما توصلت إليه العديد من الدراسات العربية، والتي أبرزت مشكلة ضعف القدرات الإدارية بالجمعيات مما يجعلها غير قادرة على مواجهة المتطلبات الاجتماعية، فالإطارات القائمة على الجمعيات تفتقد القدرة على التخطيط للمستقبل، كما أنها تعاني من قصور في المعلومات والمهارات اللازمة لتنفيذ أنشطة هده الجمعيات، فتحديد النشاط والتخطيط لتنفيذه ومتابعته وتقييمه من الأمور التي تحتاج إلى حد معين من المعلومات والمهارات الاتصالية التي تضمن رشد فعالية الجمعيات في الجزائر[10].

وبالمقابل، لا شك في أن النجاح الذي حققته الجمعيات الفاعلة والناجحة والتي أثبتت وجودها واستمرارها تتوفر على عدد من القيادات الناجحة التي استطاعت أن تصل إلى الجماهير وأن تخاطب عقولهم. لأن القيادة الإصلاحية التغييرية تساعد القائمين بالاتصال في التنظيمات الجمعوية على تكوين منهج تفكير المجتمع بشأن العديد من القضايا المهمة كاحترام حقوق الإنسان، والتعريف بحقوقهم وواجباتهم. ومن أهم المؤشرات التي تعكس توفر التنظيم الجمعوي على قيادات كفؤة في الفترة الزمنية التي مارست فيها قيادة الجمعية نشاطها، فكلما زادت تلك الفترة، اكتسبت الجمعية

وقياداتها الخبرة اللازمة، وكما أن القدرة على إشعار الجمهور الواسع بوجودها، سواء على المستوى الإقليمي أو الوطني، أو المحلي تعد من أهم مؤشرات فعالية القيادة ونجاح القائمين بالاتصال في تواصلهم بمتلقي رسائلهم الاتصالية المتعددة والمتباينة. وفي قراءة تحليلية لنتائج دراسة محلية حول الجمعيات أجريت في مدينة وهران، وتبرز أن الجمعيات الجزائرية تتوافر على قدرات تأطيرية عالية، كما تتجلى في المستوى التعليمي العالي للطاقم المسير لمعظم الجمعيات[11].

بالرغم من أن مكتب الجمعية ورئيسها لا يمثلان نفس العضو المسير، إذ لكل منها مهام خاصة به، فرئيس الجمعية مكلف بتمثيل الجمعية أمام القضاء، واستدعاء الأعضاء المسيرة، ورئاستها والإشراف على النقاشات، والتنشيط والتنسيق بين كل الأعضاء، وإمضاء العقود والاتفاقيات، واقتراح جدول أعمال الاجتماعيات، والسهر على تطبيق ما يتم الاتفاق حوله[12]، إلا أن الواقع الذي كشفته ملاحظاتنا للحقل الجمعوي في الجزائر يبرز أن هناك شبه تفويض إداري وتنفيذي لرئيس الجمعية من قبل باقي الأعضاء، كما يتمتع نائب الرئيس بنوع من السلطة اللامركزية في عملية صنع القرار داخل وحداتهم المتخصصة. وهذا يعكس عموما مدى استقلالية اتخاذ القرار ومرونته، من أجل التدخل المباشر في تنفيذ الأعمال اللازم تنفيذها.

1.عملية صنع القرار في ظل غياب سياسة اتصالية:

سبق لنا الحديث عن خصوصية الاتصال الجمعوي، وأشرنا إلى أنه يتسم بنوع من التعقيد والتشابك، لأن الجمعية تنظيما اجتماعيا يختلف تماما عن باقي التنظيمات الأخرى وهو الأمر الذي يجعل من أنماط اتصالها تطبع بالخصوصية. وعليه، فإن عملية اتخاذ القرار تعد من العمليات التنظيمية الهامة التي تعكس إدارة مشروعات التنظيمات الاجتماعية، وتكشف عن ميكانيزمات البناء الداخلي الإداري، بالإضافة إلى أن عملية اتخاذ القرار توضح طبيعة النسق الإداري وتسلسل بناء السلطة، ومستويات الاتصال الداخلي وتحقيق الفاعلية والكفاءة، إن نظام اتخاذ القرار لمؤسسة ما هو صورة لهذه المؤسسة ... ولدراسة عملية اتخاذ القرارات في تنظيم ما يجب معرفة الهيكل أو النموذج الذي بنيت على أساسه تلك المؤسسة[13]، ويمكن فهم ذلك

عن طريق دراسة وتحليل مكونات عملية صنع واتخاذ القرار، وهذا ما يؤكد عليه علماء التنظيم ولاسيما المهتمين بإدارة المؤسسات الاجتماعية.

سيرورة اتخاذ القرار

المصدر: عبد الله محمد عبد الرحمن: "**إدارة المؤسسات الاجتماعية بين الاتجاهات النظرية والممارسات الواقعية**"، دار المعرفة الجامعية، 2001، ص 130

2. هل بإمكان للجمعيات اتخاذ القرار في ظل وجود بناء تنظيمي داخلي هش؟

إذا كان القرار هو محاولة الاحتفاظ بخيار واحد من بين عدة خيارات، وهو سيرورة تحكيم يتخذها فرد أو مجموعة أفراد داخل التنظيم وحسب كل حالة فان القرار يتطلب تفكيرا أوليا لأن الفشل في اتخاذه قد يتسبب مشاكل للتنظيم يصعب تداركها فيما بعد[14]، فان الانشغال الذي يطرحه الاتصال الداخلي هو القرار وفعاليته تتطلب **ديمقراطية اتخاذه،** مع جميع الأطراف التي تشكل للجهد الداخلي من متطوعين،

منخرطين، أصدقاء الجمعية...الخ، ولكن لابد أن تكون هناك إرادة سياسية للمسيرين لإسهام كل الفاعلين في هذا التنظيم، وهو الأمر الذي يعد أكثر من ضروري لنجاح وفاعلية القرار المتخذ[15]، وهنا نشير إلى أنه من المهم تحديد طريقة للسلطة خاصة بمهمة الجمعية، وفي جميع الحالات يتوجب على الجمعية أولا إعلام الجمهور الداخلي بمختلف البدائل التي تعتبر خيارات مهمة في عملية صنع القرار الداخلي، وإشراكهم في سياستها عن طريق جمع الأفكار، وجعلهم يعبرون عن آرائهم، لماذا؟ لأن أهم ما يميز العمل الجمعوي المعاصر هو قدرته على خلق منظمات ديمقراطية لتحقيق الآمال الفردية والجماعية للمجتمع، من خلال قدرتها على تجنيد جمهورها الداخلي لخدمة قضايا المجتمع، وتسليحه بمبادئ القرار الديمقراطي الحر المبني على أسس سليمة، ومثالنا على ذلك قدرته الجمعيات الفرنسية على تحويل قضية داء السيدا إلى قضية مجتمع وأصبحت قضية اجتماعية سياسية[16].

ونؤكد من خلال ملاحظتنا للواقع على أن طبيعة البناء الإداري والتنظيمي للجمعيات تعكس نوعية الإجراءات الداخلية التي تبنى على خطوات تحقيق الأهداف العامة التي تقوم عيها هذه التنظيمات الاجتماعية. وقد اتضح من خلال الدراسات الميدانية لطبيعة الهيكل الإداري والتنظيمي للجمعيات في لبنان، أن هذه المؤسسات وقدراتها التنظيمية تتأثر بحجم الإنفاق العام، ودورها الوظيفي في المجتمع المحلي[17].

إذًا، هناك روابط هامة جدا بين الاتصال داخل التنظيم الجمعوي، وتسيير الموارد البشرية وتنظيم مختلف العلاقات الاتصالية مع شرائح المجتمع المستهدفة. ولذا بإمكاننا التساؤل حول بعض العراقيل والصعوبات التي تعترض التنظيم الجمعوي في الجزائر، و**هل موجود هناك تداخل بين مسؤوليات مجلس الإدارة أو مكتب الجمعية ومسؤوليات المتطوعين؟** إن الغاية من ذلك هي البحث في مدى وجود تكامل حقيقي بين أعضاء الجمعية ومتطوعيها، بين مكتبها والمسؤولين المهنيين، و**كيف يمكن إرساء معالم قرارات ديمقراطية للجمعية واتخاذ قرارات فعالة؟.**

في دراسة ميدانية اهتمت بدراسة عملية اتخاذ القرار وصنعه داخل الجمعيات في المجتمع اللبناني أبرزت النتائج أن 13% من هذه الجمعيات يصنع فيها القرار بشكل

فردي[18]، في حين أن 52 % منها يتم فيها اتخاذ القرار بشكل جماعي، بينما 25 % بالتصويت من قبل أعضاء المؤسسة، أما ما نسبته 10% فيكون بالتعاون مع بعض الوزارات، أي مع أطراف خارجية، ما يقرب من 77% من استجابات المبحوثين من رؤساء الجمعيات أشارت إلى أن هذه العملية ترتكز على المشاركة الجماعية أي على ديمقراطية القرار الداخلي، وهذا ما يعكس عموما طبيعة العمل الجمعي داخل مثل هذه التنظيمات، ونوعية البناء التنظيمي والهيكل الإداري الذي تخضع له[19]. ويمكن تعميم هذه النتائج على المجتمع الجزائري، لأن التنظيم الجمعوي الجزائري يشبه التنظيمات الجمعوية في الدول العربية في العديد من الخصائص.

الهوامش والمراجع:

1. عطية حسين أفندي: "**نحو منظومة متكاملة لتطوير أداء المنظمات غير الحكومية**"، مؤتمر الاتجاهات المعاصرة في إدارة مؤسسات المجتمع المدني6-8 مارس 2004، القاهرة – جمهورية مصر العربية.
2. -Eric Maigret et Autres : **Communication et Médias**, les notices de la documentation françaises, 2003, P 91 .
3. محمد بوقشور: "**التعليم الجامعي والحكم الرشيد في الجزائر**"، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد يومي 08-09 أفريل 2007 حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العلم النامي، مقدمة في قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، ص 268.
4. بوصنوبرة عبد الله: "**المجتمع المدني والمشاركة الشعبية**"، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد يومي 08-09 أفريل 2007 حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، مرجع سبق ذكره، ص 153.
5. Philippe Cabin **: la communication Etat des Savoirs,** Editions Sciences Humaines Cedex ; France 1998, P 241-242
6. عبد الله محمد عبد الرحمن: "إدارة المؤسسات الاجتماعية بين الاتجاهات النظرية والممارسات الواقعية"، بيروت، دار المعرفة الجامعية، 2001، ص 410.

7. أماني قنديل: "**تطوير مؤسسات المجتمع المدني**"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2004، ص.12

8. المرجع نفسه ، ص12.

9. المرجع نفسه، ص 14.

10. رانية محمد مصطفى نصر: "**دور الجمعيات الأهلية في حماية البيئة**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص12.

11. عائشة مباركي، طاهر حسين: التقرير السنوي الأول للمنظمات الأهلية العربية، ص 63. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية،0 200).

12. L'université d'été, **L'université d'été des associations dans la société civile**, Fondation Friedrich Ebert, le 08-08-2005.

13. سعيد أوكيل وآخرون: "**استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي**"، وزارة التعليم العالي، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، ص62.

14. Jean Di Sciullo**: Marketing et Communication des Associations**, Editions Juris-Service, Lyon, 1999, P85.

15. Guide d'Auto- Diagnostic, à l'Usage des Responsable d'Associations,outil développé et cordonné par OGACA et GIP; Edition1999, P23.

16. Voir Joseph Haeringer ; Fabrique Tranersaz : **Conduire Le Changement dans Les associations,** Dunod, Paris, 2002, P24.

17. عبد الله محمد عبد الرحمن: مرجع سبق ذكره، ص 425

18. المرجع نفسه.

19. التفاعل، وجود قواسم مشتركة، أهداف مشتركة، ردود أفعال جماعية، سلوكيات عفوية غير رسمية، جملة هذه الخصائص تؤلف معالم ديناميكية العمل داخل الجماعة، يؤثر فيها الفرد على الجماعة وتؤثر فيها الجماعة على الفرد لمزيد من التفاصيل، أنظر: : Jean-claude Martin **le guide de la communication**, Marabout,France, 1999, P. 270.

الجامعة الجزائرية في ظل التشريعات الجديدة أي دور تنموي؟

د.جمال العيفة
قسم علوم الإعلام والاتصال
جامعة باجي مختار – عنابة–

يقول المفكر الفلسطيني الراحل إدوارد سعيد:
" الزمن الراهن ساحة معركة و السلاح فيها هو المعرفة "

ملخص

سنحاول في هذا المقال القيام بمقاربة تحليلية للدور التنموي للجامعة الجزائرية، من خلال التشريعات الموضوعة، والواقع التنموي في البلاد، مركزين بالأساس على ما ورد ضمن المخطط الخماسي– 2012/2008– للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مستعينين بنتائج تقارير التنمية البشرية العربية والأممية، وببعض إحصائيات الهيئات الثقافية الدولية ذات الصلة بالتعليم العالي والبحث العلمي على غرار منظمة اليونسكو.

Résumé

Dans cet article, nous essayons d'entreprendre une approche analytique du rôle de développement de l'université algérienne, et ce à travers la législation et le développement de notre pays. Nous nous pencherons surtout sur le contenu du plan quinquennal 2008/2012, en se basant sur les résultats des rapports de développement humain émanant d'organismes arabes et Onusiens, ainsi que des statistiques des institutions culturelles liées à l'enseignement supérieur et à la recherche scientifique telle l'UNESCO.

عرفت الدول النامية، ودولنا العربية على الأخص، مع بدء العصر الاستعماري في القرن التاسع عشر، إقامة جامعات جديدة على النمط الأوربي الحديث، وقد أدت حركات الاستقلال في القرن العشرين إلى إقامة عدد كبير من الجامعات الوطنية المستقلة، كانت جميعا على صورة الجامعة الأوربية، وعلى الأخص من حيث المناهج. وقد شهد التعليم العالي العربي نموا واضحا، فقد تزايد عدد

الجامعات بشكل مضطرد وتزايد معه عدد الطلاب والأساتذة والباحثين.

غير أن هذا التزايد العددي الكمي في عدد الجامعات وعدد الطلبة، لم يرافقه تطور نوعي، ولا خصوصيات ميزت الجامعة العربية عن نظيرتها الغربية، حيث ظلت كلمات: جامعة، أستاذ جامعي، طالب جامعي، بحث علمي، تفرغ، إنماء... كلمات لها معنى أو معان أوربية محددة، ولكنها تأخذ في البلدان النامية معان مختلفة لم تأخذ كلها الوضوح الكافي المشترك في اللغة العامة.

كما أكدت منظمة اليونسكو في مختلف مؤتمراتها الخاصة بالتربية والتعليم العالي، على مجموعة من المبادئ والمفارقات الواجب على الدول والحكومات الانتباه إليها في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وأبرزها:

– لقد أوضحت كل المؤتمرات الإقليمية التي قامت بها اليونسكو تحضيرا للمؤتمر العالمي للتعليم العالي بباريس في كل من هافانا نوفمبر 1996، داكار أفريل 1997، طوكيو جويلية 1997، وبيروت مارس 1998، أن شتى أنواع البيئات التي تتفاعل مع مؤسسات التعليم العالي تشهد تحولا شاملا: العولمة، وتزايد الترابط الدولي، وتزايد الترابط الإقليمي، وتضخم أعداد الطلاب وانتقال مواقع الشركات الكبرى، والتهميش والتجزئة، وشيوع التطبيقات التكنولوجية، وغيرها من المظاهر الدالة على التحولات السريعة في البيئات المحلية والدولية.

– الطلب المتزايد على التعليم العالي وتضخم أعداد طلابه، على الرغم من عدم التيقن من العثور على فرصة عمل بعد التخرج[1].

– ضرورة ارتباط البرامج ووسائل التدريب في التعليم العالي بالسياق الدولي، إلى جانب ضرورة ارتباطها أيضا بالسياق المحلي.

– تمتع عدد لافت للنظر من المدرسين بصفة الباحث أيضا، لكن مع إجراء عدد أقل نسبيا من البحوث الفعلية[2].

ولا تشكل الجامعة الجزائرية استثناء عن السياق سالف الذكر، بل تتميز فضلا عن ذلك بظروف النشأة وخصوصيات الحالة الجزائرية التي شهدت استعمارا فرنسيا

استيطانيا حاول القضاء على الهوية اللغوية والثقافية للأمة الجزائرية، مما جعل كل محاولات النهوض تُمنى بالفشل، فما بالك باللحاق بالركب الحضاري.

ولذلك سوف نحاول في هذا المقام القيام بمقاربة تحليلية للدور التنموي للجامعة الجزائرية، من خلال التشريعات الموضوعة، والواقع التنموي في البلاد، مركزين بالأساس على ما ورد ضمن المخطط الخماسي-2012/2008- للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مستعينين بنتائج تقارير التنمية البشرية العربية والأممية، وببعض إحصائيات الهيئات الثقافية الدولية ذات الصلة بالتعليم العالي والبحث العلمي على غرار منظمة اليونسكو.

بناء على ما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي:

- ما هي آفاق البحث العلمي في الجزائر من خلال المخطط الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي- 2012/2008-، وفي ظل التشريعات الجديدة التي تخص القطاع؟

كما يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع الجامعة الجزائرية الحالي؟

- ما هي آفاق الجامعة الجزائرية خاصة في ظل المخطط الخماسي للتعليم العالي والبحث العلمي 2012/2008؟

- هل ترسانة القوانين التي تم إصدارها خلال السنة الجارية كفيلة بتطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي؟

من خلال الأسئلة السابقة يمكننا التطرق للموضوع من خلال العناصر التالية:

- مفهوم الجامعة ووظائفها في التشريع الجزائري.

- واقع الجامعة الجزائرية استنادا لمعطيات الوصاية ممثلة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، و تقارير التنمية البشرية العربية والأممية.

- توجهات الدولة الجزائرية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الخمسية القادمة 2012/2008.

الجامعة في التشريع الجزائري:

يمكن الإشارة بداية لمفهوم الجامعة في التشريع الجزائري (وفقا للمرسوم رقم 83- 544 المؤرخ في24 سبتمبر 1983 والمتضمن القانون الأساسي للجامعة، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 98- 253 المؤرخ في 17 أوت 1998 المعدل للمرسوم المذكور أعلاه) الذي تم تعديله بالقانون رقم 08-05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008[3].

حسب ما ورد في المادة 02 من القانون ذاته:

"تنشأ الجامعة بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي، وتتكون الجامعة من كليات".

كما يتكفل بالتعليم العالي على المستوى الوطني المؤسسات التالية:

- الجامعات 26 جامعة – المراكز الجامعية 16 مركزا (المراكز الجامعية هي مؤسسات للتعليم العالي مرشحة للترقية إلى جامعات وفق مقاييس بيداغوجية وعلمية على الخصوص، المادة 39 من القانون رقم 08-06 23 فبراير 2008) – المدارس الوطنية 05 – المدارس العليا 04 – المعاهد الوطنية 06[4].

وإذا كان من البديهي أن الجامعة البنية العلمية الأساسية في الدولة الجزائرية، إلا أن عملها الأساسي يتركز على العملية التدريسية، وتشارك بشكل متواضع وهامشي في عملية البحث العلمي والتطوير التقني، لأن الجامعة الجزائرية لا تزال حكومية خالصة.

الدور التنموي للجامعة ووظائفها:

تضطلع الجامعة الجزائرية بمجموعة من المهام والوظائف المنوطة بها، وعلى رأسها: تكوين رأس المال البشري، المساهمة في التقدم الاقتصادي، حفظ التراث الوطني...

غير أن الوظائف الرئيسة يمكن حصرها في ما يلي: التدريس والتكوين وخدمة المجتمع.

1- التدريس:

كان التدريس الوظيفة الأولى والوحيدة عند نشأة الجامعات، تلك الوظيفة التي أجمع على أهميتها كل من الممارسين والمنظرين على حد سواء، مما جعل الجامعات توظف كل إمكاناتها المادية والبشرية المتاحة من أجل تحقيق هذا الهدف، لذا فإن مؤسسات التعليم الجامعي ركزت جل اهتمامها منذ بداية مسيرتها التاريخية،حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، على توفير نوع من التعليم ذي المستوى العالي[5].

ومنذ نشأة الجامعات حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كان يُنظر للأستاذ الجامعي، على أنه مدرس في المقام الأول، وليس باحثاً، ولذلك وُصف أستاذ الجامعة آنذاك بأنه المعلم العالم، ذو المعرفة العلمية الواسعة والفكر المستنير، الذي يتمتع بقدر كبير من الاحترام والتقدير في الوسط الجامعي، وفي المحيط الاجتماعي، كما لم يكن معيار تميز الأستاذ الجامعي في ذلك الحين هو إنتاجه من الأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة، وإنما كان معيار التميز هو مدى كفاءة وفاعلية أستاذ الجامعة في قاعة الدرس، وما يتعلمه منه طلابه من معرفة وفكر وأخلاق وسلوك، ولذلك عرفت الأوساط الأكاديمية في بعض الجامعات العريقة، أسماء بعض الأساتذة البارزين، الذين اكتسبوا واسعة ومكانة علمية مرموقة، نظراً لما يتميزون به من أساليب تدريسية مشوقة، وما يملكونه من قدرات ومهارات عالية، ولما يقومون به من مسؤوليات مهنية في قاعة الدرس[6].

2- البحث العلمي:

أصبح البحث العلمي في هذا العصر، يشغل حيزاً كبيراً من وقت وجهد وفكر أساتذة الجامعات، والمسؤولين في جميع الأوساط الأكاديمية دون استثناء، لأن مكانة عضو هيأة التدريس العلمية، أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبحث والنشر والتأليف، هذا فضلا عن دور البحث العلمي في تزويد عضو هيأة التدريس بالمعلومات والمعارف المتنوعة، وتحسين مستوى أدائه وتقدمه المهني، كما يمثل البحث العلمي موردا مهما من موارد تمويل الجامعات، نظير ما تقوم به الجامعات من مشروعات بحثية، لصالح قطاعات المجتمع الإنتاجية.

ويؤدي البحث العلمي مجموعة من الوظائف أبرزها:

- البحث العلمي عامل أساسي في إنتاج المعرفة وتجديدها وتطويرها.
- البحث العلمي أساس المكانة والتميز، ومن خلاله تتفاضل الجامعات.
- البحث العلمي أساس ترقية وتميز عضو هيأة التدريس بالجامعة.
- البحث العلمي يمثل موردا حيويا لتمويل التعليم الجامعي.
- البحث العلمي أحد مداخل التنمية المهنية لأعضاء هيأة التدريس[7].

غير أن جامعاتنا العربية عموما والجزائرية على وجه الخصوص يطغى عليها الجانب التدريسي أكثر من البحثي، وهو ما أشار إليه الأستاذ الدكتور صالح هاشم الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية إلى أن جامعاتنا – حديثة العهد– ومهمتها الرئيسية تأهيل الكوادر البشرية وهي جامعات تعليمية في المقام الأول يشكل طلبة مرحلة الليسانس 90% من طلبتها و10% هم من طلبة الدراسات العليا، بينما توصف جامعات العالم المتقدم بأنها جامعات بحثية يشكل طلبة الدراسات العليا نسبة 50% من مجموع طلبتها[8].

3- خدمة المجتمع:

تقوم الجامعات بدور أساس في تنمية المجتمع، تنمية شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية، فالجامعات تقدم خدماتها في كافة المجالات ولكافة الأفراد والمنظمات، من خلال إعداد رأس المال البشري، باعتباره أهم مقومات التنمية والتطور في المجتمع، ومتابعة تدريب وتأهيل الأفراد في مهنهم، بهدف تجديد أفكارهم ومعارفهم، وتزويدهم بكل جديد في مجال عملهم، فالجامعات منوطة بتحسين مستوى معيشة الأفراد، وبحل مشكلاتهم وتحسين نوعية الحياة التي يعيشونها[9].

أولا: الوظيفة التعليمية للجامعة الجزائرية: إنجازات متميزة وسط اختلالات متعددة

حققت الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا مجموعة هامة من الإنجازات على مستوى الهيكلة والإطار البشري، كما شكلت على الدوام خزانا لإمداد الإدارات

والمؤسسات والشركات العمومية والخاصة بالإطار البشري، فضلا عن الجامعات ومراكز البحث العربية والأجنبية.

غير أن هذه الإنجازات رافقتها مجموعة من الاختلالات على مختلف الأصعدة، وهذا باعتراف الوصاية ذاتها، فقد ورد في ديباجة وثيقة إصلاح التعليم الجامعي الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 2007 ما يلي: " لقد أدى تراكم الاختلالات عبر السنين إلى جعل الجامعة الجزائرية غير مواكبة بالقدر الكافي للتحولات العميقة التي عرفتها بلادنا على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية والثقافية"[10].

ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

أ- **البرامج:** على الرغم من مسايرة بعض الشعب والفروع الجامعية لبعض التطورات الحاصلة على المستوى المعرفي، إلا أن أغلبية الشعب في الجامعة الجزائرية تُدرس بها مقاييس عفا عنها الزمن وتجاوزتها الأحداث، منها ما يحتاج إلى تحيين، وأكثرها يتطلب تكييفه مع الواقع العالمي والجزائري المتغير على الدوام.

وهذا ما دفع وزارة التعليم العالي في إطار النظام الجديد ل.م.د إلى فرض فكرة تجديد المقاييس والمحتويات وتحيينها كل أربع سنوات، إن الفكرة من الناحية النظرية جيدة، لكن هل يسمح راهن الجامعة الجزائرية وظروف الأستاذ الباحث بالقيام بهذه المهمة...؟

ب- التأطير: على الرغم من العدد المتزايد للأساتذة من خلال فتح فروع الماجستير في مختلف التخصصات، وفتح مدارس الدكتوراه، إلا أن العديد من الفروع الجامعية لا تزال تعاني عجزا في التأطير.

ذلك أن المعدل المثالي والنسبي بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة هو (1:15) بينما في واقعنا العربي والجزائر جزء منه نجده أعلى بكثير إذ يصل إلى (1:90) بل وقد يصل في الشعب الإنسانية (1:320) وفي أدناه بين (1:25).

ج- الطلبة: يُعد الطالب محور العملية التعليمية في كل الأطوار، والمأمول في كل نظام تعليمي هو حصول الطالب على تعليم وتكوين ذي نوعية جيدة تساعده على

فهم مشاكل مجتمعه والمساهمة في حلها، غير أن مثل هذه الطموحات تصطدم في واقعنا بالعدد الهائل للطلبة، فقد يصل عدد الطلبة الجزائريين المنتسبين إلى قطاع التعليم العالي في الموسم الجامعي 2009/2008 إلى مليون طالب، مما يطرح العديد من الإشكاليات أثناء التكوين وبعده، مثل حجم التأطير ونوعيته، ومصير مئات الآلاف من حاملي الشهادات بعد التخرج[11].

د- الإنفاق الحكومي: لا يزال الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي يثير جدلا، خاصة بين الدول النامية وخبراء صندوق النقد الدولي، ففي الوقت الذي يسعى القائمون على سياسات تلك الدول إلى المحافظة على مجانية التعليم العالي، والتوجس من فتحه للخواص خشية ردود الأفعال من قبل الطلقات الفقيرة التي تمثل النسبة الأكبر ن النسيج الاجتماعي في هذه الدول، يُصر خبراء صندوق النقد الدولي على ضرورة تقليص الدول النامية للنفقات الاجتماعية إلى الحدود الدنيا، وفي مقدمتها قطاع التعليم العالي، بل وتحرير هذا الأخير من القيود الحكومية على مستوى التمويل والبرامج على حد السواء.

وفي هذا الإطار تشير الإحصائيات أن نسبة 57% من مجموع الطلبة العرب موجودون في ثماني دول عربية هي اليمن، الصومال، السودان، موريتانيا، جيبوتي، مصر، المغرب، ويتراوح معدل الإنفاق السنوي على الطالب فيها بين (550-1500) دولار، ويتواجد 32.5% من الطلبة العرب في سبع دول عربية وهي الأردن، العراق، فلسطين، الجزائر، ليبيا، تونس، لبنان، ويتراوح معدل الإنفاق السنوي على الطلاب فيها بين (1750-3000) دولار تقريبا، بينما يتواجد الباقي في دول الخليج العربي ويتراوح حجم الإنفاق السنوي على الطالب بين (7-15) ألف دولار تقريبا.

وفي السياق ذاته يرى البنك الدولي أن عملية ا لتعليم يجب أن تخضع لتوجهات العناصر التالية:

العنصر الأول: تحويل التمويل العام من مرحلة التعليم العالي إلى المراحل الأدنى، وبالذات التعليم الأساسي.

العنصر الثاني: الحد من دور الدولة في النشاط التعليمي، وفي سياق ذلك يجب الحد

من نمو الإنفاق العام الموجّه إلى التعليم بعامة، وتخفيض تكلفة التلميذ في جميع المراحل.

العنصر الثالث: تشجيع دور القطاع الخاص في التعليم، والسماح لهذا القطاع بدوره في التعليم العالي والأدنى كذلك.

وبنظرة بسيطة إلى تصورات البنك الدولي هذه تكشف عن نزعة طاغية لتسويق التعليم العالي، أي لجعله خاضعا لقيم السوق، ولكن هل يمكن الأخذ بهذه الأفكار في سياسة التعليم في العالم العربي؟

لقد وُجدت المدارس الخاصّة، وكان لها دور كبير في تخريج دفعات من الطلبة بمستويات علمية وتقنية قوية وعالية، ولكن ساهم ذلك من ناحية أخرى في تصديع بنية المجتمع بشكل خفي وغير ملموس، فمن نتائج ذلك أن حظي هؤلاء بطلب السوق، فيما تعثر ذلك على خريجي المدارس العامة، ذلك أن السوق والمؤسسات العلمية ومؤسسات البحوث تفتش عن الأجود بطبيعة الحال[12].

ويمكن إجمالا حصر راهن الجامعة الجزائرية في العناصر التالية التي ذكرها "عدنان مصطفى" في دراسته حول ظروف نشأة الجامعات العربية، حيث أكد أن الجامعات العربية، تواجه جملة من التحديات الداخلية، أهمها:

– الجامعات العربية معظمها جامعات حكومية، ومسيرة بقرارات الأنظمة السياسية الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى وجود قرارات فوقية، تقلل من الاستقلالية وديمقراطية الحياة الجامعية.

– الجامعات العربية امتداد للجامعات الأوروبية والأمريكية، إلا أنها لم تحذ حذوها في التقدم والتطور والرقي، مما جعلها تنحسر في أدائها، ووصلت إلى ثبات يكاد يقارب صمت القبور.

– معظم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية، تخيم عليهم التقليدية في ممارسة المهنة، وهم لا ينمون مهنيا وأكاديميا بالصورة التي يتطلبها مجتمع المعرفة.

– تفشي ظاهرة المحسوبية والتحيز والمحاباة، واعتماد السرية في عمليات ترقية أعضاء هيأة التدريس في الجامعات العربية، يضاف إلى ذلك غموض الأنظمة

والتعليمات المتعلقة بالترقية، وتناقضها وتعرضها للتغيير بشكل مستمر، وفقا لأمزجة الأفراد والإدارات.

– ضآلة ميزانيات الجامعات بشكل عام، وعدم مقابلتها للأعداد الغفيرة من الطلاب، وضآلة الميزانيات المخصصة للبحث العلمي، وقلة المخصصات المرصودة لمشاركة أعضاء هيأة التدريس في المؤتمرات محلة كانت أو عالمية.

– الافتقار إلى سياسات واضحة وبرامج محددة، تتعلق بتطوير وتنمية أعضاء هيأة التدريس مهنيا في الجامعات العربية.

كما أن التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي يعتبر حديث العهد قياسا على ما تحقق في البلدان المتقدمة، إذ يعود بدء تأسيس الجامعات في الوطن العربي، باستثناء جامعات القاهرة والخرطوم والقرويين إلى مطلع الستينات من القرن الماضي بـ(23) جامعة وإن عددها حاليا يبلغ حوالي (240) جامعة تقريبا، منها (173) أعضاء في الاتحاد تمثل جامعات القطاع الخاص 35% منها، وإن هذه الجامعات تضم ما ينوف على أربعة ملايين طالب يدرسهم قرابة (140) ألف عضو هيئة تدريس[13].

هـ– إصلاح البرامج: بفرض نظام ل.م.د والتخلي التدريجي عن النظام القديم، وسنتناول هاذ العنصر بالتفصيل فيما بعد.

و– الملكية: الأصل في الجامعة الجزائرية أنها حكومية خالصة تمويلا وتجهيزا وإشرافا وتوجيها ومراقبة، غير أن القانون رقم 08–06 جاء ببعض الاستثناءات فيما يتعلق بنمط الملكية، حيث أقر القانون مواد جديدة تفتح المجال للخواص لخوض غمار التكوين في التعليم العالي مع اشتراط إثبات رأس مال اجتماعي يساوي على الأقل الرأسمال الاجتماعي الذي يشترطه التشريع المعمول به لإنشاء شركة مساهمة.

وهو ما ورد في المادة 43 مكرر1، واستثنى من ذلك التكوين في ميدان العلوم الطبية الذي ستستمر الدولة الجزائرية في ضمانه واحتكاره، وهو ما ورد في المادة 43 مكرر2، وورد في ذات المادة مكرر3 أن الإنشاء مؤسسة أجنبية خاصة للتكوين العالي يخضع إلى اتفاق ثنائي مصادق عليه.

ل- الموارد البشرية: يتشكل النسيج البشري في قطاع التعليم العالي بالجزائر من حوالي مليون طالب و28000 أستاذ، فضلا عن آلاف الإداريين والموظفين والمخبريين وغيرهم...

ي- التمويل:

تُعرف نفقات التعليم بأنها مجموع الأموال اللازمة للصرف على التعليم، وتشمل النفقات الحكومية والنفقات الأسرية[14]، وسنتعرض لهذا العنصر بشيء من التفصيل، لأنه يطرح حاليا نقاشا وطنيا وعالميا.

كما يُعد تمويل التعليم الجامعي والإنفاق عليه من أعقد القضايا وأكثرها إثارة للجدل، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، والتي تعاني منها كل دول العالم بلا استثناء، لذا تعددت الاتجاهات إزاء تمويل التعليم الجامعي والإنفاق عليه، وفيما يلي عرض لأهم هذه الاتجاهات:

الاتجاه الأول: التمويل الحكومي العام:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن التعليم الجامعي حق لكل مواطن، وأن المجانية تجسيد لهذا الحق، وتحقيق لديمقراطية التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية، وأن إلغاء المجانية سيخلق تمايزا طبقيا أساسه الموقع الاقتصادي والاجتماعي للفرد، مما يكرس التمايز ويهدد أمن المجتمع، وعليه فالدولة مسؤولة مسؤولية كاملة عن تمويل التعليم الجامعي وتوفيره للأفراد في المجتمع.

الاتجاه الثاني: التمويل الخاص:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن التعليم الجامعي مشروع استثماري، وكما تصرف عله أموال فلابد له من عائد ومردود اقتصادي، وعليه يجب أن ترفع الدولة يدها عن التعليم الجامعي، ويصبح من مسؤولية القطاع الخاص، الذي يتولى الجوانب الإدارية والمالية لهذه الجامعات.

وخاضت بعض الدول العربية تجربة الجامعات الخاصة في الأردن والسودان ومصر والإمارات، إلا أن هناك بعض العقبات التي تعترض هذه الجامعات، وتحديات كثيرة، لدرجة أن البعض يعتبر الجامعات الخاصة والتوجه للتمويل الخاص

هي استجابة لظروف آنية، فرضتها سيادة الفكر الرأسمالي وتفرده في العالم، وسعيه لبسط شعار اقتصاديات السوق.

الاتجاه الثالث: التمويل المختلط:

نظرا لأن لكل من التمويل العام والتمويل الخاص محاذيره وسلبياته، ولتلافي الجدل القائم بين أنصار الاتجاهين السابقين، ظهر اتجاه ثالث ينحو منحىً وسطاً بين الاتجاهين السابقين، ينادي بالتمويل المختلط، ويؤسس هذا الاتجاه على أن تمويل التعليم الجامعي مسؤولية مشتركة بين القطاعين العام والخاص.

ويؤكد هذا الاتجاه حق الفرد في التعليم، شريطة التوفيق بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع، ويعد هذا الاتجاه هو الأكثر شيوعا على المستوى العالمي، وربما في المستقبل يصبح هذا الاتجاه الأقوى من بين اتجاهات تمويل التعليم الجامعي، خاصة وأنه يتغلب على مشكلات التمويل الخاص، حيث لا يترك الحبل على غاربه للقطاع الخاص ليتحكم في مجريات الأمور بالمجتمع، حسب سياسات القطاع الخاص التي تغلب المصلحة الشخصية والربح على غيره من الأمور[15].

فمن باب المقارنة نجد أن كلفة التعليم العالي في أمريكا تقدر سنوياً بحوالي (173) مليار دولار بينما لا تتجاوز (5) مليارات دولار في العالم العربي، مع تقارب نسبة عدد سكان أمريكا والعالم العربي التي تقدر بحوالي 280مليون نسمة.

وفي الولايات المتحدة الأميركية أيضا، هناك 92 جامعة حكومية أو مدعومة من الولايات (أي مدعومة من قبل إحدى الولايات الخمسين وليس من قبل الحكومة الفدرالية) من أصل 100 جامعة كبيرة، ويحصل 77% من طلاب الجامعات القومية على تعلمهم في المؤسسات التعليمية الحكومية. رغم ذلك، تحتل الجامعات الخاصة الرئيسية كافة المراكز الخمسة والعشرين الأولى في الترتيب، ما عدا ثلاثة أو أربعة مراكز، في معظم تصنيفات الجامعات، وهكذا تحوز جامعات الأبحاث الخاصة على احترام شديد في الولايات المتحدة كما حول العالم[16].

أما في الجزائر، فقد احتكرت الحكومة الجزائرية تمويل الجامعات العمومية مع عدم التفكير في موارد إضافية، ماعدا المورد الأصلي المتمثل في الميزانية القطاعية السنوية، والتي تظل غير كافية مادامت تعتمد على مورد واحد.

فهل فتح المجال للخواص للاستثمار في قطاع التعليم العالي، يُعتبر مؤشرا على اتجاه الحكومة الجزائرية نحو اعتماد النمط المختلط في تمويل التعليم العالي والتخلص تدريجيا من النفقات الباهظة للتعليم العالي.؟ ذلك ما ستكشفه السنوات القادمة؟

ثانيا: وظيفة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

البحث العلمي هو الأداة الفاعلة وراء التقدم التقني، فالتقنية ليست سوى تطبيق للمعرفة، والجامعات معنية بالبحث العلمي، بهدف الارتقاء بمستوى المجتمع في الحاضر والمستقبل، ويسهم البحث العلمي بدور حيوي في الارتقاء بمستوى أداء الجامعات[17].

وبالنسبة للجزائر فقد أصبح البحث العلمي بداية من سنة 1998 أولوية وطنية، لذلك سنستعرض في هذا العنصر توجهات الدولة الجزائرية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الخمسية القادمة 2012/2008، حيث سنركز في البداية على مجموعة من مؤشرات البحث والتطوير التي رصدتها الوزارة على شكل توقعات وآفاق ثم نناقش مدى واقعية هذه التوقعات، اعتمادا على التجارب السابقة والنتائج المحققة والواقع الراهن.

مؤشرات البحث والتطوير:

يمكننا رصد توجهات الدولة الجزائرية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الخمس سنوات القادمة من خلال استعراض بمجموعة من توقعات الوزارة الوصية على القطاع، والتي ورد ذكرها في المخطط الخماسي 2012/2008.

أ- على المستوى التشريعي القانوني:

فيما يتعلق بهذه النقطة بادرت الوزارة إلى إصدار مجموعة من القوانين الجديدة والأخرى متممة ومعدلة تخص تنظيم القطاع ورصد أهم التطورات فيه، مع محاولة لاستشراف المستقبل بناء على معطيات تم استقاؤها من الميدان.

تعديل القانون التوجيهي للتعليم العالي الصادر سنة 1999، وإصدار المخطط الخماسي 2012/2008:

تضمن التعديل المتعلق بالقانون التوجيهي للتعليم العالي مجموعة من التغييرات والإضافات انصبت حول طبيعة التكوين والتمويل ومهام الأساتذة.

ففيما يتعلق **بالتكوين** تم تعديله من أجل فرض نظام ل.م.د الذي ينظم الدراسة في ثلاثة أطوار: يدوم الطور الأول ثلاث سنوات ليُتوج بشهادة الليسانس، في حين يدوم الطور الثاني سنتين ليتوج بشهادة الماستر، ويدوم الطور الثالث ثلاث سنوات تتوج بشهادة الدكتوراه، والتخلص نهائيا من النظام القديم بداية السنة الدراسية المقبلة.

ويتطلب نجاح هذا التكوين توفير الأستاذ المؤطر والمؤسسة الاقتصادية أو الإدارية المستقبلة والإدارة الجامعية المرنة.

أما بخصوص **التمويل** فقد دأبت الدولة الجزائرية على تخصيص ميزانية قطاعية سنوية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ضمن قانون المالية موجهة أساسا للتجهيز والتسيير، زيادة على ميزانية مستقلة مخصصة للبحث العلمي قدرها 100 مليار دينار، أي أزيد من 01 مليار دولار على مدار الخمس سنوات المقبلة، بمعدل 200 مليون دولار كل سنة[18].

كما أضاف القانون **مهام جديدة للأستاذ** الجامعي فضلا عن التدريس والإشراف، حيث أصبح مكلفا كذلك بمهمة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بصورة ملزمة، والخبرة والاستشارة عند الاقتضاء، وذلك في المادة 52 من القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل والمتمم[19].

النظام الوطني للبحث العلمي: مكتسبات يجب تقويتها

تتألف هياكل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر فضلا عن الجامعات والمراكز الجامعية والمدارس والمعاهد الوطنية التي سبق ذكرها، من مراكز البحث، وحدات البحث، وكالات البحث ومخابر البحث.

هياكل البحث في الجزائر:

مراكز البحث:

تتوزع على عدة ميادين تشمل العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم التكنولوجية، وهي:

– مركز تطوير الطاقات المتجددة (CDER) – مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني(CERIST).

– مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة(CDTA) – مركز البحث في التلحيم والمراقبة(CSC).

– مركز البحث في تحليل الفيزيو–كيمياء(CRAPC) – مركز البحث العلمي والتقني في تطوير اللغة العربية(CRSTDLA) – مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير (CREAD).

– مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية(CRASC) – مركز البحث العلمي والتقني في المناطق الجافة(CRSTRA) .

وحدات البحث:

– وحدة تطوير تكنولوجيات السيليسيوم (UDTS)– وحدة تطوير التجهيزات الشمسية(UDES).

– وحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي(URERMS) – وحدة البحث التطبيقي في الطاقة المتجددة(URAER) – وحدة البحث التطبيقي للصناعة والمعادن التابعة لمركز التلحيم والمراقبة(URASM).

وكالات البحث:

– الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي(ANDRU)– الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة(ANDRS).

– الوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحث و التطور التكنولوجي(ANVREDET).

مخابر البحث:

تضم شبكة البحث العلمي ستة مائة وتسعة وثلاثون (648) مخبرا بالمؤسسات الجامعية الوطنية، ومن بينها أربعة تنتمي إلى قطاعات أخرى[1].

المجالات البحثية ذات الأولوية:

بناء على ما ورد في الملحق الخاص بالقانون التوجيهي للتعليم العالي فإن المجالات البحثية ذات الأولوية الوطنية تم ذكرها وحصرها في القانون ذاته، وتم اعتماد منهجية جديدة في تحديد المجالات البحثية المهمة، كما أورد المخطط التوجيهي توقعات الموارد البشرية والمشاريع البحثية خلال الخمس سنوات القادمة.

وقد تم ذكر بعض المجالات البحثية ذات الأولوية مثل: الطاقات المتجددة والموارد المائية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، وتكنولوجيات الإعلام والاتصال...

اقتراح مجالات البحث الجديدة:

في هذا الإطار تم اعتماد نظام البرمجة من الصنف "top down" (من الأعلى إلى الأسفل) من خلال تعريف وإعداد البرامج الوطنية للبحث التي تعكس إشكاليات التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد في مجموعة مترابطة من محاور ومواضيع البحث، ويكمن الجانب الإيجابي للصنف "top down" من البرمجة في تداخل القطاعات وتعدد تخصصات البرامج الوطنية للبحث، وكذا في البعد التعددي لأعمال البحث المتعلقة بالبحث الأساسي والبحث التطبيقي والتطوير التكنولوجي.

وجاء نمط البرمجة هذا الذي أدخل تغييرات هامة، ليحدث القطيعة مع تطبيق البرمجة الذي كان سائدا قبل صدور القانون رقم 98–11 المتركز على المفهوم "bottom up" والذي بموجبه تحول مشاريع البحث المحددة والمقترحة من طرف الباحثين أنفسهم إلى هيئات المداولة لتأييدها لتصبح بذلك العناصر المكونة لمخطط يسمى "البرنامج الوطني للبحث" وقد أثبت هذا المفهوم محدوديته والواقع أن جزءا كبيرا من مشاريع البحث لم يكن يعكس الانشغالات الأساسية للبلاد سواء من حيث التطور الاجتماعي والاقتصادي أو من حيث تكوين الباحثين والمكونين[20].

التوجهات العامة والمنجزات المنتظرة:

منذ صدور القانون رقم 98-11 تم إعداد سبعة وعشرين(27) برنامجا وطنيا للبحث من بين الثلاثين (30) برنامجا المقررة ويترجم تجسيد هذه البرامج الوطنية للبحث تنفيذ 5226 مشروعا منها 1150 مشروعا تم اختيارها عن طريق المناقصة الوطنية لعروض مشاريع البحث و3331 بناءا على مقترحات صادرة عن أساتذة باحثين تندرج في إطار اللجنة الوطنية لتقييم وبرمجة البحث الجامعي (Cnepru) و625 مشروعا تندرج في إطار مشاريع البحث الخاصة بكيانات البحث طبقا لمهامهم و120 مشروعا في إطار التعاون الدولي[21].

توقعات الموارد البشرية والمشاريع البحثية:

تتوقع وزارة التعليم العالي أن يزداد عدد الأساتذة الباحثين، والباحثون الدائمون خلال الخمس سنوات القادمة ليصل عدد الأساتذة مع مطلع سنة 2012 إلى حوالي 28000 أستاذ باحث، غير أن هذا العدد يظل غير كاف بالنظر إلى الزيادات المتتالية في أعداد الطلبة من سنة لأخرى، مما ينعكس على مستوى التأطير، وعلى نسبة عدد الأساتذة إلى الطلبة، كما يُتوقع زيادة في عدد الباحثين الدائمين من 2100 أستاذ في السنة الجارية إلى 4500 باحث دائم سنة 2012، غير أن هذا العدد أيضا يظل غير كاف بالنظر إلى الحركية النشطة التي يشهدها المجتمع الجزائري في كل المجالات مما يحتم الزيادة في عدد الباحثين وعدد المشاريع البحثية.

جدول رقم -01- يمثل عدد الباحثين المعتمدين خلال الفترة 2008-2012[22]:

السنوات	2005	2008	2009	2010	2011	2012
الأساتذة	13720	14720	18863	25079	26579	28079
الباحثون						
الباحثون	1500	2100	2700	3300	3900	4500
الدائمون						
المجموع	**15220**	**16820**	**21563**	**28379**	**30479**	**32579**

كما تتوقع وزارة التعليم العالي أيضا زيادة في عدد المشاريع البحثية المنجزة من 2000 مشروع خلال السنة الجارية إلى 3732 مشروعا سنة 2012.

جدول رقم -02- يمثل تقدير زيادة عدد مشاريع البحث خلال الفترة 2008-2012[23]:

السنوات	2005	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المشاريع الجديدة	2000	2000	3200	3650	1732	3732

الإنفاق على البحث العلمي في الجزائر:

بداية يمكن التأكيد أن ما ينفق على برامج البحث والتطوير في الوطن العربي لا يزال ضعيفا جداً بالمقارنة بالمعدلات العالمية، ولا مفر من زيادة الاستثمار في البرامج الوطنية.

غير أن هذه الزيادة لا يمكن أن تتم عملياً إلا بتفعيل دور الشركات المنتجة وصناديق التمويل في القطاع الخاص، فإذا ما نظرنا إلى نسبة عدد الشركات التي تتعاقد مع الجامعات أو مع مراكز البحث في الاتحاد الأوروبي مثلاً، نجدها تتراوح بين 5 و45% من عدد الشركات، في حين أن الإنفاق العربي على البحث العلمي أساساً يأتي من القطاع العام (85-90%).

وإذا ما قورنت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في مصر على سبيل المثال كأحد الدول الرائدة في الوطن العربي مع المتوسطات العالمية نجد أنها تصل إلى حوالي 1% تقريباً، وهي نسبة تقل بكثير عن المتوسط العام للإنفاق على البحث العلمي في العالم والذي تصل نسبته إلى حوالي 1.62%، ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق لى البحث العلمي في مصر يبلغ حوالي 17 جنيهاً للفرد سنوياً (أقل من 3 دولارات) كما أن نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي في مصر تصل إلى 91% بينما تقل في اليابان إلى 18% ثم كندا 30.1% تليها السويد وسنغافورة 30.4% ثم تليها

الولايات المتحدة 35.7%، وتشير النسب إلى وجود ارتباط عكسي بين التقدم العلمي والتكنولوجي وبين نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي، أما تمويل الشركات المنتجة وصناديق التمويل الخاص فإن أعلى نسبة توجد في اليابان (81%) تليها السويد(62.9%) ثم سنغافورة (62.5%) تليها الهند (16.4%) ثم هونغ كونغ[24].

كما يصل نصيب الباحث في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 425 ألف دولار في العام، وفي ألمانيا337 ألف دولار في العام، وفي اليابان 389 ألف دولار في العام، وفي إسرائيل302 ألف دولار في العام، بينما يصل نصيب الباحث في مصر 6 آلاف دولار في العام، وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت بنصيب الباحث في الدول المتقدمة[25].

وإجمالا فإن ما تنفقه الدول المتقدمة على البحث العلمي يعادل (15- 25) ضعفاً مما تنفقه الدول العربية مجتمعة، إذ لا تزيد نسبة ما تخصصه الدول العربية لهذا الغرض عن 0.15 % من الناتج المحلي الإجمالي، ولا تزيد حصة الجامعات منه عن نسبة 30%، بينما تنفق اليابان وحدها حوالي (150) ضعف ما ينفقه العالم العربي، بل إن جامعة بيركلي الأمريكية بفروعها التسعة تحصل مقابل خدماتها البحثية على ستة أضعاف ما ينفق على التعليم العالي في الوطن العربي، وذلك نظراً لأن الجامعات في العالم المتقدم – كما بينا- هي جامعات بحثية بالمقام الأول تخصص لها المؤسسات الصناعية والإنتاجية موازنات كبيرة لغايات البحث والتطوير، بينما تنتشر في الوطن العربي ظاهرة إنشاء المراكز البحثية التي يتجاوز عددها خمسمائة مركز بحثي[26].

حصة البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي لا يزيد في الكويت(صاحبة الترتيب الأول عربيا) عن 0.2% سنويا في حين تصل هذه النسبة في إسرائيل إلى4.5% ومعدل البحث العلمي عالميا هو 2.3% من الناتج المحلي السنوي[27].

تشير الجداول والأرقام التي أوردها تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 إلى أن عدد العاملين في البحث والتطوير في البلدان العربية من العلماء و المهندسين يقارب من 330 فردا لكل مليون من السكان مقابل 4000 فرد في أمريكا الشمالية و 2400

فرد في أوربا وعدد الفنيين لا يتجاوز 50 فردا لكل مليون مواطن مقابل 1000 فرد لكل مليون مواطن في الدول المتقدمة، ويلعب تدني الإنفاق العربي على البحث و التطوير، الذي هو الأدنى من بين مجموعات دول العالم (أقل بحوالي سبع مرات من المعدل العالمي محسوبا على النسبة المئوية للدخل القومي وأقل بـ 12-15 مرة من الدول المتقدمة) يلعب دورا رئيسيا في الحد من التطور العلمي والقابلية على الابتكار خصوصا وأن التمويل الحكومي الذي تصل نسبته إلى 89% من مجمل ذلك التمويل (الضعيف أصلا) يستهلك معظمه في تغطية رواتب العاملين كما يذكر التقرير[28].

أما في الجزائر وعلى الرغم من رصد الدولة الجزائرية لمليار دولار خلال الخمس سنوات القادمة للبحث العلمي، إلا أنها تظل غير كافية بالنظر إلى التزايد المنتظر في عدد الأساتذة الباحثين وتعدد وتعقد الظواهر الاجتماعية والتقنية، مما يتطلب إنفاق أموال باهظة إذا أراد القائمون على شؤون الدولة الجزائرية النهوض بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ونظرا لأن تمويل البحث العلمي في الجزائر، يتم في معظمه من قبل الحكومة، تبدو الدعوة مقبولة لأن يكون للقطاع الخاص دورا أكبر في تمويل البحوث العلمية من خلال شراكة فاعلة بين القطاعات الاقتصادية والجامعات في المجتمع، وهو ما تؤكده دراسة"levy" والتي ترى أن دور القطاع الخاص سوف يتزايد في المستقبل لتحمل أعباء تمويل التعليم والبحث العلمي بالجامعات[29].

تقييم وتثمين البحث العلمي في الجزائر:

قبل التعرض لمنهجية تقييم وتثمين البحث العلمي في الجزائر، أردنا استعراض ملخص حول التجربة الأوربية في تقييم ومتابعة البحث العلمي والتي تُعتبر من النماذج الناجحة عالميا، مما يحتم علينا الاقتباس من إيجابيات هذه التجربة، خاصة وأن للجزائر اتفاقيات شراكة وتعاون مع الاتحاد الأوربي في العديد من المجالات، وأبرزها التبادل العلمي.

معايير التقييم والمتابعة في التجربة الأوروبية:

يعتمد الاتحاد الأوروبي معايير عديدة لتقييم ومتابعة الأداء البحثي بكل جوانبه، منها المؤشرات التكنولوجية والمالية للأداء البحثي، ويُعتبر مؤشر "كثافة البحث العلمي والتطوير" من أفضل المؤشرات المعروفة لتقييم فعالية نشاط البحث ويمثل نسبة الدعم المالي للحكومات.

أما معايير أداء العلوم والتكنولوجيا فتحتوي على ما يلي:

– الحصول على جائزة نوبل لكل مائة ألف باحث علمي ومهندس، وهو معيار للإنتاجية المنجزة.

– معيار المخرجات العلمية، مثل:

أ– نسبة المنشورات العلمية لإجمالي المنشورات في العالم.

ب– نسبة المنشورات لكل وحدة دعم مالي.

ج– نسبة المنشورات لكل باحث.

– معيار المخرجات التكنولوجية، وتحديداً نسبة براءات الاختراع.

– معيار الأداء الاقتصادي، وتحديداً، نسبة الإنتاج لكل عامل، ونسبة التصدير[30].

آليات تقييم البحث العلمي في الجزائر:

تنقسم عملية التقييم التي اعتمدتها وزارة التعليم العالي إلى شطرين: داخلي وخارجي، يتمحور حول عاملين أساسيين:

– التقييم الاستراتيجي المتضمن سياسات البحث بكل أبعادها.

– التقييم العلمي المتضمن نشاطات البحث.

وقد اعتمدت وزارة التعليم العالي خلال الفترة السابقة على مجموعة من آليات التقييم للبحث العلمي، غير أن هذه الآليات مثل المجالس العلمية للأقسام والكليات والجامعات، اللجان القطاعية الدائمة، اللجان القطاعية المشتركة، المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني، مجلس الوزراء، البرلمان، يطغى على عملها الجانب البيروقراطي أكثر من الجوانب البحثية المعرفية، وزيادة على ذلك تفكر الوزارة في

بعث نشاط المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني، فضلا عن إنشاء مجلس وطني للتقييم (cne) يترأسه وزير القطاع...

نحو تعليم عالي منتج ومرن

بعد عرضنا للموضوع من أبرز جوانبه، يمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات والخطوات العملية الواجب اتخاذها إلى جانب النصوص التشريعية لضمان تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، من أبرزها:

– ضرورة تحيين النصوص التنظيمية حتى تتماشى مع التغيرات الوطنية والدولية المتسارعة، والتي تتطلب المرونة في التعامل مع الأحداث، مع ضرورة التخلص من البيروقراطية الجامدة.

– التغلب على الاختلال القائم بين أنشطة التدريس وأنشطة البحث، مثلما ورد في وثيقة مؤتمر داكار حول التعليم العالي الفقرة 09، وهو إحدى المشكلات الباعثة على القلق التي ينبغي أن يهتم بها التعليم العالي، ففي البلدان النامية مثلا قد يصل حجم مهام التدريس والتوجيه أحيانا إلى أبعاد يستحيل معها إجراء بحوث رفيعة المستوى، وتصبح معها صفة الباحث فارغة جوفاء لا تُجدي إلا في تبرير مصدر تكميلي للموارد، ولذلك فإن الحرص على الصلة الضرورية بين البحث والتدريس بالنسبة لجميع الأكاديميين في كل المؤسسات أضحى واجبا مفروضا، فهل تكفي القوانين الجديدة التي تضيف للأستاذ الجامعي وظيفة البحث بصفة إجبارية.

– توفير قواعد بيانات يستفيد منها الباحثون والخبراء في شتى ميادين البحث، حتى تكون قاعدة انطلاق لبناء منظومة بحثية متكاملة، ذلك أن العديد من الباحثين الجزائريين يعانون من شح كبير في المعلومات المتعلقة بمجالات بحوثهم، مما يجعلهم يعتمدون بصفة شبه كلية على شبكة الانترنيت التي لا يمكن الوثوق في كل بياناتها ووثائقها.

– السعي للوصول إلى ما يسمى بمجتمع المعرفة الذي يؤكد أن المعرفة قوة، وهو مجتمع يقوم على أساس إنتاج المعارف، الأمر الذي يؤكد أن مجرد اكتساب المعلومات والبحث عنها، واستخدام التقنيات المعاصرة، كأداة تيسر الحصول على

المعلومات، ليس كافيا، وإنما لا بد من تجاوز ذلك إلى عمليات إنتاج حقيقية للمعارف، يتم تسويقها بحيث تصبح مصدرا اقتصاديا يحمل في ثناياه إمكانات القوة، ويمهد للتطور والتحسن والتقدم على مستوى الأفراد والجماعات، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الترابط الوثيق بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع[31].

– الحرص على جودة التعليم العالي من خلال:

* جودة مستوى العاملين التي تفترض مكانة اجتماعية ومالية لائقة تُوفر لهم، وحوافز تُشجع الباحثين على البحث الجماعي المشترك.

* جودة مستوى البرامج حتى تتلاءم مع كل ما هو عصري ومطلوب ومتجدد، مع ضرورة التركيز على التخصصات في مجال التكنولوجيا المحورية التي ذكرها نبيل علي في كتابه عن الفجوة الرقمية، والتي تمثل حاليا أهم فروع التكنولوجيا العالية وهي:

أ– التكنولوجيا المعلوماتية **ب**– التكنولوجيا الحيوية **جـ**– النانو تكنولوجي (تكنولوجيا المنمنمات) [32].

* جودة مستوى الطلاب الذين يشكلون المادة الأولية للتعليم العالي، مع الحرص على تطبيق معايير الجدارة والتفوق، مع الحرص على التوازن بين الشعب العلمية والشعب الأدبية، فحسب إحدى الإحصائيات تبلغ نسبة الطلبة العرب الملتحقين بالدراسات الإنسانية والاجتماعية والقانونية والإدارية حوالي 78% من مجمل عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات العربية، بينما تتراوح نسبة الطلبة الملتحقين بالدراسات العلمية والتكنولوجية بين (25–30%)، وهذا ينعكس سلبا على التطور التكنولوجي والعلمي، ويشير إلى أننا مستهلكون للتكنولوجيا لامنتجين لها، فهل يمكن لمدارس وأقسام التميز التي تصبو وزارة التعليم العالي إلى إقامتها من معالجة هذه الظاهرة؟

* جودة مستوى البُنى الأساسية والبيئة الداخلية والخارجية، وذلك بالاستفادة من الطفرة المالية في بناء هياكل عصرية، تليق بمستوى سمعة الجزائر.

* جودة مستوى إدارة المؤسسة بوصفها كلا متناسقا ومتماسكا يتفاعل مع البيئة، لأن مؤسسة التعليم العالي لا يمكن أن تكون جزيرة منغلقة على ذاتها، وهنا يكمن

الإشكال، حيث لا زالت إدارتنا الجامعية تُسير بطرق تقليدية تميزها البيروقراطية، وثقل الإجراءات وتعقيدها.

– ضرورة استغلال عناصر القوة في التجربة الجزائرية من أجل النهوض بالبحث العلمي، ومن أهمها:

* الموقع الجغرافي القريب من أوربا أحد مراكز الإشعاع العلمي، والذي يتطلب مزيدا من التعاون والتنسيق بغرض الاستفادة من التطور التكنولوجي في هذا التكتل الإقليمي البارز.

* فرص الاستثمار المتوقعة في الجزائر والتي تسمح بإقامة مؤسسات ومشاريع اقتصادية، يمكن ربط الجسور بينها وبين الجامعة.

* وفرة الهياكل والبنى الأساسية من جامعات ومراكز جامعية، وهو ما ليس متوفرا في العديد من الدول.

* وفرة الموارد البشرية، حيث تتوفر الجزائر على خزان بشري شاب، طموح لكنه يحتاج إلى التكوين والتوجيه، وحسن الرعاية والتوظيف.

* حداثة العديد من ميادين البحث سواء في العلوم الإنسانية أو الاجتماعية، حيث أن المجتمع الجزائري غير مدروس بشكل كاف، مما يوفر ميادين بحث جديدة ومتجددة تحتاج إلى تجنيد آلاف الباحثين من مختلف التخصصات والفروع المعرفية..

– ضرورة التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية من أجل توفير بيئة مناسبة، تستفيد من نتائج البحوث العلمية، لأن البيئة الجزائرية غير مشجعة على لا على الإنتاج الاقتصادي، ولا على البحث العلمي.

فقد ذكر تقرير التنافسية العربية 2007 الذي أعده المنتدى الاقتصادي العالمي، مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالتنمية البشرية ومدى تنافسية الاقتصاد الجزائري، استنادا لمعطيات صندوق الأمم المتحدة للإسكان وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن الجزائر احتلت المرتبة 33 في ترتيب يضم 40 دولة من المنطقة الثانية كماليزيا وتونس وجنوب إفريقيا اعتمادا على ركيزة التعليم العالي

والتدريب، كما احتلت الرتبة 86 من أصل 128 بلدا، متحصلة على علامة 3.5 من 7.

أما بالنسبة لركيزة الابتكار فقد احتلت الرتبة 25 من أصل 40 بلدا من المنطقة الثانية، والرتبة 77 من أصل 128 بلدا بعد حصولها على علامة 3.1 من7[33].

إن الأرقام والإحصائيات سالفة الذكر، تُؤكد بوضوح أن الجزائر تحتاج إلى بذل مجهودات إضافية من أجل خلق مناخ ملائم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي يسمح بمساهمة البحث العلمي في التنمية الوطنية.

الهوامش:

1- وثيقة عمل صادرة عن المنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، المؤتمر العالمي للتعليم العالي: التعليم العالي في القرن الواحد والعشرين (الرؤية والعمل)، باريس (05-09 أكتوبر 1999)، ص2.

2- المرجع نفسه، ص.3

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، السنة الخامسة والأربعون، العدد 10، 27 فبراير 2008، قانون رقم 08-05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002.

4- - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، السنة الخامسة والأربعون، العدد 10، 27 فبراير 2008، قانون رقم 08-06 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 04 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي.

5- مليحان معيض الثبيتي، الجامعات: نشأتها، مفهومها، وظائفها "دراسة وصفية تحليلية" المجلة التربوية، المجلد الرابع عشر، العدد54، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي،2000، ص ص226-238.

6- المرجع نفسه.

7- أحمد حسين الصغير، التعليم الجامعي في الوطن العربي: تحديات الواقع ورؤى المستقبل، (القاهرة: عالم الكتب، 2005)، ص.27

8- جريدة الرياض، 18 نوفمبر 2006.
9- سعيد التل(وآخرون)، (1997) قواعد الدراسة في الجامعة، (عمان: دار الفكر للطباعة والنشر، 1997)، ص ص99-100.
10- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي جوان 2007، الوثيقة موجودة في موقع الوزارة على شبكة الانترنيت: (www.mers.dz).
11- جريدة الرياض، 18 نوفمبر 2006.
12- http://www.elaph.com/ElaphWeb/ElaphWriter/2008/1/297457.htm
13- عدنان مصطفى، (1998)، مسألة الجامعات العربية، مجلة عالم الفكر، 1998، ص ص15-34.
14- محمد يوسف المسيليم، (2002) اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشري.د.ن. ص ص81-82.
15- أحمد حسين الصغير، التعليم الجامعي في الوطن العربي... مرجع سابق، ص ص112-113.
16- http://usinfo.state.gov/journals/itsv/1105/ijsa/wagner.htm
17- عدنان الأحمد، دور البحث العلمي في تجويد التعليم وتجديده انطلاقا من نماذج التعليم العالي الموجودة والمفترضة، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر، الجزء2، العين كلية التربية، 1998، ص898.
18- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، السنة الخامسة والأربعون، العدد 10، 27 فبراير 2008، قانون رقم 08-05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002.
19- أنظر المراسيم التنفيذية التالية:
- مرسوم تنفيذي رقم 08-129 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 03 مايو سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، السنة الخامسة والأربعون، العدد 23، 04 مايو سنة 2008.
- مرسوم تنفيذي رقم 08-130 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 03 مايو سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السنة الخامسة والأربعون، العدد 23، 04 مايو سنة 2008.

– مرسوم تنفيذي رقم 08–131 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 03 مايو سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالباحث الدائم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السنة الخامسة والأربعون، العدد 23، 04 مايو سنة 2008.

20– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، السنة الخامسة والأربعون، العدد 10، 27 فبراير 2008، قانون رقم 08–05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98–11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998–2002.

21– المرجع نفسه.

22– المرجع نفسه.

23– المرجع نفسه.

24- http://www.arabschool.org.sy/Celebration/Dr.Mueen%20Hamzeh.doc

25– جريدة الرياض، 18 نوفمبر 2006.

26- http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1203758296994%20&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

27-http://www.ao-academy.org/wesima_articles/aou_articles-20071208-1484.html

28- http://www.informatics.gov.sa/modules.php?name=Sections&op=viewarticle&artid=165.

29- Levy Daniel c.(1993). Recent trends in the privatization of Latin American. Higher education policy. Vol. 6, no.4. pp13-14.

–http://www.arabschool.org.sy/Celebration/Dr.Mueen%20Hamzeh.doc30-

31- Pinch , Steven (1998). Knowledge communities, special theory and social policy. Social policy and administration. Vol.32, no.5.

32– نبيل علي ونادية حجازي، الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة (318)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2005)، ص ص74–75.

33– مارغاريتا ديزينياك هانوز وشريف الديواني وطارق يوسف، تقرير التنافسية العربية 2007: الحفاظ على زخم النمو، كلية دبي للإدارة الحكومية، ص12.

مقاربة رأس المال والصناعة البترولية

أ.د.أمير السعد
جامعة باجي مختار-عنابة

" الريع البترولي، انفصال العمل عن العائد ، والهامش المضاربي من البراميل الورقية هو التربح الذي يعلو على الريع" (الباحث)

ملخص

تركز دراستنا على ثلاث أطروحات رئيسية، الأولى ترتبط بقضايا رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي وارتفاع الأسعار.والثانية، ترتبط بقضايا رأس المال الاحتكاري البترولي وخيار استبعاد ملف الصناعة البترولية من هيكلة النشاط الاقتصادي العالمي ممثلا بالمنظمة العالمية للتجارة WTO. والثالثة ترتبط بقضايا مجابهات رأس المال في تسعير البترول من زاوية العملات الدولية الرئيسية. وفي سياق ذلك الدراسة تقدم حزمة من الأفكار التي يمكن الإنشداد إليها، كمقترحات هامة في إطار ملامح التغير في خارطة الاقتصاد العالمي وتحديدا في الزاوية البترولية.

Abstract

The present study looks into three major questions. The first question concerns the idea that the oil monopolistic capital is the player that accounts for price increase or at least the player that is not opposed to such increase. The second revolves around the reasons for the belief the oil monopolistic capital deliberately chose the exclusion of the issue of oil industry from the international economic structures representing the WTO. The third concerns the link between capital and oil prices as perceived from the perspective of the key industrial currencies.

بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر ونهايته، برزت ظاهرتان على سطح الاقتصاد الدولي، الأولى تتصل بالأكتشافات البترولية في روسيا 1856، رومانيا 1857 الولايات المتحدة الأمريكية 1859 ومن ثم توالت الاكتشافات في باكو، فنزويلا، إيران،العراق[1]..الخ، والثانية تتصل

بتزاوج رأس المال الصناعي والمصرفي وتصديره دوليا [2]. وفي سياق عمليات تركز وتمركز رأس

المال وتدويله والاكتشافات الواسعة للحقول البترولية واستغلال جزء منها على مستوى الإنتاج والتكرير والتسويق، مما جعل الطابع الاحتكاري لرأس المال في الصناعة البترولية مبكرا وأكثر تميزا إذا ما قورنت الحالة مع نشاطاته في الفروع الاقتصادية الأخرى. وتقف الصناعة البترولية اليوم باعتبارها لاعبا مركزيا في هندسة مستقبليات العلاقات الدولية ورسم خارطة الجغرافية الاقتصادية لحدود هيمنة رأس المال، وهو ما يدفعنا إلى التوقف عند ثلاثة أطروحات هامة :

الأطروحة الأولى: ما الذي يدفع إلى القول أن رأس المال الاحتكاري البترولي طرفا رئيسيا لحالة ارتفاع أسعار البترول الخام ، أو على الأقل لا يعترض جديا على ذلك ؟!!

الأطروحة الثانية: مالذي يدفع رأس المال الاحتكاري البترولي لخيار استبعاد ملف الصناعة البترولية من هيكلة النشاط الاقتصادي العالمي ممثلا بالمنظمة العالمية للتجارة WTO !!

الأطروحة الثالثة: كيف ينبغي مجابهة منظور رأس المال لتسعير البترول من زاوية العملات الدولية الرئيسية؟ !!

الأطروحة الأولى: حول رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي وارتفاع الأسعار:

السياق الابتدائي الذي يتبادر إلى الذهن هو التالي: إن رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي في ميدان الصناعة البترولية لم يتغير لا على مستوى البناء الداخلي ولا على مستوى الجغرافية الاقتصادية مما يثير تساؤلا مشروعا حول تفسير حالتين متناقضتين:

الحالة الأولى: الاستمرار طيلة النصف الأول من القرن الماضي، حضور النفط الخام في التجارة الدولية بأسعار رخيصة جدا، وظلت هذه الآلية يتبعها رأس المال المالي البترولي العالمي وبمعيار واسع حتى النصف الثانيً المرحلة الممتدة ما بين ستينات ونهاية القرن العشرينً .

الحالة الثانية: إن رأس المال الاحتكاري يدفع وبقوة باتجاه العودة لنظام الامتياز القديم، وخوصصة قطاع المحروقات، ولكن بصيغة إنهاء عصر البترول الرخيص [3] ، وكما يلاحظ ، فإن الحالة الأولى تتضمن شقين:

الشق الأول: يمتد بين بدايات نشاط الشركات البترولية مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى خمسينات القرن العشرين في هذه المرحلة، وبغض النظر عن التفاصيل التقنية للحساب الاقتصادي للبترول على صعيد " التكلفة، السعر، الريع [4] إلا أنه موضوعيا، إذا سلمنا بحقيقة أن الصناعة البترولية ولدت وهي ذات طابع احتكاري، عندها يكون مفهوما لماذا طيلة قرنا كاملا من عمر الصناعة البترولية " بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين " ظلت حالة المحاصصة ما بين الشركات البترولية العملاقة هي السائدة ، وهذا يعني عمليا ليس هناك سوق بترولية حقيقية، ولكي تتشكل الأسعار بشكل حقيقي يفترض هناك سوق بترولية حقيقية،هناك سوق يعمل بتلقائية واسعة على مستوى العرض والطلب، إلا أن واقع الحال في هذه المرحلة يتسم كون " البائع هو المشتري " سواء بالصيغة الكلية والمباشرة أو بالصيغة الجزئية كحلقات مترابطة فيما بينها بشكل مباشر أو غير مباشر عبر الحلقات المختلفة للسلسة البترولية " التحريات الجيولوجية، التنقيب والاكتشاف، الاستغلال، النقل، التكرير، التوزيع ...الخ" لهذا يكون موضوعيا من مصلحة رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي في هذه المرحلة ان يبقي أسعار البترول منخفضة في جميع مناطق امتيازاته الدولية " الشرق الأوسط، أمريكا اللاتينية، إفريقيا، الخ ...

لغرض التبخيس الحاد لما يفترض أن يكون عائدا وحصة للدول صاحبة الثروات من جهة، ومن جهة أخرى فإن آلية أسعار البترول المنخفضة جدا، تسمح لرأس المال الاحتكاري البترولي العالمي في توسيع القاعدة المادية لأرباحه من معظم العمليات اللاحقة للاستغلال.

أما الشق الثاني: والمرتبط عضويا في مسيرة التأميمات، حيث يتسم النصف الثاني من القرن العشرين بحدثين رئيسيين على صعيد الصناعة البترولية عالميا هما:

الحدث الأول: إعلان بعض الدول المنتجة– المصدرة للبترول من الاقتصادات الضعيفة عن تأسيس منظمة البلدان المصدرة للبترول " الأوبك " وكان ذلك في سبتمبر 1960 في بغداد ارتباطا بسياسات التخفيض لتنفيق الريع البترولي والتي استخدمها رأس المال المالي البترولي الاحتكاري العالمي [5].

الحدث الثاني: ارتباط بالانتصارات التي حققتها حركة التحرر الوطني، وبشكل خاص بعد مؤتمر باندونغ 1955* مما سمح مع مطلع ستينات وسبعينات القرن الماضي بتوسيع دائرة التأميمات الجزئية والكلية للثروة البترولية، وموضوعيا ترتب على ذلك تصحيحات تصاعدية لأسعار البترول التي ظلت في مستوى هامشي في المراحل السابقة لذلك، وفي نفس الاتجاه تم فك الارتباط بين سعر الغاز الطبيعي والمازوت، وتصحيح الارتباط باتجاه سعر الغاز الطبيعي وسعر النفط الخام [6]، إلا أن السياسات الاقتصادية الكونية لرأس المال الاحتكاري، يقدر ما يبدو تقبلت اضطرارا حالة الأمر الواقع من بدء مسيرة تصحيح أسعار النفط الخام وأسعار الغاز الطبيعي، إلا أنها ظلت تمتلك عددا واسعا من الآليات المؤثرة سلبيا والقادرة على احتواء الأثر الفعلي للتصحيحات السعرية من خلال سلطتها الواسعة سواء في العلاقات الاقتصادية الدولية أو في العلاقات النقدية الدولية، وتخفيض قيمة الدولار، سيما وان الدولار، هو العملة المقررة في العلاقات النقدية الدولية من جهة، وتحكمها بالسلسلة البترولية وسلاسل عديدة من قطاعات اقتصادية أخرى. وتحت سطوة هذا النفوذ الواسع، استطاعت ، خلق مجموعة واسعة من الصدمات الخارجية والداخلية، تم إسقاطها على الفروع الاقتصادية داخليا وعلى الاقتصادات الضعيفة خارجيا، بما فيها اقتصادات الدول التي تبدو في حدود معينة قد استفادت من التصحيحات الحاصلة في أسعار البترول الخام، مرحلة ما بعد التأميمات. بهذا المعنى، فإن رأس المال المالي الاحتكاري البترولي سعى وبجهود مضنية طيلة المرحلتين الأولى والثانية من الحالة الأولى على إبقاء سعر البترول الخام منخفضا وبالتالي عدم إعطاء السوق " العرض والطلب " دورا حقيقيا فعالا وتلقائيا في تحديد سعر البترول الخام .

الحالة الثانية: حالة ما بعد نهاية الحرب الباردة : وهو المرحلة التي تمتد بين مطلع تسعينات القرن الماضي ولحد الآن، حيث تشتد في المرحلة الراهنة، توجهات الليبرالية الجديدة، بصدد خوصصة كل فروع النشاط الاقتصادي، وفتح الباب على مصراعيه لرأس المال الأجنبي وللأشكال المختلفة في مجال الصناعة البترولية " النفط والغاز" في إطار سياسات وإجراءات قانونية وعملية واسعة لتحرير حساب رأس المال .

والسؤال الذي يبرز على السطح، إذا كانت توجهات الليبرالية الجديدة اشتدت مع مطلع تسعينات القرن الماضي، وإذا كان رفع أسعار البترول الخام، يخدم نهاية المطاف مصلحة رأس المال في إطار ما مؤشر عليه استراتيجيا في الهيمنة الكونية اذن لماذا تأخرت عملية ارتفاع أسعار البترول الخام في هذه المرحلة عشرة سنوات تماما ، حتى انطلقت مسيرة أسعار البترول تصاعديا مع عام 2000 ؟!!. وللإجابة على ذلك، يمكن معاينة معمقة كالتالي: إن رأس المال المالي الاحتكاري العالمي يعي جيدا، أن النشر ميدانيا لتوجهات الليبرالية الجديدة وتحديدا في زاوية السلع الإستراتيجية مثل " النفط والغاز" تتطلب انجاز حلقات مترابطة في سلسلة واحدة . فإنهاء مرحلة التأميمات للثروة البترولية وخوصصتها والاقتراب من حالة نظام الامتيازات القديم، يتطلب موضوعيا إضعاف مكانة رأسمالية الدولة الوطنية في المشروع الاقتصادي الوطني، وتحديدا في القطاعات الإستراتيجية مثل المحروقات. وفي سياق ذلك قد يتطلب آليات ملموسة لتوسيع دائرة إفراغ الدول المنتجة– المصدرة للبترول الضعيفة على مستوى الكفاءات والمؤهلات المميزة سواء بتهجيرها أو بأغراء ها بامتيازات مادية دفعا لانتقالها في مجالات عمله .. ولما كان الهبوط بأسعار البترول الخام إلى الحد الأدنى أو حتى ما دونه، يعني عمليا ميلا فعالا وملموسا لأضعاف مكانة رأسمالية الدولة الوطنية في الاقتصادات الضعيفة، ومن ثم ميلا ملموسا لتفكيك مؤسساتها الإستراتيجية مثل قطاع البترول " النفط والغاز"، وبالتالي يسهل اختراق الكثير من القرارات الاقتصادية التي يمكن لها ان تتقاطع مع مصالح رأس المال المالي العالمي، سيما وان رأسمالية الدولة الوطنية في معظم الاقتصادات

الضعيفة / المنتجة – المصدرة/ للبترول تعتمد بشكل أساسي في موازناتها الرئيسية " الميزانية العامة، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات " على العوائد البترولية من جهة ومن جهة أخرى إن رأسمالية الدولة الوطنية، في معظم هذه الاقتصادات تعاني وبشكل حاد من أزمة هياكل اقتصادية، وأزمة مديونية، بهذا المعنى، فإن إبقاء أسعار البترول الخام منخفضة طيلة العشرية الأخيرة من القرن الماضي، في تقديرنا، يرتبط أصلا في ميل استراتيجية راس المال المالي الاحتكاري العالمي لتوفير مناخ عالمي تتزاوج فيه حالتي " الطواعية والقسرية " للقبول بتوجهات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وفي مقدمة ذلك خصخصة كافة حلقات النشاط البترولي .[7] * ولما كان القطاع الخاص الوطني مازال بعيدا عن الحدود الدنيا من التأهيل اللازم لإمكانية أن يكون بديلا لدور رأسمالية الدولة الوطنية وبشكل خاص في قطاع البترول " النفط والغاز" بهذا المعنى، فإن انهاء مرحلة التأميمات، تعني عمليا وموضوعيا أن الأكثر تأهيلا والبديل الراجح هو رأس المال الأجنبي وتحديدا شركات البترول العملاقة، بأعتبارها تمتلك الأرث التاريخي والخبرة الميدانية الواسعة والمتنوعة، والتكنولوجيا المتطورة، والإمكانات المالية والفنية اللازمة للإنتاج والتسويق لجغرافيا الاستهلاك. بهذا المعنى فإن آلية الخوصصة، تعني عمليا عودة لنظام الامتيازات القديم، ولكن بآليات جديدة، وهو ما يدفعنا لملاحظة هذه الآليات ابتداء من عام 2000 ولحد الآن .

حيث ارتكزت الآليات الجديدة على ترسيخ مفهوم " نهاية عصر البترول الرخيص"، ولكن ليس من خلال نظام المحاصصة، بل من خلال التأثير باتجاه ارتفاع أسعار البترول. والدفع بهذا الاتجاه لتأثيرات جيوبوليتيكية تقتضيها المتطلبات الإستراتيجية لرأس المال المالي الاحتكاري البترول العالمي، في إعادة هندسة خارطة العلاقات الدولية من خلال التركيز على المحاور التالية :

المحور الأول: نعتقد أن منظور رأس المال المالي الاحتكاري البترولي العالمي لأرتفاع أسعار البترول الخام، ليس هبة أو صحوة إنسانية قد ساهم فيها، لتعويض الاقتصادات الضعيفة، لما تعرضت إليه من نهب ثرواتها البترولية طيلة المرحلة السابقة ، بل كونها عملية تدخل حاليا في مجال تدريباته للأسواق العالمية وتطويعها

على القبول بالسعر المرتفع للبترول الخام والمنتجات البترولية، سيما وان رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي يطمح لعودة كاملة للسيطرة على الصناعة البترولية.

المحور الثاني: أن أوربا واليابان مهما اختلفت الاجتهادات في وضعهما الراهن والمستقبلي من منظور الاستراتيجي الأمريكية للطاقة، إلا أن الأكيد، أن أوروبا اليوم هي ليست أوروبا مشروع مارشال، ونفس الشيء يمكن قوله فيما يتعلق باليابان.

المحور الثالث: الفاعلين الدوليين الجدد سواء في رسم الخارطة الجيوبوليتكية أو المؤثرين في مستقبليات العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث ينبغي الحساب لهم كثيرا " الصين، الهند ، البرازيل " باعتبارهم قوى اقتصادية زاحفة، لهذا تفترض استراتيجية رأس المال المستقبلية ضرورة " فرملة " زحفها المتسارع من خلال بعض مفاتيح الضغط المؤثرة ، ويمكن أن يكون ترك أسعار البترول بأتجاه الارتفاع مفتاحا فعالا وضروريا " لفرملة" زحفها. بهذا المعنى فإن ترك اسعار البترول ترتفع تلقائيا يمكن ان تخلق لأقتصاديات الفاعلين الدوليين الجدد مشكلات جدية تحول دون تقدمهم، مما يفتح المجال بشكل أفضل لرأس المال الاحتكار العالمي في التأثير والهيمنة في الخارطة الكونية . بمعنى أكثر ملموسية، أن البترول المرتفع الأسعار يتلاءم مع إستراتيجية رأس المال المالي العالمي في فرملة مواقع القوى الزاحفة، القديمة منها " ألمانيا، اليابان " والجديدة " الصين، الهند ، البرازيل " .

المحور الرابع: يرتكز على خلق مناخات جيوبوليتيكية قوامها " السياسة والعسكرة " باتجاه توسع دائرة حضور رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي في مناطق الأشرطة البترولية مثل" الشرق الأوسط، شمال أفريقيا، آسيا الوسطى" [8] .

بلا شك، أن الحسابات المرتبطة بالمحاور السابقة هامة من زاوية رؤيا نجاح أو إخفاق إستراتيجية رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي في زاوية اثر ارتفاع أسعار البترول على تحقيق الهيمنة الكونية. إلا إننا نعتقد أن المعاينة المعمقة لموضوعه تفترض فحصها على مستوى المعطيات الملموسة والمستقبلية للكثير من المؤشرات. حيث أن نجاح رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي في تحقيق ارتباط متماسك بين ارتفاع أسعار البترول والهيمنة الكونية، يفترض التالي:

أولا – أن قبول الإستراتيجية الأمريكية في استمرار الميل في رفع أسعار البترول الخام، ينبغي أن يقابله ميل ملاحظ في امتصاص الإختلالات في فروع الاقتصاد الوطني المتأثرة بشكل مباشر أو غير مباشر بميل ارتفاع أسعار البترول الخام، ومن ثم إمكانية ترحيله على مستويات متعددة من الاقتصاد العالمي، بمعنى مقدرة ملموسة على تشكل وترحيل كوني لأثر الصدمة الخارجية.

ثانيا – قبول الإستراتيجية الأمريكية باستمرار الميل في رفع أسعار البترول الخام، يفترض ضمانات واسعة في انتشار خصخصة قطاع الصناعة البترولية أولا، وان تكون هذه الخصخصة، تضمن حضورا واسعا لرأس المال الاحتكاري البترولي ثانيا ، كي يكون الحساب الاقتصادي لسياسة الاستمرار في رفع أسعار البترول الخام ينعكس إيجابا في إطار مصلحة رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي .

ثالثا – مقدرة أكيدة ، في التأثير على مواقع الفاعلين الاقتصاديين الدوليين القدامى والجدد " أوروبا، اليابان، الصين، روسيا، الهند .. الخ" بالشكل الذي يلغي هاجس الخوف لدى مفردات الإستراتيجية الأمريكية إزاء هؤلاء الفاعلين الاقتصاديين.

رابعا – منظور الإمكانات المتاحة من الثروات البترولية الوطنية لدولة أو دول الاحتكارات البترولية العالمية، بالنظر لتشابك المصالح بين مصلحة رأسمالية الدولة الاحتكارية ورئس المال الاحتكاري الخاص، وكلما ارتبطت سياسات رأس المال المالي البترولي برفع أسعار البترول الخام على قاعدة واسعة من الثروة البترولية الوطنية، كلما كان أكثر اطمئنانا لنجاحه في التأثير على القوى الفاعلة الأخرى وكذلك على صعيد التنبؤات المستقبلية. إلا أن هذه المؤشرات " المفرطة " في ايجابياتها ، قد تتقاطع سلبا مع الكثير من مفردات الواقع الملموس ومنحى التنبؤ في مستقبلياته ، ولتأصيل مكثف بهذا الاتجاه نثبت التالي :

(1)– بصدد التسليم بإمكانية الإستراتيجية الأمريكية، في ترحيل اثر ارتفاع أسعار البترول الخام في إطار سياسات اقتصادية متعددة على الاقتصاد العالمي نعتقد ان هذه الإمكانية محدودة حتى وان وجدت، ينبغي عدم التفاؤل بها مجانيا، لأنها ببساطة سوف لا تكون واسعة المجال، لأن وضع الولايات المتحدة الأمريكية

في ترحيل الصدمة الخارجية في سبعينات القرن الماضي، ليس مماثلا لوضعها في الوضع الراهن ومستقبلياته، بالنظر للتقاطعات العديدة التي تواجهها الإستراتيجية الأمريكية على الصعيد العالمي، وتجسيدا لهذه التقاطعات في الحالة الامريكية مثلا، اننا ازاء حالة اقتصاد دولة، " تستثمر اكثر مما تدخر، وتستهلك أكثر مما تنتج، وتستورد أكثر مما تصدر [9] .

(2) – بصدد التسليم بإمكانية " مفرطة" لخصخصة قطاع الصناعة البترولية " النفط والغاز" بعيدا عن رأسمالية الدولة الوطنية، وفي الاقتصادات الضعيفة تحديدا. نعتقد ان المعاينة الفاحصة تدفعنا إلى القول، ان موضوعه التسليم في خصخصة قطاع المحروقات في هذه الاقتصادات ليس أكيدا، أو على الأقل لا توجد هناك في الجغرافية الاقتصادية الراهنة ما يؤكد ذلك، بل بالعكس من ذلك تماما يمكن ملاحظة نوع من الاستنهاض الجديد في أمريكا اللاتينية، حيث فنزويلا وسياسة التأميمات رغم الضغوطات الواسعة لرأس المال المالي الاحتكاري الأمريكي سواء بالتأمر السياسي أو الاضطرابات الاجتماعية، التاميمات في بوليفيا، إصلاحات في بيرو والأرجنتين، تراجع مشروع وزير الطاقة الجزائري لخصخصة قطاع المحروقات تحت تاثير مستوى واسع من الضغوطات الشعبية والرسمية .

وحتى إذا افترضنا، آن عملية واسعة من الخصخصة في قطاع الصناعة البترولية ستجري في الاقتصادات الضعيفة، أغلب الملامح، أن الميل لمثل هذه العمليات سيتم مع شركات بترول أجنبية مستقلة أو على الأقل بعيدة عن الهيمنة المباشرة لرأس المال الاحتكاري البترولي للشركات العملاقة .

(3)– بصدد التسليم في مقدرة أكيدة لرأس المال الاحتكاري البترولي العالمي في التأثير سلبيا على مواقع الفاعلين الاقتصاديين القدامى والجدد: نعتقد أن ذلك لا ينسجم ومعطيات الواقع الملموس وكذلك على صعيد التنبؤات لمعظم دراسات المستقبليات ، ويمكن تقديم إشارات سريعة ومكثفة بهذا الاتجاه :

أ– أن الصين والهند وهما يشكلان أكثر من ثلث سكان العالم ، فهما بهذا الجانب وعلى كل الأصعدة " الاستثمار، الإنتاج، الاستهلاك " يشكلان سوقا

اقتصادية رئيسية على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، والمستويات المرتفعة لمعدلات نموها الاقتصادية حيث تجاوز معدل النمو الاقتصادي الصيني بالمتوسط 8 %، معدل النمو الاقتصادي الهندي تجاوز بالمتوسط 6 % [10]، وهناك إشارات أكيدة لمضاعفة استهلاكهما من الطاقة التقليدية، حيث يقدر تصاعد استيراد الصين من النفط الخام لوحدها ليصل إلى أكثر من 10 مليون / برميل / يوميا في عام 2020 وتصاعد استيراد الهند من النفط الخام ليصل إلى أكثر من 6 مليون / برميل / يوميا في عام 2020 [11]، هذا يعني، أن هذين البلدين في دورة نشاطهما سيتحولان إلى كونهما مستوردي الصف الأول من البترول على الصعيد العالمي وبالتأكيد مثل هذا التطور في وضعهما الاقتصادي ومؤشرات استهلاكهما من الطاقة التقليدية، موضوعيا سيدفع هذه الدول للبحث عن آليات متطورة على الأقل في زاوية المصلحة المشتركة مع الاقتصادات الضعيفة المالكة للثروة البترولية " صيغة المشروعات المشتركة، صيغة الاستثمار المباشر في حلقات عديدة من السلسلة البترولية وبمواقع جغرافية متبادلة ، حيث يمكن لجانبي الجغرافية والتكلفة ان يجعلان من صيغة التكرير والتصدير ميلا مطلوبا لكونه يعزز مستويات عديدة من التعاون المتبادل، ومثل هذا الوضع، يجعل من مستويات عديدة من التعاون المتبادل، وبالتالي يجعل من إمكانية رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي في التأثير سلبا على مواقع الفاعلين الاقتصاديين الجدد أمرا قد يجربه، لكننا نعتقد ان حظوظ نجاح مثل هذا المسعى وبحدود رؤى رأس المال الاحتكاري العالمي ستكون ضعيفة، لكونها بعيدة عن مؤشرات الواقع والمستقبل .

ب – أن روسيا كما يظهر من معطياتها الداخلية، ومعطيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الأخيرة استردت الكثير من مفردات توازنها الاقتصادي بفعل مؤشرين أساسيين :

– ارتفاع أسعار البترول الخام.

– السياسة الاقتصادية الجديدة للإدارة الروسية حيث تتبع أسلوبا صارما في معالجة المشكلات الاقتصادية . حيث بلغ معدل النمو السنوي للاقتصاد الروسي بالمتوسط 7 % .

ولقد أكد وزير المالية الروسي / الكسي كودريف / ان روسيا سوف تتقدم خلال العقدين أو ثلاثة العقود المقبلة على الكثير من دول العالم في نمو الناتج المحلي الإجمالي [12] . والمعلوم أن روسيا في الملف البترولي " النفط والغاز" تحتل موقعا متميزا باعتبارها لاعبا أساسيا وبشكل خاص في ملف صناعة الغاز، وبفعل الامتدادات الأوروبية – الأسيوية لمشروعاتها في صناعة الغاز بشكل خاص، وطموحها من خلال تعزيز حضورها في " البيت الأوروبي الكبير" وكذلك من خلال تعزيز إشكال ارتباطها الأسيوي وبشكل خاص مجموعة دول أسيا الوسطى، الصين، الهند. وإذا علمنا أن روسيا مرشحة بزيادة إنتاجها من النفط الخام ليصل إلى 17 مليون / برميل / يوميا مع مطلع عام 2020، وهي تمتلك أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي على الصعيد العالمي، وهي حاليا ذات ميل لزيادة صادراتها من النفط الخام إلى أكثر من 270 مليون / طن/ سنويا[13] وبيعها بأسعار تقل كثيرا عن الأسعار العالمية إلى جيرانها " مجموعة دول جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقا "، وروسيا حاليا تقوم بتصدير كميات كبيرة من النفط الخام لسد الاحتياجات المتزايدة للصين.

من هنا تحديدا يمكن فهم المستوى المكثف للتحذيرات المستمرة التي يطلقها استراتيجي رأس المال المالي الاحتكاري، وهو ما يدفعنا بعرض مكثف لخلاصتها، حيث استطرد المحلل الأمريكي " ايان بريمر " والمعروف بليبراليته المفرطة وهو يقول ما معناه " أن روسيا ستظل في المستقبل عقبة في وجه النفوذ الأمريكي في الأسواق العالمية واستراتيجيتها الخارجية [14]، ويحذر " أيان بريمر قائلا " أن التقارب الروسي – الصيني – الهندي، يمكن أن يشكل قوة ضاربة ضد المصالح الأمريكية وحلفائها " .

وفي نفس الاتجاه عبر عن ذلك جون كيري / المرشح السابق للرئاسة الأمريكية، حيث قال: ان أمريكا ستدفع الثمن غاليا بسبب تفادي الإدارة الحالية عن النمو

الاقتصادي للقوتين الصينية – الروسية [15]هكذا يتضح أن دوائر رأس المال الاحتكاري العالمي مثلما يثير النمو الاقتصادي الصيني قلقا واسعا لها، فإن هذا القلق يتضاعف لديها جراء التقارب الروسي – الصيني – الهندي .وفي زاوية أخرى، فأن روسيا منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي * وهي تبحث عن صيغ للتعاون، يمكن أن يرتقي إلى مستوى شراكة إستراتيجية في مجال الغاز الطبيعي بين المنتجين – المصدرين، وان مخاوف أوروبا بهذا الاتجاه أصبحت واضحة، حيث توسع امتدادات روسيا غازيا في النسيج الأوروبي " بدء من وسط وشرق أوروبا حتى غربها" من جهة، والميل الروسي للشراكات الإستراتيجية مع الدول الرئيسية المنتجة – المصدرة للغاز الطبيعي مثل " إيران، الجزائر ، قطر .. الخ " من جهة أخرى، مما يسمح في التأشير على تضاؤل احتمالات الغاز الرخيص وفي السوق الأوروبية بشكل خاص. سيما وأن روسيا والجزائر تصدران ما لا يقل عن 40 % من الغاز الذي تحتاجه أوروبا، وان الاحتياطيات الغازية لروسيا تجاوزت الـ 30 % من الاحتياطي العالمي. مما يجعل إمكاناتها المستقبلية واسعة لزيادة بنية صادراتها من الغاز الطبيعي لأوروبا، وتوسيع التجارة بالغاز مع الوصول إلى المستهلك النهائي. من هنا تحديدا جاءت انزعاجات وزير التنمية الاقتصادية الايطالي (بيير لويدجي بيرساني) حيث طلب من مفوض الطاقة الأوروبي (أندريس بيبيا لفس) حماية مصالح المستهلكين من الاتفاق الموقع بين شركة غاز بروم الروسية وشركة سوناطراك الجزائرية حول أسعار الغاز إلى البلدان الأوروبية. وإذا ما استقطبت هذه الاتفاقية أطرافا رئيسية أخرى فاعلة في التجارة الدولية للغاز الطبيعي مثل " غيران، قطر " عندها تكون المبررات الموضوعية لتشكل منظمة دولية للغاز الطبيعي على غرار منظمة الأوبيك أمرا ضروريا يقتضي مناقشته والعمل إليه بكل جدية وعلى كافة الأصعدة .

من هنا يمكن القول أن تقديرات التشكيك الواسع في مقدرة رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي في التأثير جديا على مواقع الفاعلين الاقتصاديين / روسيا، الصين، الهند صحيحة ارتباطا بما هو ملموس من مؤشرات، وما هو مرجح على مستوى المستقبليات.

ج – على صعيد أوروبا الموحدة واليابان: ارتباطا بموضوعات الصحوة المعرفية للمصالح لدى الجانب الأوروبي، مرورا بانتهاء مشروع مارشال، ومن ثم التحولات الواسعة الجارية في أوروبا وانتقالها لصيغة أوروبا الموحدة والعملة الموحدة، فإن الميل لاستمرار أسعار البترول المرتفعة على المستوى الاستراتيجي قد يحصل، وقد يكون ذلك طبيعيا ولكن ليس بمنظور الهيمنة الكونية للاحتكارات البترولية العملاقة، بل من منظور المتغيرات والأعباء الجديدة، التي تتحملها الصناعة البترولية، وحدود مردودية الاكتشافات الجديدة، ومتغيرات ترتبط بمؤشرات الوضع العام في الاقتصاد العالمي .. الخ.

وهو ما يدفعنا في التأشير التالي: أن ميل استعار البترول للارتفاع بقدر ما يبدو أمرا طبيعيا، إلا انه سيدفع أوروبا واليابان في مراجعة لمجموعة من السياسات الطاقوية لتخفيف أعباء هامش الارتفاع الحاصل في أسعار البترول الخام – بالمقابل أن الميل لارتفاع أسعار البترول الخام، ينبغي أن لا يدفعنا إلى صياغة استنتاج ضعيف الفعالية مفاده، إن الأسعار المرتفعة للبترول ستكون آلية مضمونة النجاح لرأس المال الاحتكاري البترولي من زاوية أضعاف مواقع الفاعلين الاقتصاديين وتحديدا " أوروبا واليابان ". حيث أن أوروبا الموحدة واليابان ، قوة اقتصادية مقررة في مسيرة الاقتصاد العالمي، ولديها موروث تأريخي كبير على مستوى التقنيات والتكنولوجيا المتطورة، وبالتأكيد سيكون ملف الطاقة في مركز اهتماماتها الراهنة والمستقبلية، سيما وان دوله مثل اليابان تعتبر مستورد صافي للطاقة التقليدية [16] من جهة، ومن جهة أخرى قدراتها واسعة، وقد تكون هياكلها الاقتصادية أكثر ديناميكية من مفردات الاقتصاد الأمريكي، في بعض المفاصل على الأقل مما قد يسمح بديناميكية مستمرة سواء على مستوى توزيع المخاطر ما بين الفروع الاقتصادية أو على مستوى ترحيل اثر الصدمة الناجمة من ارتفاع أسعار البترول إلى المستوى العالمي. مثل هذا الوضع يجعل التشكك لدينا واسعا في زاوية امكانات رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي في التأثير جديا على الوضع الاقتصادي الأوروبي والياباني من زاوية آلية رفع اسعار البترول الخام.

4- من منظور جدلية الارتباط بين واقع هيكل ميزان الطاقة والوضع باتجاه ميل أسعار البترول للارتفاع: أن حقائق هذه الجدلية لا تتحرك في فراغ ولا تقدم استنتاجا يكون مقبولا وعقلانيا ما لم يتم معاينة ذلك على أرض الواقع من خلال الأرقام المبينة في هيكل ميزان الطاقة[17] التالي:

الجدول يبين هيكلة ميزان الطاقة / العالمي والأمريكي

عناصر الميزان	العالمي	الولايات المتحدة الأمريكية	نسبة الأمريكي / العالمي
الاحتياطي/ مليار / برميل نسبة الاحتياطي	1277.7	21.8	% 2.1
الانتاج / مليون/ ب/ ي	84.7	7.2	% 8.7
الاستهلاك/مليون/ ب/ ي نسبة الاستهلاك %	83.3	20.7	% 23.6

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار، النمو المتوقع في الطلب العالمي على النفط والذي قد تصل نسبته إلى 1.6 % بحيث يبلغ الطلب العالمي على النفط عتبة الـ 121 مليون/ ب/ ي في عام 2030، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من البترول الخام من حدود الـ 20 مليون/ ب/ ي حاليا إلى 28 مليون/ ب/ ي بحلول عام 2025 ومن المتوقع أن تلبي الأوبك ومعظمها دول شرق أوسطية ما يزيد على 50 % من هذه الاحتياجات، وهي حصة تزيد على ما كانت تسهم به الأوبك في مرحلة سبعينات القرن الماضي.

هذه الأرقام تجعلنا نقترب بأكثر ملموسية من موضوعه نجاح أو دعم رأس المال الاحتكار البترولي العالمي لسياسة الاستمرار في رفع أسعار البترول الخام ، حيث أن التحقق من ذلك يفترض حضور حالتين أو أحداهما على الأقل :

الحالة الأولى: أن الدولة الوطنية لرأس مال الاحتكاري البترولي العملاق تمتلك معطيات ملموسة ومعتبرة كنسبة عالمية في ميدان هيكل ميزان الطاقة / الاحتياطات،

الإنتاج، الاستهلاك /، إلا أن معاينه المؤشرات السابقة، موضوعيا يتعارض مع ما هو مفترض في هذه الحالة، حيث يلاحظ تراجع كبير على مستوى الإنتاج، ونسبة ضئيلة جدا على مستوى الاحتياطات، وميل تصاعدي مستمر في الاستهلاك، وبالتالي فإن الحالة الأولى غير حاضرة على مستوى الملموس.

الحالة الثانية: أن رأس المال الاحتكار البترولي العملاق، يمتلك امتيازات بترولية واسعة، وفي مناطق نوعية على مستوى حجم احتياطاتها، والتكاليف وجغرافيا الاستهلاك، مما يجعلها استراتيجيا طرفا مقررا في هيكل ميزان الطاقة، إلا انه بقدر كون هذا الحضور مازال واسعا بالفعل، ولا أحد يستطيع تجاهله، إلا انه في الجانب الآخر، موضوعيا لقد تأكلت مواقع الاحتكارات البترولية على الأقل في الجانب القانوني ولحد الآن، وتحديدا في حلقة الإنتاج الخام . بهذا المعنى فإن جدلية الارتباط بين هيكل ميزان الطاقة الراهن لرأس المال الاحتكاري البترولي في أكثر دوله تميزا " الولايات المتحدة الأمريكية USA" موضوعيا يتقاطع مع الميل باستمرار رفع أسعار البترول الخام، مما يجعل هذه الجدلية غير مقبولة على الأقل من زاوية معاينة الوقائع الملموسة – والسؤال يظل قائما. ما العمل ؟!! إزاء حالة التشكيك الواسع لارتباط إستراتيجية رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي بخيار ارتفاع مستمر لأسعار البترول الخام. ولا نعتقد أن الإجابة على ذلك يمكن أن تكون بمنحى استبدادي ومتسرعة، بل يمكن فتح الطريق أمام ملاحظات واسعة، وهو ما يدفعنا بتثبيت التالي :

أولا– الأكيد أن عصر البترول الرخيص بمفهوم الأرقام السعرية لمرحلة الحرب الباردة قد انتهى، سواء حصلت الهيمنة الكونية لرأس المال الاحتكاري البترولي أم لم تحصل. إلا أن ذلك لا يمنع من ضرورة التمييز بين التصحيحات السعرية للبترول الخام، حيث يمكن لتوسع دائرة المنتجين والمستهلكين جغرافيا، أن تلعب دورا ايجابيا عقلاني في التأثير على السوق البترولية والتشكل السعري من جهة، وبين السعر الاحتكاري المؤشر عليه بفعل افتراض قوة الهيمنة واستخدام أدواتها مثل " المضاربة "

سواء لطرد المنتجين الحديين تارة أو طرد المستهلكين الحديين تارة أخرى أو كليهما تباعا لمقتضيات حالة الهيمنة.

ثانيا – الأكيد أن العالم الذي أستهلك ثلث الثروة النفطية خلال قرن ونصف سيستهلك الثلث الثاني من هذه الثروة في حدود ثلاثين عام، وهو ما يتطلب آليات وسياسات عديدة باتجاه عقلنه إنتاجها واستهلاكها، وفي إحدى المستويات الرئيسية المطلوبة لذلك هو التصحيحات السعرية .

ثالثا– ارتباطا بالنقطة السابقة ، الأكيد أن التحسينات التقنية حققت نتائج ملموسة باتجاه انخفاض نفقات البحث عن البترول وتنميته، إلا أن الأكيد أيضا، ولحد الآن على الأقل، فان التحسينات التقنية لم تحقق شيئا معتبرا في زاوية زيادة حجم الاحتياجات البترولية المكتشفة، والأكيد أيضا انخفض محتوى الحقل البترولي المكثف من نحو 200مليون / برميل بالمتوسط خلال عقد الستينات إلى نحو 50 مليون/ برميل خلال عقد التسعينات، وانخفض حجم النفط المكتشف على مستوى العالم من 70 مليار/ برميل سنويات بالمتوسط إلى 20 مليار / برميل / سنويا خلال عقد التسعينات [18]، وهو ما لا يكفي لتعويض ما ينضب من الاحتياطات بالإنتاج إذ يغطي الإنتاج حدود 55 مليون/ ب/ ي فقط بينما بلغ حجم الإنتاج العالمي من النفط الخام نحو 84.7 مليون/ ب/ ي خلال عام 2005 . ومن هنا تحديدا فإن تحقيق انجازات ملموسة وجادة في ميدان تنويع مصادر الطاقة، وتغيير أنماط الاستهلاك / يمكن له أن يعمل على عقلنة التصحيحات السعرية للبترول الخام إذا ما حصل ميلا واضحا لخروجه عن ذلك .

رابعا – الأكيد إن رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي يعمل حاليا باتجاه توسيع وضمان مصالحه على المستوى الكوني، بغض النظر عن مستوى الشكوك المطروحة إزاء ما قد يتحقق أو لا يتحقق، إلا ان هذا لا يمنع من ملاحظة تقاطعات ملموسة في واقع نشاطه الراهن، فهو من جهة لا يبدي اعتراضا جديا على ارتفاع أسعار النفط الخام، ومن جهة أخرى يقدم بيانات متشائمة حول مستقبليات الصناعة البترولية [19]، يقابلها آليات متفائلة ومن مصادر مقررة في سلطة الاحتكارات

البترولية العملاقة شركة " ايكسون موبيل" وهي أكبر شركة بترول عملاقة في العالم، حيث في بيان اصدرته أواخر عام 2003 أكدت فيه ما مفاده "لايوجد نقص في إمدادات النفط حاليا ومن المرجح ان يظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين للطاقة في العالم حتى أواسط القرن الحالي، وان النفط سيستمر بوفرته المعهودة حتى عام 2030 "[20] مثل هذا الوضع قد يعكس ميلا استراتيجيا لتضليل البيانات على مستوى الاقتصاد العالمي، وقد يعكس أيضا مستوى معتبر من ارتباك الدراسات والتقديرات التي يركن إليها رأس المال .

خامسا – الأكيد إن دائرة التشكك في حالة اتساع، وتحديدا في زاوية إمكانات رأس المال الاحتكاري البترولي العالمي في فرملة مواقع التقدم الاقتصادي للفاعلين الاقتصاديين القدامى والجدد " ألمانيا، اليابان، الصين، روسيا، الهند .." الخ .

سادسا – الراجح ان الارتفاع الحالي في سعر البترول الخام " بحدود تقترب من الـ 100 دولار/ للبرميل " في مستوى معتبر يدخل في إطار تدريبات رأس المال للسوق البترولية للقبول بالأسعار المرتفعة من جهة، ومن جهة أخرى إن رأس المال الاحتكاري البترولي قد يطور من فرضية حسم الهيمنة الكونية باستخدام آليات متعددة جيوبوليتيكية واقتصادية على المستوى العالمي، والأكيد هناك إشارات عديدة في حساباته مفادها قبوله باستمرا ر إستراتيجية ارتفاع اسعار البترول على الاقل في حدود السقف الزمني اللازم لإعادة هندسة خارطة مصالحه في ظروف اشاعة الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

سابعا – مهما قيل عن مشكلات صناعة تكرير البترول، والعوامل السياسية، والعوامل المناخية، ودورها في ارتفاع أسعار البترول الخام، وقد يكون ذلك صحيحا لحد ما، إلا إن الأكيد ان أميله رأس المال وسعت من دائرة النشاط التربحي وجعلته مقررا لحجم فائض القيمة من خلال مضاربتها • فيما سمى " البراميل الورقية".

*** الأطروحة الثانية: رأس المال والمنظمة العالمية للتجارة/ حول البترول/***

" ليس هناك وقت إضافي للأوبك.الانضباط الداخلي.أو التآكل "

-الباحث-

بدء يمكن القول أن البترول كسلعة إستراتيجية، يتداخل فيها وبقوة ما هو عسكري بما هو سياسي، وما هو سياسي بما هو اقتصادي تجسيدا لمقولة، الحرب امتداد للسياسة، والسياسة تعبير مركز للاقتصاد، بهذا المعنى يكون مشروعا القول، **أن البترول سلعة لكنه ليس كباقي السلع، بل فوقها.** ومدخلنا في مناقشة هذا الجانب الهام من موضوعات التجارة الدولية، هو الملاحظة التالية بفعل مفارقتها المتعددة: من جهة القول، أن البترول سلعة، لكنه ليس كباقي السلع بل فوقها، من جهة ثانية القول أن المنظمة العالمية للتجارة، هي دولة الاقتصاد العالمي الجديد، ومن جهة ثالثة أن سلعة السلع " البترول" لم تجد لها تأشيرة قبول لإدماجها في إطار السلع المعنية بها دولة الاقتصاد العالمي.ومن جهة رابعة تضمين دستور المنظمة العالمية للتجارة طبقا لاتفاقية جولة الأوروغواي وما بعدها تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية وعدم التمييز من دون إشارة لاستثناء سلعة الصناعة البترولية من ذلك، بالمقابل شهدت السنوات الأخيرة اضطرابات واسعة في السوق البترولية يمكن تكثيف مؤشراتها: " فائض العرض وارتفاع الأسعار للبترول الخام، وضع الخزين الاستراتيجي من حالة المتمم-المستوعب إلى حاله الحرّاك، الخلل في دورة التكرير وأثاره في عدم المقدرة على إحالة فائض العرض من البترول الخام إلى منتجات بترولية...الخ ". مثل هذا الوضع وغيره من مشكلات الصناعة البترولية المرتبطة عضويا بالاقتصاد العالمي، يؤكد على ضرورة انتقال ملف سلعة البترول من المجالات الإقليمية المحدودة إلى مجال اقتصادي عالمي التجمع و المصلحة ... وحينما تحاول جادا في البحث والمعاينة لتفسيرات ومبررات ترتقي إلى قوة الحجة والموضوعية استنادا إلى الخطاب الرسمي من قبل المنظمة العالمية للتجارة، واقع الحال لا نجد من المبررات إلا التالي: **أولا:** أن البترول من السلع الإستراتيجية، والمنظمة العالمية للتجارة غير معنية بالسلع الإستراتيجية.

ثانيا: أن البترول من السلع التي تحمل مستويات متعددة من التكتلات ذات الطابع الاحتكاري على صعيد المنتجين والمستهلكين، مما يتعارض وضعها العام مع اتجاه الحرية الكاملة للتجارة الدولية وشفافيتها كما تضمنه دستور المنظمة العالمية للتجارة.

ثالثا: أن منظمة مثل "الأوبك" تتدخل على الدوام في سقف الإنتاج ،التصدير، التأشير على الأسعار"وهي بذلك هيكلا ذو طابعا احتكاريا وهو ما يدفعنا للتسأول:

-هل إبعاد السلع الإستراتجية وبشكل خاص سلعة البترول يعزز المرتجى من نشاط المنظمة العالمية للتجارة؟!

-هل الأوبك تمثل فعلا كيانا احتكاريا بالمفهوم الاقتصادي؟!!

-هل الحساب العام لأسعار البترول وبشكل خاص سلة خامات الأوبك طيلة الخمسة والأربعون عاما الماضية، يعكس وضعا متميز للأوبك...؟!!

-كيف يمكن فهم توسع الفجوة بين الأسعار الاسمية والأسعار الحقيقية لسلة خامات الأوبك...إلخ، من الأسئلة الحارقة بهذا الاتجاه ؟!!

نحن نعتقد أن التبريرات السابقة ضعيفة على مستوى متطلبات قوة الحجة،وهو ما يدفعنا في تثبيت الملاحظات التالية:

1 -على صعيد منطق "إبعاد السلع الإستراتجية ": مثل هذا المنطق موضوعيا مغايرا لما هو مفترض ومرتجى من نشاط المنظمة العالمية للتجارة في إطار المفهوم الواسع لدورها في التجارة الدولية.لأن سلعة ما تحتل موقعا متميزا في التجارة الدولية وفي مصالح المجتمع الدولي من جهة، وتلازمها اضطرابات شبه دائمة في السوق الدولية سواء بفعل المضاربات أو بفعل ضعف حوار جاد للمصالح بين المنتجين والمستهلكين من جهة أخرى، يجعل من إدراج تلك السلعة في إطار السلع المعنية بها المنظمة العالمية للتجارة هو الحالة الضرورية والأكيدة لمناقشة مشكلاتها وتصحيح مكانتها في السوق الدولية من خلال حضورها في أكبر تجمع اقتصادي عالمي المصلحة وليس العكس.

2-على صعيد منطق "الدور الاحتكاري للأوبك": ينبغي التفريق بين الصناعة البترولية، باعتبارها تاريخيا ذات طابع احتكاري، وبين الأوبك كهيكل مؤسساتي

لمجموعة من الدول معظمها ضعيفة الموروث الاقتصادي، لكنها تتمتع قانونيا بشرعية السيطرة على ثروتها البترولية.صحيح أن الأوبك تمتلك حاليا أكثر من **70%** من الاحتياطي العالمي للبترول وهو بلا شك مؤشر هام يمكن أن يعزز موقعها في السوق الدولية للبترول، إلا أن عبء الموروث الاقتصادي لبلدانها بما فيه حدود الصناعة البترولية، يجعل من مقولة الدور الاحتكاري للأوبك أمر غير واقعيا ...بالمقابل ينبغي التأكيد على ضرورة عدم تبسيط " بعض أطراف الأوبك" لموضوعة الحصة العادلة في السوق الدولية من خلال الربط آليا بين حجم احتياطياتها والدفاع عن حصتها في السوق بغض النظر عن النوايا، إلا أن الموضوعية تتطلب المعاينة العميقة، **كون المهمات في القدرة على إنجازها.**

3- على صعيد منطق "الأسعار والحصص": بلا شك أن الأوبك منذ تأسيسها وهي تحاول الدفاع عن السعر لسلعتها البترولية، وعن حصتها في السوق الدولية، إلا أنها بالمقابل لم تكن في يوم من الأيام طيلة السبعة والأربعون عاما من عمرها طرفا مقررا في هذا وذلك، بفعل تداخل مجموعة من لعوامل[21] غالبيتها لها حضور مميز في سلة الدول الصناعية المتطورة وليس في سلة دول الأوبك، وعلى المستوى الملموس يمكن ملاحظة التالي:

أ- أن الأسعار المعلنة في الأسواق الدولية للبترول،غالبا ما تنحرف كثيرا عن أرقام المراجعة السعرية للأوبك، بمعنى لا يجوز المبالغة في تقييم دور الأوبك وإعطائه توصيف "**الدور المفتوح للأوبك**" في التأشير على الأسعار العالمية للبترول انطلاقا من ثقلها المميز في الاحتياطي العالمي للبترول،نظرا لانفصال الحلقة السعرية للبترول الخام عن الحلقات الأخرى في السلسلة البترولية، وهو ما يؤكد ضعف المقدرة الميدانية للأوبك أن يكون لها موقعا احتكاريا في زاوية السعر.

ب-في زاوية حصص الإنتاج: الشيء الملموس هو تراجع حصة الأوبك من الإنتاج العالمي من **50%** في السبعينيات إلى أقل من**36%** نهاية القرن الماضي، وهو تراجع معتبر في مكانتها على مستوى حصتها في السوق الدولية وموضوعيا مثل

هذا التراجع في حصتها يلغي أو على الأقل يقلل من أهمية توصيف موقعها بالحالة الاحتكارية.

4- على صعيد منطق "السلع في الأسواق الدولية الراهنة": إذا سلمنا مجازا الطابع الاحتكاري للبترول على مستوى الأوبك، إلا إنه عمليا ليس البترول هو السلعة الوحيدة ذات الطابع الاحتكاري، سواء على مستوى الأوبك أو على مستوى شركات البترول العملاقة، بل يصعب القول أن حركة أية سلعة اليوم في الأسواق الدولية يمكن أن تتحرك في إطار المنافسة، من دون هامش احتكاري تباعا لموقع وقدرة الصناعة وسلعة الصناعة في التأثير بالاتجاهات السعرية لسوق السلعة، مثال على ذلك" صناعة السيارات" "صناعة الطيران" "صناعة السلاح".....الخ. بهذا المعنى، فإن هذا المزيد من التكثيف في توصيف الدور الاحتكاري للأوبك في الاقتصاد العالمي لا يرتقي إلى مستوى قوة الحجة المطلوب أن تقدمها المنظمة العالمية للتجارة حول مبررات إبعاد الصناعة البترولية من نشاطها. إذن كيف يمكن تفسير موقف المنظمة العالمية للتجارة، من الوضع الحالي لسلعة البترول؟ ولتوضح ذلك:

الفكرة الرئيسية، أن الثروة البترولية بمفهومها الأولى، متركزة خارج البلدان الصناعية المتطورة، وبالتالي، فإن وضعها خارج نطاق المنظمة العالمية للتجارة يمنح السياسة الاقتصادية الوطنية في الدول الصناعة المتطورة فرصة تأثير مميز على هذه السلعة، حيث من دون إقحام قسري للسياسة الاقتصادية

من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي، على سلعة البترول، يكون إمكانية التحكم في السوق البترولية أمرا صعبا بخلاف ذلك، ما يتعلق بالسلع الأخرى، فإن تأثير السياسة الاقتصادية الوطنية يكون محدودا، باعتبار أن سلطة أسواقها تحت قبضتها وهو ما يدفعنا في تثبيت الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: من زاوية العائد بين حلقات الصناعة البترولية: أن سلعة البترول بخلاف السلع الصناعية الأخرى، حيث يتوزع العائد بين حلقات غالبا ما تكون مختلفة في ارتباطها وانتمائها الجغرافي والقانوني، بسبب التمايز الواسع بين المنتجين والمستهلكين بمعنى أوضح التمايز في ارتباط عائد حلقة الإنتاج الخام بحلقات التكرير

والتسويق والتداول للمنتجات البترولية النهائية وأن إدراج البترول في إطار السلع المعنية بها المنظمة العالمية للتجارة، يعني ذلك جهدا ملموسا لمعالجة ضعف الارتباط بين سعر البترول الخام وأسعار المنتجات البترولية، وقد يتطلب ذلك:

-تصحيح سعري للبترول الخام باتجاه الأسعار المجزية والتي تعكس مصلحة المنتجين والمستهلكين.

-تصحيح سعري للمنتجات البترولية، في إطار شفافية السوق، وبالتأكيد سيتطلب ذلك، إعادة نظر جادة لحزمة الضرائب والرسوم التي تفرضها الدول الصناعية المتطورة على سلعة البترول.

- إعادة النظر في موضوعة الخزين الاستراتيجي: حيث أن وجود سلعة البترول في إطار السلع المعنية بها المنظمة العالمية للتجارة، سيعزز وقفة رقابية مباشرة من قبل المنظمة العالمية للتجارة، تحول دون استمرار المضاربه وإقحام الخزين الاستراتيجي من حالة "المتمم-المستوعب"إلى حالة "الحراك" في السوق الدولية للبترول، باتجاه اضطرابات سعرية سواء على مستوى قاعدة النفق السعري، أو على مستوى سقف النفق، دون أن تكون هناك مبررات اقتصادية موضوعية في كلتا الحالتين.

الملاحظة الثانية: "من زاوية مصالح الشركات المتعدية الجنسية":أن بقاء سلعة البترول بعيدا عن المجال القانوني للسلع المعنية بها المنظمة العالمية للتجارة، ليس فقط لا يضر بمصالح الشركات المتعدية الجنسية العملاقة العاملة في مجال الصناعة البترولية، بل يتوافق مع مصالحها، في إطار موقعها المتميز في العولمة الاقتصادية ولتوضيح ذلك:

أ -الجديد في الاقتصاد العالمي: الانتشار المجاني دوليا لخطاب الخوصصة الاقتصادية، يسهل ملاحظة عودة جديدة وواسعة لنظام الامتيازات القديم في ميدان الصناعة البترولية بأشكال جديدة مثل " نظام المشاركة، الاستثمار الأجنبي المباشر...الخ "،مثل هذا الوضع يسمح للشركات البترولية المتعدية الجنسية، السيطرة وبشكل أفضل على " الحلقة المقلقة "، حلقة الإنتاج الخام سواء باتجاه تخفيض ريع البترول الخام،وتعظيمه في الحلقات اللاحقة والصناعات المرتبطة بها... أو باتجاه

رفع قيمة ريع البترول ومراقبته بما يسمح ترقية صادرات الشركات العملاقة باتجاه مناطق إنتاج وتصدير البترول الخام، مستفيدة في ذلك من التضمين الوارد في دستور المنظمة العالمية للتجارة، حول تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية وعدم التمييز من دون أي إشارة لاستثناء البترول من ذلك!!.

ب- تطويق إمكانات توسع التعاون: الشركات المتعدية الجنسية – العملاقة،تعي جيدا أن إدراج البترول ضمن سلع المنظمة العالمية للتجارة،قد يؤدي إلى التوسع في دائرة التعاون المميز بين الأوبك والكثير من الأطراف الدولية المعنية بالصناعة البترولية من خلال أكبر تجمع اقتصادي عالمي آلا وهو المنظمة العالمية للتجارة... وبالتأكيد ينعكس ذلك إيجابيا على مستوى مصالح المنتجين والمستهلكين في زاويتي الأسعار المجزية واستقرار السوق البترولية... وهو أمرا لا يساعد الشركات العملاقة في زاوية المصالح على الصعيد الاستراتيجي، وهو ما يتطلب تطويق الميل نحو توسيع التعاون، من خلال مستويات مختلفة من الآليات التي تسمح " بإبعاد الشركات المستقلة والصغيرة، تشتيت المنتجين الصغار عن السوق البترولية...الخ" كي يسهل تطويق الأوبك والدول المنتجة الأخرى، وبالتالي استمرار تحكمها في الصناعة البترولية دوليا، دون التضحية بتوسيع القاعدة المادية لأرباحها المرتبطة بالصناعة البترولية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الملاحظة الثالثة : "من زاوية مصالح الدول الصناعية المتطورة" :تحديدا استمرار إمداد الخزائن بإيرادات معتبرة: كما أسلفنا سابقا أن إدراج البترول ضمن السلع المعنية بها المنظمة العالمية للتجارة، يعني التقريب بين حلقة الإنتاج الخام والحلقات اللاحقة على صعيد الأسواق الدولية، وقد يجعل ذلك أثر السياسة الاقتصادية على تلك الحلقات عرضه للرقابة الدولية المباشرة والسريعة...ومن ثم يكون تمرير مشروعات تلك السياسات الاقتصادية "الضرائب والرسوم" كما يحدث حاليا في الدول الصناعية المستهلكة للطاقة **أمرا صعبا**...سواء على صعيد الفروع الاقتصادية أو على صعيد المستهلك النهائي... بهذا المعنى، يكون واضحا، **أن خيار إبعاد سلعة البترول عن المنظمة العالمية للتجارة ينسجم مع مصالح الشركات المتعدية الجنسية بتوسيع**

القاعدة العامة لأرباحها من جهة، ومن جهة أخرى يضمن استمرارية لإمداد خزائن الدول الصناعية المتطورة بإيرادات معتبرة في تغطية احتياجات ميزانياتها وفي آن واحد.

تأسيسا على ما تقدم يمكن تثبيت أهم الاستنتاجات:

1-خطاب المنظمة العالمية للتجارة حول السلع الإستراتيجية، وبشكل خاص سلعة البترول، لا يرتقي إلى قوة الحجة في معظم مستوياته، بل يؤكد مصلحة حجة القوة كدافع أساسي في وضع السلع الإستراتيجية خارج نشاط المنظمة العالمية للتجارة.

2-الوضع الراهن للسلع التي لا تدور في مجال المنظمة العالمية للتجارة، يؤكد العلاقة العكسية بين السياسات الاقتصادية الدولية والمنظمة العالمية للتجارة، بالشكل الذي يضعف المرتجى من خطاب المنظمة العالمية للتجارة، بصدد الحرية الاقتصادية وشفافية السوق.

3-ينبغي التمييز بين مشروعية نشاط الأوبك في الدفاع عن حقها بالأسعار المجزية، وحصتها في السوق الدولية، وبين التضليل وتوصيف ذلك بالدور الاحتكاري للأوبك في تحديد الأسعار والحصص.

4-أن وضع السلع الإستراتيجية، في خانة السلع المستبعدة من نشاط المنظمة العالمية للتجارة، يسمح لآليات السياسة الاقتصادية الدولية بتوسيع دائرة **فك الارتباط** بين السعر وعائد عوامل الإنتاج للسلع الإستراتيجية.

الخاتمة: بغض النظر عن التفاصيل المرتبطة بحالة التحولات الكبرى في الاقتصاد العالمي، وبشكل خاص دور الإستراتيجية الأمريكية للطاقة في تكييف مستويات عمل دولي مختلف،على صعيد المؤسسات الدولية الأكثر نفوذا في الزاوية الاقتصادية، " المنظمة العالمية للتجارة،صندوق النقد الدولي، البنك الدولي" إلا أننا نعتقد أن المجال الدولي صار أكثر مطواعة للأوبك باتجاه إحياء فعال ومثمر لحوار " المنتجين-المستهلكين"،في مجال الصناعة البترولية وبشكل خاص مع الجانب الأوربي والجانب **الأسيوي**، سيما وأن اتجاه الصحوة المعرفية في هذه المناطق أصبح واضحا على أساس **الارتباط** بالمصالح، بالمقابل تتطلب صحوة مماثلة لدول للأوبيك، تسهل مهمة

إدراج سلعة البترول في إطار نشاط المنظمة العالمية للتجارة " وبعكسه لا نعتقد هناك وقتا إضافيا للأوبيك ".

الأطروحة الثالثة: رأس المال والعملات الدولية / لتسعير البترول

لم تكن أطروحة الخروج من التسعير الدولاري، أو التسعير المتعدد العملات للبترول جديدة في العلاقات الدولية، بل ترجع في أصولها إلى مرحلة سبعينات القرن الماضي، إلا أن تلك الأطروحات، ظلت طيلة القرن الماضي. محدودة الأثر بالنظر لـ:

1- غياب نظام نقدي موحد على صعيد واحدة من أهم مناطق التجارة الدولية ألا وهي المنطقة الأوروبية.

2- بغض النظر عن مستوى التطورات الحاصلة في الاقتصاد الياباني، و موقعة في التجارة الدولية، إلا أن تأثيره في زاوية العلاقات النقدية الدولية، ظل محدودا وإقليميا.

هذه المؤشرات و غيرها، سهلت بملاحظة ملموسة، مفادها أن السوق البترولية، هي سوق دولاريه ، مما يعيق موضوعيا أية آلية يراد بها الخروج من التسعير الدولاري، و في المرحلة الراهنة، ارتباطا بالتطورات الحاصلة على الصعيد العالمي:

أولا : نهاية مرحلة الحرب الباردة بمفهوم نظامين اقتصاديين" نظام ما يسمى إشتراكي و نظام رأسمالي"

ثانيا: تحول أوروبا إلى صيغة أوروبا الموحدة على الصعيد الاقتصادي و النقدي، حيث سيادة الأورو باعتباره عملة معظم الدول الأوروبية .

ثالثا: أرتباطا بالتحولات الدولية الجديدة ، توسعت حالة التكتلات الاقتصادية الكبرى في المناطق المختلفة.

كل هذه المؤشرات من جهة ، و التحول في أوضاع السوق البترولية، حيث النزعة الواسعة لخصخصة الصناعة البترولية من جهة ثانية، و هذا الميل التصاعدي المستمر لارتفاع أسعار البترول من جهة ثالثة، مما جعل أطروحة الخروج من

التسعير الدولاري، تتقدم ثانية على مستوى الجدل الراهن حول أوضاع البترول في الاقتصاد العالمي في الظروف الراهنة.

وهو ما يدفعنا للتأثير التالي، الثابت حاليا في ساحة الاقتصاد الدولي للبترول هناك اتجاهين رئيسين حول الأورو و الدولار في زاوية تسعير البترول الخام [22] .

الإتجاه الأول : يرى أن الظروف الحالية على مستويات متعددة من الوضع الدولي، و تحديدا في زاوية العلاقات الاقتصادية – النقدية الدولية لا تحتمل الاستمرار في التسعير الدولاري للبترول، و بالتالي من الضروري التحول من التسعير الدولاري إلى عملية التسعير بالأورو.

الاتجاه الثاني: يرى موضوعيا ليست هناك مبررات كافية، من زاوية الحساب الاقتصادي ، تشجع على التحول من الدولار إلى عملات أخرى، بل يذهبون إلى ما هو أبعد من ذلك، كون التحول من الدولار إلى عملات أخرى مثلا" **الأورو**" خسائره أكثر من منافعه.

و كمحاوله، في تأصيل الأفكار حول ذلك، و صياغة إجابات تقترب من موضوعه الحساب الاقتصادي على المستوى المنظور و الإستراتيجي، نثبت التالي : أن المشكلة التي نواجهها معظم الأحيان و بشكل متلازم في العلاقة ما بين الدولار و أسعار البترول هي التالي:

ارتفاع أسعار البترول ← انخفاض قيمه الدولار.

انخفاض أسعار البترول ← ارتفاع قيمة الدولار .

و بلا شك ، أن أوروبا تستفيد من حالة الدولار الرخيص، و في هذه الزاوية يرى جماعة الدفاع عن إبقاء تسعير البترول بالدولار، ما مفاده بغض النظر عما يحصل أحيانا، انخفاض في قيمة الدولار، إلا أنه ليس واقعيا أن تفكر الأوبك في تسعير بترولها بعمله أخرى غير الدولار الأمريكي للأسباب التالية:

1- أن الدولار، هو عملة أكبر مستورد لبترول الأوبك.

2- أن عملات معظم البلدان المستوردة لبترول الأوبك و كذلك عملات الأوبك نفسها ذات علاقة بالدولار، أن لم تكن مرتبطة و لمستويات معتبرة بالدولار.

3- كون الدولار مازال لحد الآن هو العملة الرئيسية التي يتم فيها تسعير معظم المواد الأولية، التي يتم بتداولها في السوق العالمية و كذلك أسعار السلع و الخدمات.

4- ثمة دول، يلاحظ فيها الدولار كعملة، أكثر جذبا و إثارة، سواء في حسابات التوفير الفردية أو في صفقات التبادل التجاري، و تعتبر روسيا، و بلدان الإتحاد السوفياتي سابقا و أوربا الشرقية، أمثلة ملموسة بهذا الصدد. و المفارقة في رأي جماعة إبقاء تسعير البترول الخام بالدولار، كونها لا ترى إشكالية انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى. حيث وصل الانخفاض في قيمة الدولار مقابل الأورو، في الفترة ما بين 2001 / جانفي 2008 إلى أكثر من 32% و ما يترتب على ذلك من انخفاض في قيمة العوائد البترولية بالنسبة للأوبك. حيث من وجهة نظرهم، يمكن الحفاظ على قيمة العوائد البترولية من خلال آلية تغيير النطاق السعري اتجاه المستوى الذي تراه الأوبك مناسبا !! و الأهم فيما ترتكز عليه جماعة الدفاع عن ضرورة استمرار الأسعار الدولارية للبترول، وهو كون هذه السوق، هي سوق دولارية أصلا و مند نشأتها، بالمقابل يبرز رأي جماعة الدفاع، حول ضرورة التحول من الدولار إلى الأورو في تسعير البترول، و هم في ذلك، ينطلقون من المؤشرات التالية:

-أن سوق المبادلات التجارية و تحديدا في زاوية الاستيراد أوروبيا حيث بالملموس، يلاحظ أن معظم واردات دول الأوبك و بشكل خاص " الشرق أوسطية و شمال أفريقيا " هي واردات من السوق الأوربية.

- أن معظم دول المنطقة العربية" الشرق أوسطية و شمال إفريقيا" معنية بشكل مباشر بالشراكة الأورو- متوسطية و هي بهذا المعنى معنية و بحدود معتبره في كل الترتيبات المتصلة بوضع ومكانة الأورو سوء على الصعيد الثنائي أو على الصعيد العالمي.

- تصعيد الصحوة الأوروبية للمصالح، بدأت ملامحها واضحة، مع العشرية الأخيرة من القرن الماضي، و يفترض عمليا، تصعيد مداولتها مع دول المنطقة العربية، و

إذا ما حصل مثل ذلك، فالراجح سينعكس إيجابيا على دول المنطقة، لكونه سيساعد في التخلص من حالة الاضطراب وعدم السيطرة بين قيمة العوائد البترولية، و قيمة ما تدفعه فعلا دول المنطقة في فاتورة وارداتها من جهة، و تسهيل مهمة معالجة الإختلالات في سياساتها النقدية من جهة أخرى، و بهذا المعنى تحديدا يمكن فهم رأي جماعة ضرورة التحول من الدولار إلى الأورو في تسعير البترول.

- إلا أنه في تقديرنا، هذه السيناريوهات، تظل محدودة الرؤى على المستوى المنظور و الإستراتيجي، وهو ما يدفعنا إلى صياغة بعض الأفكار الأولية من خلال التالي:

أولا: على مستوى رؤى الاقتصاد العالمي: التسليم في حالة تعدد القطبية الاقتصادية القارية، يعني التسليم في تعدد العملات الرئيسية الدولية، تباعا لتلك الفضاءات القارية، **ومن ثم فإن عملة تسعير البترول الخام ستكون مختلفة تباعا للفضاءات القارية المختلفة" الدولار، الأورو، اليان "** و الراجح، أن هذا الوضع **سيكون أمرا حتميا و ليس محتملا في زاوية تسعير البترول الخام.**

ثانيا: على المستوى المنظور: بلا شك، من غير الصحيح الاستمرار في تسعير البترول الخام بالدولار فقط، و يمكن القول، أن هذه العملية أصبحت مضره بمصالح دول الأوبك، مند انهيار نظام بريتون وودز مطلع سبعينات القرن الماضي، و بلا شك أيضا، أن مقترح تغيير النطاق السعري في حالة انخفاض قيمة الدولار، عمليه ليست بهذه السهولة، كما قد يتصورها البعض، و هي تتطلب استخدام أدوات و آليات فاعله، يمكن لها توجيه السعر نحو نطاق سعري جديد.

إلا أنه بالمقابل ، **من غير الصحيح الحديث عن تسعير للبترول الخام خارج نطاق الدولار، من دون وجود أسواق بترولية بالعملات الرئيسية الأخرى كمرادفه لسوق البترول الدولاري.**

مثل هذا الوضع، يدفعنا للتساؤل:

- هل الأوبك متاح إليها فعلا مثل هذه الآليات، و في الفترة المطلوبة، لتحقيق تغيير في النطاق

السعري؟!!... و الأهم نطاق سعري يمكن أن يستجاب إليه على المستوى الملموس.

- هل هناك أسواق بترولية واضحة المعالم بغير الدولار؟!!

موضوعيا، وكما نعتقد، مثل هذا التغيير المرتجى في النطاق السعري و السوق البترولية "بالأورو أو الين" و في الفترة المطلوبة، **أمر مشكوك فيه على المستوى المنظور**. من هنا تحديدا ، **فإن واقعية و أهمية الأورو كعملة لفضاء إقتصادي رئيسي في الإقتصاد العالمي، ينبغي عدم المبالغة بها إلى حد تبسيط عملية التحول في معاملاتنا الدولية من الدولار إلى الأورو** و بشكل خاص، إذا أخدنا بنظر الاعتبار، بعض إشارات التفوق الموضوعي للدولار في مجالات متعددة من المعاملات الدولية. وهو ما يدفعنا للاعتقاد، أن المرحلة الممتدة ما بين ما هو منظور وما هو إستراتيجي في عملات تسعير البترول، ينبغي أن تأخذ بنظر الاعتبار التالي:

1- أن تتولى الأوبك جديا مهمة تدريب خبرائها في زاوية الإعداد والتحسين النوعي لبياناتها المرتبطة بصياغة آليات طوارئ فاعله تسمح بتغيير النطاق السعري بشكل يلائم معالجة حدود التآكل الحاصل في قيمة الدولار.

2- أن تقوم أوروبا الموحدة بمسعى جاد، بإتجاه أن يكون حضورها في العلاقات النقدية الدولية، مرادفا ومكافأ لحضورها في العلاقات الإقتصادية الدولية، و أن يلقي بظلاله المباشرة على المؤسسات المالية الدولية الرئيسية "صندوق النقد الدولي"، البنك العالمي، "بنك التسويات الدولية" كي يسهل التماثل و التوازي بين مكانة الأورو و الدولار ميدانيا". وبالتأكيد مثل هذه العملية، تجعل إمكانية تشكل أسواق دولية بالأورو و بالين، أمرا متاحا بما في ذلك أسواق بترولية.

3- أن تكون الدول المنتجة – المصدرة للبترول " الأوبك و خارج الأوبك" طرفاً هاما" في مسعى تعدد الأسواق البترولية " سوق بترولية دولارية، سوق بترولية بالأورو، سوق بترولية بالين".

بهذا المعنى، فإن تعدد عملات تسعير البترول تباعا لتعدد فضاءات أسواقه القارية، يساعد إلى حدود بعيدة على تحقيق نوع من الاستقرار اللازم في قيمة العوائد البترولية لمواجهة استحقاقات التنمية المستديمة، و لتلبية احتياجات الإمدادات العالمية من البترول الخام.

تأسيسا على ما تقدم، يمكن صياغة الاستنتاج الرئيسي التالي: مهما قيل عن مزايا و عيوب تسعير البترول الخام بالدولار، إلا أن الأكيد أن الضرر من استمرار تسعير البترول الخام بالدولار فقط قائما، بالمقابل هذا لا يعني إن قرار تحول عملة التسعير من الدولار إلى الأورو متاحا أو مرغوبا به على المستوى المنظور، و الأكيد أيضا أن عملية تسعير البترول الخام على المستوى الإستراتيجي ستكون مختلفة الأطياف، " الدولار، الأورو، الين " تباعا للفضاءات الإقتصادية القارية المختلفة.

االهوامش:

1) – أ.د / عبد الأمير السعد / الاقتصاد العالمي – قضايا راهنة / مركز البحوث العربية الأفريقية بالتعاون مع دار الأمين / القاهرة 2007 .

2) – عبد الخالق فاروق / احتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط/دار العربي للنشر.القاهرة 2006.

3) – للمزيد حول ذلك ، راجع دراستنا / الريع البترولي والدولة الريعية / مجلة دراسات عربية / العدد أفريل /1989 بيروت .

4) – للمزيد راجع دراستنا / ملاحظات في السياسة البترولية / مجلة النهج العدد 16/1987 دمشق .

5) – للمزيد حول ذلك، راجع دراستنا مجلة النهج، مصدر سابق.

* بهذا الصدد، يمكن الاطلاع على وثائق احتفالية منظمة التضامن الآفرو آسيوية بمناسبة الذكرى الخمسين لمؤتمر باندونغ 1955 / الباحث/ .

6) – للمزيد من ذلك ، راجع دراستنا ! أ – المعادلة الصعبة في صناعة الغاز عالميا ، مجلة دراسات عربية / شباط 1988 / بيروت.

ب – قضايا الغاز الطبيعي عالميا / مجلة بحوث اقتصادية، عربية / العدد 15 /1999 / القاهرة

7) – للمزيد يمكن الاطلاع على دراستنا / مقاربة في البترول والإستراتيجية الأمريكية للطاقة مجلة التواصل العدد 13/2004 ، جامعة عنابة / الجزائر

* مما هو جدير بالملاحظة أن هذا التحليل لا يلغي أهمية بعض المؤشرات في استمرار انخفاض أسعار البترول طيلة تسعينات القرن الماضي / الباحث/ .

8) – دراستنا ، مجلة التواصل ، مصدر سابق .

9) – سمير أمين وآخرون / العولمة والنظام الدولي الجديد / سلسلة رقم38 منشورات مركز دراسات الوحدة العربية آواخر ديسمبر 2004 / بيروت .

10) – د . منير الحمش " الصين الشعبية – عملاق قادم من الشرق" ، منشورات دار الاهالي / دمشق 2002 ، وكذلك دراستنا / البترول والإستراتيجية الأمريكية للطاقة ، مجلة التواصل رقم 13 .

11) – نشرة الأوابك ، العد 2 ، 3 / 2006.

12) – مجلة أخبار النفط والصناعة ، العدد 426 /2006 .

13) – المصدر السابق .

14) – مجلة أخبار النفط والصناعة / المصدر السابق .

15) – المصدر السابق .

- عن جريدة الشروق الجزائرية /15 أوت 2006 / الباحث / .

16) – المصدر السابق / حيث طبقا لمعطياتها ، فإن اليابان تستورد اليوم 80% من حاجاتها البترولية من منطقة الشرق الأوسط ، والصين تستورد 45 % من حاجاتها البترولية من منطقة الشرق الأوسط ، والاتحاد الأوروبي يستورد 26 % من حاجاته البترولية من منطقة الشرق الأوسط ، بينما تستورد USA من الشرق الأوسط 20 % فقط من وارداتها البترولية من الخارج / الباحث/ .

17) – المصدر السابق ، وكذلك النشرة الشهرية / الأوابك – العدد 7 /2006.

18) – الدكتور حسين عبد الله / البترول العربي ، دراسة اقتصادية سياسية / منشورات دار النهضة العربية / القاهرة 2003

19) – تقرير / روبرت سكيتر / المدير السابق لمعهد اكسفورد لدراسات الطاقة / ، للمزيد يمكن الاطلاع على وثائق / مؤتمر الطاقة العربي الثامن / منشورات الأوابك حزيران 2006 وكذلك ما جاء في كتاب الكاتب الأمريكي بول روبرتسين " ما بعد النفط" / أواخر 2004 ، حيث يركز الكاتب على ان العالم سيعود إلى العصر البدائي خلال الـ 50 عاما المقبلة على أساس أن عصر النفط يكون قد انتهى ./ الباحث / .

20) – مجلة أخابر النفط والصناعة / مصدر سابق /

* ان " غيرهارد شروردور " المستشار الألماني السابق على حق حينما يقول ما مفاده " إن الارتفاع في أسعار البترول ليس بسبب نقص المعروض من سلعة البترول في الأسواق، بل بسبب مضاربات صناديق الاستثمار العالمية المخاطرة " / الباحث/ .

21) للمزيد حول ذلك، يمكن العودة إلى دراستنا/ملاحظات في السياسة البترولية/مجلة النهج السورية/العدد **16-1987**.

22) للمزيد يمكن الاطلاع على دراستنا الجدل الراهن حول الأورو و الدولار " مجلة النفط و الصناعة، العدد /365/2001 دولة الإمارات العربية المتحدة

المراجع:

1) – عبد الخالق فاروق / احتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط/ / دار العربي للنشر– القاهرة .2006.

2) – أ.د/ عبد الأمير السعد / الاقتصاد العالمي – قضايا راهنة / مركز البحوث العربية– ---- الافريقية بالتعاون مع دار الأمين القاهرة /2007

3) – للمزيد حول ذلك، راجع دراستنا / الريع البترولي والدولة الريعية/ مجلة دراسات عربية / العدد أفريل 1989 / بيروت

4) – للمزيد حول ذلك ، راجع دراستنا / ملاحظات في السياسة البترولية / مجلة النهج العدد 16 /1987 / بيروت .

5)– المصدر السابق .

6)– للمزيد راجع دراستنا :

أ – المعادلة الصعبة في صناعة الغاز عالميا / مجلة دراسات عربية / شباط 1988 / بيروت . العدد 15/ 1999 القاهرة.

7)– للمزيد يمكن الاطلاع على دراستنا / مقاربة في البترول والإستراتيجية الأمريكية للطاقة / مجلة التواصل، العدد 13/ 2004 – جامعة عنابة / الجزائر.

8)– المصدر السابق .

9) – د. سمير أمين وآخرون / العولمة والنظام الدولي الجديد / سلسلة رقم 32 ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية / أواخر ديسمبر 2004 بيروت.

10) – د.منير الحمش / الصين الشعبية – عملاق قادم من الشرق / منشورات دارالأهالي / دمشق 2002 .

11) نشرة الأوابك ، العد 2 ، 3 / .2006

12)- المصدر السابق .

13)- المصدر السابق .

14)- المصدر السابق .

15)- المصدر السابق .

16)- المصدر السابق .

17)- أ – المصدر السابق .

ب – نشرة الأوابك العدد7 /2006

18) – الدكتور حسين عبد الله / البترول العربي – دراسة اقتصادية سياسية / منشورات دار النهضة العربية / القاهرة 2003 .

19) – وثائق مؤتمر الطاقة العربية الثامن / منشورات الأوابك حزيران 2006

20) – مجلة أخبار النفط والصناعة / مصدر سابق/ .

21) للمزيد حول ذلك، يمكن العودة إلى دراستنا/ملاحظات في السياسة البترولية/مجلة النهج السورية/العدد **16-1987**.

22) للمزيد يمكن الاطلاع على دراستنا الجدل الراهن حول الأورو و الدولار " مجلة النفط و الصناعة، العدد /365/2001 دولة الإمارات العربية المتحدة

النفط الجزائري والتنمية الإنسانية المستدامة

د. بلقاسم ماضي
جامعة باجي مختار-عنابة

" **النفط مشروب الأباطرة الكبار وليس مشروب الشعوب.**" **(نزار قباني)**

ملخص

يحاول هذا المقال شرح جدلية ارتباط تطلعات تحقيق مختلف مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة، مع التركيز على الدور المحوري الرئيسي الذي كان ولا زال يلعبه الذهب الأسود، عبر مختلف محطات البناء الاقتصادي في الجزائر. تقترح هذه الدراسة في خاتمة المطاف جملة من التوصيات، في سبيل عقلنة هذه العوائد النفطية الضخمة، كتحسين طرق وأساليب جباية البترول الجزائري، والتكيف السريع مع التقلبات اليومية لأسعار النفط سلبا وإيجابا، وإعطاء الأولوية لمعالجة مختلف الاختلالات الاجتماعية والهيكلية كأولوية قبل المشاريع الكبرى والاستثمارات الضخمة.

الكلمات الدالة: التنمية الإنسانية المستدامة Sustainable Human Development ( ) SHDالنفط والريع البترولي- رأس المال البشري.

Abstract

The present article tries to explain the relationship between Algerian Oil and Sustainable Human Development (SHD), mainly the role of petroleum incomes across several periods of economic building in Algeria. The study puts forward a number of recommendations for the rationalization of such incomes, fiscal methods, price fluctuation, and the treatment of the social and structural dysfunctions as a priority over major projects and massive investments.

مقدمة:

رغم تنامي العولمة الاقتصادية للنموذج الرأسمالي الأورو- أمريكي، فقد أصبحت التنمية الإنسانية المستدامة محور العديد من الدراسات الأكاديمية والمقاربات العملية الحكومية، ليس فقط في بلدان التقدم والتفوق، بل حتى لدى دول التخلف الحضاري، التي أوصت من أجلها الهيآت الدولية بالعمل الجاد لتحقيق مستويات

مقبولة من التنمية الإنسانية المستدامة، للوصول إلى درجات عالية من التنمية في الألفية الثالثة.

وبرأي الكثير من الباحثين الاقتصاديين، فإن ذلك لن يتم دون مواجهة تحديات الاستثمار البشري، واعتباره ممرا حتميا لتحقيق تلك الأهداف الكبرى، التي تتبناها المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتسعى جاهدة لإنجاح الوصول إليها في كامل أنحاء المعمورة.

من جانب آخر، وفيما يخص الدول العربية البترولية الغنية بمواردها والفقيرة في تنميتها، على غرار الجزائر ونيجيريا وليبيا (على سبيل المثال لا الحصر) يعتمد صناع القرار الاقتصادي بشكل رئيسي محوري كبير على تفعيل مساهمة النفط في جهود تحقيق مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة.

غير أن المفارقة الكبرى أنه ساد اعتقاد خاطئ خطير عند عموم الجزائريين، خاصة لدى غير الاقتصاديين أو بعض الأكاديميين غير المتخصصين، باقتصار الدور الاقتصادي للنفط في الاعتماد الاتكالي السلبي على الريع البترولي، وتحول هذا الأخير إلى معول هدم حقيقي لكل محاولات البناء الاقتصادي العقلاني السليم، بدل التأثير الإيجابي.

ورغم أن هذا الرأي يملك من الأدلة ما يكفي لترويجه وتصديقه، كاعتماد الخزينة العمومية في 98% من إيراداتها على العوائد النفطية، واستيلاء صادرات البترول على حوالي 97% من مجموع الصادرات، فإن النظام البترولي الجزائري مجبر على التكيف مع المعطيات الدولية الجدية الجديدة، بتوسيع دور النفط من مجرد عائدات ريعية إلى ركيزة أساسية تسند عضد الدولة في محاولات اللحاق بالركب العالمي نحو مزيد من التنمية الإنسانية المستدامة.

تأسيسا على ما سبق، ثمة تساؤلات هامة تطرح نفسها بقوة في هذا المجال:

كيف تم الانتقال علميا، عمليا وعالميا من التنمية الشاملة المستحيلة إلى التنمية الإنسانية المستدامة؟

إلى أي مدى ساهم النفط الجزائري فعليا وإيجابيا في بناء الاقتصاد الوطني؟

كيف يتم إسقاط مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة على الواقع الجزائري؟

ما هي فرص تفعيل مساهمة النفط في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة بالجزائر؟

1 – من التنمية الشاملة المستحيلة إلى التنمية الإنسانية المستدامة:

رغم انهيار الأطروحات الاشتراكية القائمة على تغليب المصالح الاجتماعية على الربح الفردي وأنانيته المفرطة، ومحاولات بناء نموذج تنمية شاملة ولو على حساب المعطى الاقتصادي العقلاني، ورغم هيمنة العولمة الاقتصادية للنموذج الرأسمالي الأورو– أمريكي، فقد أصبحت التنمية الإنسانية المستدامة Sustainable Human Development (SHD) في أغلب دول التقدم الحضاري إحدى ركائز النمو الاقتصادي، فضلا عن الاستقرار السياسي والرفاه الاجتماعي.

ولأن العولمة لا تستثني الفقراء، فقد أوصت لجنة التنمية التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي جميع الدول (خاصة ذات الدخل المتدني والمتوسط) بالعمل الجاد لتحقيق مستويات مقبولة من التنمية الإنسانية المستدامة، للوصول إلى درجات عالية من التنمية في الألفية الثالثة، وذلك بإتباع ما يلي من الإجراءات:

1 – زيادة الإنفاق العام على التعليم والرعاية الصحية.

2 – تقديم خدمات للفقراء بفعالية أكبر.

3 – تحقيق المساواة بين الجنسين (خاصة ما يتعلق بالصحة).

4 – توجيه عناية أكبر للمياه والصرف الصحي والتعليم (1).

قبل ذلك، صدر خلال عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول تقرير عن التنمية الإنسانية، اعتمد تعريفاً لمفهومها، قام بتعديله لاحقاً في تقريره لعام 1995، جاء فيه:

" إن التنمية الإنسانية هي عملية توسيع لخيارات الناس، التي يمكن أن تكون مطلقة أو نسبية تتغير بمرور الوقت، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية الإنسانية هي:

1 – التمتع بحياة مديدة وصحية.

2 – اكتساب المعرفة.

3 – الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

ولأنها مستدامة، فخياراتها الإضافية هي:

1 – الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2 – التمتع بفرص الخلق والإنتاج.

3 – الحصول على الاحترام الذاتي / الشخصي.

4 – التكفل بحقوق الإنسان كاملة غير منقوصة".

والحقيقة أن التنمية الإنسانية المستدامة تعتبر نظرية في التنمية الاقتصادية – الاجتماعية، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية، باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية، دون أن تهمل أهميتها التي لا تنكر، فلا يمكن اعتبارها مجرد زيادة في الإنتاج، بل إنها تمكن الناس من توسيع نطاق خياراتهم بفعل المزيد من أجل معيشة أليق وحياة أطول وأفضل (2).

إن أفضل أسلوب لقياس مستوى المعيشة دولياً هو من خلال قياس أوجه أو مكونات محددة ومنفصلة للوضع الشامل للحياة، قابلة للقياس الكمي، وتعكس الأهداف الدولية (3).

ولتجاوز صعوبة الاستدلال على المستوى المحقق من التنمية الإنسانية المستدامة، تم الاعتماد على مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية، تبناها التقرير سالف الذكر في دليل قام بتركيبه من مجموعة محددة من المعطيات والإنجازات، في مجالات التنمية الإنسانية الأساسية القابلة للقياس خلال فترات زمنية وقابلة للمقارنة فيما بين الدول.

تتعلق هذه المؤشرات بطول العمر والمعرفة ومستوى المعيشة، وقد أعطي لكل منها دليل معين يتناسب وشدة ارتباطه بالتنمية الإنسانية، واختيرت قيمة للدليل تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، إذ تكون البلدان الأقل تنمية أقرب إلى الصفر.

وتضم هذه المجموعة من الأدلة طيفاً واسعاً من المؤشرات التي تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية و السياسية، والتي تعكس في النهاية التقدم المحرز على صعيد التنمية الإنسانية، ونقاط الضعف والثغرات فيها، ويتجاوز عدد المؤشرات في التقرير 180 مؤشراً توزعت على الشكل التالي:

دليل التنمية الإنسانية ويضم أربعة مؤشرات.

دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ويضم ثمانية مؤشرات.

مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس ويضم أربعة مؤشرات.

الفقر البشري في البلدان النامية ويضم أحد عشر مؤشراً.

اتجاهات التنمية الإنسانية ونصيب الفرد من الدخل، وهو يرصد التغيرات في قيمة دليل التنمية الإنسانية عبر عدد من السنوات، بالإضافة إلى التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك السنوات.

التقدم المحرز فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة و يضم خمسة مؤشرات.

الملامح الأساسية للصحة ويضم عشرة مؤشرات.

اختلالات التوازن في التعليم ويضم عشرة مؤشرات.

الأداء الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات.

بنية الاقتصاد الكلي ويضم أحد عشر مؤشراً.

اختلالات التوازن في استخدام الموارد ويضم ستة مؤشرات.

المعونة والديون حسب البلد المتلقي ويضم ستة مؤشرات.

تدفقات المعونة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ويضم ثمانية مؤشرات.

الاتجاهات الديموغرافية ويضم سبعة مؤشرات.

استخدام الطاقة ويضم أربعة مؤشرات.

الملامح الأساسية للتدهور البيئي ويضم ثمانية مؤشرات.

إدارة البيئة ويضم ثمانية مؤشرات.

الأمن الغذائي والتغذية ويضم سبعة مؤشرات.

الأمن الوظيفي ويضم سبعة مؤشرات.

الملامح الأساسية للحياة السياسية ويضم سبعة مؤشرات.

الجريمة ويضم خمسة مؤشرات.

الكرب الشخصي ويضم ستة مؤشرات.

الفجوات بين الجنسين في التعليم ويضم اثنا عشر مؤشراً.

الفجوات بين الجنسين في النشاط الاقتصادي ويضم ستة المؤشرات.

الفجوات بين الجنسين في عبء العمل وتوزيع الوقت ويضم ستة مؤشرات.

الفجوات بين الجنسين في المشاركة السياسية ويضم ستة مؤشرات.

حالة صكوك مختارة من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ويضم ثمانية اتفاقيات وصكوك دولية أساسية.

يسمح هذا العدد الكبير من المؤشرات بالتعرف على التطور المحقق وآفاق التنمية الإنسانية المستدامة، ويعكس صورة أولية للحياة الاجتماعية والسياسية والحقوق والحريات الفردية، التي هي عنصر أساس في التنمية الإنسانية، كما يعكس غياب عدد من المؤشرات بالنسبة لبلد ما مستوى الشفافية والمشاركة، وهي سلبية في هذه الحالة تخفف من قيمة دليل التنمية الإنسانية الشامل.

2 – النفط الجزائري: عامل بناء أم معول هدم؟

لا يمكن استبصار مدى مساهمة النفط الجزائري في تحقيق مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة، قبل إعطاء لمحة تاريخية، ولو موجزة وسريعة، للدور الذي لعبه البترول في تنفيذ مختلف مخططات التنمية الشاملة، التي وضعتها الدولة منذ الاستقلال، وجندت لها مبالغ ضخمة وإمكانيات هائلة، لم تكن لتجد طريقها للتطبيق لو لم تساهم في تمويلها العائدات البترولية بشكل محوري كبير.

رغم ذلك، فقد ظل قطاع المحروقات عشية الاستقلال متخلفا في علاقته بالسلسلة الاقتصادية الوطنية، وبقي حجم الدخول الموزعة في هذا القطاع ضعيفا 9000 عامل مأجور من أجل 60% من الاستثمارات الإنتاجية، بينما واصلت الشركات الغربية عمليات احتكار سوق السلع التجهيزية لإنتاج ونقل النفط

الجزائري، لتبقى الجزائر بالنسبة لها سوقا كاملة لعملياتها التجريبية في تطوير أجهزة بترولية جديدة.

من أجل ذلك، أسست الدولة في 1964/12/31 أول شركة وطنية للتنقيب عن المحروقات وإنتاجها وتصنيعها وتسويقها، الشهيرة باسمها الحالي سوناطراك، غايتها الأساسية السيطرة الوطنية على الثروة النفطية، والقيام بعمليات نقل وتسويق النفط والغاز، ثم اتسع نشاطها تباعا، ليشمل كافة مراحل صناعة الهيدروكاربونات، بعد صدور المرسوم رقم 66-292 الصادر بتاريخ 1966/09/11 (4).

تمكنت سوناطراك بعد قرارات التأميم في 1971/02/24 و1971/04/12 أن تحل بسرعة ونجاح محل الشركات صاحبة الامتيازات السابقة، فاتسعت الساحات المنجمية العائدة لها، من 25 ألف كيلومتر مربع في نهاية 1966 إلى 800 ألف كيلومتر مربع في عام 1971، إضافة إلى 15 ألف كيلومتر مربع تساهم في ملكيتها مع شركات أجنبية.

شهدت هذه المرحلة تركيزا كبيرا في اهتمام الدولة بقطاع المحروقات، فقد بلغت الاعتمادات المخصصة لسوناطراك 2710 مليون دينار جزائري، وهذا الرقم يمثل حوالي 50% من مجموع استثمارات القطاع العام، ضمن خطة التنمية الثلاثية للفترة الممتدة ما بين 1967 و1969 (5).

ثم زادت الدولة قيمة هذا المبلغ إلى 4573 مليون دينار جزائري، في خطة التنمية الرباعية الأولى، للفترة ما بين 1970 و1973 وهي تمثل 36% من إجمالي الاستثمارات الصناعية، و15.6% من إجمالي توظيفات القطاع العام الواردة في هذه الخطة.

لم تعد الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال مجرد متفرج وجابٍ للضرائب في حقل المحروقات، بل عزمت على السيطرة على هذا القطاع الاقتصادي الهام في أقرب وقت ممكن، لتسخير العوائد النفطية التي كانت تسيل لعاب فرنسا في تحقيق المشروع الوطني الضخم، المتمثل في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

إن أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني جعلت منه يحقق 40% من الناتج الوطني الإجمالي، و96% من صادرات البلاد، كما ساهم بأكثر من 50% من الإيرادات النهائية للدولة، موفرا أكثر من 100000 منصب عمل (6).

وتعكس هذه المرحلة اتجاها متميزا في الموازنة بين استهلاك القطاعات المختلفة، طبقا لمضمون اجتماعي- اقتصادي للتنمية، ففي الوقت الذي لم يحظ فيه قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية إلا بـ17% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة عام 1965، لوحظ ارتفاع النسبة إلى 25% عام 1975 على حساب التراجع الذي حصل في نسبة الاستهلاك المنزلي من 46% عام 1965 إلى 37% عام 1975.

وبالنظر للمهام المطروحة أمام النفط الجزائري في إمداد القطاع الزراعي بالوقود والطاقة، وتنفيذ برامج كهربائية في جميع مدن وقرى البلاد وتمويلها بالغاز، أولت الدولة أهمية كبرى منذ المخطط الثلاثي (1967 – 1969) إلى القطاعات المنتجة، وبشكل خاص قطاع المحروقات، الذي بلغت حصته 50 % خلال فترة المخطط، باعتبار أن تطور قطاعي الصناعة والنقل السريع يتطلب توسيع برامج الاستثمار الخاصة بقطاع الوقود والطاقة.

مما يعني أن المخطط الاقتصادي في تركيزه على الاستثمار في الصناعات القاعدية، حاول عدم تبذير موارد البلاد الطبيعية، وخاصة المحروقات، في المدى القصير، وبالتالي فإن عمليات التراكم التي بدأها المخطط الثلاثي سهلت الطريق أمام المخطط الرباعي الأول والثاني، لتطبيق السياسة الصناعية التي اتبعتها الجزائر لاحقا.

وفعلا، فقد نص الخطاب المتعلق بالخطة الرباعية الأولى (1970 – 1973) على أن إستراتيجية التنمية التي اختارتها البلاد موجهة للانتقال بالجزائر من اقتصاد متخلف في نموه، نتيجة قرن ونصف من الاحتلال الاستعماري، إلى اقتصاد عصري قادر على تأمين جميع ثمار التقدم التقني، بالاعتماد على إمكانياته الذاتية (7).

ولقد ثبت أن إجراء الانتقال العميق في هيكل اقتصاد متخلف يتطلب سياسة تصنيعية، تهتم بالدرجة الأساسية بالقاعدة المادية – التقنية، لتسمح بتشكيل هيكلي مترابط في البلاد، يتمتع بدرجة عالية نسبيا من التكامل بين القطاعات وداخلها.

شكل ما تم إنفاقه واستثماره في قطاع المحروقات حوالي 50% من إيرادات الجزائر من المحروقات، التي بلغت في فترة المخطط الرباعي الأول 5.675 مليار دولار، ومن الخصائص المميزة لبرنامج الاستثمار في خطة (1970 – 1973) هو الزيادة الحادة في صناعتي بناء الآلات والمعدات، حيث تضاعفت حصة هذه المجالات بأكثر من 6 مرات عند تحليل حصتها في بنية الاستثمارات.

وجاء هذا الاهتمام نتيجة موضوعية لإقامة مجموعات صناعية واسعة، تعتمد على منتجات مركب الحديد والصلب في الحجار بولاية عنابة، وبالتالي تقليص استيراد بعض السلع الرأسمالية، وهذا الاهتمام دفع بالمخطط الرباعي الأول أن يضع تركيزا في حسابات الخطة مشروعات جديدة، أقسام جديدة في مصنع الجرارات في قسنطينة، بناء مصنع البطاريات الجافة في مدينة سطيف، بناء مركب ضخم للمعدات الكهربائية في مدينة تيزي وزو....الخ.

وبالتأكيد فإن تأمين الإمكانيات المادية لإنجاز مثل هذه المشروعات وأعباء مناصب العمل اللازمة لها، لم يكن ممكنا تحقيقها، لولا الاهتمام المميز للسياسة الاقتصادية بقطاع المحروقات، لتمويل عمليات المشروعات الجديدة من جهة، ومن جهة أخرى استخدام القروض الأجنبية على نطاق واسع وغير عقلاني أحيانا، بالشكل الذي ترك آثاره السلبية لحد الآن على جملة من المؤشرات، التي تتعلق بفاعلية القرار الاقتصادي الجزائري، خاصة على صعيد التجارة الدولية بشكل عام، والصناعة البترولية بشكل خاص.

بفضل ارتفاع أسعار البترول العالمية عامي 1973 و1974 تضاعف حجم الإيرادات البترولية إلى 1.8 مليار دولار في خطة (1974–1977) أي بزيادة ثلاث مرات، وقد ترتب على مؤشرات زيادة الموارد البترولية توسع في حجم الاستثمارات التي تضمنتها الخطة أي 110. مليار دينار، أي فاقت بمرتين عن مستواها في

الخطة السابقة، ولقد اقترحت الخطة توجيه 48 مليار دينار من هذه الاستثمارات إلى الصناعة (8).

ورغم أن النسبة المئوية للاستثمارات المخصصة للصناعة انخفضت من 55% في خطة (1970 – 1973) إلى 43.5% في الخطة الرباعية الثانية (1974 – 1977)، إلا أن قيمتها المطلقة ارتفعت وبشكل حاد، بفضل الزيادة الكبيرة من الإمكانيات المالية للحكومة، مما سمح لها بتخصيص أدوات استثمارية أكبر، مقارنة مع الفترات الماضية لحل عدد من المشاكل الاجتماعية.

وقد خصص للحاجيات الاجتماعية بما في ذلك البناء السكني 13.3% من الأدوات الاستثمارية، مقابل 11,50% في خطة (1970 – 1973) كما تضاعف الإنفاق على تطوير التعليم، وإعداد الكوادر ثلاث مرات، وقد ارتفعت بشكل جوهري نسبة الأدوات الاستثمارية المخصصة لتطوير البناء الاقتصادي التحتي من 11% في خطة (1970 – 1973) إلى 14% في خطة (1974 – 1977).

وفي الوقت الذي جرى تركيز الجهود على أكثر القطاعات الاقتصادية أهمية من وجهة النظر الإستراتيجية، وجه اهتمام أكبر إلى توزيع القوى المنتجة، والاستخدام العقلاني للموارد المادية والبشرية، وقد جرى التركيز خاصة على زيادة فرص العمل، وتنفيذ ما يسمى بالبرامج الخاصة بتطوير مناطق البلاد الأكثر تخلفا.

تتمحور التوصيات التي أكد عليها برنامج المخطط الخماسي الأول (1980 – 1984) فيما يتعلق بقطاع المحروقات على إعداد تخطيط قطاعي على المدى البعيد، وتحديد وتطبيق نمط الاستهلاك الداخلي، مع صياغة إستراتيجية في مجال التصدير.

وبالرغم من كون قطاع المحروقات ظل العمود الفقري الذي يمكن من خلاله إنهاض الاقتصاد الوطني، إلا أن ذلك لا يمنع من ملاحظة أن الخطة الخماسية الأولى 1980–1984 كان هدفها الرئيسي إعادة تنظيم البلاد، بما يؤدي إلى أفضل تغطية للحاجات الأساسية للسكان، في وقت يتم فيه محاولة تضييق هامش التبعية لقطاع المحروقات.

على صعيد الإعداد المهني والتدريب، يمكن ملاحظة أن الحصيلة التقنية لدور المحروقات في خطة 1980–1984 كانت أكثر الجوانب بروزا في دورها في الاقتصاد الوطني، فمع الأيام الأولى للاستقلال أعطت القيادة السياسية دورا متميزا لعملية تسريع الإعداد المهني للكوادر والإطارات العاملة في الصناعات البترولية: النفط والغاز والبتروكماويات، باعتبار ذلك شرطا لابد من توافره في سياق تعزيز الجهود الاستكشافية، وضبط وإدارة عملية الإنتاج.

ولهذا، فان جهدا كبيرا قد بذل في هذا الاتجاه، لا سيما من طرف المؤسستين المعنيتين بذلك: وهما المعهد الوطني للهيدروكاربونات والكيمياء، والمؤسسة الجزائرية للبترول، وهما تحت إشراف وزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية، إذ قامتا منذ تأسيسهما عامي 1964 و1965 حتى نهاية المخطط الخماسي الأول بإعداد 13.427 مهندس تقني، وخلال سنوات الخطة الخماسية الأولى وحدها استطاع المعهدان أن يخرجا 6020 طالبا، منهم 23 مهندس، 51% كوادر فنية عالية، 16% تقنيون.

يضاف إلى ذلك الطلاب الذين يتلقون علومهم وتدريبهم في المعاهد العامة للتعليم العالي والثانوي، التي تعمل تحت إشراف وزارات أخرى مثل وزارة العمل والإعداد المهني، أو وزارة الصناعات الثقيلة، مع العلم أن تكلفة إعداد مهندس بترول خلال خمس سنوات في الجزائر هي 50.000 دولار، وكلفة الإطار الفني لا تقل عن 25.000 دولار، يكون واضحا الدور الذي أولته السياسة الاقتصادية تجاه عملية إعداد الكوادر التقنية – الإدارية العاملة في ميدان قطاع المحروقات.

تضاءلت مساهمة العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في منتصف الثمانينات، ليتكرس ذلك أكثر فأكثر بعيد أزمة 1986 التي عرفت فيها أسعار المحروقات أحد أشد تقلباتها في الاتجاه السلبي المتناقص، وهكذا برزت اتجاهات قوية لمعالجة حالة التدني التي تعاني منها الصناعة البترولية، التي أدت بدورها إلى تدني العوائد البترولية.

ترتب عن ذلك تصاعد أرقام المديونية الجزائرية بأشكالها المختلفة، حيث انتقلت هذه المديونية من 12 مليار دولار سنة 1980 إلى 28 مليار دولار سنة 1990.

برز خلال تسعينيات القرن الماضي اتجاه فعال في تصحيح حالة التدني في الصناعة البترولية، عبر اختبار أساليب جديدة في مجال الطاقة، ومنها:

– إتباع أسلوب استدراج العروض لتطوير وزيادة الاحتياطيات النفطية، وفي هذا المجال قامت الدولة بإدخال تعديلات هامة على تشريعاتها، من بينها أن الشركاء الأجانب لم يعودوا مضطرين إلى الاستعانة بالشركات الأجنبية في أنشطتهم الاستكشافية، بل أصبح بإمكانهم استخدام الوسائل التي يرغبون فيها.

أصبح بإمكان الشركاء الأجانب استيراد معداتهم الضرورية مع إعفائها من الرسوم الجمركية، ومنذ عام 1986 أدخلت الدولة الجزائرية نظاما تشجيعيا تتمكن بموجبه الشركات المختلطة من استغلال الغاز الطبيعي المكتشف، بصيغ جديدة لتشجيعهم على تطوير الاحتياطي النفطي.

العناية بمعطيات الدراسات العلمية فيما يتعلق بإمكانيات تطبيق تقنيات جديدة للاستخلاص الثانوي يسمح باستخراج 400–500 مليون طن إضافية من نفط الحقول الموجودة، وهو ما يفترض إيجاد صيغ متنوعة للتعاون مع الشركات الأجنبية، التي تملك طاقات فنية ومالية ضرورية للقيام بهذا النوع من العمليات، وينبغي بهذا الصدد حسن الاستخدام الفعال لمؤثر الموقع الجغرافي الذي تتمتع به البلاد فيما يتعلق بالمستهلكين الرئيسيين، إضافة لمستلزمات تكييف التشريعات القانونية حتى تستجيب لمتطلبات المنافسة العالمية.

اضطرت الحكومة الجزائرية إلى تطبيق برامج التصحيح الهيكلي بين 1994 و1998 وهي برامج نقدوية صارمة جدا، فرضتها الهيآت المالية الدولية، لإنقاذ الخزينة العمومية من اختناق مالي رهيب، والانتقال نحو اقتصاد السوق الليبرالي.

كما توجهت الجزائر جديا نحو وضع إستراتيجية لتعظيم هذه العوائد البترولية منذ بداية التسعينات، مستغلة انتعاش القطاع بفعل الاهتمام الدولي الشركات النفطية

الأجنبية، وخاصة الأمريكية، ببترول الصحراء الجزائرية، لجني أغلب صفقات الاستخراج والتنقيب، واقتسام العوائد مع الجزائريين.

ذلك أنه أمام تردي الوضع البترولي نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، حاولت السلطات الاقتصادية تطوير احتياطيات البترول الجزائري، تضخيما للمبالغ التي يدرها الذهب الأسود على شكل عوائد، لمواجهة تراكم المديونية الخارجية، التي تصاعدت آنذاك بشكل رهيب، وتلبية الطلب المحلي المتزايد من جهة أخرى.

3 – نحو تفعيل مساهمة النفط في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة بالجزائر:

قبل تقديم بعض المقترحات لعقلنة استغلال العوائد النفطية في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة بالجزائر، بعد استرجاع البرميل الواحد سعره العالي، بل تجاوزه كل التوقعات فوق سقف 80 دولارا حاليا، يمكن التذكير ببعض فرص تحقيق أغلب مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة، باستغلال التركيز العالمي على التنمية الإنسانية المستدامة كإحدى سبل الوصول إلى النمو الاقتصادي، مما لا يترك للجزائر أي مجال للتردد والمماطلة.

غير أن محاولة إسقاط ماهية ومؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة على الواقع الجزائري، رغم النقص الكبير في الدراسات الأكاديمية خاصة المسحية الميدانية، يوقف العديد من الطموحات والتطلعات في هذا الشأن، باعتبار المرتبة المتأخرة جدا التي تحتلها الجزائر في التصنيف العالمي.

ففي سنة 2005 تبوأت الجزائر المرتبة 103 بعد تقدمها بدرجة واحدة، إذ كان ترتيبها 104 في سنة 2004 و107 في السنة التي سبقتها 2003 من أصل 173 دولة، متأخرة حتى عن بعض الجيران المغاربيين كتونس وليبيا(9).

كما بلغت قيمة دليل التنمية الإنسانية للجزائر حسب معطيات عام 1997 ما يعادل 0.665 وكان ترتيبها 109 من أصل 174 دولة حسب التصنيف العالمي، علما أن قيمة دليل التنمية البشرية المتوسط تبلغ 0.662 وهي قيمة دليل الجزائر تقريباً، وتنضوي معظم الدول العربية في هذا المستوى المتوسط للتنمية الإنسانية

حسب تقرير التنمية البشرية لعام 1999، ويعتبر الموقع الذي تحتله الجزائر في مجال التنمية الإنسانية متدن نسبيا مقارنة مع الدول الأخرى في العالم.

لذلك، ينبغي على السلطات العليا في البلاد تسريع محاولات اللحاق بالركب المتطور في هذا المجال، خاصة في ظل انتعاش سعر البترول وبلوغه سقف 80 دولارا، مما أعطى للخزينة العمومية بحبوحة مالية لم تكن تحلم بها إطلاقا.

يمكن بعد استعراض موجز لماهية ومؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة من جهة، ودور النفط الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في جزائر ما قبل التحول الإجباري نحو اقتصاد السوق من جهة أخرى، اقتراح بعض التوصيات للاستفادة من الفورة النفطية الحالية، ليس فقط لاستعادة مشروع البناء الاقتصادي في الجزائر، الذي عطلته سنوات الجمر والدماء والدموع والدمار، بل لتحقيق إنعاش حقيقي، مستند على مؤشرات ميدانية ملموسة، جاء أغلبها في مدخل التنمية الإنسانية المستدامة:

1 – عقلنة استخدام المبالغ الضخمة للعوائد البترولية وشفافية التعامل معها، بتحسين طرق وأساليب جباية البترول الجزائري، وتجنب تبذير الفوائض المالية الحالية في مشاريع ذات تكلفة عالية جدا، أو مظاهر ترف ورفاهية، على غرار دول الخليج، مع التكيف السريع مع التقلبات اليومية لأسعار النفط سلبا وإيجابا.

2 – إعطاء الأولوية لمعالجة الاختلالات الاجتماعية والهيكلية، قبل المشاريع الكبرى والاستثمارات الضخمة العملاقة، باعتبار الإنسان هو المنطلق والغاية، استنادا إلى مدخل التنمية الإنسانية المستدامة، التي تعتبر نظرية في التنمية الاقتصادية – الاجتماعية، تتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية، باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية، دون أن تهمل أهميتها التي لا تنكر، فلا يمكن اعتبارها مجرد زيادة في الإنتاج، بل إنها تمكن الناس من توسيع نطاق خياراتهم بفعل المزيد من أجل معيشة أليق وحياة أطول وأفضل.

3 – تمكين المواطن الجزائري بفضل النفط من التمتع بحياة مديدة وصحية، وتيسير سبل اكتساب المعرفة، بزيادة الإنفاق العام على التعليم والرعاية الصحية، مع الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق، بتوفير الحاجيات الضرورية والكمالية بأسعار معقولة، وتقديم خدمات للفقراء بفعالية أكبر، مع إعطاء المواطنين مزيدا من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تمكينهم من التمتع بفرص الخلق والإنتاج، والحصول على الاحترام الذاتي / الشخصي، الذي لا يتحقق إلا عن طريق التكفل بحقوق الإنسان كاملة غير منقوصة.

4 – إعطاء المزيد من الاهتمام لرأس المال البشري، وهو ما باشرت به بعض المؤسسات الجزائرية الكبيرة، من خلال إعادة تأهيل كوادرها وتدريبهم وتنمية مهاراتهم، ليصبح الاستثمار في هذا المجال أحد أبرز رهانات تحقيق الوثبة الاقتصادية المنشودة، شرط الخروج من الاعتماد الاتكالي على الريع النفطي.

ولأن فاقد الشيء لا يعطيه، فقد وجب على أكبر شركة بترولية جزائرية تقديم المثل والقدوة، في تكوين كوادرها والاهتمام بتطوير رأسمالها البشري، وهو ما لم تهمله سوناطراك، بل شرعت منذ الأيام الأولى لتأسيسها على إحلال الكادر الجزائري المتخصص، ففي الوقت الذي ارتفع فيه عدد العاملين من الإطارات المختلفة من 3000 شخص عام 1967 إلى 15000 شخص في مطلع عام 1972، شكلت نسبة الموظفين الجزائريين 99%، كما أن وصل عدد المهندسين والفنيين المؤهلين من الجزائريين في عام 1973 إلى 1946 موظف متخصص، وتم تدريب الإطارات المتخصصة عبر الخبرة التطبيقية في الحقول، أو في نشاطات قطاعي النفط والغاز، تحت الإشراف المباشر للشركة الوطنية سوناطراك، مما أكسبها مميزات الشركات النفطية العالمية.

5 – تسريع محاولات تحقيق مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة كمدخل تمهيدي ضروري لبناء اقتصاد إنتاج حقيقي في الجزائر، غير مرتهن للتقلبات اليومية العشوائية لأسعار النفط، وهو ما لن يتم أبدا دون ترشيد استخدام العوائد

النفطية في ذلك، والتخطيط العقلاني لتفعيل الدور الإيجابي المزدوج لهذا الذهب الأسود.

الخاتمة:

بإمكان النفط الجزائري بل من واجبه لعب دور أكثر إيجابية وتميزا، في محاولات تحقيق مختلف مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة بالجزائر، فإضافة إلى دوره التمويلي المباشر، والذي كان متوقفا بنسبة كبيرة على فاعلية سوناطراك، والتقلبات اليومية العشوائية للأسعار في الأسواق العالمية، فإنه قادر على المساهمة بأكثر فعالية في محاولات تحقيق مختلف مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة.

إن تطوير رأس المال البشري مطلب رئيس لإخراج عموم الجزائريين من التبعية السلبية للغرب الأورو- أمريكي المتقدم، وهو ما باشرت به سوناطراك من داخلها بإعادة تأهيل كوادرها وتدريبهم وتنمية مهاراتهم، ليصبح الاستثمار في هذا المجال أحد أبرز رهانات تحقيق الوثبة الاقتصادية المنشودة، شرط الخروج من الاعتماد الاتكالي على الريع النفطي.

ويمكن الجزم في هذا السياق، أنه من غير الممكن بناء اقتصاد إنتاج حقيقي في الجزائر دون ترشيد استخدام العوائد النفطية في تسريع تحقيق مختلف مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة، والتخطيط العقلاني لتفعيل الدور الإيجابي المزدوج لهذا الذهب الأسود.

إن الاستفادة المثلى من الفورة النفطية الحالية قد يفيد في استعادة مشروع التنمية الاقتصادية في الجزائر، وهو ما لن يكون بغير تجنب تبذير الفوائض المالية الحالية في مشاريع ذات تكلفة عالية جدا أو مظاهر ترف ورفاهية على غرار دول الخليج.

إضافة إلى عقلنة استخدام العوائد البترولية وشفافية التعامل معها، والحذر من الاستغلال الأجنبي الجشع للشركات متعددة الجنسيات، وتحسين طرق وأساليب جباية البترول الجزائري، مع الإسراع في معالجة الاختلالات الاجتماعية والهيكلية التي أفرزتها الأزمات السابقة والتطبيق الصارم لتوصيات صندوق النقد الدولي، قبل صرف مبالغ ضخمة في مشاريع كبرى واستثمارات عملاقة.

الهوامش

1- يمكن الإحالة في هذا الإطار إلى بوغتون جيمس وضياء قرشي (2003) : مواصلة السير على الطريق، مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، المجلد 40، العدد 3، سبتمبر 2003.

2- للتوسع أكثر، يمكن الاطلاع على مساهمات قيمة للخبير الدولي الباكستاني محبوب الحق (2003) : التنمية البشرية المستدامة تضع البشر هدفا ووسيلة لعملية التنمية: www.jordandevnet.org

3- نبيل مرزوق (2001) : تحديات التنمية البشرية في سوريا: www.ettihad.net

4- يمكن لمزيد من المعلومات التاريخية في هذا السياق، يمكن الإطلاع على الوثائق الداخلية لشركة النفط الوطنية الجزائرية سوناطراك، في تلك الفترة، وخاصة في الصفحة 7.

5-لقد تبين ذلك بوضوح من خلال الحصيلة العشرية للفترة 1967-1978، ص59.

6-عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1967-1980، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1982، ص229.

7- يمكن الإحالة في هذا الإطار:

R.A.D.P Plan Quadriennal 1970 – 1973 Rapport Général, Algérie.

8-أكاديمية العلوم السوفيتية: التطور الصناعي للبلدان العربية، معهد الاستشراق في موسكو، ص103.

9- يمكن الإطلاع في هذا المضمار على:

Smail Rouha (2003) : Rapport 2003 du PNUD sur le développement humain, L'Algérie régresse à la 107 place:
www.algeria-watch.de/fr/mrv/mrvrap/pnud_rapport.htm

أفاق و عوائق التعمير بالمدينة الجزائرية: دراسة حالة مدينة عنابة

د. جمال الدين قسوم
و د. الصادق.قرفية
قسم التهيئة العمرانية
جامعة باجي مختار-عنابة

ملخص

تعد سياسة السكن الحلقة الضعيفة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فالسكنات التي تركها المعمرون في بادي الأمر جعلت السلطات لا تعير اهتمام كبير لقطاع السكن، مما أدى إلى الطلب المتزايد على السكن وخاصة في مرحلة التصنيع. يعد البناء الفوضوي في مدينة عنابة اليوم، عائقا أمام توسع المدينة مسببا مشاكل اجتماعية واقتصادية وبيئية. ومن أجل وقف هذه الظاهرة السلبية حتى لا تأخذ أبعادا خطيرة يجب معالجتها بسرعة و اعتبارها من الأولويات المطلقة

الكلمات المفتاحية *بناء فوضوي، بيئة، تصنيع، تعمير نهمش، قوانين عمرانية*

Résume

La politique de l'habitat est certainement le maillon faible de la politique économique et sociale du pays. En raison du mythe de la disponibilité des biens laissés vacants par les européens, la politique économique a, au début, accordé peu d'importance au secteur de l'habitat .La demande en habitat s'est accrue considérablement avec l'effort d'industrialisation. Le problème de l'habitat précaire à Annaba se dresse aujourd'hui comme le principal obstacle à l'extension de la ville. La course disproportionnée entre le volume de la population d'une part, et l'expansion de l'habitat précaire d'autre part, influe négativement sur les aspects socio-économiques et environnementaux.

مقدمة:

تعيش المدن الجزائرية منذ ثلاثة عقود مرحلة تغير اجتماعي واقتصادي وثقافي لم يسبق أن عاشت مثله منذ نشأتها.حيث أسهمت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدور هام في تهيئة الدوافع لنموها بصورة غير مخططة.وبطريقة فوضوية و متسارعة. فتعطلت الوظائف الطبيعية للمدن. وتحولت الحياة فيها إلى جملة من الأزمات والاختناقات في كل الميادين. وأصبح من المألوف التعايش

مع أزمات نقص مياه الشرب والسكن واختناق المواصلات وقصور الخدمات والمرافق والبحث الدائم من معظم السكان عن الحد الأدنى من الحياة الكريمة.في جو محموم من التزايد السكاني وتدهور سريع للبيئة الحضرية.[1]

مدينة عنابة كغيرها من المدن العربية والمتوسطية تشهد تحولات اقتصادية اجتماعية وديموغرافية معتبرة بفضل مرتبتها كرابع مدينة في الجزائر، ونظراً للتركز الصناعي والأنشطة والوظائف المتنوعة بها التي جعلت من هذه المدينة قبلة للوافدين من جميع المناطق وما صاحب ذلك من ديناميكية عمرانية سريعة بالمدينة وضواحيها، وعلى صعيد التبادلات مثلاً فإن ميناء عنابة يحتل المرتبة الثالثة بعد العاصمة ووهران وهو ذو نفوذ جهوي.

فبعدما انهزمت أهم الحتميات التي أفرزها القرن العشرين وبدأت في الظهور حتميات جديدة أخرها العولمة بمعناها الأحدث وبمضمونها الاقتصادي والثقافي، وهي كظاهرة ما زالت غير واضحة المعالم وكل ما يمكن أن يقال عنها، أنها تعتبر ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات المختلفة.

والجزائر كغيرها من الدول ليست قادرة عن الاندماج رغم موجات الحداثة، غير أنها تسعى جاهدة لدخول اقتصاد السوق الذي وجَّب عليها إعادة النظر في معظم الميكانيزمات والقوانين.

فإذا كانت مدينة عنابة قد استقطبت واستوعبت الآلاف من السكان في سنوات الستينات والسبعينات لتوفر إمكانية الاستقبال آنذاك، فإنه بمرور الزمن بلغت مدينة عنابة اليوم حدا من الاختناق والانفجار العمراني الذي ينذر بالخطر، فانتشار السكن الفوضوي داخل نسيجها العمراني يعتبر ظاهرة آخذة في الانتشار بسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت بها البلاد، فالزيادة الديموغرافية، والتروح الريفي وفقدان الأمل في القرى والأرياف أدى إلى انتشار هذه الظاهرة وكذلك النقص الملاحظ في المرافق العمومية ومياه الشرب والنقل وأصبحت نوعية ي والمحيط في تدهور مستمر.

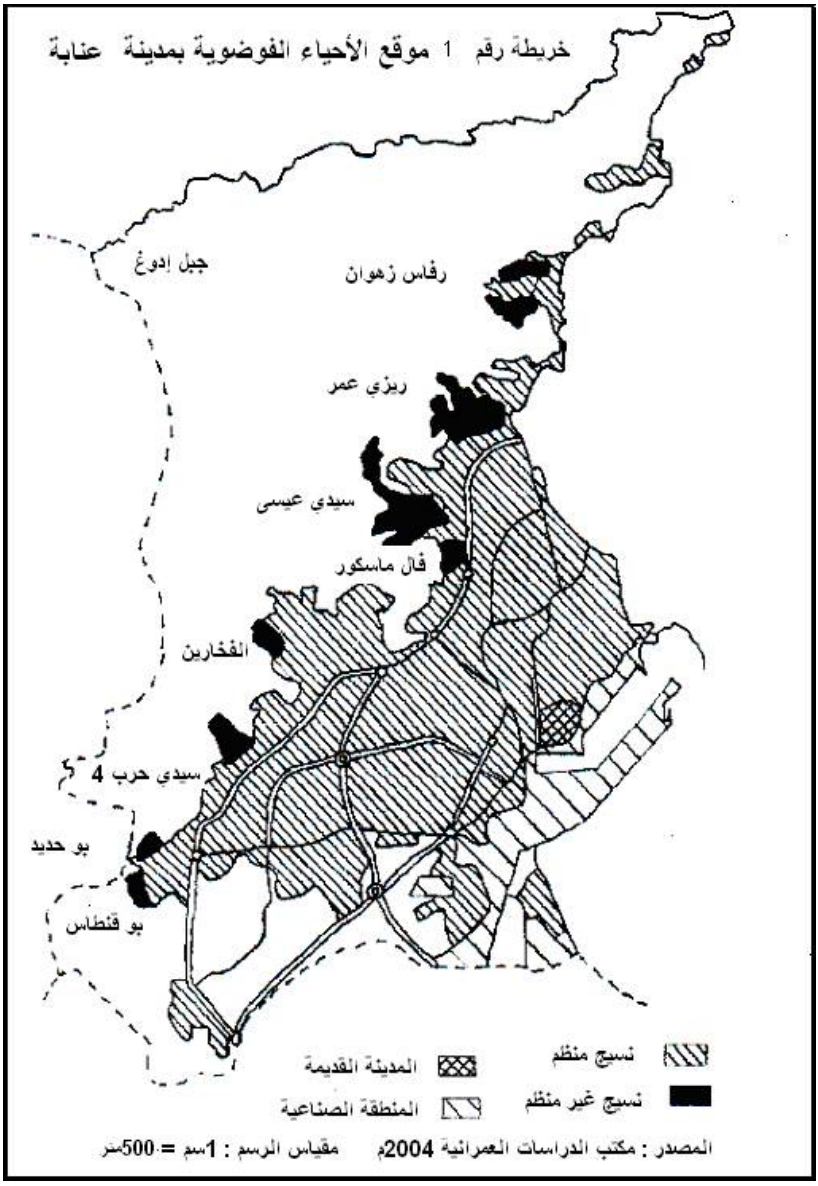

مدينة عنابة بحاجة إلى مشروع شامل يتناسب ومكانتها في الهرم العمراني الوطني وفي طموح السلطات المحلية في جعلها مدينة لها دور في التنمية المستدامة. فهل تتحقق هذه الطموحات بعيداً عن امتلاك أدوات عمرانية فعالية وأنماط من التنظيم

والتسيير الحضري الملائم وضرورة الانتقال من التعمير الكمي إلى التعمير النوعي الذي يضمن المشهد الجمالي ويحافظ على الطابع المعماري المنسجم والمندمج في آن واحد ؟ وهل يمكن تطوير مدينة عنابة دون الالتفات إلى نوعية الحياة والمحيط الحضري وتحسين دورها الوظيفي بما يتناسب والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجارية محلياً وتحديات ومتطلبات العولمة جهوياً ودوليا .؟[2]

1- دينامكية التعمير: تأسست وفق وتائر السكان والسكن وهي كما يلي:

1.1-دينامكية السكان :

عرفت مدينة عنابة هجرة كبيرة منذ الحقبة الاستعمارية إلى يومنا هذا و يرجع ذلك لكون مدينة عنابة تتوفر على هياكل استقبال من سكن شاغر تركه الاستعمار و خدمات مختلفة و توفر فرص العمل في الميدان الصناعي هذا ما جعل مدينة عنابة قبلة للوافدين من مختلف المناطق خاصة ولايات قالمة، الطارف، سوق أهراس، تبسة، سكيكدة. و مناطق أخرى.

سكان مدينة عنابة وصل عددهم سنة 1977 إلى 225000 ساكن و في سنة 1987 وصل إلى 228000 ساكن و في سنة 1998 بلغ 247701 ساكن أما سنة 2005 يقدر عددهم ب 278478 ساكن .

الأسباب الرئيسية للنزوح الريفي نحو مدينة عنابة حسب نتائج التحقيق الميداني وذلك باعتماد عينة عشوائية تقدر ب 10% تتلخص فيما يلي [3]

- البحث عن السكن 58,27 % من ساكني البناء الفوضوي.
- البحث عن العمل 21,48 % من ساكني البناء الفوضوي.
- الظروف الأجتماعية 13,58% من ساكني البناء الفوضوي.
- الظروف الأمنية 6,67 % من ساكني البناء الفوضوي.

1.2-دينامكية السكن:

البرامج التي استفادت منها مدينة عنابة سواء كانت اجتماعية أو ترقوية كانت موجهة بنسبة كبيرة لتغطية الاحتياجات الناتجة عن النمو الديموغرافي، إضافة إلى دلك العجز المسجل في السكن فالوضعية السكنية لمدينة عنابة هي كما يلي:

عدد السكن الاجتماعي 53900 مسكن بها 45264 مسكن لائق و5864 مسكن مقترح للترميم و2769 مقترح للتهديم فالعجز الإجمالي للسكن في مدينة عنابة إلى غاية 2005/12/31 يقدرب 20522 مسكن [4]ولتغطية هذا العجز تم الاعتماد على عدة صيغ تدخل في إطار السياسة السكنية الوطنية الجديدة إلى غاية آفاق سنة 2010.

برنامج السكن الاجتماعي الايجاري:(LSL)

ستة 1997 يقدر ب 450 مسكن

سنة 1998 يقدر ب 700 مسكن

سنة 2000 يقدر ب 240 مسكن

سنة 2001 يقدر ب 80 مسكن المجموع 1470 مسكن .

الإعانات الموجهة للسكن التطوري تتمثل في عدد المساكن التي استفادت من هذه العملية أي 179 مسكن سنة 1995 .

يتضمن برنامج السكن التساهمي لسنة1998 مايلي في إطار القضاء على السكن الفوضوي فإنه قد تم الاعتماد على صيغة السكن التطوري والذي لم يلبث أن حول إلى اجتماعي تساهمي لإدراج مساهمة السكان في بناء مساكنهم وتتلخص العملية فيما يلي:

حي 8 مارس: 56 سكن

حي 600 مسكن السهل الغربي: 54 سكن

حي 500 مسكن السهل الغربي : 20 سكن

حي 1028 مسكن السهل الغربي: 20 سكن

حي الريم : 50 سكن

نسبة استغلال المسكن تقد ب 5,49 فرد / سكن سنة 1998 [5]

2-المشاكل العمرانية:

المشكلة العمرانية في مدنية عنابة لا تكمن فقط في الزيادة السكانية وتوسيع الأنشطة التجارية وما تتطلبه من ارتفاع الطلب على الأراضي وحسب بل أن الانتشار الغير منظم على المجال الذي يكمن في :

- التوزيع غير العقلاني للأنشطة على المجال الحضري داخل المدينة والإثقال على طاقة النسيج العمراني .
- التعمير العشوائي وانتشار البناء الفوضوي الذي له انعكاسات على سكان المناطق مباشرة وتنحصر هذه المشاكل في سوء الأوضاع الاجتماعية بشكل عام وذلك بالنظر الغير طبيعي لمناطق المخالفات والوضع الصحي والعمراني المتدني فيها إضافة إلى كون معظم قاطني هذه المناطق هم من بيئة فقيرة وتنعكس هذه المشاكل على مدينة عنابة بالتشويه والإساءة إلى المدينة، بالإضافة إلى تهديد وجودها، وذلك لأن مناطق السكن الفوضوي تقع إما داخل المدنية أو في مناطق التوسع العمراني، وتتوغل بشكل عشوائي وخطير ضمن المناطق الخضراء ، إضافة إلى تأثير الوضع الصحي فيها مما يؤدي إلى التلوث العام للمدنية وهذا ما ساعد على تفريغ الريف والهجرة إلى المدينة ، وانتقال المواطن من مواطن منتج إلى مستهلك

3- تهيئة المدينة وفق أدوات التهيئة والتعمير:

من المعروف إن النظام السياسي في الجزائر كان يقوم على أساس تخطيط كل المشاريع والمنجزات المستقبلية، حسب ما ترسمه الدولة من قرارات وتصريحات سياسية وتعتبر مخططات تهيئة الولاية (PAW) ومخططات التهيئة والتعمير (PDAU) ضمن المخططات العامة للتنمية الوطنية إلا أن بعض المخططات العامة التي تم رسمها لم تكن تساير الواقع حيث أن أهداف التهيئة تعتمد أساساً على تكامل القطاعات الاقتصادية وذلك باستغلال كل الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية

والبشرية المتوفرة ومن خلال قراءة الخطوط العريضة التي صدرت ضمن مخطط التهيئة الولائى لمسنا ما يلي :

إن المخطط كان ملماً نوعاً من بمكونات المجال كما أنه قدم اقتراحات جد طموحة حيث نجد أن اعتماد المخطط في إنجاز المشاريع سابقاً كان يعتمد اعتماداً كلياً على الدولة مع غياب تشجيع الخواص والاستثمار في معظم المجالات.

- الغياب الشبه التام للاستثمارات التي تساهم في تطوير المنطقة وخلق مناصب شغل في جميع القطاعات والخدمات.
- عدم وجود إطار قانوني يحث مسئولي الولاية على تنفيذ التوجيهات والمشاريع التي تضمنها مخطط استصلاح الولاية.
- غياب برنامج خاص فيما يخص تهيئة المدينة من الناحية الجمالية وحماية المحيط.
- غياب المشاريع الخاصة بتطوير شبكة الموصلات بصفة عامة.

بالإضافة إلى ما سبق فإن لسياسة التصنيع المنتهجة في السبعينات والتي أعطت أهمية خاصة للصناعة الثقيلة في الولاية أدى إلى إهمال باقي القطاعات حتى الاستراتيجية منها كالسياحة وفي هذا الصدد عرف قطاع السياحة تشكيل نصوص لترقية الاستثمار (مرسوم تنفيذي 93-12 المؤرخ في 05-10-99) وهذه فرصة للمهتمين بالاستثمار في المجال السياحي وعليه فإنه على مستوى ولاية عنابة توجد ثلاثة مناطق للتوسع السياحي وهي على التوالي:

- منطقة التوسع السياحي الكورنيش وهي تقع في بلدية عنابة شمال المحيط العمراني للمدنية بمساحة 356 هكتار منطقة التوسع السياحي واد بوقراط تقع في بلدية سرايدي ذات مساحة 1375 هكتار .
- منطقة التوسع السياحي شطايبي والتي تعتبر منطقة مصنفة من أجمل الخلجان في العالم ذات مساحة 328 هكتار .

- بالإضافة إلى كون هذه المناطق تحتوي على إمكانيات طبيعية كبيرة من مناظر خلابة (غابات، شواطئ صخرية، ورمال ذهبية ....) وكلها تساعد على قيام سياحة بحرية ذات مستوى عالي، وهذا لا يكون إلا من خلال:
- تشجيع الاستثمار بهذه المناطق بحيث تقدم للمستثمرين التسهيلات اللازمة .
- تحسين الخدمات خاصة في مجال المواصلات (سيارات أجرة، نقل جماعي..)
- التعريف الجيد بهذه المناطق من خلال الدعاية والإشهار للتعريف بها للمستثمرين سواء أجانب أو من داخل الوطن .
- توفير هياكل الاستقبال (فنادق ، مطاعم ، مقاهي ، قاعات تسلية ....)
- احترام المقاييس الدولية في معاملة الزبائن .
- إحياء التظاهرات الثقافية المختلفة للتعريف بعادات وتقاليد المنطقة .
- تشجيع السياحة الشعبية عن طريق إقامة المخيمات الصيفية .

4- التعمير و التحولات الاقتصادية

من بوادر التحولات الإقتصادية في مدينة عنابة الشراكة الهندية الجزائرية(ISPAT) في مجال الحديد و الصلب حيث تأخذ الشركة الهندية 70% من الأرباح التي يجنيها المركب بينما الجزائر تأخذ الحصة الباقية أي 30% من الأرباح و يوظف حاليا المصنع ما يقرب من 8881عامل دائم و 600 عامل مؤقت سنة 2005 كذلك في المجال المصرفي تم فتح عدة بنوك منها(société générale)و بنك البركة الإسلامي,أما في مجال البناء فالصين أحرزت على مشاريع سكنية في مدينة عنابة و ضواحيها و هي بهذا تنافس الشركات الجزائرية المختصة في البناء. و تمتاز الشركات الصينية بجودة البناء و احترام مواعيد التسليم. وكما تبرز العولمة من خلال الهيئة المنشأة في إطار التعاون الجزائري الألماني لحماية البيئة بهدف جمع الفضلات المنزلية (GTZ). كذلك نلاحظ استيراد السيارات من عدة شركات أجنبية مثل الفرنسية الكورية اليابانية و غيرها.

فالورشات المفتوحة للشراكة الأجنبية تتلخص في:السكن.الصناعة. و السياحة.

مما سبق يبين أن المدن تعرف توسعاً في أنشطتها. هذا التوسع على صلة وطيدة بالتحولات الإقتصادية وباتت القطاعات التقليدية في طريقها إلى الزوال، كمحصلة للمنافسة الدولية ولارتفاع الأسعار العقارية، الأمر الذي أدى إلى زيادة توطن الأنشطة المكتبية والخدمية وكان لهذه التحولات الإقتصادية انعكاساتها الديموغرافية والإجتماعية الهامة وخاصة انخفاض الوظائف الصناعية من خلال إعادة هيكلتها ولأن العولمة تفرض التنافس الشديد فمن الطبيعي أن يحتدم التنافس بين المدن الكبرى. وأكبر الفوائد تجنيها تلك التي تملك بنية تحتية أكبر وقطاع ثالث أكثر ومجمل الأنشطة الخدمية والمؤسسات المالية كالبنوك والمصارف والبورصات وشركات التأمين.

وفيما يتعلق بمدينة عنابة هناك طموح بل إدراكا لدى السلطة العمومية بجعل مدينة عنابة واحدة من المدن المتوسطية الجميلة. ألم يحن الوقت لإعادة الاعتبار لها وتنميتها وإدماجها في عملية التطوير النوعي للمدينة وإدماجها في الأنشطة الخدمية لا سيما قطاع السياحة استعداداً وتحضيراً لمتطلبات العولمة ؟

ما الذي يمنع مدينة عنابة, من لعب دور معتبر يليق بطاقاتها في منظومات المدن العربية الأفريقية المتوسطية ؟ ومن تنمية علاقات التبادل والتعاون مع المدن الكبرى في حوض المتوسط والاستفادة من برامج التعاون الأورومتوسطي في مجالات الحفاظ على البيئة والمحيط وحماية الأوساط الحضرية من الأخطار ؟ وفي زمن العولمة يتوجب علينا إدراك مسألة في غاية الأهمية، وهي الحرص الشديد للشركات والمؤسسات الدولية الكبرى وبالتالي حرص أصحاب العولمة على تطوير مدننا وتفعيل بنيتها الأساسية وهياكلها الحضرية : المطارات ، الموانئ ، والطرق السريعة ومنظومة الاتصالات والنقل حتى تستجيب للمواصفات الدولية ، أي لنتمكن من تحقيق أقصى المنافع في تطوير البنى التحتية لمدننا .

مدينة عنابة ذات المشهد الطبيعي الجميل والفريد من نوعه، بحاجة إلى تجديد ثوبها العمراني، بحاجة إلى تحديث أدواتها العمرانية وفق منطق وفكر عمراني ينسج

ما تمتلكه من طاقات وأوراق هامة وتهيئتها لمواجهة التحديات والتحولات الجارية على الصعيد الدولي ومنطقة حوض البحر المتوسط لاسيما مواجهة متطلبات العولمة.

النتـــائج:

كثيرا ما تؤدي المخالفات العمرانية بالمدن أو الأحياء الفوضوية إلى تشويه النسيج الحضري و اختلاله، فالسكن أو البناء الفوضوي في مدينة عنابة يشكل اليوم مشكلا كبيرا يعرقل مسيرة التنمية بالمدينة وتوسعها كون هذه الأحياء تقع ضمن المناطق الرئيسية للتوسع بالمدينة، وقد تمكنت الدراسة من معرفة مناطق تواجد هذه الأحياء والكم الهائل من مساكن المتواجدة بها ومعرفة مخلفات هذه الأزمة وتأثيراتها على شتى المجالات: البيئة ، السياحة ، وحتى النفسية .

ويمكن القول أن لاشيء يبعث على الارتياح نظرا لانعدام الشروط الصحية للمساكن المتواجدة بالأحياء من جهة والبطالة التي يعاني منها السكان من جهة أخرى.

ومن ثم أصبح احتواء الظاهرة ضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى ويتمثل هذا الاحتواء في:

- القضاء على السكن الفوضوي.
- توفير السكن لقاطني السكن الفوضوي و هذا من خلال البرنامج الخاص بمدينة عنابة الذي سطره السيد رئيس الجمهورية 3500 سكن لمدينة عنابة.
- توسيع المحيط العمراني الحالي حتى يستجيب لمتطلبات التعمير.
- المحافظة على المساحات الخضراء.
- محاربة الآفات الاجتماعية من خلال إيجاد فرص عمل للشباب.
- احترام قوانين العمران.
- تفعيل دور شرطة العمران.
- تنشيط حركة لجان الأحياء للمحافظة على المحيط.
- القضاء على التلوث.

الهوامش

(1) محمد الهادي لعروق : سياسات وممارسات التهيئة حولـ يات عام 1997.

(2) فوزي بودقة: العولمة و التعمير بمدينة الجزائر جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا.

(3) تحقيق ميداني قام به طلبة قسم التهيئة تحت إشراف الأستاذ قسوم جمال الدين سنة2004.(اعتماد عينة عشوائية تقدر ب 10%).

(4) مديرية السكن و التجهيزات العمومية ولاية عنابة سنة 2005.

(5) المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير: (PDAU).

المراجع

1-محمد الهادي لعروق : سياسات وممارسات التهيئة حوليات أ ي ل و ع جامعة قسنطينة عام 1997.

2-وزارة التضامن الوطني:ندوة حول الفقر والتهميش بالجزائر انعقدت خلال يوم 2000./05/15

3- فوزي بودقة : بحث حول العولمة والتعمير بمدينة الجزائرمنشور بمجلة علوم وتكنولوجيا جامعة قسنطينة العدد17 سنة 2001.

4-نقابة عمال مصنع الحديد والصلب Ispat .

5-المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU) .2004.

6-تحقيق ميداني قام به طلبة قسم التهيئة العمرانيةبجامعة عنابة سنة .2005

7-مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية عنابة.

8-مخطط التهيئة الولائى(PAW) سنة 1992 .

9-المخطط التوجيهي للتهيئةو التعمير(PDAU) سنة2004 .

المراجع باللغة الأجنبية

1-Armature urbaine,Recensement Général de la Population et de L’habitat1998N/97,O N S.

قراءة في أهم الاتجاهات النظرية للمدينة

د. فاتح عمارة
قسم علم الاجتماع
جامعة باجي مختار-عنابة

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على المسيرة التي عرفتها ومرت عليها نظريات المدينة و التحضر بالاعتماد على مراجعة العديد من الدراسات، نذكر منها:الشرق أوسطية و الأنجلوسكسونية. وهذا قصد الكشف عن العوامل المؤثرة في تكوين المدن ومن ثم تصنيفها إلى عوامل طبيعية، يندرج ضمنها الموقع الجغرافي ومظاهر السطح و المناخ وتوفر الموارد بأشكالها المختلفة وعوامل أخرى بشرية كالقرارات الإدارية المتعلقة بإنشاء المدن وتحديد وظائفها المختلفة والأنشطة المقترنة بها و الظروف التاريخية المحددة لوظيفتها ودورها.

الكلمات المفتاحية: *المدينة، التحضر، التوطين، الجغرافيا، العمران.*

Résumé

Cet article a pour but de passer en revue l'évolution des théories de la ville et d'urbanisation, et ce par le biais d'une lecture exhaustive des différentes études anglo-saxonnes, françaises, moyen-orientales et arabes. La ville apparaît donc, comme l'expression matérielle de la pensé socioculturelle qui a façonné les villes arabes suite a l'explosion démographique, la mobilité et la recherche de commodités civilisation elles.

المقدمة :

تنظر الجغرافيا إلى أنماط التوطين المختلفة، على أنها مظاهر من نتاج تفاعل الإنسان مع بيئته، حيث تستمد هذه الأنماط مقوماتها من احتياجاتها النسبية و إمكاناتها المتاحة، ومن ثم تتسم بالديناميكية المستمرة في بعض الأماكن. و على العكس من ذلك، يغلب عليها الثبات و الاستقرار النسبي في مواقع أخرى، وفقا لمعطيات المكان (الفضاء) والزمان.

و عند النظر في هذه الظاهرة، نلاحظ أن الجزائر قد عاشت لفترة طويلة من الزمن حياة بسيطة سواء بالريف أو بالصحراء، و ظلت بعيدة عن حياة المدينة خصوصا بعد سنة 1830 و عند عملية إستيلاب أراضي الجزائريين وعملية التحضر بأبعادهما المختلفة. و لكن هذا كله تغير تباعا بعد الاستقلال، و ما تحقق من أمن و استقرار، مقترنا بنمو اقتصادي متلاحق، بدأت ذروته بعد ارتفاع أسعار النفط في منتصف السبعينات من القرن الميلادي المنصرم، وقد أثر كل هذا على معيشة السكان و حياتهم، فازدادت الهجرات نحو مراكز التوطن الأكبر لتوفر الخدمات و بريق المدينة الخلاب، مقارنة بقسوة الريف و بطء الحياة فيه، مما حقق نموا مطردا للمدن بمستوياتها المختلفة، وتراجعا ملحوظا لمعدلات البداوة و حياة الريف. ليس هذا فحسب، بل إن التطور الاقتصادي والنماء غيَّر ملامح بعض القرى و المستوطنات الريفية الكبرى، وجعل منها مدنا صغرى أو متوسطة الحجم. و على العكس من ذلك تلاشت مكانة كثير من التجمعات السكانية الريفية الصغرى بشكل مطرد، مما كان له أبلغ الأثر في تغيير معالم المشهدين الحضري و الريفي في الجزائر.

و مازال موضوع التوطين محور اهتمام السلطات شأنها في ذلك شأن كثير من الدول الأخرى. فأنشأت لها وزارة مستقلة في عام 2000 سميت بالوزارة المنتدبة للمدينة (والتي أدمجت حاليا بوزارة السياحة و البيئة) بعد أن كان الجزء الأكبر من مهام هذه الوزارة موكلا إلى إدارة البلديات ثم مكتب تخطيط المدن بوزارة الداخلية. و تعاقدت مع كثير من الشركات العالمية و المحلية، لإجراء الدراسات و المسوحات المختلفة اللازمة لتخطيط المدن بشكل خاص و المتوطنات البشرية الأخرى بشكل عام. و كانت محصلة هذا، كما كبيرا من التقارير و الدراسات في مجالات مختلفة.

و لم يغفل الباحثون و الدارسون عن تتبع ظاهرة العمران الحضري و الريفي في الجزائر، بل مثلت مجالا خصبا للعديد من الدراسات و البحوث، في فترات زمنية مختلفة. كما سيتضح في جزء لاحق من هذا المقال، و استكمالا لهذه الجهود، و اعتمادا على منهج وصفي تحليلي، تسعى هذه الورقة إلى التعريف بواقع ظاهرة المدينة والتحضر في دراسات مختلفة.

1 أهم الاتجاهات النظرية لتصنيف المدينة:

ينظر البعض إلى المدينة ككائن بشري، يمر بمراحل نمو مختلفة، فصنفت المدن بحسب عدد سكانها إلى مدن تمر بمرحلة الطفولة، وهي تلك التي يصل عدد سكانها إلى خمسة آلاف نسمة فقط، ومدن ثابتة، و هي التي يراوح عدد سكانها بين خمسة آلاف و عشرة آلاف نسمة، و أخرى ناضجة، وهي التي يتجاوز عدد سكانها خمسين ألف نسمة (Hartshorn , 1980 : 61) .

و على الرغم من بساطة هذه النظرة و هذا التصنيف المقنن، فإن الباحثين المتخصصين يجمعون على صعوبة الخروج بتعريف جامع مانع لمفهوم المدينة عالميا، حيث يوجد ما يقارب ثلاثين تعريفا، تأخذ بعين الاعتبار متغيرات اقتصادية و اجتماعية وسياسية محلية و إقليمية في تعريفها للمدينة (محمد السرياني، 1988).

لذا، فلا يوجد اتفاق على مقياس محدد يميز المدينة عن غيرها من أشكال مراكز التوطين الأخرى، و من هنا، فإننا نجد أسسا و معايير مختلفة، تبنى في مجملها على عدد السكان و وظيفتهم الرئيسية و الوظيفة الإدارية للمكان، حيث يورد جمال حمدان (جمال حمدان، ب.ت: 5) على سبيل المثال خمسة أسس لتعريف المدينة (الإحصائي، الإداري، التاريخي، المظهر العام، والوظيفي)، فحسب الأساس الإحصائي، ترى مملكة السويد، مثلا، أنه إذا بلغ عدد السكان (200 نسمة فأكثر) في مكان ما يجعل منه مدينة، و يرتفع هذا الرقم إلى (40 ألف نسمة فأكثر) في جمهورية كوريا. و هناك معايير مختلفة في بلدان أخرى، تراوح بين هذه الرقمين (رشود الخريف، 1998)

أما الأساس الإداري، فيقوم على إصدار قرار باعتبار مكان ما مدينة، و منحه إمتيازات معينة وفقا لذلك. و يبنى الأساس التاريخي على الإرث التاريخي العريق للمكان من آثار وقلاع و حصون و نحوه. و يلاحظ على هذين الأساسين الأخيرين أنهما شكليان و ليسا موضوعيين ومقبولين، و يقوم أساس المظهر العام، أو المبني، وفق المشهد الحضري، على كتلة المدينة ومظهر مبانيها العام و طبيعة شوارعها و مؤسساتها المختلفة. و يقوم الأساس الوظيفي على أن المدينة مكان غير زراعي

وظيفيا، بل تجاري أو صناعي في الغالب. و تجدر الإشارة إلى أن من الشائع الجمع بين عدة أسس في تعريف المدينة (جمال حمدان، ب ت: 5-14) ، و قد نوقش هذا الموضوع بتركيز و تفصيل أكثر في بعض الدراسات الأخرى (رشود الخريف، 1998: 8-25) .

لقد احتل موضوع أحجام المدن و توزيعها و انتشارها على سطح الأرض وتباعدها أو تقاربها بعضها ببعض حيزا كبيرا في كثير من الدراسات الجغرافية وغيرها من التخصصات ذات العلاقة. و في مقدمتها التخطيط الحضري و الإقليمي اللذان يتقاطعان بشكل رئيس مع جغرافيا المدن أو الحضر. حيث يركز التخطيط الحضري على دراسة جميع أنواع الموارد و الإمكانات المتاحة في المدينة، بينما يغطي التخطيط الإقليمي مجالا أوسع، متمثلا في الإقليم الذي يشتمل على مدينة أو أكثر و غيرها من المتوطنات البشرية الأخرى (أحمد الجار الله، 1997: 15)، و قد سلكت جغرافية المدن اتجاهات عدة في دراساتها.

1. مفهوم المدينة الرئيسة:

يقوم هذا المفهوم على فكرة وجود مدينة رئيسة، تحتل المرتبة الأولى في النظام الحضري، هي في الغالب العاصمة، التي تفرض سيطرتها على بقية المدن الثانوية في الإقليم، وتتركز فيها السلطة و الخدمات و الأنشطة التجارية و الصناعية و السكان، مما يؤدي إلى تضخمها على حساب المدن الأخرى، و قد يجعلها تصل إلى عشرات أمثال يؤدي إلى تضخمها على حساب المدن الأخرى، وقد يجعلها تصل إلى عشرات أمثال المدينة الثانية. و وجه لهذا المفهوم كثير من النقد، منه أنه يشرح العلاقة بين المتوطنتين الأولى و الثانية في النظام الحضري، و يمهل علاقة المتوطنة الأولى مع بقية المتوطنات الأخرى، و كذلك العلاقة بين المتوطنات، كما أنه يرتكز على متغير واحد فقط في شرح العلاقة بين المتوطنات و حجم السكان فقط، و تهمل بقية المتغيرات المهمة، كالوظيفة والتباعد (أحمد الجار الله، 2000: 80، 82).

و يرى توميلسون – كما ورد في (رشود الخريف، 1998: 40-41)- أن البلدان التي تسود بها قاعدة المدينة الأولى، وتطغى عليها الهيمنة الحضرية تتسم بانخفاض في نسبة سكان المدن، و انخفاض في الدخل و تبعية سياسية و اقتصادية لدول أخرى،.ويخالفه آخرون فيما ذهب إليه.

2. الأربع تصنيفات للمدينة:

يأخذ هذا المؤشر علاقة المدينة الرئيسة مع المدن الثلاث التي تليها، فهو الآخر لا يفسر علاقاتها مع بقية المدن فيما بينها، و كذلك الحال فهو – كالمؤشر السابق- يهتم بحجم السكان فقط و يهمل المتغيرات الأخرى (أحمد الجار الله، 2000: 82-83)، لذا يرى البعض أن هذا المؤشر هو أبسط المقاييس للحكم على الحجم النسبي للمدينة المهيمنة في الدولة. و قد يستخدم مع المقياس للتحقق من نتائجه (فتحي أبو عيانة، 2000: 296).

ويطلق على هذا المؤشر أيضا، مؤشر الهيمنة (Primacy Index). ويكثر استخدامه في الدراسات المقارنة التي لا تظهر فيها هيمنة للمدينة الأولى(رشود الخريف، 1998: 64-65).

3. نظرية " زيبف" «ZEBEF» في تصنيف المدن :

تسعى قاعدة الباحث " زيبف" إلى شرح ترتيب المدن و توضيحها من حيث الحجم في نظام حضري ما في علاقة بيانية. و قد رأى "زيبف"، صاحب النظرية بشأن هذه العلاقة، أن عدد سكان مدينة معينة في جدول مراتب المدن التنازلي في نظام حضري، يساوي عدد سكان المدينة الأولى، مقسوما على مرتبة المدينة في الجدول. و وجد أن هذه النظرية تنطبق على النظم الحضرية، في الدول المتقدمة. والنظم الحضرية ذات التاريخ الطويل و المتقدمة اقتصاديا و ذات الكثافات السكانية المرتفعة(أحمد الجار الله، 2000: 83).

كما لوحظ أن هناك عوامل محلية أخرى، تؤثر على هذا الترتيب للمدن. حيث يرتبط بشكل رئيس بتفاوت مستويات التنمية، بين الأقاليم الصغرى بمدنها الصغيرة والأقاليم الكبرى بمدنها الكبيرة. و من ثم تصبح العلاقة طاردة للسكان من الأقاليم

الصغرى و جاذبة لهم نحو الأقاليم الكبرى. لذا تظهر فوارق شاسعة بين القيم الفعلية والنظرية المتوقعة لأحجام السكان، في المدن المختلفة (فتحي أبو عيانة، 1984: 293)

و قد أجرى " بيري " (Berry) تعديلات على هذه القاعدة، معتمدا على بعض النواحي الرياضية، كاستخدام مواقع اللوغاريتم الطبيعي، بدلا من الرقم الفعلي لعدد السكان. بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار الأسبقية الحضرية و المستوى الاجتماعية الاقتصادي للدول، بوصفه عاملا مؤثرا في الحجم و الترتيب (فتحي مصيلحي، 1990: 271-274).

4. نظرية "كريستالر" « KRISTALER » حول المكان المركزي للمدينة:

تعد نظرية المكان المركزي لصاحبها " كريستالر" من أكثر النظريات انتشارا وتأثيرا في أدبيات جغرافية العمران، حيث تنظر إلى المتوطنات البشرية المختلفة بوصفها أماكن مركزية توفر البضائع والخدمات للمناطق المحيطة بها (Chapman, 1979 :247)، ومن هنا تسعى هذه النظرية إلى تفسير علاقات المتوطنات من حيث الوظائف و الأحجام و التباعد و العدد والمرتبة ومناطق النفوذ، ومن حيث ينشأ نظام للأماكن المركزية بمستويات مختلفة داخل الإقليم. وتتوزع هذه الأماكن جغرافيا وفقا لذلك، لذا فإنه ينظر إلى هذه النظرية على أنها تقدم تفسيرا للترتيب التسلسلي للمراكز العمرانية بمستوياتها المختلفة، بحسب وظائفها وعلاقاتها بعضها البعض (صفوح خير، 2000 : 176) .

و ارتكزت مبادىء النظرية الرئيسة على قاعدتين أساسيتين، تتمثلان في مدى السلعة التي يسوقها المكان، أو ما يمكن تسميته المنطقة التسويقية القصوى للسلعة، والتكلفة الحدية للسلعة، أو ما يسمى بالدائرة التسويقية الدنيا للسلعة، و من ثم نشوء منافسين آخرين في ضوء هذا، أو مراكز توطين أخرى.

و تقدم العديد من مراجع جغرافية المدن و العمران الحضري شرحا أكثر تفصيلا لهذه المفاهيم السابقة، كيفية تطبيقها في المجالات المكانية المختلفة، وفق الأسس و الصيغ الرياضية التي بنيت عليها.

و قد شكلت أدبيات التحضر و أحجام المدن و توزيعها في مختلف أرجاء العالم حيزا كبيرا في الدراسات و البحوث العلمية المتخصصة، و على الرغم من مضي عدة عقود على خروج قاعدة الرتبة – الحجم لزيبف، فإنها ما زالت المسيطرة في كثير من الدراسات، ويتناولها الكثيرون بالمناقشة و النقد من خلال تطبيقاتها في أماكن مختلفة، حيث تتبع كل من إتلنجر و آركر (Ettlinger & Archer،1987) التغيرات في نمط التوزع الجغرافي للمدن الأكبر حجما على مستوى العالم خلال القرن العشرين، حيث يغلب عليها التشتت منذ مطلع القرن المنصرم.

و على مستوى القارات و الأقاليم ومختلف الدول ، ظهرت كثير من الدراسات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر – على مستوى العالم النامي – دراسة عن أبعاد التحضر في دول العالم الثالث ونظرياته، والعوامل المؤثرة فيه (Kasarda & Creshaw ,1991)، و أخرى عن النمو العمراني في الدول النامية ، حيث استعرضت الدراسة العوامل المقترنة بالنمو العمراني، و اعتبرت أن الجزء الأكبر من النمو لا يعزى إلى الهجرة من الريف إلى المدينة، كما يعتقد ، بل إلى الزيادة الطبيعية في سكان المدن (Preston ,1979)، أما على مستوى بعض دول العالم النامي بالتحديد، فقد إهتمت إحدى الدراسات بتتبع التغير التاريخي وتحليله في توزيع المدن في الهند، بحسب أحجامها ، وفق نظرية الحجم – الرتبة لزيبف (Das 1993 & Dutt,).

و ناقشت دراسة أخرى العوامل الاقتصادية المؤثرة في تركز السكان في المدن الكبرى في المكسيك (Dehghan & Uribe ,1999)، و تناولت بعض الأبحاث واقع التحضر في بعض الأقاليم الكبرى في العالم، حيث قومت الأنماط الجديدة للتحضر في جنوب شرق آسيا ، مثلا في أندونيسيا، الفلبين، ماليزيا، و تايلندا، حيث أدى تحسن البيئة التحتية و توسع الاقتصاد الزراعي إلى زيادة الطلب على الخدمات الحضرية، حتى في المناطق الريفية في هذه الدول
(Hackenberg ,1980)، بالإضافة إلى دراسة أخرى مشابهة عن اختيار معايير توزع سكان الحضر و الدخل، بالإعتماد على ست حالات دراسية من قارة آسيا، و

هي اليابان، تايوان، ماليزيا، الفلبين، سيرلانكا والهند (Chakravorty ,1993)، و قد ركزت دراسة أخرى على التحضر و أحجام المدن في الصين (Song & ,2002 Zhang) حيث تناقش العلاقة بين التحضر و الإصلاحات الاقتصادية في الصين منذ عام 1978، و قد حظي الإتحاد السوفيتي " سابقا"، بكثير من الدراسات في هذا المجال، التي اهتمت بظاهرة تركز السكان في المدن الكبرى، عقب التغير الذي تعيشه البلاد (Pokshishevskiy , 1980) .

و من الجدير بالعرض في هذا السياق، دراسة مبكرة عن توزع المدن اليابانية وموروفولجيتها، حيث استعرضت تحول اليابان من دولة ريفية ، في الغالب ، حتى نهاية القرن التاسع عشر ، إلى دولة حضرية تضم نسبة كبيرة من السكان ممن يقطنون المدن (Trewartha , 1934) .

و قد اهتمت إحدى الدراسات بتحديد أماكن ظهور المدن و نموها ، بالاعتماد على بيانات مختلفة من قارة أوروبا (Dirk ,2005)، و اعتمد أحد الأبحاث أيضا على بيانات للسكان في فرنسا خلال قرنين من الزمن ، في دراسة أحجام المدن الفرنسية خلال هذه الفترة (Rin – Pace, 1995) كما ناقشت دراسة أخرى، (Penkov & Dimitrov , 1987) توزع المدن و سكانها في بلغاريا ، حيث ربطت بين التطور الاقتصادي و النمو الحضري في بلغاريا خلال الفترة (1946–1978)، و في دراسة مماثلة تولى (Dokmeci, 1986) إستعراض أنماط التحضر في تركيا خلال الفترة (1945–1975)، مع التركيز على تحليل أنماط توزع الرتبة – الحجم وتغيرها خلال فترة الدراسة، و تبرز هذه الدراسة أن واقع تركيا يختلف عن كثير من دول العالم النامي ، حيث يميل إلى نمط التوزع العادي، كما طبق (Knudsen ,2001) قاعدة الرتبة – الحجم على واقع الدنمارك، و على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، بحث إيهرليك و قايوركو (Ehrlich 2000 , Gyourko &) في توزع المناطق العمرانية بحسب أحجامها خلال الفترة (1910 – 1995)، فكان يغلب على توزع سكان الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية نمط التجمع في المراكز العمرانية الكبرى، وعلى الرغم من التغير الذي

طرأ على نمط توزع السكان في المرحلة التالية إلى مراكز عمرانية كبرى، فإن التوزع لم يتحول إطلاقا إلى المدن المتوسطة الحجم أو الصغرى، على الرغم من كل التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية و نمو قطاع خدمات المعلومات الاقتصادية ، و استخدمت دراسة أخرى تحليل السلاسل الزمنية في دراسة توزع التجمعات العنقودية للمدن حسب أحجامها في إقليم جنوب غرب الولايات المتحدة الأمريكية خلال قرن من الزمن (1890– 1990) (Garmestani 2005 , et al)، كما كانت الكثافة العمرانية في كل من كندا والولايات المتحدة موضوعا لدراسة أخرى (Edmonston et al , 1985).

و على مستوى جغرافي آخر، و من منظور مغاير، يناقش برنارد جرنواتييه (1987) ظاهرة السكن الحضري المتنامي بشكل سريع في العالم الثالث، من خلال دراسات إقليمية، تتناول عددا من المشكلات و الحلول المقترنة بهذه الظاهرة، فقد أشتمل الكتاب على عدد من الأبواب و الفصول، التي تتمحور في مجملها حول ظاهرة الانفجار الحضري في العالم النامي، الناتج عن الزيادة الطبيعية و الهجرة الريفية، و ما اقترن بهذه الظاهرة من مشكلات جمة، تمثلت في نشوء الأحياء العشوائية ومدن الصفيح في كثير من مدن دول العالم الثالث، مما يوضح بجلاء أن للتحضر سلبياته أيضا، و يخفي وراءه كثيرا من المصائب والمتاعب.

و يبدو أن أي الإشارة لبعض الدراسات السابقة عن مدن العالم الثالث، لا تكتمل دون الإشارة إلى الكتاب المحرر بواسطة أبو اللغد و هي جنيور (Abu- 1977 Lughod & Hay)، حيث أشتمل على عدد من الدراسات المتنوعة ، ذات الطابع اليساري البنيوي في مجملها صنفت في خمسة أجزاء، تناولت ظاهرة اللامساواة في المدن، وتاريخ التحضر و واقعه في العالم الثالث و غيره. كما أشتمل على النظريات الجديدة في التنمية و التطور في العامل الثالث و المشكلات الناجمة عن ظاهرة التحضر والتشريعات و السياسات القائمة في التعامل مع هذه الظاهرة.

أما على مستوى الوطن العربي و الشرق الأوسط، فقد خصص الفصل الخامس من كتاب (فتحي أبو عيانة، 1984) للمدن الكبرى المهيمنة في الوطن العربي،

فقيست الهيمنة الحضرية، و طبقت قاعدة الرتبة – الحجم في بعض الدول العربية، بالاعتماد على بيانات السكان لعام 1970، كما نوقشت أيضا ظاهرة توسع المدن الكبرى في هذا الإقليم، و نسبة سكانها إلى كل مكان إجمالي سكان الدولة و إجمالي سكان المدن، بالإضافة إلى أهم المشكلات التي تواجه المدن الكبرى المهيمنة في الوطن العربي.

و قدم ن، س، جريل (1990) دراسة شاملة عن التحضر في الجزيرة العربية بشكل عام ، و خلص إلى اقتران نمو كثير من المدن في دول الخليج و الجزيرة العربية باكتشاف البترول و تسويقه على نطاق واسع، و ذلك بفعل الهجرات الداخلية و الخارجية المستمرة، كما أستعرض المؤلف بإيجاز نماذج من عمليات التحضر في بعض دول المنطقة و مدنها الرئيسة، و المشكلات المقترنة بهذا النمو.

و يتناول الفصل السادس من كتاب جغرافية الشرق الأوسط لبيومونت و آخرين (Beaumont et al ,1988)، دراسة المدن في الشرق الأوسط منذ ما قبل الإسلام حتى العصر الحاضر، الممثلة في المدن القديمة والإغريقية و الرومانية، و المدن الإسلامية في مرحلتي ازدهارها و تراجعها، كما خصص جزء من الفصل لدراسة ظاهرة التحضر خلال القرنين التاسع عشر و العشرين في هذا الإقليم، من خلال تعرف مستويات التحضر، ومعدلات النمو العمراني، وأشكال التركز العمراني، و زيادة أعداد المدن، ونموها و توزعها الجغرافي، و أشكال العلاقات بينها .

كما استعرض كوستيلو (Costello, 1977) أيضا ظاهرة التحضر في الشرق الأوسط منذ القدم حتى العصر الحاضر، و ركز على التغير الذي تعيشه مجتمعات الشرق الأوسط التقليدية بفعل التحضر الاجتماعي السريع و حياة المدن، و درس عدة حالات لمدن من دول مختلفة، لتوضيح التباين في سمات التغير و معالمه بأشكاله المختلفة، الذي أحدثه التحضر في هذه المجتمعات.

الخاتمة:

بعد استعراض كل ما سبق من أطر نظرية و دراسات سابقة متنوعة، عن التحضر و المدن، يظل السؤال الملح قائما حول طبيعة العوامل المؤثرة في توزيع المدن. و من ثم تصنيفها إلى عوامل طبيعية، يندرج ضمنها الموقع الجغرافي و مظاهر السطح و المناخ وتوفر الموارد بأشكالها المختلفة، و عوامل أخرى بشرية، كالقرارات الإدارية بإنشاء المدن و تحديد وظائفها المختلفة و الأنشطة المقترنة بها، والظروف التاريخية المحددة لوظيفتها و دورها في المكان. فعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع، فقد تم تجنب الخوض فيه ضمن هذه الورقة.

لنا أن نتطلع لرؤية إستشرافية لمستقبل التحضر ونمو المدن، في ضوء الطفرة الاقتصادية الثانية، التي تعيشها الجزائر و دول الخليج العربي الأخرى، المقترنة بزيادة أسعار البترول بشكل قياسي، تجاوز خلالها سعر برميل النفط في نهاية شهر أفريل 2008، أكثر من 140 دولارا للبرميل حسب البورصات العالمية. ويكمن تساؤلنا عن مدى إمكانية تغير ديناميات ظاهرة التحضر وطبيعتها وأبعادها خلال هذه الفترة، أو ثباتها بشكل أو بآخر، كنسخة مكررة لما عاشته الجزائر و دول المنطقة الأخرى خلال الربع الأخير من القرن العشرين، بل قد نذهب إلى التساؤل عن مدى تأثير انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على المشهد الحضري، في ضوء النمو المطرد الذي قد تشهده بعض الجوانب، يقابله الانكماش في جوانب أخرى قد لا تستطيع النمو والمنافسة على المستوى العالمي. فدخول البنوك العالمية مثلا إلى الأسواق الجزائرية و توفر فرص القروض الطويلة الأجل الميسرة، قد يخلق نهضة عمرانية واسعة، معظمها في المدن الكبرى. ويقترن بهذا كله ازدياد معدلات التحضر، الذي يتطلب مواكبة البنية التحتية للمدن لها وتوفر الخدمات العامة و الخاصة بما يفي باحتياجات السكان، و قد يجابه السكان بتحول في كثير من المفاهيم والأنماط الحياتية المألوفة المعتادة، عبر فترة طويلة من الزمن، منها التحول من مجتمع الرفاه والرعاية الاجتماعية إلى مجتمع السوق الحر والمنافسة الاقتصادية، الذي ستكون ساحاته و ميادينه الرئيسة، المدن الكبرى و مراكز التجمعات الريفية الصغرى والمدن

الثانوية وغيرها من أنماط التوطين الأخرى. و ربما عدم قدرتها على مواكبة نمو المدن الكبرى، و من ثم ازدياد تدهور الملكيات الزراعية الصغرى والحيازات الإنتاجية أو الخدمية البسيطة، و هذا ما نأمل أن تجيب عنه دراسات مستقبلية أخرى ؟

المراجـع

باللغة العربيـة

1-أحمد الجار الله 1997 : التكامل بين جغرافية الحضر و التخطيط الحضري و الإقليمي، رسائل جغرافية الكويت : الجمعية الجغرافية الكويتية.

2-جمال حمدان (ب ت)، جغرافية المدن ، القاهرة، عالم الكتب.

3-رشود الخريف 1998 : التحضر في المملكة العربية السعودية الرياض مركز، البحوث بكلية الآداب جامعة المسلك سعود.

4-صفوح خير 2000 الجغرافية : موضوعها و مناهجها، دمشق، دار الفكر.

5-محمد السرياني 1988 : حول تعريف المينة السعودية.

6-فتحي أبو عيانة 1984 : السكان و العمران الحضري : بحوث تطبيقية في بعض الأقطار العربية بيروت : دار النهضة العربية.

7-فتحي مصيلحي 1990 : الجغرافيا البشرية بين نظرية المعرفة و علم المنهج الجغرافي، القاهرة : مطبعة الطوبجي التجارية.

8-ن. س جريل 1990: التحضر في الجزيرة العربية/ جدة، مكتبة الجسر (ترجمة أبو بكر أحمد باقادرا).

باللغـة الأجنبيـة :

1- Abu-Lughod, J.& Hay, JR. R. (Eds,). (1977). Third world urbanization. New York Methuen.

2- Beaumont, P., Blake, G.H. & Wagstaff, J. M. (1988) The Middle East A geographical study. New York: Halsted Press.

3- Chakravorty, S. (1993. The Distribution of Urban population & income Exploration Using Six Asian Cases. Geo Journal.29 (02): 115-124.

4- Chapman , K.(1979). People, Pattern and process : An Introduction to luman geography. New York : John Wiely & Sons.

5- Costello, V.F. (1977). Urbanization in the Middle East. Cambridge: Cambridge University Press.

6- Das, R & Dutt, A. (1993) . Rank—size Distribution and primate City

Charactcristics in India- A temporal Analysis. GeoJoumal.29(02) :125 -137.
7- Dehghan, F. und Uribe, CV. (1999) . Analyzing Mexican Population Concentration : a Model with Empirical Evidence. Urban Studies. 36(8) 1269-1281.
8- Dirk , S. (2005) Where Do Cities Form ? A geographical agglomeration model for Europe. Journal of Regional Science. 45 (04) : 657-679
9- Dokmeci , V F.(1986) Turkey : Distribution of cities and change over time ekistics , 53 : 316-317.
10- Edmonston , B., Goldberg, M.A & Marcer, J(1985), Urban from in Canda and the states : An examination of urban density gradients. Urban studies.22(3) : 209-217.
11- Ehrich, S, & Gyourko J.(2000). Changes in the scale size distribution of US metropolitan areas during the twentieth century. Urban Studies , 37(7): 1063-1077.
12- Ettlinger N. & Archer JC(1987). City-size distribution and the world urban system in the twentieth century. Envirenement & planning A, 19(9): 161-174.
13- Garmestani, A., Allen, C. & Bessey , K.M.(2005) times series analiyses of clusters in city size distributions. Urban studies. 42 (9) 1057-1515.
14- Hackenberg, R.A. (1980). New patterns of urbanization in southeast Asia : An assment. Population & development Review. 6 (3) 391-419.
15- Hackenberg, R.A.(1980). Interpreting the city : An urban geography. New York: Jhon.Wiel & Sons.
16- Kasarda, J.D & Crenshaw, .E. M. (1991). Third Word urbanization dimensions , theories, and determinants , annual Review of Sociol- ogy. 17 467-501.
17- Knudsen, T.(2001). Zipf's Law for cities and beyond of Denmark. The American Journal of Economics & Socioligy, 60 (1):123-146.
18- Lee, J. & Wong , D . W.S. (2001) . Statistical analysis with arc View GIS. New York: John Wiley.
19- Penkov I. & Dimitrov S. (1987). The distribution of cities and their populations in Bulgaria. Naselenie, 7(3) :103-112.
20-Pokshishevskiy, V, V. (1980). Soviet cities : Progress in urbanization in the seventies . Geo Journal 1 (1) 35-44.
21- Preston, S. H. (1979) . Urban growth in developing countries : A demographie reappraisal. Population & Devlopment Review. 5(2) :195-215.
22- Rin-Pace, F.G. (1995). Rank-Size Distribution and the process of Urban Growth. Urban studies. 32 (3) : 551 -*215.*
23- Song S. and Zhang, K.H.(2002). Urbanization and city size distribution in China. Urban Studies, 39 (19) : 2317-1327.
24- Trewartha, G.T (1934) . Japanese Cities : Distribution and Morphology Geographical Review. 24 (3) : 404-417

أضواء جديدة حول جذور الثورة الجزائرية (1945-1954)

د. صالح فركوس
قسم تاريخ
المركز الجامعي قالمة

ملخص

لا شك أن جذور أول نوفمبر 1954 تفرض علينا أن نترك ميدان العموميات لنبين إلى أي حد كانت بذور الثورة الجزائرية قد زرعت في قلوب الجزائريين إثر انتفاضة يوم 8 ماي 1945 والتي تم قمعها بوحشية من طرف المحتل مخلفة إبادات جماعية. لقد كانت هذه الانتفاضة المحرك القوي لتجاوز كل الوعود الاستعمارية والتخلص من المطالب السياسية والإصلاحات الاستعمارية الكاذبة، كما شكلت منعرجا خطيرا في تاريخ الأمة الجزائرية، حيث تبخرت كل إمكانيات العمل السياسي واضمحلت في نطاق القوانين الفرنسية الاستعمارية، وبدأ الإعداد لانطلاقة الثورة الجزائرية، فكيف تم ذلك ؟

Résumé

Certes, les origines du premier novembre 1954 nous imposent de quitter le domaine des généralités pour montrer jusqu'à quel point les semences de la révolution algérienne ont déjà été plantées dans les cœurs des Algériens lors du soulèvement pacifique du 8 mai 1945 sauvagement réprimé par l'occupant par d'effroyables massacres collectifs. Rien ne peut être obtenu au travers des engagements de réformes coloniales, encore moins des revendications pacifiquement exprimées. Un tournant irréversible est alors donné à l'histoire de la nation algérienne et à l'action des partis politiques. Ainsi peut-on savoir quelles sont les origines du 1er novembre 1954

أولا- مجازر 8 ماي 1945 .

لأول مرة في تاريخ تلك الأحداث ينكشف لنا إلى أي حد كان المحتل الفرنسي ينتهك حقوق الإنسان ويدوس على كل العهود والمواثيق الدولية، ولكن قبل البدء، حري بنا أن نتعرف على ملابسات وظروف مظاهرات ومجازر 8 ماي 1945 بالجزائر، كيف حدثت ؟ يعتبر الثامن من ماي 1945 أحد

المعالم الهامة لتاريخ الجزائر خلال القرن العشرين ، لأنه كان نهاية لمرحلة تاريخية وبداية لمرحلة جديدة وضعت قطار الحركة الوطنية الجزائرية على سكة التحرر .

لقد حدثت هده المظاهرات وهده الجرائم الاستعمارية بالشرق الجزائري في مدن رئيسية ثلاث هي: مدينة سطيف، قالمة وخراطة ثم انتقلت إلى القرى والأرياف والمد اشر ، فكانت إبادة حقيقية اقترفتها أيادي المستعمر ، فكيف كان دلك؟

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء، خرج الجزائريون في عيد النصر على المحور للتعبير في مسيرات سلمية مرخصة بها من قبل السلطات الاستعمارية لمطالبة فرنسا بتحقيق وعودها والمتمثلة في إعطاء الاستقلال للجزائر بعد مشاركة آلاف من الشباب الجزائري في حربها على الألمان .

كان والي فرنسا بقسنطينة "لسطراد كاربونال" (lestrade carbonnel) الذي أعطى رخصة الاحتفال، هو الذي الأمر بإطلاق النار على كل من يحمل علم الجزائر أو ينادي بالاستقلال [1].

خرج حوالي ثمانية ألاف(8000) جزائري من المتظاهرين في مدينة سطيف يوم 08 ماي 1945 يحملو ن علم الجزائر وشعارات أخرى: " تحيا الجزائر"،"يسقط الاستعمار "، "أطلقوا سراح مصالي".

وأمام هذه الحشود الكبيرة أطلقت الشرطة الاستعمارية النار على المتظاهرين فسقط حامل علم الجزائر شهيدا، لتتحول هذه المظاهرات إلى ثورة، وبدأ الجزائريون يقاومون قوات الأمن والمعمرين ويدافعون عن أنفسهم متصدين لسلاح المحتل [2] . ونتيجة لتطور الأحداث تدخلت الطائرات والقوات البرية والبحرية يوم 10 ماي في عملياتها الإبادية ، حيث تم قنبلة مدينة خراطة وضواحيها، حوالي 44 قرية يصل عدد سكانها إلى ألف نسمة دكت بيوتهم من فوق رؤوسهم، ولم يتوقف القتل والتدمير الذي كان بدون تمييز[3].

أما مدينة قالمة التي انطلقت فيها المظاهرات صباح يوم 08 ماي 1945 تحمل علم الجزائر وشعارات أخرى مثل: "تحيا الجزائر"، "يسقط الاستعمار "، فجاء رد قوات الاحتلال على مثل تلك الشعارات وحشيا للغاية بقتل الجزائريين.لقد أعطى رئيس دائرة

قالمة "أشياري" (Achiary) الأمر بقتل الجزائريين رميا بالرصاص، في حين تشكلت إلى جانب قوات الأمن من شرطة ودرك، ميليشيا مجهزة بأسلحة أوتوماتيكية وعربات عسكرية، وبدأ توقيف الجزائريين لأبسط شبهة، المئات اقتيدوا إلى السجون مكتوفي الأيدي والأرجل في شاحنات، وعلى حافة الطريق كان يتم إعدام الكثير منهم، حيث كان عدد الإعدامات يصل يوميا إلى ستين (60)، هذا بالإضافة إلى ما كانت ترتكبه الميليشيات من إعدامات أخرى ليلا نهارا في الشوارع أو في البيوت دون محاكمات ثم ترمى الجثث في الطرقات أو تحرق في الحقول [4] أو في المحرقة التي لا تزال إلى حد الآن قائمة بضواحي مدينة قالمة شاهدة على المجزرة التي اقترفها المحتل.

كان "أشياري" قد تلقى مكالمة هاتفية يوم 08 ماي 1945 من والي ولاية قسنطينة "ليسطراد كاربونال" يطلب منه توقيف المظاهرات بكل الوسائل الممكنة باعتباره المسؤول عن دائرة قالمة، ثم تلقي منه مكالمة ثانية تحثه على الأمر نفسه ليبدأ تنفيذ أوامر القمع والقتل بدون هوادة [5].

كما كان الفرن المخصص لصناعة الأغذية وغيرها والذي يوجد في أراضي هيليوبوليس بضواحي مدينة قالمة قد تحول الى محرقة للجزائريين خلال أحداث 8 ماي. كان هذا الفرن يملكه رجل اسمه مارسل لافي (Marcel lavie) رجل صناعي ومندوب مالي ومستشار لبلدية هيليوبوليس ، حيث تم بتواطىء منه وبأمر من أشياري حرق عشرات المئات من الجثث الجزائرية التي أبيدت وظلت مرمية في الحقول والوديان والوهاد بعد المجزرة التي أرتكبها المستعمر ، فخشي من الفضيحة والصحف العالمية والرأي الدولي، فسارع الى تغطية عن جرائمه بارتكاب هذه المحرقة في التاريخ الاستعماري البشع .

أما تقرير فرقة الدرك بتيزي وزو .Archives d'Aix-en-Provonce 1CM55 14Rapporte spécial N° 1816 جوان 1945 حول أسباب تلك المظاهرات بهدف تجنب ما وقع بولاية قسنطينة. يذكر التقرير أن الشاب أوري مصطفى 14 سنة و ترمول محمد 13 سنة كانا قد سلما لفرقة الدرك هناك رسالة مغلقة جاء فيها مايلي: "منذ 125 سنة تحت قيادة الفرنسيين لا يزال المسلمون الجزائريون يعانون ويعيشون

في فقر مدقع وبؤس رهيب، ولكن كيف يعاني هؤلاء؟ – هل رأيتم فرنسيين يمشون حفاة عراة؟ هل رأيتم فرنسيين يموتون جوعا؟ – كلا، ولكن الجزائريين المسلمين يموتون بسبب ذلك. لماذا أنتم أحرارا في بلدنا الأم ولماذا لا نكون نحن مثلكم؟! ألسنا رجالا مثلكم ؟! أليس في قلوبكم الرحمة تجاها المسلمين ؟! ماذا نطالبكم، ليس أقل من الاستقلال ".

أما التقرير السري للحاكم العام الى وزير الداخلية حول حالة الرأي العام الأهلي بتاريخ 07جويلية 1945 . Archives d'Aix-en-Provonce CM55.N° - 1282/CDP secret

جاء فيه:" الرأي العام الأهلي متذمر للغاية. قلق عام حول المستقبل. كثير من الناس يخشون تمردا آخر يقع. أما بالنسبة للأوروبيين فكثير منهم أصبح يرغب مغادرة الجزائر نتيجة الخوف من أي تحرك للأهالي. لقد قال بعضهم نريد أن نموت في فرنسا. إن حالة الحقد والكراهية بين الجنسين أصبحت شديدة ولا يمكن إزالتها غير أن وسيلة القمع باتت ضرورية ومبررة وفعالة في حالة أية انتفاضة ".

كما اطلعنا على تقرير سري لوالي وولاية مقاطعة قسنطينة " لسطراد كاربونال" الذي بعث به إلى الحاكم العام بالجزائر بتاريخ 28 ماي 1945 حول تلك الأحداث[6].

موضوع التقرير:" أحداث مدينة قالمة وضواحيها."

جاء فيه ما يلي: " إن قمع التمرد بدائرة قالمة، كان قد نجم عنه اضطراب بلغ صيته مدنية قسنطينة والجزائر العاصمة ليصل إلى باريس، حدث دلك يوم 08 ماي 1945 على الساعة التاسعة صباحا تقريبا، حينما أخبرتني مصالح الدرك بمدينة قالمة أن العلم الفرنسي بمركز مدينة واد الزناتي (ضواحي مدينة قالمة) كان قد مزق من طرف الأهالي الجزائريين، وأن حوالي ألفي (2000) من المتظاهريين كانوا بمدينة قالمة يحملون أعلام الجزائر وشعارات مكتوب عليها " تحيا الجزائر"، " يحيا الاستقلال "، " تسقط الامبريالية " .

" تحركت قوات الأمن وصوبت أسلحتها اتجاه المتظاهرين ثم أطلقت الرصاص عليهم. إثرها ألقي القبض على ستة من المسلمين كانوا قد اتهموا بالتحريض على تلك الأحداث بأمر من رئيس دائرة قالمة " أشياري ".

" بعدها انتقلت (أي الوالي الفرنسي) إلى قالمة بتاريخ 13 ماي 1945 لمعاينة ما حدث برفقة الجنرال قائد الناحية العسكرية.

" وقبل وصولنا المدينة شاهدت في الحقول القريبة من المدينة كثيرا من الجثث التي لم توار التراب بعد، والتي حسب أقوال رئيس الدائرة "أشياري" الذي كان برفقتنا أنها كانت نتيجة معركة بين المتمردين وقوات المدينة.

هذه شهادة حية لأكبر مسؤول في مقاطعة قسنطينة عن فداحة الجرائم الاستعمارية اللاإنسانية .

أما دور ومسؤولية "أشياري " بقالمة في هذه المجزرة :فقد دأبت الكتابات التاريخية سواء بأقلام جزائرية أو أجنبية على وصفه بالجلاد والمجرم لما قام به خلال هذه الأحداث من جرائم باعتباره المسؤول الوحيد والمباشر على المجزرة التي انطلقت يوم الثامن من ماي بقالمة، دون التعمق في فهم طبيعة النظام السياسي القائم في ذلك الوقت أو الظروف الاستثنائية التي وقعت خلالها هذه الأحداث، إذ انه لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل " اشياري " أو غيره عن النظام الاستعماري القائم في الجزائر سواء في سنة 1945 او خلال الثورة التحريرية (1954-1962) والذي يعتبر 'أشياري " احد أدواته الإدارية المنفذة للأوامر الأفقية القادمة من المسؤولين الذين يشرفون عليه ، وهذا ما توضحه إحدى رسائل ديوان الحاكم العام إلى السيد وزير الداخلية الفرنسي في يوم 14 جوان 1946 [7] بعد أكثر من سنة مرت على هذه الأحداث وبعد أن اتخذت أبعادا سياسية وانتشر أمرها للرأي العام محليا ودوليا.

هذا وقد عثرنا على تقرير أخر سري مصدره ولاية قسنطينةمن مركز المعلومات والدراسات بتاريخ 21 ماي 1945، هذا التقرير يتكلم عن أحداث 08 ماي ويذكر بالحرف الواحد "أنها كانت مجزرة حقيقية قد اقترفت ضد المسلمين الجزائريين راح ضحيتها ألاف الأبرياء" [8].

أما تقرير سري لقائد ميليشيا قسنطينة العقيد«ترونكولين (trenqueléon) بتاريخ 22ماي 1945، أي بعد الأحداث ببضعة أيام، يصف فيه حالة الرأي العام الجزائري كما يلي:

" إن حالة الرأي العام للجمهور المسلم إثر الأحداث المأساوية التي أدمت ولاية قسنطينة، لاتزال محزنة في نظر الفرنسيين، لقد فشلت الحركة التمردية بفضل الفعل الحيوي والسريع للإدارة والضرب بقوة وخاصة بفضل الجنرال قائد ناحية قسنطينة، ولكن من المؤكد أن الأهالي لا يزالون على مواقفهم . لقد استتب الأمن رسميا، ولكن إذا اختلت الإجراءات المتخذة فان أحداثا خطيرة يخشى وقوعها" [9] هذا التقرير يبين إلى أي حد كان الإفراط في العنف والتقتيل.

أما تقرير العقيد "جوف " (Jouve) قائد ميليشيا ولاية وهران، بتاريخ 15 ماي 1945 فقد سجل ما يلي:« إنه لمن المؤكد جدا أن الاضطرابات الدموية التي وقعت بولاية قسنطينة، كانت محتملة بالنسبة لكامل القطر الجزائري ،ولكن فقط عناصر المناطق التي كان تأثير الوطنيين المسلمين فيها كبيرا (سطيف– قالمة وخراطة)، هم وحدهم الذين انتقلوا الى الفعل الميداني.إن الدرس كان قاسيا للغاية، لذا ينبغي استخلاص النتائج المترتبة عنه. إن أحداثا مشابهة كالتي حصلت بولاية قسنطينة، يمكن أن تحدث في لحظة أو أخرى وفي أي مكان، لذا وجب تعزيز إجراءات الأمن، وعليه ينبغي أن يكون الردع أو القمع شيداد وسريعا"[10]

تقرير سري آخر بعث به الحاكم العام العسكري بالجزائر إلى وزير الداخلية بتاريخ 05 أكتوبر 1945 يحمل فيه مسؤولية تلك الأحداث إلى جمعية العلماء وحزب الشعب الجزائري وأحباب البيان تلك التنظيمات الجزائرية التي اتهمها المستعمر بتنظيم تلك المظاهرات للمطالبة بالاستقلال حيث « أيقظت–حسب هذا التقرير– الشعور الديني والوطني لدى الأهالي ،الأمر الذي فجر الوضع وأحدث تلك الاضطرابات بمقاطعة قسنطينة في فترة حرجة » [11].

لقد كان من الصعب جدا إعطاء أرقام دقيقة حول ضحايا تلك الجرائم لأن الجثث ظلت مرمية في الوديان أو في الأكواخ المحروقة، حيث يصفها الباحث "جون لويس

بلانش"كمايلي: « كانت الإبادة في منتهى الدناءة والخساسة إلى حد أن محافظ الشرطة القضائي الذي أرسل في تحقيق عما حدث، اكتفي بالقول أن الأرقام خيالية، ورفض أن يدلي بالقول أكثر من ذلك »[12] في حين إدعى وزير الداخلية الفرنسي " تكسي" (Tixier) أن عدد ضحايا الجزائريين كان ما بين 1200 و 1500 ضحية، أما عملية القمح القضائي التي صاحبت هذه الحوادث وعمليات التوقيف ، فيذكر نفس الوزير أنها شملت 2400 شخصا، أطلق سراح 517 منهم وحكم على 231 من بينهم 28 حكما بالإعدام[13].

أما القنصل الأمريكي بالجزائر الذي كان أكثر اطلاع على مايجري في الجزائر فيذهب أبعد من ذلك، حيث قدر عدد ضحايا مجزرة 08 ماي 1945 بـ: 45 ألف ضحية جزائرية [14].

والحقيقة التاريخية أن المجازر والإعدامات الاستعمارية كانت بالجملة وأن التقتيل والتعذيب كان بلا نهاية، حيث ابتدأت جرائم الاستعمار منذ إحتلال الجزائري عام 1830 واستمرت إلى غاية الاستقلال(1962)، وما مجازر 08 ماي 1945 إلا شاهدا حيا عن تلك الإبادات

اللاإنسانية التي ارتكبها الاستعمار الذي ظل ينادي بشعار حقوق الإنسان والحرية والسلام.

هذه المجزرة الحقيقية كانت فعلا بداية استيقاظ الشعور الوطني للإعداد العسكري والسياسي لانطلاقة الثورة الجزائرية بعد أن يئس الجزائريون من الوعود الكاذبة الاستعمارية. فكيف بدأ الاعداد والاستعداد للانطلاقة؟

ثانيا: المنظمة العسكرية السرية النواة الأولى لنظام جيش التحرير الوطني

لقد كان حزب الشعب الجزائري منذ تأسيسه عام 1931 بزعامة مصالي الحاج من أوائل الأحزاب القومية في المغرب العربي التي فضلت أسلوب الكفاح المسلح على العمل السياسي منذ بداية 1947 حيث أصبحت بعض عناصره الثورية منشغلة بالتحضير للثورة وكيفية الحصول على الأسلحة ، هذا المطلب الأخير الذي أصبح

أكثر إلحاحا بعد اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954، باعتباره قضية موت أو حياة، فالإشكالية التي تطرح كيف ابتدأ الاعداد العسكري والسياسي للثورة الجزائرية ؟

كان تأسيس المنظمة العسكرية حدثا هاما في تحول الحركة الوطنية الجزائرية من نضال الكلمة إلى الكفاح المسلح حيث تجسد بصورة تطبيقية على أرض الواقع منذ سنة 1947 حتى 1950 باحتضان من التيار السياسي الذي واصل نضاله منذ مطلع الربع الثاني من القرن العشرين. لقد أنشئت المنظمة العسكرية السرية التي تسمى كذالك بالمنظمة الخاصة في منتصف شهر فيفري 1945 بتزكية من مصالي الحاج زعيم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بعد حل حزب الشعب الجزائري عام 1939، حيث أسندت قيادة هذه المنظمة للمناضل محمد بولزداد أحد أبرز الشخصيات السياسية في الحزب.

ونظرة حول الأوضاع السائدة في الجزائر قبيل الثورة التحريرية تتضح أمام القارئ فكرة حتمية هي مباشرة الإعداد للعمل المسلح خاصة بعد المجازر التي ارتكبها المستعمر يوم الثامن ماي 1945 بالشرق الجزائري، والتي كان من أهم نتائجها التفكير بعمق في إعداد ثوري استراتيجي عن طريق تحضير قوة منظمة ومتخصصة في مختلف الأعمال الثورية، بمعنى جهاز قادر على تحدي ومواجهة قوات الاحتلال .15

لقد بادر محمد بلوزداد بتنصيب أعضاء هيئة الأركان من الرجال الذين يثق فيهم وبدأ الاتصال أولا بأحمد بن بلة وحسين آيت أحمد وتشكلت هيئة الأركان من السادة:

حسين آيت احمد: رئيس هيئة الأركان (أي المسؤول السياسي) بلحاج جيلالي عبد القادر: المدرب العسكري العام (أي المسؤول العسكري) .اما محمد بلوزداد: فكان دوره القيام بعملية التنسيق بين مختلف الهيئات إلى جانب ضبط الاتصال مع المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري والذي يتم من خلال شخص واحد وهو حسين لحول الأمين العام للحزب. فهؤلاء الثلاثة هم الذين شكلوا قيادة الأركان، أما بقية الأعضاء فقد أسندت إليهم مسؤوليات التالية:

محمد بوضياف مسؤول قسنطينة .جيلالي رقيمي: مسؤول العاصمة وضواحيها (متيجة والتيطري أو كما يطلق عليها اسم الجزائر الأولى).محمد مروك: مسؤول الشلف والظهرة (الجزائر الثانية).عمار ولد حمود: مسؤول منظمة القبائل.أحمد بن بلة: مسؤول وهران.محمد يوسفي: مسؤول شبكات الاستعلامات والاتصالات· مصطفى بن بولعيد مسؤول الأوراس. العربي بن مهيدي مسؤول عين مليلة (التابعة للمنطقة الأولى أثناء الثورة).مراد ديدوش.مسؤول الشمال القسنطيني.رابح بيطاط من الشمال القسنطيني وعلي محساس من العاصمة.

هذه التشكيلة لم تتغير حتى بعد مجيء حسين آيت أحمد الذي تسلم المهام خلفا لمحمد بلوزداد في نوفمبر 1947، وستكون مهامها متعددة من تدريب إلى جمع للأسلحة، إلى الاهتمام بالاستعلامات عن المحتل، والاطلاع على تنظيماته وتحركات أهم أجهزته العسكرية والبوليسية والإدارية [16]. وقد بدأ تنظيم المجندين في المنظمة عبر التراب الوطني على النحو التالي:**الفوج:** ويتكون من أربعة (04) مناضل يرأسهم مسؤول .**الفرقة:** وتتكون من ثلاثة (3) أفواج ومسؤول.**الفصيلة:** وتتكون من ثلاثة (3) فرق ومسؤول. وتعد هيأة الأركان قمة الهرم الهيكلي.كما كان للمنظمة شبكات أخرى:

شبكة لتوفير الملاجىء السرية للفارين أو المطلوبين وإعداد مخابىء للأسلحة والذخيرة.

شبكة الصناع أو قسم المتفجرات: مهمتها صنع وتركيب مختلف أنواع المتفجرات وكان على رأس هذا القسم السيد بلحاج جيلالي.

شبكة الاتصالات: وتعد من اكبر الشبكات لتعدد واتساع المهام الموكلة إليها حيث نجد قسم الإشارة وهو مختص بالراديو والكهرباء "استقبال الإشارات " وجمع المعدات وصنعها أو تركيبها، وكذلك قسم للاتصالات مهمته شراء أجهزة الاتصالات والتدريب على استعمالها،وآخر مهمته رصد تحركات وتنظيمات الأجهزة الإدارية والبوليسية والعسكرية الاستعمارية، ومعاقبة الخونة.

قسم الفداء: ومهمته القيام بعمليات فدائية مثل تصفية الخونة وغلاة الإدارة الاستعمارية والقيام بتفجير مراكز استعمارية، وقد كانت هذه الهيئات معزولة عن بعضها البعض حفاظا على امن المنظمة.

وفي ظرف حوالي سنة تمكنت المنظمة من وضع الترتيبات الهيكلية والنظامية عبر التراب الجزائري حيث وصل عدد أفرادها حوالي ألف وخمسمائة (1500) مجند يعملون في سرية كاملة وتدريب مستمر [17] .

وأمام وصول النضال السياسي للحركة الوطنية الجزائرية إلى منعرج حاسم، كانت المنظمة عبر أنحاء التراب الوطني ترسى دعائمها انطلاقا من التخطيط واختيار رجالها وفقا لمعايير دقيقة إمعانا في السرية. كما تشكلت العديد من الخلايا الأخرى التي كانت لها مهام متعددة كالدعاية والعمل العسكري المباشر، حيث كان من بين عناصرها من شارك في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية أو في حرب الفيتنام.

واعتبر مشكل جلب السلاح والتمويل من أكبر المشاكل المهام وأخطرها منذ البداية، إذ كان لزاما على مناضلي المنظمة البحث عن الأسلحة سواء داخل الوطن أو خارجه عبر الحدود الليبية والتونسية والمغربية قصد تهريبها أو شرائها.

يقول أحمد بن بلة في مذكراته: "إننا لا نعدم نقودا في الجزائر ، وإنما يجب أن نأخذها حيثما توجد في البريد أو في البنوك . لنكن منطقتين مع أنفسنا إذا كنا على استعداد للتضحية بحياتنا في هجوم عنيف ضد المحتل فلا ينبغي أن نتخثر احتراما أمام خزائنه المالية". وهكذا يفتح بعض أعضاء المنظمة الخاصة مثل أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد ومحمد خضير الطريق لتجاوز الأزمة المالية واعتبار الأموال التي يستفيد منها المعمرون ويتداولونها في البنوك والمصاريف ملكا مشاعا لكل الجزائريين. وبعد تفويض من الحزب اثر اجتماع اللجنة المركزية في شهر ديسمبر 1948 تم مهاجمة مركز بريد وهران ليلة 5 أفريل 1949 ورغم خطورة العملية فانها لم تتجاوز مبلغا قدره 3070000 فرنكا عكس ما كان متوقعا[18].

الوقع أن أعضاء المنظمة قد وجدوا أنفسهم أخيرا في مأزق صعب فلا القيادة السياسية اتخذت القرار بتفجير الثورة ولا هي سمحت بذلك للمنظمة العسكرية بحجة أن الوقت لم يحن بعد والشعب غير مستعد لاستيعاب الثورة والإمكانيات غير كافية والتدريب غير مكتمل .

ومهما يكن من أمر فقد تم اكتشاف المنظمة يوم 18 مارس 1950 من طرف السلطة الاستعمارية، حيث تمكنت الشرطة الفرنسية من القبض على المئات من المناضلين من بينهم أعضاء هيئة الأركان مثل أحمد بن بلة وجيلالي رقمي قائد تنظيم العاصمة وعمار ولد حمود من منطقة القبائل وبلحاج جيلالي مدرب وطني وحمو بوتليليس قائد المنطقة الوهرانية وأحمد محساس قائد منطقة الجزائر الجنوبية. كما تم كشف أهم مراكز ومخابئ الأسلحة وذخيرتها وتعرض أعضاء المنظمة للقمع والتعذيب، وصدرت ضدهم أحكام جائرة مثل الأعمال الشاقة والسجن المؤبد منهم أحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت وبوجمعة سويداني.حيث فر بعضهم من السجن خارج الوطن خاصة القاهرة وفرنسا مثل أحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد ومصطفى بن عودة، ومحمد بوضياف، ومراد ديدوش وبعضهم ظل في حالة فرار إلى غاية اندلاع الثورة مثل العربي بن مهيدي وعبد الحفيظ بوالصوف ورمضان بن عبد مالك في منطقة وهران ورابح بيطاط وبالحاج بوشعيب وسويداني بوجمعة في مقاطعة الجزائر ولخضر بن طوبال ومحمد مشاطي في قسنطينة .

بعد ذلك ابتعدت القيادة الحزبية عن الأهداف الثورية التي سطرتها منذ البداية وهذا ما جعل أعضاء المنظمة يفكرون في اتخاذ موقف مستقل نهائيا عن المنظمة السياسية، وكانت بداية الانفصال بداية صعبة لأنهم أصبحوا يعيشون في عزلة تامة، حيث واصلت بعض المناطق نشاطها العسكري مثل الأوراس التي ستظل معقلا للثوار الذين كانوا على اتصال دائم مع بعضهم البعض.

وبالرغم من اكتشاف المنظمة فقد استطاعت أن تكون عددا من الرجال قامت بتدريبهم على أساليب القتال وطرق استعمال السلاح.

مشكل التسلح:

لاشك أن مشكل التسلح كان من أهم المشاكل التي واجهت الثورة في السنوات الأولى على الأقل، حيث كان المصدر الأساس في التسليح هو ما بقي من عمل المنظمة. ففي سنة 1947 تم شراء اسلحة بقيمة مليونين (2.000.000) فرنك فرنسي قديم من ليبيا خزنت في واد سوف [19] وكانت حمولتها تحتوى على مائة وثلاثين (130) بندقية حرب من نوع سطاتي "Stati" وأربعة صناديق ذخيرة، حيث نقلت على ظهور الجمال بالقرب من الأوراس " بزريبة حامد بين مدينة بسكرة وسيدي عقبة فاستلمها مصطفى بن بوالعيد بنفسه ثم كانت الحمولة الثانية بعد فترة وجيزة احتوت على ثلاثة وثلاثين (33) بندقية من نوع سطاتي « stati » وصندوق ذخيرة نقلت الى بسكرة ثم قسنطينة في شاحنات مخبأة في صناديق التمور [20].

ويبدو أن هذه الأرقام قد عرفت زيادة مستمرة نظرا للنشاط الكبير الذي بذلته المنظمة الخاصة حيث نجد بعض العناصر تذكر ارقاما تفوق ذلك بكثير تصل الى ثلاثمائة وعشرين (320) بندقية حربية في ربيع 1948 [21]. كما شهدت المنطقة الغربية هي الاخرى عمليات من نفس النوع عبر الحدود الجزائرية المغربية وخاصة نحو جبال النمامشة والغرب الوهراني وساعدهم في عملية النقل نهر الملوية وتمت هذه العمليات بصورة تدريجية فلم تكن الحمولة لتزيد عن خمسين (50) بندقية. وتشير بعض المصادر إلى حوالي مائة وخمسين (150) أو مائتي (200) بندقية أو أكثر قدتم تهريبها. فقد ذكر المؤرخ الفرنسي جاك دوكسر أن عدد الأسلحة في الجزائر آنذاك كان قد بلغ حوالي ثمانين ألف (80.000) بندقية صيد[22] .

لكن المهم هو تفجير الثورة وانتشارها بين الفئات الشعبية، وفي هذا يقول الشهيد مراد ديدوش:" يجب أن نعطي الانطلاقة، وإذا استشهدنا فسيخلفنا آخرون يواصلون السير بالثورة قدما نحو الاستقلال. يجب أن نشعل الفتيلة ومن أجل هذا فلسنا في حاجة إلى وسائل مادية ضخمة".

ومع نهاية سنة 1953 والنصف الأول من سنة 1954 كان حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية قد انقسم إلى تيارين متصارعين حول القيادة :

المصاليين والمركزيين. وفي خضم هذا الصراع اتخذت بعض عناصر المنظمة السرية موقفا ثالثا كمخرج للأزمة وهو المرور إلى الكفاح المسلح وعدم الانشغال بالصراعات السياسية العقيمة. وقد استطاعت هذه العناصر أن تجمع شملها وتنظم صفوفها بعقد لقاءات مختلفة بين أبرز عناصرها منها الاجتماع الذي انعقد في 25 جوان 1954 بالعاصمة وعرف باجتماع (22). وكان أهم اجتماع لهذه المجموعة هو اتخاذ القرار بتفجير الثورة في أقرب الآجال بالتنسيق مع أعضاء الوفد الخارجي للحزب المتواجد بالقاهرة: (أحمد بن بلة، الحسين آيت أحمد، محمد خيضر).

بعد اندلاع الثورة ليلة أول نوفمبر 1954 أصبح مطلب الحصول على الأسلحة بالنسبة للمجاهدين قضية حياة أو موت خاصة وأن أغلبهم كان بدون أسلحة ، فكيف ستكون المواجهة مع الجيش الفرنسي الذي كان يعتبر حتى ذلك الوقت من أقوى الجيوش في العالم بعدده وعناده وخبراته؟ في هذه الاثناء كان أحمد بن بلة القائد السابق للمنظمة السرية قد استقر في القاهرة مع الوفد الخارجي منذ هروبه من سجن البليدة سنة 1952 حيث كان يعمل رفقة محمد خيضر وآيت أحمد الحسين ثم محمد بوضياف حتى أصبحت له علاقة وثيقة بالرئيس جمال عبد الناصر قائد الثورة المصرية، وبالامير عبد الكريم الخطابي رئيس لجنة تحرير المغرب العربي حيث تمكن من مساعدة الزعيمين المذكورين إنشاء شبكتين هامتين لادخال الأسلحة إلى الجزائر عبر الحدود الشرقية والغربية للجزائر وهذا بالتنسيق مع الثوار التونسيين والمغاربة .

فالشبكة الأولى كانت تمتد من القاهرة إلى طرابلس التي كون بها قاعدة هامة بمساعدة جمعية عمر المختار، عمل فيها بعض الإخوة من الجزائر وتونس والمغرب في إطار ما يعرف بجيش التحرير المغربي ومن ابرز هؤلاء: الهاشمي عبد السلام الطود وهو مغربي منحه محمد خيضر بالقاهرة تعيينا بتاريخ 1954/9/14 للبحث عن الأسلحة وشرائها. كما عمل معه من الجزائر كل من: محمد بوعزة، محمد عر عار، بشير قاضي، عمر البرجي ومن التونسيين عز الدين عزوز يوسف العبيدي، الهادي عمر .

لقد شكل هؤلاء فريقا متكاملا في العمل لصالح حركة التحرر الشمال الأفريقي تحت إشراف لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة إلى غاية سنة 1956، وبالنسبة للجزائر كانت الأسلحة تنطلق من ليبيا وتمر عبر الجنوب التونسي مع السلسلة الجبلية لكل من معسكر النقب ثم جبل عنفوف بالجزائر فجبل العنق الابيض المتصل بالاوراس بمساعدة جيش التحرير التونسي وبعض مناضلي حزب الدستور الجديد .

وعبر هذه الطريق أوصل المناضل الأزهر شريط عدة شحنات إلى قادة الولاية الأولى: مصطفى بن بولعيد وشحاني البشير و عباس لغرور، كما أرسلت شحنات إلى الولايتين الثانية (الشمال القسنطيني) الثالثة (القبائل) عن طريق منطقة سوق أهراس إلى مصطفى بن بولعيد الذي كان من أكبر الاثرياء، حيث قام برهن جزء من أملاكه في سبيل الله لاستقلال الجزائر وأقدم أيضا ديدوش مراد على رهن جزء من ثروته وكذا الحاج بن علة الذي قدم مبلغا قدره 1.500.000 فرنكا جمعها من سكان منطقة الظهرة بوهران .

كما بدأت جهود قادة الثورة في الخارج تكلل بالنجاح ،لاسيما مع البلدان العربية التي أبدت استعدادها لدعم الثورة وتزويدها بالأسلحة اللازمة، وكانت البداية في شهر فيفري 1955 عندما قدم يخت الملكة " دينا " عاهلة الاردن محملا بالسلاح والذخيرة الحربية، حيث تم الإفراغ في ميناء "كابودياوا" في منطقة مليلية المغربية المحتلة من اسبانيا، وقد ضمت هذه الحمولة أسلحة حديثة تنوعت بين مدافع رشاشة ثقيلة وبنادق رشاشة خفيفة وبنادق عشرية انجليزية الصنع وصناديق الذخيرة ،وبعد هذه العملية توالت عمليات جلب السلاح...

وإذا كان الكفاح المسلح يمكن أن يخلص إلى نتيجة فعالة وايجابية ،فان العمل السياسي التمهيدي كان أمرا ضروريا قبل الشروع في العمل العسكري ، فكل نشاط يجب ان تسبقه فلسفة او أسلوب نظري لأنه يمر من مرحلة نظرية "سياسية " إلى مرحلة تطبيقية، ومن هنا فقد شرع الجناح الثوري في عمل سياسي مستقل لم يخرج عن الإطار النظامي لتوعية الجماهير وإعدادها نفسيا وتنظيميا، في وقت اندلعت فيه الأعمال الثورية الأولى في كل من تونس والمغرب، وتعمق الخلاف داخل الحزب بين

المصاليين والمركزيين، وهنا تحرك تيار ثالث ليفصل في هذا النزاع وتمت عدت لقاءات بين أعضاء من المنظمة الخاصة وهما محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد مع محمد دخلي مسؤول عام للتنظيم ومساعده رمضان بوشبوبة مراقب التنظيم، وانتهت هذه اللقاءات بالاتفاق على بعث المنظمة الخاصة من جديد لدى القاعدة وهذا ما عرف بالقوة الثالثة للحفاظ على وحدة الحزب، وكان ذلك أصل إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي تأسست يوم 23 مارس 1954 في مدرسة الرشاد بالعاصمة وكان الهدف من هذه اللجنة كما يدل عليها اسمها اعادة وحدة الحزب وإنقاذه من التفكك وإعادة تأسيس القاعدة العسكرية فهل ستنجح هذه المرة في مهمتها ؟

بدا الاتصال بالمركزيين والمصاليين لإنهاء الخلافات لكن كل طرف اتجه إلى عقد مؤتمر خاص به وبذلك فشلت اللجنة الثورية في هذا المسعى الوطني الهام وبعد فشل هذه اللجنة وقع خلاف بين بعض قادتها لاسيما بين محمد دخلي ومحمد بوضياف: فبينما كان يرى الأول ضرورة استمرار اللجنة في مهمتها في جمع الشمل بين الإخوة الفرقاء كان يرى الثاني أنه يجب تجاوز هذه الأزمة والتفرغ للتحضير لاعلان الثورة ، ويمكن القول أن الرغبة الحقيقية لبوضياف وبن بولعيد لم تكن في استرجاع وحدة الحزب بقدر ما تكمن في إنشاء قوة ثالثة للتخلص من الطرفين بقيادة ثورة جديدة .

وهكذا قام بوضياف بعمل دؤوب للم شمل قدماء المنظمة الخاصة فطلب من ديدوش مراد العودة إلى الجزائر كما ضاعف اتصالاته بمختلف اطاراتها سابقا أمثال رابح بيطاط، عبد الحفيظ بوالصوف (قائد دائرة وهران)، رمضان بن عبد المالك (قائد دائرة مستغانم)، لخضر بن طوبال وزيغود يوسف ومصطفى بن عودة (من قسنطينة) وشيحاني بشير(رئيس دائرة الأوراس) بالإضافة الى بن بولعيد الذي استطاع المحافظة على منطقة الأوراس والنمامشة بعيدا عن النزاع، كما اتصل بوضياف أيضا بالثلاثي الموجود في مصر والمتكون من أحمد بن بلة، ومحمد خضير، وحسين أيت أحمد.

أما على المستوى الداخلي فقد شهدت مختلف مناطق الوطن تلاحما بين الشرائح الشعبية وأعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وهكذا لعبت اللجنة دورا هاما في اعادة ربط الاتصال بين قادة المنظمة الخاصة وبين كل الذين يؤمنون بفكرة العمل المسلح، حيث انطلقت الثورة الجزائرية بعد كل هذه الأحداث الأليمة وهذا المخاض العسير ليلة فاتح نوفمبر 1954.

ومن أهم الأعمال التي قامت بها اللجنة عقد اجتماع الاثنين وعشرين (22) يوم 25 جوان 1954 وترأس هذا الاجتماع مصطفى بن بولعيد وقدم التقرير العام محمد بوضياف بالتناوب مع العربي بن مهيدي ومراد ديدوش وتناول التقرير المسيرة النضالية للمنظمة الخاصة .

وكان الهدف من هذا الاجتماع أيضا محاولة جمع الأعضاء والممثلين لكل أنحاء الوطن للتنسيق بين المناطق أولا وتحقيق مبدأ الشمولية ثانيا والتأكيد على مبدأ القيادة الجماعية والحفاظ عليها ثالثا لجعل الثورة المسلحة تنبع من أعماق الطبقة الشعبية.

وقد انبثقت عن اجتماع الاثنين وعشرين(22) لجنة تنفيذية أو لجنة الخمسة(5)، فبعد تعيين" بوضياف" كمسؤول وطني استدعى بدوره في اليوم الموالي كل من مصطفى بن بولعيد ومراد ديدوش والعربي بن مهيدي ورابح بيطاط، وكان على اللجنة أن تبدأ تخط أول خطوة وهي استمالة منطقة القبائل وكسب قادتها ومسؤوليها الى جانب هذا التنظيم الجديد.

والحق أن منطقة القبائل كانت مؤيدة للثورة منذ عهد المنظمة الخاصة ولكنها لم تشارك في اجتماع الاثنين وعشرين (22) باعتبارها قد مالت إلى الطروحات المصالية ، كما أن قائدها كريم بلقاسم كان متحفظا من ل.ث. و.ع، من جهة ومن محمد بوضياف من جهة أخرى بسبب وجود علاقة كانت تربطهما باللجنة المركزية للحزب، ولكن نظرا لكون منطقة القبائل تكتسي أهمية استراتيجية بالغة سواء من حيث موقعها الجغرافي أو من حيث أصالة مناضليها لم يكن بالا مكان الاستغناء عنها. وتوالت الاجتماعات الى غاية 25 أكتوبر 1954 بـ " بوانت بيسكاد المعروفة اليوم بالرايس حميدو، وأفرزت عن اتخاذ قرارات حاسمة تمثلت فيما يأتي :

أولا: تحديد يوم اندلاع الثورة .

ثانيا: وضع بيان أول نوفمبر .

ثالثا: تعيين المنسق بين الداخل والخارج.

رابعا: التقسيم الإداري للبلاد.

خامسا: تسمية الحركة السياسية الثورة باسم جبهة التحرير الوطني ، والذراع العسكري للجبهة باسم جيش التحرير الوطني.

سادسا : اقرار مبدأين لتنظيم العمل العسكري وهما اللامركزية وأولوية الداخل على الخارج.

وبهذه القرارات الثورية الحاسمة تم تجاوز كل العقبات للإعلان عن انطلاق الثورة والشروع في العمل العسكري لإنقاذ الحركة الثورية من التصدع والانهيار باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتجاوز الصراعات وتحرير الجزائر .

الهوامش

1- Nicole Dreyfus : le massacre du 08 mai 1945 et ses conséquences dans le développement de la lutte nationale algérienne, Université 08 mai 1945 , Actes du 4 éme colloque, D.P.U.G 2006 , p.23.

2- Archives Aix CAOM :81 F 867، Rapport de l'union locale de Guelma adopté à l'unanimité le 20/06/1945 par les responsables et adhérents.

3- Claude Paillat : Vingt ans qui déchirèrent la France, tome 1, Ed. Robert Laffont , Paris , 1969,p60.

4- Jean louis Planche : le martyr des innocents Guelma , mai – juin 1945 , Actes du 4 éme colloque , D.P.U.G 2006 ,pp-18-19.

5- Archives Aix CAOM :81 F 867 Rapport secret du Gouverneur général de L'Algérie à Mr le Ministre de l'intérieur le 14 juin 1946.

6- Archives Aix , 1 CM55, Rapport secret du Gouverneur général au Ministère de l'intérieur , le 05 Octobre 1945.

7- Archives Aix, CAOM :81 F 867 Rapport secret du Gouverneur général de L'Algérie à Mr le Ministre de l'intérieur le 14 juin 1946

8- Archives Aix ,1CM50, Préfecture des Constantine, centre d'information et d'étude . Secret, Constantine le 21 mai 1945.

09Archives Aix , 1CM50, Préfecture de Constantine, le 22 mai 1945

10 -Archives Aix , 1CM50,

11 -Idem.

12 - J.L. Planche, Op.cit, p20.

13 -Allocution de M.Tixier, Ministre de l'intérieur, prononcée à la radio d'Alger le 30 juin 1945.

14 - Nicole Dreyfus : Op.Cit., p.24.

15 ـ Ahmed mehssas , le mouvement révolutionnaire en Algérie de 1ére guerre mondiale à 1954 , paris 1979, p. 254.

16- محمد الطيب العلوي ، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830 – 1954) ، الجزائر 1994 ص 238.

17- الزبير سيف الاسلام وآخرون، مؤامرة من خلف الستار، الجزائر 1992، ص28.

18- Ben youcef ben khedda , les origines du 1er nouvember 1954 E. Dahleb Alger , 1989 , p 146.

19- أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، ج3 ، بيروت 1990 ، ص.106

20- Ben youcef ben khedda , Op.cit.,p.123 .

21- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، الجزائر 1991، ص .198

22- J.Doxer , S.O.S Algérie , Paris , sans date, p. 72.

El-Tawassol

Revue des Sciences Sociales et Humaines

Publiée par l'Université Badji Mokhtar-Annaba

Directeur

Pr. Mohamed Tayeb LASKRI

Recteur de l'Université

Directeur des Publications

Pr. Lakhdar TIFOUTI

Directeur de la Rédaction

Pr. Miloud BARKAOUI

Comité de Rédaction

Pr. Amir ELSAAD
Pr. Bachir IBRIR
Pr. Fadhila SAHRI
Pr. Seif El-Islem CHOUIA
Pr. Mohamed SARI

Secrétariat et saisie des textes

Dalila BAALI

Direction des Publications
Université Badji Mokhtar-Annaba BP 12 Annaba

Tél/Fax :(038) 87 11 12
Email: tawassol_journal@yahoo.com
www.univ-annaba.org

CONSIGNES AUX AUTEURS

La revue ***El-Tawassol*** est une revue semestrielle à caractère scientifique qui encourage toute proposition d'article original lié aux domaines des sciences sociales et humaines, lettres et sciences juridiques.

La revue publie des articles inédits qui ne doivent pas être proposés à une autre publication.

Chaque article doit être précédé de deux résumés d'environ 150 mots, l'un dans la langue de l'article et l'autre dans l'une des deux autres langues.

Toutes les propositions d'articles sont soumises à un examen à double insu. Les articles retenus sont publiés dans le numéro suivant.

Les articles proposés doivent être rédigés et relus avec rigueur. Toute proposition contenant un nombre trop élevé d'imprécisions de style, de fautes grammaticales ou d'orthographe ne sera pas considérée.

Il est entendu qu'après acceptation de l'article les droits exclusifs de sa publication sont automatiquement transférés à ***El-Tawassol***.

La revue se réserve le droit d'exiger toutes corrections et /ou modifications qu'elle juge nécessaire.

Les opinions exprimées dans les articles et travaux publiés dans la revue n'engagent que leurs auteurs.

Les auteurs sont appelés à joindre à leurs articles une page de couverture contenant :

- Les noms, prénoms et qualité du ou des auteurs
- L'adresse postale et électronique de l'auteur ou de la personne contact s'il y a plus d'un auteur
- Une brève notice biographique.

Bibliographie

Les références bibliographiques citées dans le texte ne doivent comporter que le n° de la référence entre crochet (ex:[8]) . Si le nom de l'auteur apparaît dans le texte, il doit être suivi par le numéro de la référence. Lorsque la référence comporte plus de trois auteurs seul le premier est cité, suivi de "et col".

Si la référence se rapporte à un article, elle doit comporter les noms des auteurs suivis des initiales des prénoms, le titre du périodique, l'année de publication, le tome ou le volume, le numéro du périodique et les pages concernés.

Si, par contre la référence se rapporte aux ouvrages, elle doit comporter le ou les noms des auteurs suivis des initiales du ou des prénoms, le titre complet de l'ouvrage, les pages concernées, le Numéro de l'édition s'il y en à plusieurs, le nom et l'adresse de l'éditeur et l'année d'édition.

Iconographie

Les tableaux, planches, graphes, cartes et photographies doivent être fournis à part sur une feuille blanche de format A4 . Indiquer en dessous la mention correspondante (tableau, graphe, etc ...), affectée d'un numéro et suivi du titre et / ou le commentaire et / ou la légende. L'auteur devra indiquer aussi dans le texte de l'article les emplacements exacts des différentes illustrations.

Caractéristiques techniques des manuscrits

La longueur de l'article proposé ne doit pas excéder 20 pages saisies sur micro-ordinateur (tableaux, graphes, cartes, photographies, bibliographie compris)

- Les propositions d'articles doivent être adressées à la revue en trois (03) exemplaires accompagnés d'une copie sons forme de fichiers sur CD-Rom selon les caractéristiques techniques suivantes :

- Cadre de saisie: 12cmx19cm (folio compris)
- Taille de la police de caractère: 12 points **(Times New Roman)**
- Marges:
    - Gauche: 02 cm.
    - Droite: 02 cm.
    - Haut: 02 cm.
    - Bas: 03 cm.

Coordonnés

Les propositions d'articles sont à adresser à :

Revue ***El-Tawassol***
Direction des Publications
Université Badji Mokhtar-Annaba
B.P 12. Annaba 23000
Algérie.

SOMMAIRE

SCIENCES JURIDIQUES

La responsabilité civile des dirigeants sociaux de la société par actions
Noureddine Chadli ……..……05

SCIENCES ECONOMIQUES

Libéralisation commerciale et développement : quelles leçons pour le Maghreb?
Saddek BRADJI ……..…….27

Les effets de la globalisation sur les comportements des acteurs, à travers le cas d'une entreprise publique algérienne intégrée par Arcelor Mittal
Abida Hadjar ……..……..……48

Economie de rente et OMC : les contradictions d'une adhésion recherchée: le cas de l'Algérie
Noureddine Chouakria 79

Le secteur des transports et son impact sur l'environnement : quelques indicateurs
Brahim Nabet……..102

SOCIOLOGIE

Vers un nouveau type de manager en Algérie ?
Hacène Merani…….116

Les opinions exprimées dans les articles publiés dans cette revue n'engagent que leurs auteurs.

** ** ** ** ** ** ** ** **

The opinions expressed in the articles published in this journal are solely the responsibility of their authors.

La responsabilité civile des dirigeants sociaux de la société par actions

Pr. Noureddine Chadli
Faculté de droit
Université Badji Mokhtar
Annaba

Résumé

L'importance de l'étude de la responsabilité des dirigeants sociaux de la société par actions se résume dans la conciliation de deux situations contradictoires. Il s'agit en premier lieu de l'obligation de protéger les intérêts des tiers qui contractent des actes avec la société. En second lieu, la protection des actionnaires et de la société des dépassements des dirigeants lorsqu'ils exercent leurs pouvoirs. C'est pourquoi le législateur a accordé de larges pouvoirs aux représentants de la société pour engager la société du fait des actes accomplis avec les tiers. Toutefois, en cas où ces actes ont été réalisés au détriment des intérêts des actionnaires ou de la société, les dirigeants risquent de voir leur responsabilité engagée vis-à-vis d'eux. La responsabilité civile des dirigeants sociaux dépend de leur pouvoir de gestion, Leur responsabilité civile peut être engagée individuellement ou collectivement envers les tiers, la société et les actionnaires

ملخص

أن أهمية دراسة نظام المسؤولية المدنية لمسيري شركة الأسهم تكمن في التوفيق بين وضعيتين.الأولى تتمثل في ضرورة حماية حقوق الغير الذين يتعاملون مع مسيري الشركة والثانية تتعلق بحماية مصالح الشركة والمساهمين من تجاوزات المسيرين عند القيام بمهامهم. ولهذا فالمشرع منح صلاحيات واسعة لممثلي شركة الأسهم للتصرف باسمها مع الغير،إلا أنه متى ثبت أن هذه التصرفات جاءت مخالفة لمصالح الشركة أو المساهمين يمكن متابعتهم شخصيا لجبر الأضرار. إن المسؤولية المدنية لمسيري شركة الأسهم مرتبطة بسلطات التسيير المخولة إليهم. وقد تترب المسؤولية بصفة شخصية أو جماعية اتجاه الغير والشركة والمساهمين

La responsabilité civile des dirigeants sociaux dépend du système choisi pour administrer la société. Si on considère que les membres du directoire sont soumis au même régime de responsabilité civile que les membres du conseil d'administration. Par contre les membres du conseil de surveillance sont soumis à un régime de responsabilité différent parce qu'ils ont un pouvoir de surveillance et non d'administration.

La responsabilité civile des dirigeants sociaux dépend de leur pouvoir de gestion, Leur responsabilité civile peut être engagée individuellement ou collectivement envers les tiers, la société et les actionnaires

Le pouvoir n'est pas une chose facile à déléguer. Son exercice par autrui fait toujours craindre qu'il ne soit détourné. C'est l'un des soucis du législateur en fixant les pouvoirs des dirigeants des sociétés par actions.

Il est placé devant deux catégories de problèmes. En premier lieu et afin d'assurer la sécurité des tiers, il faut confier le maximum de pouvoir de gestion aux dirigeants des sociétés par actions[1]. En second lieu, pour éviter que les pouvoirs ne s'exercent aux détriments des intérêts des actionnaires et ne conduise la société à la faillite, il fallu établir un contrôle ou plutôt fixer la responsabilité des dirigeants des sociétés par actions qui doivent répondre des conséquences de leurs gestion à l'égard de ceux à qui elle a causé un dommage. Il peut s'agir de la société, des actionnaires et des créanciers sociaux.

Cette responsabilité s'applique aussi bien à l'égard des dirigeants qui accomplissent le travail de gestion qu'aux dirigeants chargés de surveiller la gestion de la société. Ainsi, les administrateurs et les membres du directoire ou ceux du conseil de surveillance répondent de leurs actes, non seulement au plan pénal[2] mais également au plan civil.

L'introduction par le législateur, dans la société par actions, du système à directoire[3] a rompu l'unicité du régime de la responsabilité civile des dirigeants des sociétés par actions. En effet, si les membres du directoire sont soumis à la même responsabilité que les membres du conseil d'administration, les membres du conseil de surveillance relèvent d'un régime différent car ils n'ont que des attributions de surveillance et non de gestion de la société.

C'est pourquoi, on examinera successivement la responsabilité civile des administrateurs et des membres du directoire (1ère partie) et ensuite la responsabilité civile des membres du conseil de surveillance au cours de la vie sociale de la société[4]

1ère Partie : la responsabilité civile des administrateurs et des membres du directoire

Une question parait devoir être posée : quelle est la nature juridique de cette responsabilité ? Sans entrer dans un débat

contradictoire[5] il est certain que la responsabilité des administrateurs et des membres du directoire reste fondée sur la faute[6]. Il faut appliquer les règles générales de la responsabilité bien que le code de commerce n'y fasse pas référence. Il faut l'existence d'un préjudice causé par la faute des dirigeants.

On examinera successivement les personnes responsables, les causes de responsabilité, l'étendue de la responsabilité et en dernier l'exercice des actions en responsabilité.

I- Les personnes responsables

Il s'agit des administrateurs du conseil d'administration et des membres du directoire.

A- Les administrateurs du conseil d'administration

Les administrateurs composent le conseil d'administration des sociétés par actions. Le conseil d'administration peut regrouper au minimum trois administrateurs et au maximum douze membres[7]. Il sont élus par l'assemblée générale constitutive ou par l'assemblée générale ordinaire, la durée de leur mandat est fixée par les statuts, néanmoins, elle ne doit pas excéder six ans[8] Ils peuvent être réélus[9]. Les administrateurs peuvent être une personne morale qui doit désigner un représentant qui encourt les mêmes responsabilités civiles que s'il était administrateur en son nom propre[10].

Les administrateurs exercent collégialement leurs fonctions[11]. Néanmoins, ils peuvent être chargés de fonctions particulières et sont alors conduits à jouer dans la société un rôle plus important.

1- Administrateurs exerçant les fonctions générales

L'article 715 bis 23 du code de commerce indique que "les administrateurs sont responsables individuellement ou solidairement, selon les cas, envers la société ou envers les tiers, soit des infractions aux dispositions législatives ou réglementaires applicables aux sociétés par actions, soit des violations des statuts, soit des fautes commises dans leurs gestion".

Il ressort de l'article que la seule appartenance au conseil d'administration est de nature à entraîner leur responsabilité vis-à-vis de la société ou des tiers. Le législateur ne fait aucune distinction suivant qu'il s'agit d'administrateur personne physique ou d'administrateur personne morale. Le représentant de la personne

morale encourt la même responsabilité civile que s'il était administrateur en son nom propre sans préjudice de la responsabilité solidaire de la personne morale administrateur[12]

Ainsi, non seulement le représentant permanent ne peut se retrancher derrière celle-ci pour échapper à sa responsabilité en tant qu'administrateur, mais plus encore la personne morale est solidairement responsable de ses actes, sans qu'il y ait à établir sa propre responsabilité dans ceux-ci ou dans le choix du représentant permanent. Le représentant permanent est, du point de vue de la responsabilité civile, entièrement assimilé à un administrateur qui aurait immédiatement cette qualité.

1-Administrateurs exerçant les fonctions particulières

Un administrateur peut être désigné président du conseil[13] ou bien être délégué dans les fonctions de celui-ci ou bien exercer les fonctions de directeur général. Cette dernière fonction peut être confiée à un non – administrateur[14]

a- Le président du conseil d'administration (président directeur général)

Il est élu par le conseil d'administration et doit à peine de nullité de sa nomination être une personne physique[15]. C'est pour cette raison qu'une société par actions doit avoir obligatoirement un actionnaire personne physique afin qu'il soit désigner comme président du conseil d'administration.

En réalité, c'est lui qui exerce les pouvoirs de direction générale de la société. Il assure, sous sa responsabilité, la direction générale de la société et représente la société envers les tiers[16]. En raison de ses pouvoirs étendus, sa responsabilité est plus large que celle des autres administrateurs. Ses fonctions engendrent souvent sa mise en cause en tant que président du conseil d'administration et en tant que représentant de la société. Il est responsable de tous les actes qu'il a accomplis.

Pour diverses raisons, le président du conseil peut être assisté d'un ou deux directeurs généraux. Dans ce cas est-il encore responsable de la direction générale de la société?

Une distinction s'impose. Dans une première hypothèse, les pouvoirs qui ont été délégués au directeur général sont limités, le président du conseil continu à exercer une partie de ses pouvoirs et sa responsabilité demeure entière. Dans la seconde hypothèse, le

président du conseil a délégué tous les pouvoirs. Dans ce cas sa responsabilité est celle de tout administrateur, sauf à établir qu'il a pu avoir une influence déterminante sur les décisions du conseil d'administration. Néanmoins, le président du conseil reste responsable de la direction générale de la société et ne peut se soustraire en prétendant qu'il a délégué ses pouvoirs aux directeurs généraux. Il lui reste, néanmoins, la possibilité de se retourner contre le ou les directeurs généraux quand il aura prouver qu'il n'a pas pris part dans les fautes commises et qu'il n'a pas pu les empêcher.

b- L'administrateur délégué dans les fonctions de président du conseil

La nomination d'un administrateur délégué dans les fonctions de président directeur général est réglementée par l'article 637 du code de commerce. Le conseil d'administration peut déléguer un administrateur en cas d'empêchement temporaire (maladie) ou de décès : quand il s'agit d'un empêchement temporaire, la délégation est accordée pour une durée limitée qui peut être renouvelable. Par contre, en cas de décès ou de démission ou de révocation, la délégation prend fin avec l'élection d'un nouveau président[17]. A la différence du directeur général, il n'assiste pas le président mais il se substitut à lui : l'administrateur délégué est responsable des fautes commises à l'occasion de l'accomplissement des actes dont il a été chargé. La responsabilité des autres administrateurs ou du président pourrait être engagée pour mauvais choix du délégué ou pour défaut de surveillance.

c- Le directeur général

Le conseil d'administration à la demande du président directeur général, peut nommer une ou deux personnes physiques qui assistent le président à titre de directeurs généraux[18].

On doit se demander si une responsabilité personnelle pèse sur le directeur général. Il n'y a aucun doute quand il s'agit d'un directeur général qui est administrateur[19]. La question qui se pose est de savoir si la personne est responsable en tant que directeur général ou peut-on s'effacer derrière le président directeur général ? On ne peut pas concevoir que le directeur général ne soit pas responsable de ses actes ou que le président ne le soit pas de ceux-ci : admettre la non responsabilité de l'un ou de l'autre, ce serait permettre à ces dirigeants d'esquiver leur responsabilité.

En tant que mandataire salarié, non du président mais plutôt du conseil d'administration, le directeur général est responsable de ses fautes envers la société comme envers les tiers à l'égard des quels il dispose des mêmes pouvoirs que le président[20]. Sa responsabilité dans les rapports internes dépend de l'étendue des pouvoirs que lui a conférés le conseil d'administration.

B- Les membres du directoire

Les membres du directoire sont soumis au même régime de responsabilité que les Administrateurs[21].

Contrairement au président du conseil d'administration, le président du directoire n'est pas responsable des fautes commises par les autres membres du directoire. La société est dirigée par le directoire et non par son président qui représente la société dans les rapports avec les tiers[22]. Il engage à ce titre, sa responsabilité. La répartition des tâches de direction entre les membres du directoire n'a pas pour effet de lui retirer son caractère d'organe collégial assurant la direction de la société[23.] Mais dans la mesure où une faute serait établie à la charge personnelle, soit du président du directoire, soit du membre chargé d'une tâche particulière ou de la représentation de la société[24], seule la responsabilité de celui-ci pourrait être engagée.

Il y a lieu d'indiquer qu'outre les dirigeants de droit qui risquent d'être poursuivis en responsabilité civile, il y a autre catégorie qui peut voir sa responsabilité engagée, ce sont les dirigeants de faits. Il existe plusieurs cas de figure :

d'une part, les dirigeants dont la nomination est intervenue dans des conditions irrégulières a été régulièrement publiée ou ceux dont la cessation des fonctions n'a pas été publiée. Dans les deux cas les tiers peuvent tenir ces personnes pour les organes sociaux et les poursuivre à ce titre.

D'autre part, il y a les personnes dont la nomination a été irrégulière et n'a pas été publiée ou qui, de leur propre chef, ont administré la société à la place des dirigeants de droit, elles risquent d'être poursuivies en responsabilité pour les actes qu'elles ont personnellement passés sans préjudice de la responsabilité des dirigeants de droits qui les ont laissés faire.

II- Les causes de responsabilité

L'article 715 bis 23 du code de commerce prescrit que "les administrateurs sont responsables individuellement ou solidairement selon le cas, envers la société ou envers les tiers, soit des infractions aux dispositions législatives ou réglementaires applicables aux sociétés par actions soit des violations des statuts, soit des fautes commises dans la gestion". Ce texte s'applique également aux membres du directoire[25]

Le code de commerce prescrit que les administrateurs et les membres du directoire doivent respecter la loi et les règlements applicables aux sociétés par actions ainsi que les statuts qui sont à un degré inférieur a la loi de la société et il faut administrer la société sans commettre de fautes de gestion. Les administrateurs et les membres du directoire doivent gérer la société avec diligence et compétence.

Il est possible que la violation de la loi ou du règlement et celle des statuts puissent se recouvrir. En effet souvent les dirigeants violent la loi en ne respectant pas les statuts qui reproduisent textuellement les termes de la loi. Il peut être autrement par exemple, si une clause d'agrément des cessions d'actions figure dans les statuts [26] et si les dirigeants laissent procéder au transfert d'actions sans respecter le principe de l'agrément. Il y a véritablement violation des statuts. Par contre, s'ils ne respectent pas la procédure établie par l'article 715 bis 56 du code de commerce[27], lorsque l'agrément est demandé, il y a violation de la loi car cette procédure est imposée par elle, en cas où une clause d'agrément est prévue dans les statuts.

A- Infraction aux dispositions législatives ou réglementaires

Le domaine d'application des causes de responsabilité est très étendu. Il englobe aussi bien les dispositions du code de commerce que les dispositions législatives et réglementaires extérieures aux droits des sociétés et néanmoins applicables aux sociétés par actions. Il s'agit des dispositions faisant partie de la législation ou de la réglementation fiscale, sociale ou économique, dont la violation est d'ailleurs souvent assortie de sanctions pénales. Il ne faut pas ignorer qu'à coté des peines prévues, la responsabilité civile des administrateurs et des membres du directoire peut être engagée si un préjudice a été causé par l'infraction.

B- Violation des statuts

Le respect des clauses statutaires s'impose aux administrateurs de la société par actions dont les statuts font la loi, étant actionnaires, il y ont adhéré. La même responsabilité est encourue par les membres du directoire bien qu'ils ne soient pas tenus d'être actionnaires, car en tant que dirigeants de la société, ils ne peuvent méconnaître les statuts.

Pour la même raison, les actionnaires peuvent les poursuivre en responsabilité en cas de violation des statuts. Les tiers peuvent en faire autant.

Pour qu'il y ait violation des statuts, il faut que les règles non observées ne fassent l'objet d'aucune prescription législatives ou réglementaire ou que la prescription puisse être écartée par les statuts, ainsi pour certaines conditions de majorité des délibérations du conseil d'administration[28]. En outre, la loi peut n'autoriser certaines clauses que de façon partielle, c'est-à-dire en ne leur faisant pas sortir tous leurs effets. On peut citer à titre d'exemple, l'inopposabilité aux tiers, des clauses statutaires limitants les pouvoirs du conseil d'administration[29], du président du conseil[30] et du directoire[31]. De ces textes, il résulte que si les dirigeants ont passé des actes excédants leurs pouvoirs, les tiers peuvent exiger l'exécution de ces actes quitte aux actionnaires de se retourner contre les dirigeants. Il en résulte de même l'inobservation des limites statutaires à propos de ces pouvoirs qui est de nature à entraîner la responsabilité des dirigeants à l'égard des actionnaires.

Enfin, il ne peut y avoir de violation des statuts que si les clauses sont licites. Or, tel ne serait pas le cas de celle qui autoriserait les dirigeants à contracter des emprunts auprès de la société[32] ou celle qui imposerait l'agrément en cas de cession des actions dans les cas où la loi exclue l'exigence d'un agrément. Il s'agit des cas de succession ou de cession soit à un conjoint soit à un ascendant soit à un descendant[33].

C- Fautes de gestion

Ces fautes ne constituent, en principe, ni des infractions aux dispositions législatives ou réglementaires, ni des violations des statuts, même si à l'occasion d'un même fait puissent être cumulés ces causes de responsabilité : la conclusion d'un acte ne relevant pas de l'objet social est une violation

des statuts, mais peut constituer aussi une faute de gestion. Certaines fautes de gestion peuvent être incriminées pénalement, notamment en cas d'abus des biens ou du crédit de la société ou de défaut d'établissement des comptes sociaux[34].

Une faute de gestion n'est pas obligatoirement un acte positif. Les dirigeants sociaux sont responsables lorsqu'ils n'assurent pas le fonctionnement de la société, soit par négligence soit en laissant ce souci à d'autres. Le code de commerce impose aux dirigeants sociaux la réalisation effective des fonctions qui leurs ont été confiées. Pour cette raison, il a limité le nombre de postes qu'ils peuvent cumuler[35]. Un administrateur ne serait, sans engager sa responsabilité, s'abstenir d'assister aux séances du conseil d'administration, sauf motif légitime, par plus qu'un président du conseil d'administration ou des membres du directoire ne sauraient de désintéresser des affaires sociales. Lorsqu'un organe social est chargé de la surveillance de l'activité des dirigeants, il est responsable s'il ne remplit pas cette mission. Tel est le cas du conseil d'administration qui doit surveiller l'activité de son président chargé de la direction générale de la société.

Quand un directeur général a été nommé, la surveillance de son activité incombe au président du conseil d'administration qui reste le premier responsable. Quant au directoire, c'est le conseil de surveillance qui doit contrôler sa gestion et les membres de celui-ci sont responsables s'ils n'accomplissent pas cette tâche d'une manière permanente. Cette surveillance ne doit pas se traduire par l'empêchement d'exercer leurs fonctions ou par une substitution dans celle-ci : l'abus comme l'insuffisance peuvent être source de responsabilité en la matière. La responsabilité des administrateurs peut encore être engagée par leur négligence dans l'accomplissement d'un mandat spécial qui leur a été donné.

La faute de gestion peut être aussi constituée par un acte positif. Il s'agit d'engagements imprudents, par exemple donner la garantie de la société à des tiers ou leur faire ouvrir une ligne de crédit sans prendre les précautions nécessaires au niveau des garanties. Il peut s'agir aussi de conclusion de marchés ou d'emprunts à des conditions onéreuses. Comme il peut s'agir d'investissements hors de proportion avec l'activité sociale. La poursuite abusive de l'exploitation déficitaire de la société, si elle ne pouvait que la condamner à l'occasion des paiements, constitue une faute de gestion. La continuation de l'activité

sociale, malgré la perte des trois quarts du capital social est une faute de gestion[36].
Si certaines fautes de gestion sont nettement caractérisées, il est parfois difficile d'apprécier si tel acte en constitue une. C'est pourquoi le juge a un pouvoir d'appréciation pour déterminer éventuellement une faute de gestion dans les actes incriminés.

III- Etendue de la responsabilité

On distingue deux types de responsabilité : une responsabilité individuelle et une responsabilité solidaire.

A- La responsabilité individuelle

Seule la personne qui a commis une faute doit en répondre et le fait que l'article 715 bis 23 du code de commerce ne se réfère pas au droit commun et empêche pas l'application de la règle que la responsabilité des administrateurs est en principe individuelle. Seulement, cette application n'est pas toujours facile, car la gestion de la société par actions de type classique n'est pas confiée par la loi à un ou plusieurs administrateurs, mais à un collège, le conseil d'administration. La responsabilité peut alors incomber à tous les membres. De même, la direction de la société par actions dans le système à directoire est collégiale.
Néanmoins, un administrateur peut être seul responsable dans l'éventualité où une mission particulière lui a été confiée sauf s'il peut être établie qu'il y a une faute commise par les autres administrateurs en le choisissant. La même situation existe, lorsque le conseil de surveillance a attribué le pouvoir de représenter la société dans ses rapports avec les tiers à un ou plusieurs membres du directoire.
Il est, en pratique, difficile de prouver la responsabilité individuelle et la décision commune des organes de gestion justifie la responsabilité solidaire des ses membres.

B- La responsabilité solidaire

Cette responsabilité intervient dans le cas où la faute commise ne peut être imputée avec certitude à un administrateur ou à un membre du directoire. La faute est commune à tous ou à plusieurs d'entre eux. Cela ne signifie pas qu'elle soit nécessairement la même. A titre d'exemple la violation de la loi ou des statuts par le président du conseil d'administration ou un administrateur a été approuver ou n'a

pas été empêchée en raison d'un défaut de surveillance des autres membres du conseil d'administration. Les membres du conseil d'administration ont commis une faute de négligence dans la surveillance des actes accomplis par le président du conseil qui lui a violé soit la loi soit les statuts. Néanmoins tous doivent répondre solidairement des conséquences dommageables vis-à-vis des tiers, de la société et des actionnaires.

A condamnation solidaire prononcée contre les administrateurs ou les membres du directoire engendrait tous ses effets et on devrait admettre la représentation des codébiteurs les uns par les autres.

Quand à la disposition de l'article 715 bis 23 du code de commerce[37] : "Si plusieurs administrateurs ont coopéré aux mêmes faits, le tribunal détermine la part contributive de chacun dans la réparation du dommage ", elle règle les recours entre administrateurs ou membres de directoire dans la mesure où il est possible d'apprécier l'importance de la faute de chacun dans la réalisation du dommage.

IV- Actions en responsabilité

Les personnes qui peuvent agir contre les administrateurs ou les membres u directoire sont la société[38], les actionnaires[39] et les tiers[40]

Concernant les tiers, ils peuvent agir qu'en réparation du préjudice qui leur a été causé personnellement et directement. Il ne leur suffit pas d'invoquer le dommage causé à la société pour prétendre à réparation. A cet égard, est considéré comme tiers le cessionnaire d'actions d'une société qui invoque le préjudice subis par la falsification des bilans par les dirigeants pour fixer le prix de cession. Ce préjudice est distinct et indépendant du préjudice social causé à la société par cette falsification. Mais en application des principes du droit commun, les tiers peuvent aussi exercer l'action oblique de l'article 189 du code civil faisant alors état du préjudice causé à la société.

Concernant la société qui a subi un préjudice du fait des fautes commises par ses dirigeants est en droit de les poursuivre en réparation. Comme il s'agit d'une personne morale, l'action doit être intentée en son nom, par ses représentants légaux. Ils peuvent être le président du conseil d'administration qui intente l'action contre un ou plusieurs membres du conseil ou bien il s'agit d'un membre du conseil qui intente cette action contre le président du conseil ou contre un des administrateurs quand le président s'abstient de le faire.

On peut se poser la question de savoir si cette action appartient aux actionnaires ? Les actionnaires peuvent d'abord invoquer un préjudice personnel et direct dont ils demandent répartition aux dirigeants responsables. Ils peuvent aussi exercer l'action en responsabilité appartenant à la société soit individuellement soit en se regroupement dans les conditions prévues par le code de commerce. Ils intentent cette action qui est l'action sociale en tant que représentant légal de la société quand la faute commise est imputable à l'ensemble des dirigeants ou que ces derniers se sont abstenus d'agir contre leurs confrères par esprit corporatiste.

Les dirigeants des sociétés par actions sont passibles de plusieurs types d'actions en responsabilité. Toutefois ces actions peuvent faire l'objet de rejet quand les conditions ne sont pas requises.

A- Les différents types d'actions

Trois actions doivent être distinguées : l'action individuelle, l'action sociale exercée par la société et l'action sociale exercée par les actionnaires.

1- *L'action individuelle*

L'article 715 bis 23 du code de commerce fonde l'action individuelle sur le préjudice subi par l'actionnaire, dont la preuve ainsi que celle de la faute reprochée aux administrateurs ou aux membres du directoire doit être rapportée par lui pour qu'il puisse obtenir satisfaction. Ce préjudice doit être distinct de celui qui a atteint le patrimoine social de la société. On peut citer à titre d'exemples, le défaut de paiement des dividendes aux actionnaires, la publicité de fausses informations afin d'obtenir des souscriptions, le refus de communications de documents, le refus d'accès à l'assemblée générale des actionnaires etc…. Il importe peu qu'un préjudice ait été également subi par la société. L'action individuelle existe concurremment avec l'action sociale et pouvant être ainsi exercée après que celle-ci l'a été par les représentants de la société.

2- L'action sociale exercée par la société

Les termes employés par le code de commerce[41] permettent de définir l'action sociale qui est l'action par laquelle est poursuivie la réparation du dommage subi par la société.

L'action sociale a son fondement dans un préjudice qui atteint la société tout entière, c'est-à-dire la collectivité des actionnaires et des créanciers. Elle tend au maintien ou à la reconstitution du fond social. Ce préjudice est subi par les actionnaires et les créanciers à travers le dommage subi par le patrimoine social de la société. La personne morale, seule, peut demander réparation.

L'action en réparation du préjudice subi par la société doit être intentée par son représentant légal. S'agissant d'une société avec conseil d'administration, seul le président a la qualité pour représenter la société en justice et il lui appartient d'exercer l'action sociale contre les administrateurs ou certains d'entre eux. Cette action peut être exercer par les directeurs généraux sauf si le droit d'agir en justice ne leur ait pas été délégué. S'agissant d'une société à directoire, c'est le président du directoire qui peut agir au nom de la société à moins que les statuts habilitent le conseil de surveillance à confier le même pouvoir de représentation à un ou plusieurs membres du directoire. Ce pouvoir ne saurait en aucune façon être reconnu au conseil de surveillance.

Mais une difficulté peut surgir lorsqu'il y a confusion des qualités de demandeur et de défendeur. Il se peut que le président du conseil et ses membres ou ceux du directoire dont la responsabilité doit être recherchée soient précisément ceux qui occupent alors ces fonctions ou voir mal comment ils pourraient s'assigner eux même. C'est cette difficulté qui a conduit à reconnaître aux actionnaires le droit d'exercer l'action sociale[42].

3- L'action sociale exercée par les actionnaires

L'article 715 bis 24 du code de commerce indique cette action. "Les actionnaires peuvent soit individuellement soit en se groupant, intenter l'action sociale en responsabilité contre des administrateurs".

L'action sociale exercée par les actionnaires reste subsidiaire. Elle ne se justifie que si les personnes qualifiées pour l'exercer ne l'on pas fait. En effet, elle n'est pas une action particulière appartenant à la société. Les actionnaires ne sauraient agir lorsque l'action a été intentée par les représentants légaux de la société même sans succès.

C'est en qualité de représentant de la société que la loi reconnaît aux actionnaires les droit d'exercer l'action sociale. Un ancien actionnaire ne peut prétendre à cette qualité s'il a cédé ses actions avant l'assignation.

Par ailleurs, lorsque les actions sont nominatives seul le titulaire de l'inscription sur les registres de la société peut agir en responsabilité contre les dirigeants de celle-ci. Les actionnaires exerçant l'action sociale sont habilités à poursuivre la réparation de l'entier préjudice subi par la société à laquelle le cas échéant, les dommages – intérêts sont alloués[42]. Les résultats aux quels aboutit l'action sont les mêmes qu'elle soit exercée par les représentants légaux ou par les actionnaires.

B- Déchéance des actions en responsabilité

Les actions en responsabilité contre les administrateurs ou les membres du directoire peuvent être rejetées car les conditions de la responsabilité ne sont pas réunies ou bien en raison de la prescription.

1- Absence des conditions de la responsabilité

Il faut établir une faute à la charge des administrateurs ou des membres du directoire. Autrement les tribunaux doivent débouter le demandeur qui n'apporte pas la preuve de cette faute. La preuve est difficile à établir quand il s'agit d'un acte de gestion contrairement aux infractions commises à l'encontre des dispositions législatives ou réglementaires ainsi que la violation des statuts.

Il faut encore que la faute imputée aux administrateurs ou aux membres du directoire ait causé un préjudice à la société ou personnellement au demandeur, sinon l'action ne serait pas fondée. A titre d'exemple, en cas d'émission d'un chèque sans provision, le président du conseil d'administration ne peut être condamné qu'à la réparation de dommage causé par ce délit[43] en non au remboursement du chèque dont il n'est pas le débiteur.

Enfin, la faute commise doit avoir entraîné u préjudice dont réparation est demandée. Ce lien de causalité n'est pas toujours facile à établir soit parce que la faute reprochée est ancienne soit parce qu'il s'agit de défaut de surveillance d'un organe et que même si cette surveillance s'était exercée elle n'ait pas empêché le dommage causé.

L'absence de l'une de ces conditions entraîne le rejet de la demande en réparation.

2- Prescription

L'article 715 bis 26 du code de commerce dispose que "l'action en responsabilité contre les administrateurs tant sociale qu'individuelle se prescrit par trois ans si compter du fait dommage ou s'il a été dissimulée de sa révélation…".

On remarque que le délai fixé est assez court. Il court à partir de l'existence du fait et non de révélation sauf s'il y a dissimulation. C'est pourquoi l'action risque d'être engagée tardivement parce que le dommage n'apparaît qu'après une durée dépassant souvent les trois ans.

Il y a lieu de rappeler que l'action sociale ne peut être subordonnée ni à l'avis préalable ou à l'autorisation de l'assemblée générale des actionnaires ni à une renonciation. Toute clause statutaire en ce sens est reportée non écrite[44].

Bien que la loi ne vise que l'action sociale, on doit admettre que les clauses d'avis préalable ne sont pas opposables en cas d'actions individuelles. Il en est de même pour la clause d'autorisation et la renonciation par avance à cette action malgré l'acceptation de l'actionnaire des conditions inscrites dans les statuts.

Enfin, l'assemblée générale n'est pas maîtresse de l'action sociale et ne peut renoncer à l'exercice de cette action ni en ratifiant les actes dommageables des dirigeants ni en leur donnant quitus de leur gestion[45].

2ème partie : responsabilité civile des membres du conseil de surveillance

Le conseil de surveillance pratique un contrôle permanent sur la gestion effectuée par le directoire de la société[46]. Il n'a aucun pouvoir de gestion. C'est pourquoi les membres du conseil qui sont obligatoirement des actionnaires[47] ne peuvent être responsables des actes de gestion[48] et l'article 715 bis 29 du code de commerce le précise.

On examinera en ce qui concerne le conseil de surveillance trois points successifs : la nature de la responsabilité et les personnes responsables, les causes de responsabilité et les modalités d'exercice des actions en responsabilité.

I- Nature de la responsabilité et les personnes responsables

La responsabilité ne peut être recherchée que si les membres du conseil de surveillance ont commis une faute établie à leur encontre.

La loi retient les fautes commises par eux dans l'exécution de leur mandat[49].
Leurs fautes constituent à la fois une inexécution de leur mandat et une violation de la loi.

Les personnes responsables sont celles qui ont été désignées par l'assemblée générale ou par les statuts. Aucune distinction n'est à faire en ce qui concerne le président ou le vice président de ce conseil ou ses membres, les premiers n'ayant pas de pouvoir particulier si ce n'est la convocation et la direction des débats du conseil[50] et la présidence de l'assemblée générale des actionnaires[51]. Les membres du conseil de surveillance peuvent être des personnes physiques ou des personnes morales[52]. Les représentants des personnes morales sont soumis à la même responsabilité comme s'ils étaient membres en leur nom propre.

II- Les causes de responsabilité

Le code de commerce indique trois situations[53] : le principe de la responsabilité, l'exclusion de cette responsabilité et son maintien sous certaines conditions particulières.

A- Principe de la responsabilité

"Les membres du conseil de surveillance sont responsables des fautes personnelles commises dans l'exécution de leur mandat"[54]. Cette responsabilité apparaît comme différente de celle des administrateurs et des membres du directoire. Les personnes envers lesquelles est engagée la responsabilité ne sont pas mentionnées. Cette responsabilité découle uniquement de l'inexécution du mandat de membre du conseil de surveillance et non de la violation de la loi ou des statuts. Il ne pouvait être question des fautes de gestion. Il est certain que les membres du conseil de surveillance sont responsables envers la société même si le code de commerce ne l'indique pas expressément.

Le code de commerce précise les tâches qui incombent au conseil de surveillance dans l'accomplissement de son mandat[55]. Il en résulte que toute inexécution de celui-ci saura une violation de la loi : si le conseil de surveillance n'exerce pas son contrôle permanent ou bien l'exerce d'une manière insuffisante, non seulement il n'exécute pas son mandat mais encore il n'exécute pas l'obligation principale que le code de commerce lui impose. On peut observer cette double

transgression dans le fait de ne pas opérer à tout moment de l'année les vérifications qu'il juge opportunes[56], à moins qu'on puisse lui reprocher de ne pas les avoir jugées ainsi ; de ne pas exiger du directoire un rapport trimestriel au moins[57]; de ne pas présenter à l'assemblée générale ses observations sur le rapport du directoire aussi que sur les comptes de l'exercice[58]. Il n' y a ni violation de la loi ni inexécution du mandat lorsque le conseil de surveillance commet une faute dans le choix de membres du directoire ou de son président. L'article 715 bis 29 précise que les membres du conseil de surveillance sont responsables de leurs fautes "personnelles" commises dans l'exécution de leur mandat. Ce ci n'est pas différent de la responsabilité individuelle des administrateurs et des membres du directoire.

B- Exclusion de la responsabilité des membres du conseil de surveillance pour les actes de gestion

Ils n'encourent aucune responsabilité en raison des actes de gestion et de leur résultat. En effet, la gestion est assurée par le directoire. Mais il est possible de voir les membres du conseil de surveillance responsables des actes de gestion dans les quels ils se sont immiscés. L'immixtion dans la gestion est elle-même une faute. Mais qu'en est-il lorsque la loi ou les statuts impose au conseil de surveillance d'autoriser des actes de gestion au directoire ? Les statuts peuvent en effet, subordonner à cette autorisation préalable la conclusion des opérations qu'ils énumèrent. Cette autorisation est nécessaire pour les cautions avals et garanties. Toutefois, lorsque les statuts prévoient la nécessité d'une autorisation du conseil de surveillance, c'est une obligation qu'ils lui imposent dont la mauvaise exécution doit entraîner la responsabilité des membres du conseil de surveillance. Autoriser une opération quand elle constitue une faute de la part du directoire et qu'elle est préjudiciable à la société constitue une participation à un acte de gestion et doit engager la responsabilité des membres du conseil de surveillance. Comme elle peut l'être en cas de refus injustifié d'autoriser une opération utile à la société.

Conditions particulières de la responsabilité civile des membres du conseil de surveillance pour les délits commis par de directoire

Les membres du conseil de surveillance peuvent être déclarés civilement responsable des délits commis par les membres du directoire si, en ayant en connaissance, ils ne les ont pas révélés à l'assemblée générale des actionnaires[59]. Il faut deux conditions pour que leur responsabilité puisse être engagée. Premièrement, ils doivent avoir eu connaissance des délits commis par le directoire, ce qui devait logiquement résulter du seul fait du contrôle permanent de la gestion de la société qu'ils doivent exercer. Deuxièmement, ces délits doivent ne pas avoir été révélés à l'assemblée générale qui doit être la première assemblée ordinaire ou extra – ordinaire à se réunir après connaissance du délit commis par les membres du conseil de surveillance. La responsabilité est engagée dans les mêmes conditions que celle du commissaire aux comptes[60]. Toutefois, la révélation des faits délictueux au procureur de la république imposée aux commissaires aux comptes ne l'est pas aux membres du conseil de surveillance en raison de la différence de leur statut.

III- Modalités d'exercice des actions en responsabilité

L'article 715 bis 25 et 715 bis 26 sont applicables lorsque la responsabilité des membres du conseil de surveillance est mise en jeu. On leur applique les mêmes règles que les administrateurs. En effet, l'action en responsabilité civile contre les membres du conseil de surveillance obéit aux mêmes règles que celle dirigée contre les administrateurs ou les membres du directoire sans tenir compte de l'exclusion de l'article 715 bis 24 du code de commerce.

L'action individuelle, qu'elle soit exercée par un actionnaire ou un tiers est de droit. Il en est de même de l'action sociale exercer par la société. Dans les deux cas, l'absence de référence à l'article 715 bis 24 ne saurait supprimer ces actions.

Conclusion

Il ressort de la présente étude que la responsabilité civile des dirigeants des sociétés par actions est en corrélation avec les pouvoirs de gestion dont ils disposent. En contre partie de l'étendue des prérogatives que leur accorde la loi, les dirigeants risquent de voir leur responsabilité civile engagée soit individuellement soit collectivement envers les tiers, la société et les actionnaires.

Toutefois dans la pratique, la responsabilité civile des dirigeants sociaux surtout au niveau des entreprises publiques, économique ayant la forme de société par actions n'est engagée que lorsqu'elle est sous-jacente à une action pénale à leur encontre. Autrement il est rare de voir devant les tribunaux une action purement civile engagée contre les dirigeants des sociétés par actions. Ceci est regrettable.

Notes

1-Voir articles 622, 638 et 649 du code de commerce.

2- Voir articles 806 et suivant du code de commerce concernant la responsabilité pénale des dirigeants des sociétés par actions.

3-Décret législatif n° 93.08 du 25.04.1993 réformant le code de commerce.

4-Il est possible d'engager la responsabilité des dirigeants des sociétés par actions soit au cours de sa constitution soit au cours de sa liquidation. En ce qui concerne ce dernier point il faut distinguer la liquidation du fait du jugement de faillite où on applique les règles de procédures collectives des autres cas de liquidation.

5-Encore que le législateur a prévu une présomption de faute vis-à-vis des dirigeants en cas où la société a fait objet d'un jugement de faillite ou de règlement judiciaire (Voir articles 224 code de commerce).

6-Article 610 du code de commerce.

7-Article 611 du code de commerce.

8-Article 613 du code de commerce.

9-Article 612 du code de commerce.

10-Article 610 du code de commerce.

11-Article 612 al. 2 du code de commerce.

12-Désigné dans la pratique sous le nom de président directeur général.

13-Article 639 du code de commerce.

14-Article 635 du code de commerce.

15-Article 638 du code de commerce.

16-Article 637 al 2 du code de commerce.

17-Article 639 du code de commerce.

18-Article 641 du code de commerce.

19-Article 641 al 2 du code e commerce.

20-Article 715 bis 28 du code de commerce.
21-Article 652 du code de commerce.
22-Article 648 du code de commerce.
23-Article 652 al 2 du code de commerce.
24-Article 715 bis 27 du code de commerce.
25-Article 715 bis 55 du code de commerce.
26-"Si une clause d'agrément est stipulée dans les statuts de la société, la demande d'agrément indiquant les noms, prénoms et adresse du cessionnaire le nombre des actions dont la cession est envisagée et le prix offert, est notifiée par l'actionnaire, par lettre recommandée avec demande d'avis de réception de la société… "
27-Article 626 du code de commerce "les statuts peuvent prévoir une majorité plus forte".
28-Article 623 du code de commerce.
29-Article 638 du code de commerce.
30-Article 649 du code de commerce.
31-Voir article 628 et 671 du code de commerce.
32-Article 715 bis 55 du code de commerce.
33-Article 811 et suivants du code de commerce.
34-5 postes au maximum, voir l'article 612 du code de commerce.
35-Article 715 bis 20 du code de commerce.
36-Cette disposition s'applique aux membres du directoire alors même si le législateur a oublié de les citer.
37-Article 715 bis 23 du code de commerce.
38-Article 715 bis 24 du code de commerce.
39-Article 715 bis 23 du code de commerce.
40-Voir l'article 715 bis 23 du code de commerce.
41-Il s'agit de l'action ut singuli.
42-Article 715 bis 24 du code de commerce.
43-Le président du conseil est passible à titre personnel d'une sanction pénale pour émission d'un chèque sans provision. Quand la sanction consiste en une amande supportée par la société.
44-Article 715 bis 25 du code de commerce.
45-Al 2 de l'article 715 bis 25 du code de commerce.
46-Articles 654 et suivants du code de commerce.
47-Article 659.
48-Il est possible qu'ils aient qualifiés de dirigeants du fait de leur intrusion dans la gestion de la société. A ce titre ils peuvent être responsables.
49-Article 715 bis 29 du code de commerce.
50-Article 666 du code de commerce.
51-Malgré que le code de commerce ne l'indique pas, l'assemblée générale des actionnaires s'effectue sous la présidence du président du conseil de surveillance.

52-Article 663 du code de commerce.
53-Article 715 bis 29 du code de commerce.
54-Article 715 bis 29 du code de commerce.
55-Article 654 du code de commerce.
56-Article 655 du code de commerce.
57-Article 656 du code de commerce.
58-Article 656 al 3 du code de commerce.
[59]- Article 715 bis 29 al 2 du code de commerce.
60-Article 715 bis 14 al 2 du code de commerce.

Bibliographie

- **E. DU PONTAVICE ET J. DUPICHOT** : "*Traité de droit commercial*", deuxième volume, deuxième partie, édition : Moutchretien 1982 N° 729 et suivants.
- **Y. GUYON** : "*Droit des affaires"*, tome I, édition Economica 1986, n° 340 et suivant.
- **J. HAMEL, G. LAGARDE, A. JAUFFRET: "***Traité de droit commercial"*, tome 1, édition Dalloz 1980, n° 634 et suivant.
- **J. HEMARD, F. TERRE et P. MABILAT** : "*Les sociétés commerciales"*, tome II, édition Dalloz 1974, n° 1159 et suivant.[2]
- **M. JEANTIN** : "*Droit des société"*, édition Montchretien 1994, n° 488 et suivant.
- **G. RIPERT, R. ROBLOT** : "Traité élémentaire de droit commercial", tome I, édition L.G.D.J. 1980, n° 1367 et suivant.
- **R. BADINTER** : "*Les pouvoirs du P.D.G. de la S.A. de type classique après la réforme "*, D.1969, Ch. 185.
- **H. BAILLOD** : "*Le juste motif de révocation des dirigeants sociaux"*, R.T.D.C0. 1983, 395.
- **B. BOULOC** : "*L'abus de biens sociaux par attribution de rémunérations excessives aux dirigeants "*, D.1974-27.
- **H. CHASSERY** : "*Les attributions du conseil de surveillance"*, R.T.D. com. 1976.449.
- **D. CRUT** : "*La responsabilité civile des membres du conseil de surveillance"*, la vie judiciaire du 21.01.1980 P.1.
- **A. FANGAIN** : "*Traité analytique de la responsabilité personnelle des dirigeants des société commerciales"*, G.P. 1969.2, doc.207.
- **J. GUYENOT** : "*Sociétés anonymes à directoire, régime de responsabilité civile des organes sociaux"*, la loi 18-09-1979, p.10.
- **P. LE CANNU** : "*La société à directoire vingt ans après"*, Rev. Doc. 1986-565.

- **H. LECOMPTE** : "*Etude de divers problèmes concernant le fonctionnement des sociétés avec directoire"*, études Bastian T.I. p. 145.

Observation:
On s'est contenté dans l'étude à renvoyer au code de commerce sans faire référence à la bibliographie pour donner une relative indépendance de réflexion vis-à-vis de la doctrine française.

Libéralisation commerciale et développement: quelles leçons pour le Maghreb?

Saddek Bradji
Université Badji Mokhtar
Annaba

Résume

Les pays du Maghreb, à l'instar des autres PVD, ont entrepris des efforts de développement considérables. Les politiques commerciales ont évolué de la substitution aux importations aux tentatives de libéralisation commerciale en passant par les programmes d'ajustement structurel.Mais la croissance n'est toujours pas au rendez-vous.Le débat théorique qui oppose "l'ouverture" au "contrôle" est loin d'être clos,mais les expériences Asiatiques montrent qu'il est possible se trouver des combinaisons entre les différents instruments de la politique commerciale qui puissent soutenir le processus de développement et améliorer la compétitivité de l'économie nationale.

Mots clés *: Ouverture, libéralisation, commerce, développement.*

ملخص

إن الدول الغاربية على غرار باقي الدول النامية قد بدلت جهودا معتبرة لتحقيق التنمية و قد تعاقبت السياسات التجارية فيها من إحلال للواردات إلى محاولات الانفتاح التجاري مرورا ببرامج التصحيح الهيكلي لكن النمو لم يكن في الموعد أن السجال النظري بين "الانفتاح"و "الحماية" يبقى عقيما لكن التجارب الأسيوية بينت انه بالإمكان ايجاد تركيبات بين مختلف أدوات السياسة التجارية تسمح بتعزيز سيرورة التنمية و جعل الاقتصاد أكثر تنافسية.

Introduction

La relation entre " libéralisation commerciale","croissance" et "développement" ne faisait pas de doute jusqu'à une date récente; un large consensus existait au sujet des effets positifs de la libéralisation commerciale et le développement économique. Ceci a donné lieu à l'émergence de nouvelles stratégies de développement dont le consensus de Washington qui devait constituer une réponse à la crise que traversaient la plupart des pays en développement Mais des travaux récents, ont remis

en cause les fondements théoriques et les choix de développement du consensus de Washington en raison de leurs impacts sociaux négatifs. Dès lors les avis vont être plus réservés sur le lien entre l'ouverture commerciale et la croissance économique.

L'expérience des pays en développement est riche en enseignements, car si certains pays, notamment asiatiques, sont devenus en peu de temps de nouvelles puissances économiques et industrielles; les pays africains, dont ceux du Maghreb continuent à connaître des rythmes de croissance faibles et éprouvent les pires difficultés à s'intégrer dans l'économie internationale.

Nous abordons le sujet en évoquant les études empiriques qui font l'objet d'une controverse, de même que les politiques commerciales ayant prévalues.

L'expérience des pays du Maghreb sera suivie de leçons à tirer.

I) OUVERTURE COMMERCIALE, CROISSANCE ET DEVELOPPEMENT.

A) Débats théoriques. La relation entre l'ouverture commerciale et la croissance économique a fait l'objet de nombreuses études empiriques. La plupart mettent en évidence une association empirique positive entre l'ouverture aux échanges et la croissance du revenu par tête. C'est ainsi que sur la base de comparaison entre pays, la corrélation entre commerce et croissance a été établie.

MICHAELY (1977): En comparant les pays en développement, est arrivé aux résultats suivants: correlation positive entre les exportations et la croissance.

La corrélation est plus marquée dans des pays à revenus moyens.

FEDER (1983) : Pour les pays semi industriels: liens entre la croissance du PIB et la croissance des exportations.

SYRQUIN et CHENERY (1989) : Pays divers ; le taux de croissance est plus élevé pour les pays ouverts sur l'extérieur dans tous les sous groupes (petits exportateurs de produits primaires; grands exportateurs de produits primaires; petits exportateurs de produits manufacturés; grands exportateurs de produits de produits manufacturés). Le gain de croissance dû à l'ouverture vers l'extérieur est compris entre 0.2 et1.4 points de pourcentage.

BALASSA (1985) : Pays en développement ; les pays tournés vers l'extérieur croissent plus rapidement.

EDWARDS (1992) ; Pays en développement : les pays les plus ouverts (moins interventionnistes) ont tendance à croître plus rapidement.

BANQUE MONDIALE (1987) ; Pays en développement: les pays tournés vers l'extérieur ont tendance à croître plus rapidement.

SACHS et WARNER (1995) ; Pays divers : les pays ouverts croissent plus rapidement que les pays fermés, avec un écart de 2 à 2.5 points de pourcentage.

Dans les pays ouverts le ratio d'investissement est plus élevé, la situation macroéconomique est plus équilibrée et le secteur privé joue un grand rôle en tant que moteur de la croissance.

PROUDMAN, REDDING et BIANCHI (1997) : Pays divers : Les pays ouverts convergent vers un niveau de revenus plus élevé. Ces différences subsistent même lorsqu'on tient compte des différences dans le niveau relatif de l'investissement.

BARRO (1991); Pays divers: La distorsion des prix des biens d'équipement réduit la croissance.

DOLLAR (1992) ; Pays en développement : Le taux de croissance par habitant moyen dans le quartile des pays (principalement asiatique) dans lesquels la distorsion était la plus la faible était de 2.9%; dans le deuxième quartile, le taux était de 0.9% et dans le troisième, il était de -0.2% et dans le quatrième de -1.3%. Si la distorsion du taux de change réel était ramenée au niveau observé en Asie, le taux de croissance augmenterait de 0.7 points de pourcentage en Amérique Latine et de 1.8 points en Afrique.

EASTERLY (1993); Pays divers : plus la distorsion est grande, plus la croissance démunie. Lorsque la distorsion augmente d'un écart type, le taux de croissance diminue de 1.2 points de pourcentage.

LEE (1993) ; Pays divers : Le taux de croissance augmente lorsque la distorsion diminue. Les distorsions du commerce extérieur réduisent davantage la croissance dans les petits pays pauvres en ressources que dans les grands pays riches en ressources.

HARRISSON (1995); Pays en développement : tous les indices statistiquement signifiants font apparaître une corrélation entre un régime de commerce libéral et la croissance du PIB. Le lien de causalité entre le libéralisme commercial et la croissance existe dans les deux sens. Avec un décalage dans le temps, le niveau de la croissance explique de façon significative le degré d'ouverture de l'économie et réciproquement.

EDWARDS (1997) ; Pays divers: il y a une corrélation positive entre les indices d'ouverture et la croissance de la productivité totale des facteurs, et une corrélation négative avec l'image symétrique des indices de distorsion du commerce. Le commerce n'est plus la variable la plus importante pour expliquer les différences de croissance entre pays, le PIB initial et la capital humain jouent un rôle plus important. Les données font apparaître une convergence conditionnelle

MATIN (1992) ; Afrique subsaharienne : tous les indices font apparaître une relation positive entre un régime de commerce libéral (faible distorsion) et la croissance. Le lien entre le degré d'ouverture et la croissance est aussi fort pour les pays d'Afrique subsaharienne que dans l'échantillon témoin d'autres pays africains.

LEVINE et RENELT (1992) ; Pays divers : nette corrélation entre la croissance et la part de l'investissement dans le PIB Nette corrélation positive entre la part de l'investissement dans le PIB et la part du commerce dans le PIB. Lien à deux maillons reliant le commerce à la croissance par le biais de l'investissement.

GALLUP et SACHS (1998) ; Pays divers : il y a une corrélation positive entre l'indice d'ouverture et la croissance, après ajustement pour tenir compte des autres facteurs. En outre, les facteurs géographiques qui rendent le commerce plus coûteux réduisent la croissance. La croissance des pays sans littoral est inférieure de 0.9 points de pourcentage à celle des pays côtiers.

BALASUBRAMANYAM, SALISU et SAPSFORT (1996) ; Pays en développement : la réduction des obstacles au commerce renforce l'efficience de l'IED et indirectement la croissance.

Tous ces auteurs et bien d'autres, concluent à l'existence d'une relation positive entre la croissance économique et l'ouverture commerciale. (1)

B) MALENTENDUS, CONTROVERSES ET CRITIQUES.

A la fin des années 1990, les politiques d'ouverture vont être contestées en raison de leurs impacts sociaux dans certains pays en développement. Le consensus de Washington (2) a fait l'objet d'importantes critiques En effet, le bilan des réformes appliquées par les PVD est plus que mitigé.

Ainsi, Rodrik et Rodriguez (2000) ont remis en question les résultats empiriques sur le lien entre l'ouverture commerciale et la croissance,

pointant certains problèmes méthodologiques associés à la mesure de l'ouverture et la spécification des équations externes.
Quatre études empiriques de références : Dollar (1992); Ben David (1993); Sachs et Werner (1995); et Edwards (1998), se voient remises en cause.

Les indicateurs de mesure de l'ouverture commerciale semblent pouvoir être critiqués. En plus des difficultés liées à la définition de la croissance elle-même et du développement.

Avec une analyse plus ciblée, Weisbrot et Baker (2003), montrent que la libéralisation commerciale ne favorise pas la croissance et le développement. Dans le même ordre d'idées, Gallieni et Sanguinetti (2003), montrent que la libéralisation commerciale ne favorise pas la croissance et le développement. Dans le même ordre d'idées, Gallieni et Sanguinetti (2003), constatent, à partir du cas Argentin, que la libéralisation commerciale explique en partie l'accroissement des inégalités.

Rodrik (1998b), à l'instar de Stieglitz (2002), montre que la libéralisation des mouvements de capitaux n'entraîne pas une croissance plus forte et un développement plus soutenu.
Au niveau théorique, le consensus de Washington a été contesté dès le début des années 1980, en particulier par Taylor et les néo-structuralistes qui mettent en avant le caractère dépressif des mesures de stabilisation préconisées par les institutions internationales. (3)

Quant à Dollar kray (4) "Il est difficile de tirer des conclusions de beaucoup de ces études fondées sur des observations internationales, quant aux effets de la libéralisation des échanges sur la croissance. Il se pourrait même que la corrélation observée tienne uniquement aux déterminants géographiques de la croissance."

Rodrik et Subramanian (5) concluent que la qualité des institutions prime sur tout le reste, la géographie et le commerce :"De même le commerce a un effet significatif sur la qualité des institutions, mais aucun effet positif sur les revenus."

A.Berg et A.Kineger (6) sont plus nuancés: "Bref, l'effet positif de l'ouverture aux échanges sur la croissance est largement confirmé par les faits….Nous notons qu'il n'y a pas de relation symétrique entre l'ouverture aux échanges et le revenu des plus pauvres." Et de conclure:"Le commerce n'est qu'un aspect du processus du développement."

La CNUCED (7) dans son rapport 2004 affirme que pour les PMA : "Ce sont les pays qui se sont ouverts le plus modérément qui ont connu les meilleures performances"au cours des années récentes.

Robert Shaver sous directeur au département Afrique du FMI, conclué pour sa part :"L'expérience montre le maintien de sérieux obstacles aux échanges coûte cher et qu'un lien existe entre, d'une part un régime de commerce ouvert et une hausse des exportations et d'autre part, la croissance économique."

Ainsi, il ressort de ces études nombreuses que l'ouverture commerciale reste une condition nécessaire pour la croissance, mais son effet, son rythme et sa nature doivent être contrôlées.

II) LA POLITIQUE COMMERCIALE COMME POLITIQUE DE DEVELOPPEMENT.

Le commerce international demeure l'un des grands sujets de controverse pour les PVD. Certains considèrent la protection contre les rigueurs de la concurrence comme élément essentiel dans les premiers stades du développement, tandis que d'autres considèrent que cette protection crée plus qu'elle ne résout les problèmes des économies en développement. La controverse n'est pas close. (8)

Mais le souci d'une plus grande ouverture a fini par prendre le dessus sur la problématique de la substitution aux importations dans les politiques préconisées.

Historiquement, la théorie des politiques commerciales comme politique de développement peut-être schématisée ainsi : (9)

*-Décennie 1950: Substitution aux importations (industrialisation, protection des industries naissantes, traitement spécial et différencié, régionalisme…).

*-Décennie 1960-70 : Promotion des exportations.

*-Décennie 1980 : Ouverture sur l'extérieur.

*-Décennie 1990: Croissance endogène (gouvernance, géographie économique Donc, au début des années 50, s'est cristallisée une position de principe selon laquelle la substitution aux importations est la voie qui mène au développement.

A) SUBSTITUTION AUX IMPORTATIONS ET POLITIQUES COMMERCIALES RESTRICTIVES.

La plupart des pays en développement ont opté à partir des années 60 et 70 pour les stratégies d'import substitution. Ces stratégies se sont fixées comme objectifs de produire localement les produits de consommation importés auparavant des pays développés.

La substitution aux importations était un moyen de lancer leur développement économique et de réduire leur dépendance par rapport aux anciennes métropoles coloniales à travers la diversification de leurs structures productives.

Ces stratégies se sont accompagnées d'une politique commerciale extérieure restrictive et d'une protection des activités industrielles naissantes.

Ces stratégies devraient ainsi consolider l'indépendance politique fraîchement et chèrement acquise par certains PVD à travers une plus grande autonomie économique.

Dans la littérature économique, les stratégies de substitution aux importations étaient justifiées à l'époque par trois arguments majeurs :

* Le premier est d'ordre historique : Les Etats-Unis, la France, l'Allemagne ont construit leur développement industriel dans un contexte fortement contrôlé et ont profité d'un haut niveau de protectionnisme. (10)

* Le deuxième argument est donné par E. LIST (19eme siècle) qui encouragé les décideurs allemands à faire de la protection un moyen privilégié pour accélérer la croissance économique et la construction d'un système économique cohérent. C'est l'argument de l'industrie naissante.

*Le troisième argument est lié à la détérioration des prix des produits de base exportés par les PVD depuis les années Trente.

Prebish a fortement recommandé le recours à l'industrialisation pour transformer localement les produits exportés auparavant.

Prebish et la CEPAL (11) sont devenus les pères fondateurs des stratégies de substitution aux importations et la plupart des pays en développement en ont fait le mode de référence de leur stratégie de développement industriel. Leur mise en place s'est accompagnée d'une stratégie commerciale fortement restrictive et d'une faible ouverture sur l'extérieur.

Ainsi, les stratégies d'import substitution ont permis d'amorcer un important processus de modernisation des structures économiques archaïques héritées de la colonisation.

Cependant, ces stratégies vont connaître rapidement leurs limites en Afrique comme ailleurs dans le monde. (12)

Plusieurs raisons expliquent l'échec de ces stratégies dès la fin des années 70 :

*L a première est liée à la faible articulation interne des activités industrielles.

*La seconde est liée à la faiblesse des marchés intérieurs incapables de trouver des débouchés pour les nouvelles activités industrielles.

*La troisième explication réside dans la réduction des disponibilités financières des pays en développement.

*Enfin, l'argument le plus souvent cité est celui de la faiblesse de la productivité des nouvelles entreprises.

B) ECHEC DE LA SUBSTITUTION AUX IMPORTATIONS ET OUVERTURE SUR L'EXTERIEUR.

Les critiques du modèle de développement orienté vers le marché ont commencé bien avant la crise des stratégies d'import substitution dans les PVD.

Ainsi, on commençait déjà (années 70) à parler de miracle asiatique pour des pays comme le Japon ou la Corée (13).

Pour certains, la forte croissance en Asie était significative de la pertinence des modèles de croissance orientés vers le marché extérieur. (14)

Pour d'autres au contraire, les stratégies de développement en Asie étaient plus complexes et ne devraient pas au contraire être perçues comme une illustration du libre échange. Ces pays avaient fait usage d'un large appui à leurs activités exportatrices par le biais de subventions directes ou de régimes de changes appropriés. (15)

D'où un autre débat sur les coûts et les effets de la protection sur la croissance et le développement

Les nombreux travaux de l'époque avaient conclu que les stratégies de développement centrées sur le marché interne ne pouvaient entraîner une croissance durable dans les PVD et que seule l'ouverture de ces économies sur les "changes externes était susceptible d'assurer une relance forte de la croissance

Ainsi, au début des années 80, la crise de la dette et l'échec des stratégies de la substitution aux importations se sont accompagnés de l'émergence d'un nouveau consensus sur l'importance de l'ouverture sur l'extérieur et des exportations dans la stratégie de croissance.

Ce nouveau consensus sera au centre des réformes appliquées par les PVD dont les pays de l'Afrique du nord durant les années 80 dans le cadre des Plans d'Ajustement Structurel (P.A.S).

La plupart des pays africains ont adopté dans le milieu des années 80 des P.A.S avec l'appui du FMI. Ces programmes visent à rétablir les grands équilibres macroéconomiques d'une part et de résorber les déséquilibres sectoriels et de relancer la production, en particulier celle des biens exportables.

Ces nouveaux choix de développement constituent une rupture fondamentale avec les stratégies de substitutions aux importations et cherchent à réorienter les stratégies de croissance vers l'extérieur.

Les politiques commerciales au MAGHREB, en Afrique et dans la majorité des PVD ont connu d'importantes transformations dans le cadre des P.A.S : Une plus grande libéralisation des échanges extérieurs, réduction des barrières non tarifaires, diminution des tarifs douaniers, abondons des contrôles des changes….

Toutefois, les résultats de ces réformes sont mitigés; Certes la croissance a connu une reprise dans les années 90, mais elle reste fragile, car les performances sectorielles sont en dessous des attentes : ni le secteur industriel, ni le secteur agricole n'ont amélioré leur performance dans le PIB.

En définitive, la réorientation des stratégies de développement en faveur du marché extérieur n' a pu produire les effets escomptés. L'ouverture des politiques commerciales sur l'extérieur ne s'est pas traduite par une relance de la croissance.

Par ailleurs, il faut signaler que les efforts de libéralisation commerciale ne peuvent produire leurs effets dans une contexte caractérisé par la faiblesse des infrastructures

Ces résultats expliquent certainement la controverse dans le champ de réflexion économique autour de l'impact de l'ouverture sur la croissance économique.

III) L'EXPERIENCE DES PAYS DU MAGREB : ALGERIE, MAROC et TUNISIE

Les économies des trois pays du Maghreb : L'Algérie, le Maroc et la Tunisie sont dissemblables sous plusieurs aspects : des régimes politiques et économiques différents, les revenus par habitant, la superficie du pays, les modes et les niveaux d'industrialisation et de développement sont différents.

Mais plusieurs similitudes les unissent : la culture, la langue, l'histoire, la religion, la géographie…En effet, ils sont membres avec la Libye et la Mauritanie de l'Union du Maghreb Arabe, qui est malheureusement loin de se matérialiser. L'intégration devrait leur permettre de faire face ensemble aux exigences et aux défis de la mondialisation.

Donc les chemins empruntés par ces pays étaient différents : L'Algérie a privilégié l'industrialisation au détriment du secteur agricole, alors que le Maroc et la Tunisie ont opté pour des choix agro exportateurs.

Mais, ils se retrouvent tous les trois face à des défis importants : ni la croissance, ni encore moins le développement ne sont réalisés

A) LES POLITIQUES COMMERCIALES :

A1) L'ALGERIE.

L'Algérie étant engagée dans une industrialisation accélérée (65-79) ou le modèle des "industries industrialisantes" a induit un taux d'investissement élevé et une croissance rapide.

Des signes de libéralisation apparaissent (80-85) ; le secteur privé est réhabilité, des ouvertures sont faites en direction du capital étranger et les prix sont réajustés vers la hausse.

L'année 1986, sera un tournant décisif pour l'Algérie : le choc pétrolier et la dépréciation du dollar US amènent le pays à la crise; problèmes d'approvisionnements de l'intérieur, réserves en devises épuisées et les recettes budgétaires se sont taries d'où un déficit de la balance des paiements et un gonflement du service de la dette. La crise est sociale, économique et politique.

Les évènements se succèdent; les émeutes d'octobre 88, le premier accord Stand by (30 mai 89), le deuxième accord (3juin91); la porte est ouverte devant les accords avec le FMI et les Institutions Financières Internationales. L'accord de facilité est obtenu par l'Algérie (22 mai 95-21 mai 98).

Par ces accords, l'Algérie s'est imposée de lourds sacrifices pour mener à bien les réformes demandées par le FMI, et pour ne citer que celles liées au commerce :

*La déréglementation du commerce extérieur par décret de février 91;

*L'extension de la liberté des prix à tous les produits (même de base);

*En avril 94, une liste négative de produits à l'importation arrêtée par le ministère du commerce est vite supprimée.

*Depuis 95, le commerce extérieur est quasiment libre en Algérie;

*L'état cherche à diversifier les exportations hors hydrocarbures;

*Enfin, l'Algérie demande l'adhésion à l'OMC et signe l'accord de partenariat avec l'Union Européenne.

Si, ces programmes d'ajustement sont jugés satisfaisants aux yeux du FMI, quant à leur application par l'Algérie, d'où le soutien accordé, il n'en demeure pas moins que des insuffisances majeures marquent leur exécution :"L'Algérie enregistre un déclin drastique dans les conditions de vie de sa population ainsi qu'une désindustrialisation".(16)

A2) LE MAROC

Dès le début des années 70, le Maroc comme la Tunisie ont partiellement abandonné la stratégie industrielle de substitution d'importations pour privilégier une option exportatrice en profitant du processus de délocalisation entamé par un certain nombre d'industries manufacturières européennes : textiles, industries mécaniques et électriques, cuir chaussures….

Le ministre chargé du plan au Maroc, soutient en 1973, que la promotion d'exportations nouvelles est "la condition du décollage économique". L'industrie manufacturière est passée de 7% à 13% du PIB de 1960 à1979 et se sont les branches exportatrices qui ont connu le plus fort coefficient d'investissements.

Le Maroc a adopté deux programmes de stabilisation (1978 et 1980) dont l'exécution n'est pas allée à terme pour leurs conséquences sociales néfastes.

En 1983, le Maroc met en œuvre en collaboration avec le FMI un programme d'ajustement structurel, (PAS).

Les premières mesures furent d'ordre budgétaire et monétaire : Réduction des investissements de l'état et des créations d'emplois dans la Fonction Publique, pression sur les salaires, baisse des subventions à la consommation, contrôle de la masse monétaire, relèvement des taux d'intérêts et dépréciation du Dirham.

Dès 1984, a commencé une restructuration de l'économie ayant pour objectif d'en "augmenter la rentabilité et l'efficacité"; ainsi que "le potentiel d'exportation"(17) :

*Réformes des politiques industrielles et commerciales;

*Réformes du système fiscal, du secteur financier,

*Réforme du secteur public;

Se confondent pour une bonne part avec celle du commerce extérieur, la libéralisation de celui-ci étant considérée comme la condition d'efficacité de celui-là. La liste des produits totalement libres à l'importation n' a cessé de s'allonger. Les exportations, entièrement libéralisées et déchargées de toute imposition, ont bénéficiée de nombreuses mesures de promotion.

Certes, certains résultats positifs ont été enregistrés, mais le problème de la croissance au Maroc reste lié au poids de la dette extérieure qui absorbe une part importante des recettes fiscales et des recettes d'exportations des biens et services.

Le comportement de l'économie marocaine reste volatile, car très dépendant des aléas climatiques et des chocs exogènes, tel que l'évolution des prix du pétrole et des phosphates ou de la conjoncture économique des principaux partenaires commerciaux.(18)

A3) LA TUNISIE

"Option libérale de longue date ; dès le début des années 70, la Tunisie a commencé à privilégier une option exportatrice au dépend de la stratégie industrielle de substitution d'importations." (19)

L'industrie tunisienne dispose de trois "poumons":

*Le textile (83% de la valeur totale des exportations des marchandises en 1987.

*Le tourisme : activité majeure de la Tunisie qui occupe le premier rang des rentrées en devises.(21% en 1989).

*Le pétrole et l'industrie des biens de consommation.

Donc, la Tunisie s'est engagée tôt dans l'économie de marché. Progressivement, au fil des expériences, des tâtonnements, des échecs, la Tunisie a élaboré un cadre réglementaire et structurel visant à tirer

le maximum de ses atouts. Afin d'attirer les capitaux les capitaux étrangers, divers codes d'investissements ont été promulgués (1987; 89 et90).
Un centre de Promotion des Exportations (CEPEX) est chargé de promouvoir les produits tunisiens à l'étranger, tandis qu'une Agence de Promotion de l'Industrie (API) a pour tâches d'attirer les promoteurs extérieurs.
La Tunisie a été amenée à opter pour un ajustement structurel "orthodoxe" en 1987, avec la volonté de réduire l'absorption domestique et de parvenir à un redressement de l'évolution négative de la production du pays.(20).
Ces programmes parviennent à rétablir, non sans embûches, les équilibres économiques internes et externes.

La Tunisie est résolument engagées vers son intégration à l'économie mondiale. Celle-ci est principalement concrétisée, depuis 1996, par la signature d'un accord de libre échange avec l'Union Européenne qui aura pour entre autres conséquences, l'ouverture et la dé-protection croissante du marché et des producteurs tunisiens face à la concurrence étrangère.
La Tunisie est membre de l'OMC et a signé un accord de partenariat avec l'UE et a lancé un vaste programme de mise à niveau de ses entreprises.

Malgré certaines performances, le modèle tunisien pâtit encore de faiblesses structurelles que reflètent un taux d'investissement insuffisant, un taux de chômage élevé (13%du PIB), la situation du secteur financier, les charges de la dette publique et extérieure (12% du PIB en 2004) sont des écueils supplémentaires. De même la persistance d'un modèle de production dual, la cœxistence d'un secteur off shore totalement exportateur adapté aux exigences de l'économie de marché et d'un secteur domestique encore dominé par l'agriculture, le secteur informel et l'existence de rentes sont des obstacles à franchir.
Un tel modèle ne permet pas au pays d'optimiser son potentiel de croissance.(21).

B) LA CROISSANCE: MYTHE OU REALITE ?

Les pays du Maghreb ont appliquées des politiques économiques conformes aux préceptes du consensus de Washington, qui veut que la

clef de la croissance et du développement réside dans l'emploi des ingrédients suivants :

*Réduction des déficits budgétaires;

*Réduction des droits douaniers;

*Elimination des restrictions au commerce et aux flux de capitaux internationaux

*Contribution accrue des marchés à l'affectation des ressources.

Ont-ils connu le décollage ? Les attentes concernant l'effet des réformes sur la croissance étaient-ils réalistes?.

B1) L'ALGERIE : LA CROISSANCE MANQUANTE.

L'Algérie a connu une situation de vulnérabilité extrême au début des années 90, mais a réussi un revirement remarquable à partir de 1994, avec l'appui du FMI et de la Banque Mondiale dans le cadre du "PAS": " La stabilisation réussie face à la volatilité des prix pétroliers et les progrès enregistrés dans l'engagement des réformes structurelles ont posé les bases d'une reprise de la croissance."(22).

Toutefois, cette croissance reste insuffisante pour absorber le chômage, améliorer les conditions de vie et renforcer la cohésion sociale. On estime que l'Algérie a manqué en moyenne une croissance de PIB, au cours des trois dernières décennies d'environ2,3% par an, en raison principalement de la faible performance de la productivité totale des facteurs.(23).

"Distorsions", "Volatilité", "Vulnérabilité", "Faible efficacité", "Instabilité" sont des qualificatifs qui reviennent souvent dans les rapports du FMI et de la Banque Mondiale.

Les réformes doivent s'approfondir pour relever deux défis simultanés :

I – Permettre à la "nouvelle économie" menée par le secteur privé de se renforcer dans le secteur hors hydrocarbures en améliorant le climat d'investissement et en complétant la transition de l'Algérie vers le marché.

II- Renforcer le cadre budgétaire pour mieux gérer la volatilité et assurer la pérennité budgétaire sur le moyen terme. DES REFORMES ENCORE ET TOUJOURS.

B2) LE MAROC : LA CROISSANCE ENIGME

La faible croissance au Maroc est une question centrale du programme du développement du pays: (2,5% en moyenne). Le Maroc essaie de redémarrer. L'accélération de la croissance est nécessaire pour réduire le chômage et la pauvreté. La problématique de la croissance au Maroc reste une énigme; les résultats ne sont pas à la hauteur des atouts dont dispose le pays. La question centrale est" comment se fait-il qu'un pays qui dispose de tant d'avantages et qui s'est engagé dans tant de réformes ne puisse accélérer son taux de croissance?".

Les défaillances principales des politiques économiques, identifiées comme les contraintes majeures à la croissance pour le Maroc sont au nombre de quatre : (24).

*Un marché du travail rigide,

*Une politique fiscale contraignante

*Un régime de change à parité fixe qui ne favorise pas la compétitivité internationale;

*Un biais anti-exportation caractérisé par un protectionnisme encore très élevé. Le Maroc est le troisième régime le plus restrictif au monde.

Mais le Premier Ministre marocain dit que " les problèmes sont autres, ils s'appellent : productivité, intégration et logistique". L'Etat marocain et les entrepreneurs sont conscients de l'émergence d'une nouvelle stratégie de croissance, matérialisée par le programme" EMERGENCE"annoncé en décembre 2005, en plus des mesures ciblées proposées par le "CEM" pour encourager la diversification productive et stimuler la compétitivité.(25).

A noter que la Banque Mondiale reconnaît la mauvaise compréhension de l'évolution de la croissance marocaine durant la dernière décennie et d'une manière générale de l'histoire de la croissance au Maroc.

Légitimement, on se demande si après un tel aveu est-il raisonnable de continuer à mener réforme après réforme pour peu de résultats.

B3) LA TUNISIE : CROISSANCE SOUTENUE

La Tunisie continue à enregistrer des progrès soutenus en matière de développement économique et social. La croissance atteignant 5,5% en 2003. La Tunisie est en tête des pays à niveau de revenus similaires et la première de la région MENA. Les progrès

économiques et sociaux de la Tunisie ont été appuyés par une politique coordonnée de réformes et une administration publique performante.(26). La stabilisation réussie (1987); la poursuite de politiques macroéconomiques prudentes; les efforts constants de réformes structurelles menées depuis le début des années 90; l'orientation résolue vers l'intégration à l'économie mondiale ont crée les conditions favorables pour une croissance de la productivité et une amélioration de la compétitivité de l'économie.

Nonobstant : la Tunisie doit relever trois défis principaux

*Réduire le taux de chômage qui demeure important (environ 15%).

* Améliorer la qualité, la pertinence et la pérennité financière du système éducatif et renforcer la recherche scientifique et technologique.

* Renforcer les programmes sociaux tout en maintenant les équilibres budgétaires.

La Tunisie doit intensifier les réformes qui favoriseraient l'émergence d'un nouveau modèle de développement. Malgré l'orientation stratégique vers une intégration profonde au commerce extérieur avec l'UE ; le régime commercial demeure protégé et la Tunisie reste en retard dans les réformes réglementaires d'ouverture des services à la concurrence. La Tunisie enregistre malgré tout un déficit structurel de l'investissement privé; les banques commerciales continuent d'être encombrées par d'importants prêts non performants.

D'autres insuffisances demeurent et persistent.

La Tunisie doit continuer à réformer, car la croissance demeure tributaire des conditions agricoles, donc exogènes.

IV) LES ENSEIGNEMENTS A RETENIR :

La principale conclusion des grandes études sur la libéralisation des échanges dans les années 70 et 80 est peut-être l'effet de distorsions des régimes de substitutions aux importations. La substitution aux importations n' a pas échoué, mais a cessé d'être adaptée à la situation.

Les débats actuels semblent converger vers un nouveau consensus: l'ouverture commerciale n'est pas le moteur de la croissance, mais elle peut accompagner des politiques favorables à la croissance en jouant un rôle de catalyseur. Des périodes de libéralisation vigoureuse et soutenue entraînent une croissance rapide des exportations et du PIB réel. Les récentes études effectuées dans les entreprises montrent

comment la libéralisation des échanges et l'intensification des importations qui en découle augmentent la productivité et donc la croissance.

L'ouverture est corrélée avec beaucoup d'autres variables de politique économique. Mais y a-t-il des conditions qui doivent être réunies pour que la libéralisation soit bénéfique . Y a-t-il des politiques qui vont de pair avec ces conditions ? .

A priori, si certaines conditions sont utiles, aucune condition préalable n'est absolument nécessaire.

A l'évidence l'infrastructure commerciale, matérielle et humaine facilite grandement la tache des exportateurs et des importateurs.

Si cette infrastructure n'existe pas, la créer devient une politique nécessaire correspondant à cette condition.

Toute modification apportée à la politique commerciale crée nécessairement des gagnants et des perdants. Il y a lieu de s'inquiéter si un changement de politique laisse démunis des groupes de familles, car si le statu quo n'est pas la meilleure référence, toute réforme n'est pas toujours bonne à prendre. Les effets d'une réforme du commerce sur le plan de la distribution peuvent être très subtils et surprenants. La réforme doit s'accompagner d'une surveillance minutieuse et de mesures correctives pour faire en sorte que les marchés fonctionnent de manière concurrentielle et efficace. Les réformes doivent toujours s'accompagner de mesures compensatoires.

La politique commerciale est vitale pour le développement. Elle constitue un élément clé d'une stratégie de développement. Elle demeure un enjeu réel. Une mauvaise politique commerciale risque d'enrayer les efforts de développement déployés dans les autres secteurs: éducation, santé, infrastructure…..

Même si les domaines traditionnellement couverts par la politique commerciale ne suffisent pas à assurer le développement, y mettre bon ordre constitue une première étape importante dans cette voie.

L'expérience des pays asiatiques mérite d'être bien étudiée : la création de grands pôles de développement régionaux et multinationaux.

En outre, la plupart des NPI asiatiques qui ont connu un développement spectaculaire, l'ont fait à partir des industries qui étaient destinées à produire pour substituer à l'importation. Ils ont fortement protégé leurs marchés nationaux tout en encourageant leurs entreprises à exporter massivement.

Théoriquement, on justifie une politique protectionniste dans le cas des industries naissantes qui ne disposent pas d'une taille suffisante pour affronter la concurrence étrangère. C'est le cas de la plupart des industries des pays du Maghreb.

La mondialisation se manifeste par les transferts de capitaux opérés par les firmes multinationales des pays du Sud vers ceux du Nord. En principe ces firmes devraient financer les infrastructures des PVD pour favoriser les échanges car " le centre " ne sortira de sa crise qu'en passant par "la périphérie".

Enfin selon Paul Charbier (FMI) : "Pour que l'Afrique du Nord toute entière réussisse à dynamiser l'investissement et la croissance, elle doit adopter une stratégie reposant sur quatre piliers :

* Le maintien des politiques macroéconomiques saines ;
* La libéralisation du marché intérieur, et une plus grande ouverture sur l'extérieur;
* La conclusion d'accords d'association bilatéraux avec l'U.E.
* Prise de mesures au plan régional pour compléter les accords de coopération avec l'Union Européenne,"

CONCLUSION :

Les politiques commerciales jouent un rôle très important dans les stratégies de développement. Elles doivent être dynamiques, non linéaires et cibler les secteurs économiques à appuyer dans le souci d'une plus grande efficacité de l'effort de développement. Le débat ne doit pas se focaliser sur l'opposition de l'ouverture commerciale au contrôle, mais doit chercher les meilleures combinaisons entre les différents outils de la politique commerciale.

La compétitivité de l'économie nationale doit être l'objectif primordial de toute réforme et la recherche de l'équilibre social doit être présente à tout instant, car la finalité du processus de développement est l'amélioration des conditions de vie du citoyen.

Notes

(1) voir Rapport annuel de l'OMC 1998 chap. IV
(2) voir John Williamson, "What means by policy reform", in John Williamson (editors),1990.
(3) voir Taylor (1983,1988) et Benhamouda (1999) pour une analyse plus détaillée;
(4) Dollar et kray; in Finances et Développement sep 2001 page 16.
(5) Dani Rodrick et A.Subramaniam in Finances et Développement juin2003 pg31.
(6) A.Berg et A.Kruger; in Finances et Développement Sept 2002.
(7) CNUCED Rapport2004.
(8) Robert Sharer in Finances et Développement Déc. 2001
(9) Winters L.A TD(X) RT1/2 Déc1999; UNCTAD.
(10) Fontal J. Globalisation économique et sécurité internationale OPU 2006.
(11) CEPAL : Commission Economique pour l'Amérique Latine présidée par Prebish
(12) voir H.Briston :A considération of import substitution, Journal of Economic Litérature, vol 37 n°2, 1998.
(13) voir sur l'expérience coréenne des années 70, C Frank, K Sult et L Westphal, Foeign trade regimes and economic development in south Koréa, NBER, NW 1975.
(14) voir World Bank Working Paper n°2276, Washington 2000
(15) voir A Kruger, Trade policy and economic development : How we learn,themericain Economic Review , 87,1, 1997ض
(16) voir Dani Rodrick, Trade policy reform and institutional reform, World Bank 2002.
(17) Benissad Hocine : L'Ajustement Structurel, l'experience du Maghreb OPU 1999 (18) Rapport de la Banque Mondiale sur l'économie marocaine, 1985 et 1986.
(19) Akesbi Majid : L'économie marocaine :Des déséquilibres inquiétants, in L'Etat du Maghreb CERES Prod (1991)
(20) Mouhcen Toumi : L'Economie Tunisienne :Une Option Libérale de longue date, in L'Etat du Maghreb CERES Prod (1991)
(21) L'Economiste Maghrébin du 11 06 2006.
(22) Mémorandum de la Banque Mondiale (30 06 2003)
(23) Stratégie macroéconomique à moyen terme pour l'Algérie WB (mai 2003).
(24) Mémorandum économique pays Royaume du Maroc. WB (mars 2006).
(25) C.E.M :Country Economic Mémorandum.
(26) Stratégie de coopération avec la République Tunisienne: WB (juin 2004).

Références:

Assidou E,*Les Théories économiques du développement* La Découvrte, coll" Repère" n°1O8

Banque Mondiale (2003), Stratégie Macroéconomique à moyen terme pour l'Algérie, Banque Mondiale '(2004), Stratégie de coopération avec la République Tunisienne;

Banque Mondiale (2006), Mémorandum économique pays Royaume du Maroc; Ben Hamouda H,*Pourquoi l'Afrique s'est-elle marginalisée dans le commerce international ?* Centre Africain de Politique Commerciale n° 20 Mai 2005, Ben Hamouda H (1998),*"Les Théories du développement du post ajustement",* Economie Appliquée, tome 51, n°2 pp95-121.

Benissad H (1999), L'Ajustement Structurel : L'Expérience du Maghreb ; OPU.

Caupin . V *"Libre échange euromédéterranéen : Premier Bilan au Maroc et en Tunisie",* www; QFD.fr;publications.

Guerin J.L (1999) "Les PED profitent-ils du commerce international ?" La Lettre du CEPII repris in Problèmes Economiques n°2645 pp 14-18.

Guechi D.E (2002) : L'Union du Maghreb Arabe : Intégration régionale et développement économique. Cacbah Editions.

Guillaumont P (1995) " Déclin et Renouveau de l'économie de développement" Revue Française d'éconmie , vol 10; n°1 pp3-25.

Guillaumont P, Guillaumont S (1999), "Ouverture sur l'extérieur et instabilité des taux de croissance" CERDI, CNRS et Université d'Auvergne.

Guillaumont P (2001) "Ouverture, Vulnérabilité et Développement" CERDI.

Lacoste, Camille et Yves (Sous la direction de) "L'Etat du Maghreb" CERES Productions (1991).

Louat André, *" Le Sous développement, Stratégies et Résultats"*Paris, Ellipse (1999).

O.M.C (1999) "Commerce International et Croissance" Extraits du rapport annuel 98.

Rainelli, M *" La Nouvelle Théorie du Commerce International"* La Découverte,coll"Repères" n°211.

Siroen, JM, "L'OMC et la mondialisation des économies" www.dauphine.fr.

Siroen, JM, "L'ouverture commerciale est-elle mesurable ? " Colloque Tunis 06 2002

Winters L.A (2000), La Politique Commerciale Comme Politique de Développement ;Bilan et perspectives d'une expérience semi séculaire; UNCTAD (2000) Banckok.

Rapports:
Fond Monétaire Arabe (2000 à 2005).
O M C 1998.
C N E S (non daté) " Les effets économiques et sociaux du P.A.S ".

Revues:
Finances et Développement December 2001
September 2002
Mars 2006.
Sites web : CNUCED, FMI, WB et SENAT Français. ,

:Lnonnnnnennnaintien deno politiques macroéconomiques saines; n ll duire le taiiii de chômage qui demeure important (environ 15%).

Les effets de la globalisation sur les comportements des acteurs, à travers le cas d'une entreprise publique Algérienne intégrée par Arcelor Mittal

Abida Hadjar
Département de Gestion
Université Badji Mokhtar
Annaba

Résumé.
L'intégration d'une entreprise publique à une firme multinationale passe par la normalisation des pratiques managériales de l'entreprise intégrée, ce qui perturbe en principe les comportements des acteurs internes. Nous partons de l'hypothèse que la normalisation des pratiques managériales d'une entreprise locale intégrée par une multinationale, suppose une recomposition des comportements des acteurs internes. La particularité et l'intérêt de notre approche tient au fait que, l'analyse des effets de l'intégration sur les comportements, visent à vérifier la capacité d'adaptation des acteurs aux nouvelles exigences managériales. Pour ce faire nous prenons appui sur trois nouveaux projets, conçus comme outils d'intégration : le S.A.P, le S.O.P et le K.P.M.

1. *L'introduction* : le positionnement théorique

1.1 *Cette étude a pour objectif* essentiel de savoir quels sont les impacts de la normalisation des pratiques managériales de l'entreprise intégrée[1] (Erna 1997), sur les comportements[2] des acteurs internes.A travers la revue du corpus relatif aux théories de l'action, (Crozier) nous voudrions comprendre les effets de l'intégration de l'entreprise publique *Alfasid par une multinationale Arcelor Mittal***,** sur les comportements des acteurs internes. La normalisation des pratiques

Abstract
The present study is based on the hypothesis that the process of integration of a public firm into an international company requires a standardisation of managerial practices that might involve a transformation of the behaviours of the internal actors. The particularity and focus of our approach lie in the fact that the analysis of the effects of integration (as an incremental process) on the actors' behaviours, attempts to verify the capacity of the internal actors' adaptation to the new managerial requirements. Such analysis is conducted through the example of three new integration tools: S.A.P., S.O.P, and K.P.M.

managériales considérée comme principal mécanisme d'intégration qui, dans ce cas, passe par le biais de la firme multinationale[3].

L'intégration de l'entreprise par le groupe Arcelor Mittal, ayant pour principal mécanisme la normalisation des pratiques managériales, va certainement perturber en premier lieu les comportements des acteurs. **(**Chevalier Jacques p5 1996).En effet la question du comportement des acteurs internes occupe une place centrale dans ce propos, dans la mesure où la normalisation des pratiques managériales nécessitent des capacités d'adaptation réelles : comment la normalisation des pratiques managériales agit - elle sur les comportements des acteurs internes? Dans quelle mesure développera –elle leur capacité d'adaptation ? Dans ce propos il s'agira de voir comment se développent ces capacités d'adaptation?

Nous avons focalisé sur la normalisation des pratiques managériales de la filiale ArcelorMittal/El Hadjar introduites par la firme multinationale, parce qu'elle constitue une phase incontournable dans ce processus d'intégration[4].

Nous supposons aussi l'existence d'un modèle managérial propre à la multinationale ArcelorMittal, dans la mesure où elle a pu[5] **(**Durand C, p 299**)** assurer la gestion des filiales aussi éloignées culturellement, économiquement et avec des managements des compétences spécifiques à chacune d'elles. Si l'intégration constitue un tournant décisif dans l'histoire de l'entreprise, la normalisation intervient comme événement majeur dans ce nouveau contexte.

Sur le plan de la démarche, l'événement ainsi délimité permet une compréhension de la nature des impacts de la normalisation managériale sur les comportements humains.

Sur le plan théorique notre étude s'inscrit dans le cadre de la théorie l'apprentissage organisationnel**e,** puisque nous sommes partie du postulat suivant: Le processus d'intégration d'une entité en développement, l'entreprise locale, à une entité développée, la multinationale, en transformant[6] les comportements des acteurs internes, (Zghal,R, 2000.), doit nécessairement tenir compte des enjeux de l'apprentissage individuel et organisationnel[7] et des exigences que nécessite un tel processus.

Sur le plan empirique, cette étude s'appuie sur l'hypothèse qui suppose que l'intégration de l'entreprise publique à une multinationale privée**,** transforme les comportements des acteurs internes[8]**.**

Quelques postulats significatifs sur lesquelles nous nous appuierons pour étayer notre hypothèse :

Premièrement, les ressources humaines [9](Hiltrop p 630) que nous avons considérées et classées par catégorie d'acteurs selon leur stratégie, dans un autre travail de recherche, (acteurs en soi, acteurs de masse et acteurs hors jeux), dans cette étude nous aborderons seulement les deux stratégies extrêmes : acteurs défenseurs et les acteurs opposés à l'intégration.

Deuxièmement, *les comportements de ces acteurs* ainsi considérés, deviennent au niveau de cette recherche un moyen précieux et incontournable dans la compréhension et l'analyse des effets de l'intégration.

Troisièmement*, L'entreprise en tant que un système intégré,*[10] et conçue comme répertoire de ressources fondées sur les connaissances, (Busly S, 2007) mobilisée autour d'objectifs quantitatifs uniquement, sans l'adhésion[11] des acteurs internes présente une *situation paradoxale*. (Grouard B, Francis M,' p 32).

En attendant la vérification de ces hypothèses nous mettons en avant quelques observations pour fixer davantage nos propositions.

L'adaptation des acteurs aux nouvelles normes managériales est tributaire d'un double engagement :

a) de l'entreprise à travers une politique d'accompagnement qui permet de maîtriser les différentes étapes de ce processus,(fusion, acquisition, normalisation, harmonisation ,et intégration), qui constituent en même temps des niveaux d'apprentissage ascendants **.**

b) des acteurs, qui face aux exigences managériales renouvelées doivent faire preuve de capacité d'adaptation**.** (Grouard, G. p 77)

La capacité d'adaptation des acteurs aux nouvelles pratiques de gestion par le biais desquelles se réalise un transfert de connaissances[12] de l'extérieur vers l'entreprise[13], est caractérisée par la contextualité des faits.

La normalisation managériale que nous qualifierons de manifestation majeure du phénomène principal (l'intégration), sous l'effet de la contextualité, peut développer les caractéristiques d'un phénomène en soi**: « *le phénomène principal peut –il se manifester par d'autres phénomènes secondaires* ?**Phénomène concret et observable, la normalisation managériale est néanmoins au cœur d'un grand paradoxe: conçue comme outil d'intégration appliquée dans un contexte particulier elle peut devenir une source de pression. Obligés

de s'adapter aux nouvelles pratiques managériales, les travailleurs adoptent cependant des comportements qui, sous les effets de multiples facteurs demeurent entièrement imprévisibles. (Boussard et Drais p2)

1.2 *Quant au choix de ce sujet de recherche* il s'est presque imposé de lui-même. Ayant constaté l'importance des changements qui se sont produits au niveau de l'entreprise ALFASID, depuis sa restructuration en 1993 et son acquisition par Mittal Steel en 2001, ayant observé le phénomène perturbateur pour les acteurs internes, nous avons eu envie de savoir trois choses:

Premièrement, les cadres, les employés qui ont toute leur carrière durant, travaillé dans une entreprise publique, comment vont-ils se comporter ?

Deuxièmement, pourront-ils s'adapter ou non à ces changements?

Troisièmement, quels sont les facteurs favorables et ceux défavorables au processus d'adaptation.

Toutes ces questions ont pour finalité de savoir comment *la normalisation managériale agit-elle sur les comportements des acteurs? S'agissant des différents types d'acteurs la normalisation n'est certainement pas perçue et vécue de la même manière, ce qui laisse supposer de différentes* positions d'acteurs.

1.3. *Sur le plan théorique et méthodologique*, il s'agit d'analyser les effets de la normalisation des pratiques managériales, sur les comportements des acteurs. Puisque que nous avons supposé qu'il pouvait avoir toutes les caractéristiques d'un phénomène en soi, ainsi dans notre démarche nous focaliserons plutôt sur le phénomène secondaire, la normalisation managériale, dans la mesure où elle offre une meilleure vision des faits.

1.3.1 *Sur le plan méthodologique*, notre approche compréhensive de type hypothético- déductive (Thiétart, p114) s'évertue à démontrer que la transformation des comportements des acteurs n'est pas uniquement le fait de la normalisation, mais elle découle plutôt de l'articulation particulière des effets de la globalisation avec les effets d'un double contexte, organisationnel et sociétal.

En prenant la mesure de l'intensité de ces effets sur le comportement des acteurs impactés, la puissance de leur retentissement sera classée en termes d'effets selon un ordre ascendant: effet de modulation, effet de structuration, et effet d'intégration.

L'analyse de ces effets, tiendra compte de l'interaction du triple contexte, organisationnel, sociétal et global (mondial).Soulignons que dans cette étude nous n'allons pas passer par l'apprentissage organisationnel (Grigory 577.), comme semble l'imposer de nombreux auteurs attachés à cette notion (Sveiby,K-E, 2000.), (Boterf,G.(2000). Nous traiterons directement des capacités d'apprentissage individuelles, (nonakha et Takeuti 1998) qui, sous l'effet de l'accumulation des connaissances et de l'action peuvent par la suite se transformer en apprentissage organisationnel[14].

De cette façon le passage de l'apprentissage de l'individu à l'organisation n'est ni automatique, ni directe, ni ordonné. Ce sont les contextes particuliers de chaque entreprise et des acteurs en jeu qui déterminent et commandent les conditions du passage. Les effets ont été situés à partir d'un référentiel que nous avons élaboré selon la nature de leur puissance en termes d'effet de modulation, d'effet de structuration et d'effet d'intégration.Ce référentiel sera appliqué sur une taxonomie d'acteurs, dont les principaux positionnements en termes de capables ou incapables (de s'adapter à la normalisation managériale), nous donnent deux grandes catégories d'acteurs :

- les acteurs capables de s'adapter, qui deviennent ainsi des défenseurs de l'intégration.
- les acteurs incapables, dont la majorité sera opposée à l'intégration dés le début.

A partir de ces deux grandes catégories d'acteurs il est possible de vérifier si la même cause, l'intégration, agit de la même manière ou différemment sur les comportements de ces acteurs ? Logiquement la même cause produit les mêmes effets. Entre la variable indépendante et la variable dépendante y –a t-il une relation de causalité? Il est probable, que la variable (ou les variables) déterminante ne relève ni directement ni entièrement du phénomène majeur considéré[15].D'où la particularité de notre approche théorique le principal phénomène ne constitue probablement pas la variable déterminante.

Concrètement il s'agit d'analyser les effets de la normalisation des pratiques managériales sur les comportements des acteurs internes. En

fait cette normalisation introduite par une multinationale dans le contexte d'une ex -entreprise publique révèle des décalages générateurs de nombreux hiatus: entre les anciennes pratiques managériales et les nouvelles, les anciennes compétences et celles requises par le nouveau contexte, les défenseurs de l'intégration et les opposants, les intérêts des acteurs et ceux de la multinationale, la logique économique et la logique sociale, le local et le global, le national et l'international, l'interne et l'externe, le public et le privé, touchant ainsi l'ensemble des domaines de l'entreprise.

La présente recherche vise à témoigner de l'existence d'effets de la normalisation des pratiques managériales sur les comportements des acteurs, pour cela nous devons préciser le cadre théorique dans lequel nous allons mener cette réflexion.

1.3.2. *Le fondement théorique* a pour objectif de cerner le processus d'intégration et de vérifier s'il constitue un processus d'apprentissage, et finalement est ce- qu'il présente des conditions d'adaptation ou non. Puisqu'il nécessite une capacité d'adaptation des acteurs à ces nouvelles pratiques managériales, il faut vérifier donc si les acteurs possèdent ou non la capacité d'adaptation requise par un management normalisé. Par contre le changement[16] des comportements humains, traduit à la fois la signification de la normalisation managériale pour les acteurs ainsi que leurs ambitions par rapport à l'intégration de leur entreprise dans une firme multinationale.

La richesse et la densité d'un tel débat ne nous permettent pas à ce niveau de la réflexion de définir un cadre théorique, nous allons juste exposer les principaux concepts susceptibles d'aider à la compréhension du phénomène et des événements générés, afin de vérifier s'il y- a affirmation ou confirmation de l'hypothèse principale. Implicitement derrière cette hypothèse nous sommes curieux de savoir dans quelle mesure la normalisation du management transforme t-elle les comportements des acteurs?

Les facteurs qui confirment et ceux qui infirment cette hypothèse seront .analysés à partir des concepts que nous avons mobilisés pour appréhender la réalité observée, concernant la capacité d'adaptation des acteurs aux nouvelles pratiques managériales, introduites à l'issue de l'intégration de leur entreprise à une multinationale.

Un premier souci d'ordre épistémologique est lié à la capacité des concepts à appréhender une réalité complexe et en transition, d'où cette opportunité pour la recherche.

a)**. Le processus d'intégration** *n'étant pas statique*, mais plutôt considéré ici comme phénomène dynamique. Ce phénomène mondial ''désigné par le concept de globalisation institutionnelle, économique, financière, intégrant des individus dans ces ensembles économiques et culturels et en fusionnant des grandes firmes crée un gigantisme qui permet de contrôler le marché ''.(zghal p19)

b). **L'approche anthropologique** de l'organisation ainsi retenue, confirme l'unité[17] de l'être humain. En rejetant la vision ''réductionniste'' (Chanlat[18], p 7 et p 259) *'', elle renseigne sur les intentions des acteurs et sur le sens qu'ils accordent* ***à leurs actions et ainsi leur positionnement vis à vis de ce processus. (Bernoux, p 23)***

c**)Le comportement humain en organisation**, traduit injustement par''comportement organisationnel'' d'après Chanlat J-F, (2000 p 4),''est un champ qui est orienté vers le développement d'une meilleure compréhension du comportement humain et qui utilise ce savoir pour rendre les gens plus productifs et plus satisfaits dans les organisations.''[19]

En réalité les comportements des individus ne sont pas guidés uniquement par la rationalité, ni par les intérêts, ''ni en termes de contraintes par les structures, mais c'est les relations sociales concrètes et le contexte social dans lesquels les individus sont impliqués qu'il faut prendre en compte, ainsi que le sens qu'ils donnent à leurs actions''. (Bernoux *p 27*) [20]

Contrairement à la vision déterministe, pour qui ''les gens sont des agents jouets de forces obscures'' Crozier (p155), sociologue empirique, considère que ***''les acteurs en tant que sujets agissent par eux –mêmes, confrontés certes à des contraintes, mais ces gens utilisent leur marge de liberté, font des choix, élaborent des stratégies ''.***

Lorsque les acteurs adoptent des stratégies, la finalité n'est pas l'autonomie, mais soit le pouvoir (Crozier, p156.) soit l'affirmation d'une identité. Ainsi l'acteur en tant que sujet actif donne un *sens* à son action. (Bernoux p19)

Sur le plan empirique il est illusoire précise Touraine A, (p 34) de vouloir comprendre le jeu ou le comportement de l'acteur en dehors

de son système, c'est de ce contexte qu'il tire sa rationalité (Crozier p57).

Jusque là les auteurs cités se rejoignent sur un point : que la rationalité des comportements des acteurs n'est pas en rapport avec les objectifs, mais avec sa stratégie en terme d'opportunité, par rapport aussi aux comportements des autres acteurs, au parti que ceux-ci prennent et au jeu qui s'est établi entre eux.[21] (Crozier p56)

Pour mieux comprendre la notion de jeux d'acteurs, il faut nécessairement suivre les domaines dans lesquels se manifestent explicitement ces jeux, à travers donc des phénomènes de négociation,[22] de pouvoir, des mécanismes d'intégration.

Comment les acteurs changent-ils de comportements comment élaborent-ils de nouvelles stratégies ? Puisque leurs actions se déroulent dans un contexte organisationnel, leur changement est conditionné par la stabilité des contextes, ('Drucker p 91) de l' entreprise, de l'environnement national et international,[23]qui doit être prévisible, compréhensible, et déchiffré.(Drucker P, p 9).

Malgré la fragilité de notre cadre théorique, la revue de la littérature permet de déduire que, le processus d'adaptation des acteurs aux nouvelles pratiques managériales, est un processus d'apprentissage collectif, à l'issue duquel les acteurs doivent abandonner progressivement leurs anciens comportements pour adopter de nouveaux. (Crozier p 398)

2) La normalisation managériale et le positionnement des acteurs.

L'outil référentiel que nous avons établi en terme de facteurs, modulateurs, structurants et intégrateurs, dont les effets ont été classés dans cet ordre: effet de modulation, de structuration et effet d'intégration. Appliqué dans le contexte de l'intégration[24] de l'entreprise à une multinationale, cet outil référentiel permet l'élaboration d'une taxonomie des acteurs, axée sur les comportements**.**

2.1. *Sur le plan culturel*, l'enquête de Daniel Mercure et la thèse de Ali El kenz, deux travaux de recherche particulièrement pertinents, ont permis de mieux saisir l'impact des valeurs culturelles sur les comportements des salariés à l'intérieur de l'entreprise.

L'enquête réalisée par Danielle Mercure dévoile les valeurs culturelles, auxquelles restent attachés les salariée algériens, imprégnant ainsi leurs identités professionnelles:

Premièrement, un attachement des salariés à la famille et à la communauté**.**

Deuxièmement, une solidarité et une fidélité à ceux qui commandent et qui représentent une autorité**,** comme preuve de l'enracinement des valeurs**.**Dans quelle mesure, ces deux orientations culturelles n'influent-elles pas sur le rapport des salariés à la nouvelle hiérarchie? Signalant par ailleurs que les valeurs structurantes dans le travail, la distance hiérarchique, [25] l'individualisme[26]- collectivisme, le contrôle de l'incertitude, ont été considérées par l'auteur comme '' valeurs culturelles communes structurantes''. (Mercure, p 47)

Par ailleurs il serait intéressant de voir dans le cas de Arcelormittal/El Hadjar/, comment les travailleurs se positionnent –ils par rapport à ces valeurs? Dans quelles mesures les résultats dégagés par l'enquête sont-ils valables s'agissant des employés de la filiale en question ? Toutefois nous ne pouvons dans cette étude restreinte, répondre à ces deux questions.

2.2 *Les effets du contexte organisationnel sur les comportements des acteurs.*Les acteurs qui ont été capables de s'adapter rapidement à la normalisation des pratiques managériales, figurent parmi ceux qui ont été favorables à l'intégration de l'entreprise à la multinationale. **Ceux là et développeront des jeux gagnants/gagnants**. Les comportements des acteurs doivent être étudiés en fonction des quatre dimensions inhérentes à la mission de l'entreprise, *la légitimation, la socialisation des individus, l'organisation des structures, la communication et leurs effets sur le processus d'identification*.Les stratégies des acteurs seront souvent déterminées par la mission de l'entreprise dans toutes ses dimensions.

En effet la '***'légitimation du projet''*** du groupe Arcelormittal constitue un facteur suffisamment modulateur des comportements. Si la vision stratégique du Groupe Arcelormittal/El Hadjar est clairement affichée au niveau du discours du président du groupe, dont l'ambition est de ''faire du groupe le premier producteur de l'acier du monde''. En quels termes cette vision sera t –elle transmise au niveau de la filiale ? Offre t-elle des valeurs auxquelles les acteurs peuvent s'identifier ?

Les effets de socialisation par la ***communication***, sont reconnus aussi par les sociologues, psychologues, et tardivement par les économistes, dans la mesure où elle fonctionne comme facteur

structurant des relations, les actes, le langage,[27] et probablement la pensée.Dans le processus d'identification au projet organisationnel, les acteurs communiquent entre eux selon une stratégie**,** se positionnement par rapport aux différents aspects de la vie de l'entreprise. La quête de l'identité traduit une volonté d'affirmation de soi, qui risque de fonctionner par la négation et l'exclusion de l'autre, ce qui crée un autre dilemme. En effet '' l'identité n'est jamais définitive, elle requiert l'existence de l'autre qui l'actualise'' (Chanlat J-F, p 81). Comment la nouvelle parole comme instrument d'intégration, tenue sous la totale suprématie de la rationalité économique, (Chanlat p80) devient un enjeu de pouvoir pour les dirigeants? Quel intérêt accorde t--elle au développement des compétences des acteurs ?

2.3 *Les effets des structures organisationnelles sur les comportements des acteurs.* Les structures n'étant pas neutres, elles peuvent structurer le champ relationnel. (Crozier, A, p 108).La structure formelle, constitue un système de codification partielle provisoire et aléatoire des règles, devient ainsi un attribut fondamental du pouvoir. L'absence de flexibilité des structures, et des fonctions va restreindre les marges de manœuvre des acteurs qui, n'ayant pas d'autre issue se réfugieront dans l'informel. Ainsi l'informel fonctionne comme échappatoire, devant les contraintes du système formel.Dans le cas de Arcelormittal/El Hadjar /, l'effet des structures est insignifiant pour l'instant malgré les changements apportés au niveau de l'organigramme, notamment par un raccourcissement de la ligne hiérarchique, un re-engenering des structures autour du métier de base de l'entreprise.

Le système de contrôle des performances techniques renforcé, laisse donc supposer l'émergence de nouvelles relations, de nouveaux comportements à l'intérieur des ateliers**.** Le personnel technique, que ce soient les cadres, les techniciens ou les ouvriers, n'ayant pas de contacts directs avec les nouveaux dirigeants, mais en revanche l'introduction des normes au niveau managérial et technique n'en constitue pas moins à leurs yeux une nouvelle forme de pouvoir, car en se substituant au pouvoir réel elle limite leur marge de manœuvre.
Paradoxalement ce sont les cadres, de part leur proximité dans la hiérarchie, de leur fonction, qui subiront directement les effets des nouvelles normes managériales

La généralisation des normes I.S.O., leur caractère obligatoire, la standardisation de l'activité des entreprises, sont en passe de devenir des mécanismes fondamentaux dans la protection et le développement du capital privé international en particulier et de l'économie de marché en général..*Les acteurs incapables de s'adapter aux changements* induits par la normalisation managériale, auront des comportements hostiles. Cette hostilité peut s'exprimer par des attitudes qui ne relèvent probablement pas d'une stratégie parfaitement structurée. Le rejet à la privatisation de l'entreprise ex-Alfasid par les acteurs, déclaré ou non, est en partie inhérent à leur incapacité à s'adapter au changement, et certainement aussi à l'absence d'information. D'une manière générale les individus s'opposent au changement, pour deux raisons: - l'absence de visibilité durant la phase de transition, la peur ou les incertitudes par rapport à l'avenir

La phase la plus critique étant bien évidemment celle de la transition, dans la mesure où les règles de fonctionnement formelles et informelles, le contrôle des zones d'incertitude, un enjeu du pouvoir par excellence, sans avoir perdu totalement leur pouvoir de domination, fonctionnent en parallèle avec des nouvelles règles de jeu et de nouvelles zones d'incertitude.

A cet effet, de nouveaux rapports naissent et se développent autour de nouveaux enjeux sociaux : qui sait ce que deviendront la solidarité, l'équité, le respect de la législation du travail? Cette phase où l'ancien se mélange au nouveau, sans détermination claire dans un sens ou dans un autre, donne l'occasion à toutes formes d'ambiguïté et d'amalgame, autant de raisons stressantes pour les individus.

3. Le croisement de deux <u>paradigmes managériaux.</u>

La transition d'une entreprise publique à une entreprise privée multinationale, a eu lieu dans des conditions particulières, qui imposent des précautions quant à l'analyse de la normalisation managériale. Premièrement il fallait délimiter dans le temps, ce processus de façon à donner à l'objet de recherche un caractère scientifique, et qui plus est une lisibilité des données. Deuxièmement, il s'agit d'isoler le phénomène des autres aspects de l'entreprise, de façon à se concentrer sur ''les effets de la normalisation sur les comportements'', afin de cerner les conditions d'adaptation des acteurs. Ce qui nous permettra certainement de savoir comment les

contraintes organisationnelles et managériales impacteront –elles les comportements des acteurs ? Pour mieux comprendre les effets de la normalisation managériale sur les comportements, nous avons jugé utile de revenir au contexte antérieur à la privatisation.

3.1 *La privatisation en tant que dispositif de transfert de droit de propriété des actifs* d'une entreprise publique d'état à une entreprise privée internationale, offre en principe du fait de l'efficience supérieure des droits de propriété privée sur la propriété publique, une prééminence des aspects financiers sur les aspects industriels. (Pallois C, kichou L). Sur le plan interne, les entreprises financièrement défaillantes, endettées vis-à-vis du trésor public, fonctionnent avec des outils technologiques, des règles et des principes managériaux complètement obsolètes.

Sur le plan environnemental, la *matrice institutionnelle* (Palloix C,Kichou L. p 168)[28] **,** a de 1988 à 2001, franchi de grandes étapes dans le processus d' ouverture à l'économie de marché ,[29]et ce, malgré les pôles influents de résistance, les hésitations, et les incohérences notoires.

Par contre les *contraintes informelles d'après* Palloix et Kichou (p 169), les normes de comportement, les coutumes, habitudes conventions, appelées culture, (Palloix, Kichou p 170) avancent plus lentement que la matrice institutionnelle. L'entreprise sidérurgique projetée dans un espace mondial ne peut se permettre d'ignorer ni sous estimer les enjeux d'adaptation, dans quelles conditions l'entreprise sera t-elle intégrée ?

Le slogan galvaudé ''penser global et agir local',' faisant partie beaucoup plus de l'idéologie, se traduira différemment dans les réalités économico- sociales complexes et spécifiques de chaque nation. Sur ce premier décalage vient se greffer le décalage entre l'environnement national (spécifique) et l'environnement international (général).

Quelle est la place du spécifique dans le général? Les principes d'universalité préconisés dans les relations économiques et internationales, très controversés, ne peuvent résister devant les disparités socioculturelles des nations et les écarts Historiques entre le développement et le sous -développement.*La situation antérieure de l'entreprise*: restructurée organiquement et financièrement, recentrée

sur son métier de base, (la sidérurgie), l'entreprise Alfasid était confrontée de 1988 à 2001, à une situation financière critique.

Le contrat de performance qui couvrant la période de 1993 à 1997, dans lequel s'engageait l'entreprise restructurée nécessitait un accompagnement financier, juridique et global de l'état.Après la mise à niveau de l'entreprise, il fallait passer à la restructuration des effectifs. Cependant le dossier humain et social s'avère le plus ardu. Toute précipitation dans ce domaine n'était pas permise au regard des enjeux sociaux considérables susceptibles d'être déclenchés.La compression des effectifs, impensable jusqu'à présent devenait possible au regard du statut d'entreprise autonome et candidate à la privatisation.

3.2*: Le modèle managérial des responsables indiens constitue t-il un obstacle à l'apprentissage?* Nous continuons de croire à l'existence du modèle managérial propre au groupe ArcelorMittal, vu sa réussite évidente et confirmée par sa stratégie de développement au niveau mondial, premier producteur de l'acier, le choix des partenaires et finalement par sa stratégie d'intégration de nouvelles filiales[30]. L'existence d'un modèle managérial particulier est conditionnée par deux éléments :

-premièrement, en principe une culture [31] qui en constitue la principale trame.

-deuxièmement, un apprentissage organisationnel considéré comme outil idéal à l'intégration des comportements des individus. La culture managériale du groupe se démarque selon le président général du groupe Lushmi Mittal par (Mittal Newsletter n°5) '' son ***encouragement de l'innovation et sa conduite dans la culture du développement des personne''***[32]**.**

3.3 *Les contraintes à l'intégration des comportements:* Théoriquement les nouvelles règles, les normes ISO 9000 et 14000, les nouveaux mécanismes de contrôle constituent autant de contraintes qui conditionnent les jeux des acteurs[33] Filleau et Ripoull 1999) et les prennent en otage. (Crozier p44)

Historiquement le modèle bureaucratique constitue à mon sens un exemple type de système d'organisation structurée contraignant. La filiale d'Elhadjar, dans sa configuration organique et structurelle, son

modèle hiérarchique et décisionnel, son organisation administrative et procédurale, jusqu'aux principes de fonctionnement, continue de fonctionner dans l'ensemble selon le paradigme bureaucratique.Toute action, ou recherche de solution aux problèmes générés par une action dans cette organisation bureaucratique, créent un effet contre intuitif inhérent au système d'organisation[34]

Comment alléger ces effets contre intuitifs? L'entreprise repose sur un minimum d'intégration des comportements des individus, des groupes, qui poursuivent des objectifs différents, et souvent divergents de ceux de l'entreprise. La contrainte est donc liée essentiellement à l'intégration des comportements, par l'utilisation d'une manière stricte de la règle officielle. C'est à la fois ses sentiments de contraintes et cet esprit permanent de liberté qui caractérisent la relation des acteurs à un système organisé –bureaucratique- telle que l'entreprise**.**

A l'opposé de ce système contraignant, l'entreprise possède d'autres moyens d'intégration, tels que la manipulation, la négociation, ou le contrat, qui génèrent (Crozier p 43,) un rapport paradoxal de domination/ autonomie. Entre les effets des contraintes et les effets de l'intégration comment les acteurs se comportent –ils ? Dans ce processus d'adaptation en privilégiant la négociation , au lieu de la domination , l'entreprise allégerait certainement l'effet de la contrainte.

3.4. *Les effets de la normalisation managériale sur les comportements.* La compréhension le phénomène sera appréhendée à travers un événement observé que nous avons qualifié de majeur :
La normalisation des pratiques managériales, comme phénomène mondial, devenue une condition incontournable à l'intégration de l'entreprise, sera analysée, à travers trois projets significatifs comme outils accompagnant cette intégration :

- Le SAP, système d'information intégré
- Le SOP, pratiques standards d'exploitation.
- Le KPM, ou le Knewledge.programm management-

L'application de ces trois outils renvoie à une question inévitable : quels sont leurs effets sur les comportements des acteurs?

En effet, la normalisation de la gestion, comme instrument du nouveau pouvoir et source de pression normative,[35] (Bernoux p 28) pose inexorablement le postulat de la liberté et celui de la contrainte. L'introduction des normes et des standards universels, à l'issue de

l'internationalisation de l'entreprise, constitue de nouvelles contraintes pour les acteurs, qui vont essayer de les contourner en vue de préserver leurs marges de manœuvre. L'effet d'intégration des comportements et de la filiale par la normalisation est un enjeu stratégique pour la multinationale.

Le groupe ArcelorMittal dés acquisition de l'entreprise d'El Hadjar, a réalisé de nombreux aménagements, cependant trois projets ont retenu notre attention, eu égard à l'importance de leurs effets.

a*) Sur le plan technique, des investissements ont été faits en vue d'améliorer surtout les capacités de production de l'usine*, ce qui renforcerait la place du groupe au niveau du marché mondial de l'acier. Au niveau des processus techniques, une standardisation des méthodes de travail, (le S.O.P ou pratiques standards d'exploitation) permet de formaliser et d'uniformiser les gammes opératoires de la filiale d'El Hadjar, conformément aux autres filiales. Ce projet a permis de former cent soixante cadres techniques, qui avaient pour charge l'analyse les taches[36].

L'introduction d'un outil d'harmonisation des méthodes de travail, si elle constitue un apport considérable pour les travailleurs, les cadres, l'entreprise et pour le groupe, elle présente néanmoins de nombreuses contraintes. Pour les travailleurs si cette uniformisation des méthodes de travail s'accomplie, elle déboucherait sur des nouveaux rapports au travail, à la machine, à la sécurité, un consensus réel naîtra entre les différentes parties engagées dans ce domaine: l'enjeu est de taille. L'uniformisation par définition, ne laisse pas de place à la liberté de faire autrement, s'agissant surtout des travailleurs expérimentés, qui ont des réflexes et des comportements établis qui les différencient des autres. Par contre je ne suis pas sûre qu'une standardisation des méthodes de travail agisse sur le système d'identification. Pour les cadres, il s'agit essentiellement d'acquérir de meilleures aptitudes d'encadrement du processus de production, au sens matériel et immatériel du terme.

Indéniablement ce sont les cadres qui récoltent un savoir faire académique, et un savoir faire- faire technique et finalement un savoir être, qui manifestement aura des effets positifs sur les comportements. L'entreprise est gagnante en termes de délais, des coûts, de la qualité et de contrôle. Pour les différentes parties prenantes l'introduction des S.O.P, permettra de renégocier les salaires.

b) *L'introduction d'un système de communication intégré utilisant toutes les nouvelles technologie de la communication*,(le S.A.P- Fennec, ou System Application Project), vise à harmoniser et intégrer les flux d'informations qui parcourent les principaux processus d'exploitation. Conçu à l'origine comme outil du changement stratégique,[37] placé dans le contexte particulier de cette entreprise, est ce que ce système fonctionne réellement comme tel? Sans vouloir exagérer encore une fois il me semble que le ''System .Application. Product.'' est une clé de voûte dans la décision stratégique du groupe. Dans le processus d'intégration de la filiale, le S.A.P doit jouer un rôle central,[38] rappelé d'ailleurs par les principaux utilisateurs[39] En fait il va falloir regarder de prés pour voir dans les flux des informations, est ce qu'il y a un transfert de savoir, en dehors de l'équipe d'informaticiens chargés uniquement de la mise en exercice d'un système transplanté de l'extérieur.

Pour les cadres financiers et techniques utilisateurs, ce progiciel, comme nouveau support, permet certainement la revalorisation des stocks d'informations disponibles, et aussi la transmission et la réception en temps réel. Finalement le fait d'avoir redimensionner l'information, suppose de nouveaux rapports à l'information, et une amélioration des relations humaines. Nous avons là un type *d'apprentissage sur le tas, qui puise sur le stock des connaissances immobilisées, le transfert de connaissance vers l'entreprise dans ce cas précis est insignifiant.*

c) *Dans le domaine de la formation, un programme de management de connaissance (KMP*), a été conçu spécialement pour les cadres, appelés à *s'adapter* au travail en réseau. Les vices-présidents indiens, ou *general managers* selon leur désignation, chargés par le groupe de diriger les fonctions centrales au niveau de la filiale, ont une double mission. A l'intérieur garantir les performances de la fonction, à l'extérieur, assurer la liaison avec la hiérarchie du groupe et avec les réseaux fonctionnels. La dispersion intercontinentale des filiales du groupe impose l e fonctionnement en réseau.

Ce type d'organisation tout à fait nouveau pour les cadres algériens, sera aussi une occasion pour mettre à l'épreuve leur capacité d'adaptation: Si les managers indiens sont suffisamment entraînés lorsqu'il s'agit de travailler en réseau, les cadres algériens en découvrant tardivement le *réseautage*, doivent certainement faire

davantage d'efforts pour s'y adapter ; D'autant plus que le type de training retenu, présente des limites à cause des contraintes essentiellement de la langue, du dépaysement. Cette intégration verticale et par le haut, qui vise uniquement les cadres, peut développer des sentiments d'exclusion, des frustrations et par conséquence des comportements de repli, de rejet. D'une manière générale ce type de formation s'inscrit logiquement dans des perspectives d'un apprentissage individuel, pourrait agir comme vecteur d'intégration du comportement de l'individu seulement. Implicitement nous faisons allusion à la transmission de l'apprentissage de l'individu au groupe professionnel et du groupe à l'entreprise.[40] En vérité se pose la question de savoir comment ces nouvelles acquisitions de connaissances vont- elles s'accumuler par rapport au capital connaissance initial?[41].

Sur le plan managérial, les cadres que nous avons revus dernièrement, tous étaient unanimes sur le fait 'qu'il n'y avait pas eu de changement majeur en matière de compétence managériale. Cependant les nouveaux dirigeants indiens, introduisirent de nouvelles mesures en vue d'un meilleur contrôle des délais de réalisation ainsi que les horaires de travail. A cet effet les anciennes attitudes des employés, (y compris des cadres), vis-à-vis du *temps et du travail ont changé:* la reconsidération du temps et du travail *devenant un enjeu considérable dans ce processus d'adaptation.*

La valorisation du temps, considéré désormais comme indicateur clé de performance des ressources et des processus, va bouleverser inévitablement les relations de travail, les rapports à la hiérarchie, ainsi que les relations de l'entreprise à sa clientèle. El Kenz (1982) avait constaté que ''le travail industriel avait déjà structuré le temps des employés''. Mais alors, concernant les cadres et les employés de cette entreprise, pourquoi l'effet structurant du temps dans le travail n'a-t-il pas entraîné une valorisation du temps? L'introduction d'un système d'information intégré –SAP- reliant toutes les structures de l'entreprise, et l'entreprise aux autres filiales du groupe, participe parfaitement de cette logique.De cette façon nous pouvons dire que la normalisation des performances par la maîtrise du temps, apparaît comme facteur d'une triple intégration: l'intégration des comportements des acteurs internes, des structures intra -entreprise et l'intégration de celle-ci au groupe ArcelorMittal. En fait le respect du *juste temps* devenu un principe de gestion universel, en secouant plus

particulièrement les ‘’anciens cadres, va-t-il accélérer l’intégration de la filiale ?

3.4 *L’effet de la globalisation et les valeurs structurantes* Partant à la fois de l’origine sociale et géographique hétéroclite du personnel du complexe sidérurgique d’El Hadjar et de leur expérience industrielle, après l’analyse des effets de l’industrialisation, sur les comportements des parties prenantes de l’entreprise à l’époque, El Kenz[42] conclut que l’industrialisation[43] avait eu des effets de différenciation à l’intérieur et à l’extérieur de l’entreprise.Aux effets du contexte sociétal sur les comportements des sidérurgistes de l’entreprise d’El Hadjar, vont s’ajouter les effets de la globalisation.

Sur le plan théorique s’amorce un autre débat très controversé, celui du ‘’ *Rapport entre la dimension du local particulier et la dimension du global universel dans le processus d’intégration à l’économie mondiale’. Néanmoins,* le débat sur ce Rapport**,** s’il ne prend pas en compte l’environnement sociétal[44] de l’entreprise publique, n’aura pas de sens (Zghal, *p 21).* Au niveau de l’entreprise le principal clivage entre les catégories socio- professionnelles, dirigeants, cadres, maîtrise et exécutants, n’est pas d’ordre hiérarchique, vertical, mais plutôt l’ordre politique et social donc horizontal. Nous nous retrouvons devant le phénomène suivant : une catégorisation socio- professionnelle très nette au plan administratif, mais qui n’apparaît pas dans l’exercice des fonctions, et encore moins au niveau des comportements.

Sur le plan sociétal, la formation sociale en transition est restée coincée entre un mode de production précapitaliste’’ et un mode de production ‘’pseudo -féodale‘’[45] (Henni p54). Si bien que l’industrialisation n’est plus la principale source d’accumulation du capital, mais un instrument de promotion sociale (Henni p 64), ceci étant la caractéristique des sociétés sous développées. La faible industrialisation en Algérie (Henni, p 52- 54) a empêché l’émergence d’une classe capitaliste nationale capable, ‘’ de se mesurer à la bourgeoisie européenne, classe mondialement dominante’’ (Henni, p53). L’approche du développement sociétal nous permet de comprendre comment les conditions particulières de l’intégration du secteur industriel algérien à l’économie mondiale, vont-elles imprégner le rapport de l’entreprise d’El Hadjar à la multinationale, et

par voie de conséquence tout le mécanisme d'intégration, telle que la normalisation managériale.

A cet effet, la thèse développée par Muller qui privilégie plutôt ''l'effet de l'organisation et de la globalisation '' (Zghal p 23), et passant sous silence l'effet sociétal participe d'un européocentrisme culturel. [46] Il en est de même du concept de la ''convergence '' et du postulat de ''l'effet uniformisant développé par le courant mondialiste, tendancieux, dans la mesure où ils développent une nouvelle forme de totalitarisme et de négation de l'Autre.

L'intégration de l'entreprise publique à une multinationale suscite encore des interrogations quant aux conditions d'application d'un modèle managérial international dans une entreprise qui possède son propre modèle managérial **(**d'Iribarne[47] 2003): Comment le paradigme managérial indien va-t-il s'articuler sur la culture des sidérurgistes algériens et impacter leurs comportements? Les comportements des acteurs constituent-ils un obstacle à l'apprentissage et à l'adaptation ? Ainsi la normalisation managériale appliquée dans cette filiale, peut déjà renseigner sur les mesures concrètes relatives au transfert de connaissances par le groupe Arcelor/Mittal à l'entreprise sidérurgique.

L'acquisition de la filiale d'El Hadjar par le groupe permet l'introduction de nouveaux mécanismes d'apprentissage, pourvu que les enjeux économiques n'en soient pas un obstacle. Les nouveaux types de programmes de formation mis en œuvre par Arcelormittal/El Hadjar à partir de 2005, en ciblant seulement les cadres gestionnaires administratifs et les cadres techniques, au lieu d'être intégrateur, risquent de devenir carrément exclusifs. Produisant de la sorte, un effet négatif. Le ''programme de développement des connaissances'' (*Knowledge Management Programme)* Le KMP, s'adressant en priorité aux cadres, participe aussi de l'option stratégique du groupe ArcelorMittal. Le groupe favorise actuellement la formation des futurs managers locaux, appelés à diriger les structures opérationnelles, telles que la direction de production et la direction des ressources humaines, qui gèrent directement le personnel algérien. A titre d'exemple ces deux directeurs se trouvent au troisième niveau de la hiérarchie, car les postes du premier et du second niveau de la hiérarchie sont occupés par des managers indiens. Entre les dirigeants indiens au sommet de la hiérarchie, et les employés algériens à la base exécutive, n'y a-t-il pas une triple barrière, hiérarchique, linguistique et culturelle ?

3.5 *Le croisement des deux paradigmes managériaux, et la capacité d'adaptation des acteurs.* Les deux paradigmes en présence seront décrits de manière à comprendre qui des deux, le paradigme managérial spécifique à l'industrie indienne, ou celui de l'entreprise sidérurgique, constitue une barrière ou un encouragement à l'apprentissage managérial? Le croisement des deux paradigmes, aura-t-il un effet d'entraînement sur le système d'apprentissage des employés de Arcelormittal/El Hadjar ?

Comment ont été surmontées les barrières à l'apprentissage pour permettre le passage de l'apprentissage en boucle simple (reposant sur des ajustements respectifs), vers un apprentissage en boucle double. Ce dernier ayant permis aux deux paradigmes de graviter l'un vers l'autre pour former un nouveau paradigme qualifié de paradigme de *l'espace convergent,* paradigme propre à la sidérurgie indienne portée au niveau internationale. Les apprentissages réalisés par les responsables indiens ont eu pour effet d'altérer le paradigme managérial indien initial. Simultanément la prise de conscience par l'employé algérien du rôle phare du paradigme de la sidérurgie indienne dans l'environnement de l'Algérie a permis d'éroder l'ancien paradigme de l'administration d'état, en rendant les employés perméables à l'apprentissage, aux nouvelles manières de faire, d'agir.

Le paradigme managérial indien, s'était implanté dans un contexte sociétal algérien, marqué par des bouleversements du secteur économique et industriel, inhérents aux changements politiques et institutionnels qui ont dominé la fin des années 1980 et début des années 1990.Une multinationale dont la société –mère originaire d'un pays émergent, l'Inde, est en train, probablement, par son rôle, d'internaliser des pratiques de gestion, de supplanter les modèles américains et japonais (Zghal p 22) et de développer son propre modèle de gestion, dans ce cas s'agit-il réellement d'un modèle en soi, ou plutôt d'un patchwork de modèles de gestion?

4 .Les résultats et discussion.

4.1. Les résultats théoriques. N'ayant pas pris suffisamment de recul vis-à-vis de cette réflexion nos résultats risquent de ne pas être tout à fait élaborés, méritent toute- fois d'être livrés en dépit de leurs insuffisances.Une interrogation pour cadrer nos éléments de synthèse**:** le croisement des deux paradigmes managériaux façonnera t-il de nouveaux comportements?

Les travaux de recherche effectués par Bourdieu, henni, El kenz, Danielle Mercure, J-P Chanlat Riadh Zgal, Bernoux ,Pallois , nous ont permis de comprendre comment les conditions d'émergence du modèle managérial algérien, (si tant est qu'un tel modèle existe) ont déjà façonné des types de comportements spécifiques aux salariés algériens.

Premièrement, les effets de l'environnement sociétal, dominé par la nature de l'état capitaliste monopolistique, sur l'entreprise publique, on marqué pendant longtemps les rapports du salarié à l'entreprise. Le parasitage idéologique a masqué la nature véritable du rapport travail /capital et fatalement a dévié et retardé la formation d'un capital national, capable de se mesurer au capital international.

Sur le plan institutionnel, l'entreprise appartenant et dépendant organiquement et financièrement des institutions de l'état, deux raisons qui, sur le terrain favorisent un type de management atypique, probablement à l'origine de tous les disfonctionnements qui ont marqué l'histoire et la culture des entreprises algériennes et par conséquence les comportements des employés, toutes catégories confondues.

Sur le plan social, (Mercure p12) le point de vue de Renaud Sainsaulieu sur le ‘'caractère profondément original des rapports de socialisation de l'entreprise algérienne malgré les périodes de crise identitaires qui ont traversé la société ‘', confirme l'hypothèse relative à la fonction sociale et culturelle de l'entreprise. L'entreprise algérienne, malgré les différenciations géographiques culturelles, *‘'a accompli son œuvre profonde de rassemblement des groupes sociaux, et s'avérera un lieu de structuration des rapports d'échange entre collègues, de rapports d'autorité et de gestion, de communication. (*Sainsaulieu p12) .En cas de crise ou de défaillance des autres repères identitaires, (la famille ,la société, la religion, l'école) , l'entreprise devient un lieu de socialisation secondaire. .Sur ce point nous avons un exemple éloquent, celui du complexe sidérurgique d'El hadjar qui a contribué à sa manière à l'accomplissement de cette œuvre Néanmoins l'avis très nuancé de Mercure qui ayant constaté ‘*'une forte homologie entre les fondements culturels de la société algérienne et les modes de gestion souhaités par les salariés* ‘' affirme l'existence d'un *modèle implicite de gestion de type algérien*‘'.

La multinationale Mittal Steel (avant de fusionner avec Arcelor) créée par la famille indienne Mittal, dont les membres fondateurs et

principaux actionnaires de ce groupe, vont développer un paradigme managérial, qui constitue certainement la principale clé de réussite du groupe .Si bien lorsqu'il racheta le complexe sidérurgique d'El Hadjar ,il installa une nouvelle direction qui affichera son propre style de commandement, jetant ainsi les bases embryonnaires d'une nouvelle orientation managériale, ce qui laisse supposer finalement :

***-Premièrement**, un modèle implicite de gestion algérien, croisé au modèle managérial indien est favorable au développement et à l'émergence de nouvelles compétences.*

***-Deuxièmement** en favorisant le transfert de connaissances, le nouveau modèle né du croisement des deux modèles peut constituer un nouveau paradigme d'espace convergent.*

4.2 *Sur le plan empirique*, Les effets multiples, implicites et explicites, du processus d'adaptation sur les comportements des acteurs internes, nous en avons relevé les plus significatifs en les regroupant par ordre de puissance. La normalisation des performances par la gestion rationnelle du temps et des délais, apparaît comme un facteur structurant, qui pourrait dans l'avenir agir comme puissance d'intégration, et un catalyseur dans le processus d'adaptation et de développement des compétences.

L'existence d'un modèle managérial implicite de type algérien, malgré la déconnection remarquée de la gestion du système culturel algérien, signalée par Mercure et par Zghal, une fois croisé avec le modèle managérial indien, va nécessairement favoriser le transfert de connaissances. D'autant plus que les capacités d'adaptation aux pratiques universelles de gestion existent, pour preuve nous rappelant le maintien de nombreux cadres algériens à des postes techniques et de responsabilité, les nouvelles performances économiques en croissance continue depuis 2001.

Les formes d'orientation des sidérurgistes au travail analysés par rapport aux quatre variables culturelles structurantes –distance hiérarchique, collectivisme- individualisme et contrôle de l'incertitude- permet de dégager trois types d'acteurs:

- Ceux qui sont capables de s'adapter et *satisfaits* de l'intégration de l'entreprise, ce sont surtout les cadres maintenus à leur poste et ceux d'entre eux qui ont bénéficié de promotion et de stages de formation.

- Parmi les acteurs *in capables et insatisfaits*, ceux qui ne sont pas certains de garder leur poste de travail, ou bien ceux qui ont perdu du pouvoir du fait de leur dégradation ou mutation
- -Les *résignés*, ayant vécu la privatisation comme une fatalité, et non pas comme une nécessité, tels que les hauts cadres marginalisés, et les catégories inférieures tenues à l'écart

Comme perspective d'amélioration de cette étude nous proposons une enquête dans laquelle une typologie (et non plus une taxonomie) des acteurs internes nous permettra de certifier si la recomposition des comportements a finalement pour seule cause l'intégration de l'entreprise ou non .L'analyse de la transformation des comportements des acteurs faite, à partir des effets du triple ordre considéré dans cette étude, nous ne pouvons ni infirmer ni confirmer le lien de causalité entre la variable indépendante et la variable indépendante, du fait de l'existence de variables secondaires dont les liens s'interfèrent d'une manière puissante avec le lien principal

Notes

1-Erna (Kareer –Rueedi) « Adaptation vertical and horizontal integration in the drug industry , European mangement Journal, vol15,n°4,pp461-469, 1997.

2- Le comportement est à concevoir selon Bernoux ‘’comme l’expression d’une stratégie autour d’un jeu, un ensemble de contraintes à découvrir. Bernoux (Philippe)Mondialisation et les cultures , quels changements pour les entreprises »

3-‘’La firme multinationale est une entreprise comportant des entités dans deux ou plusieurs pays ,indépendamment de la forme légale et champs d’activité de ses entités qui fonctionnent selon un système de prise de décision permettant des politiques cohérentes et une stratégie commune, par un ,ou plusieurs centres de décision , dans lesquels les entités sont aussi liées , par propriété ou autrement ,qu’une ou plusieurs d’ente elles peut exercer une influence significative sur les activités des autres et en particulier pour partager les connaissances ,les ressources et les responsabilités avec les autres ‘’. Cette longue définition certes mais embrasse parfaitement la signification et les caractéristiques de la firme mondiale .Ghoshal et Wetsney cité par Tixier (Julie) « Les filiales entre pressions de l’environnnement local et pression du siège pour une prise en compte des pressions économiques et sociales au sein des firmes multinationales » .www.crepa.fr Pour Tixier ‘’ la firme c’est cette organisation qui fonctionne dans un environnement global avec un besoin de coordonner ses opérations lointaines .Elle est composée d’un ensemble d’organisations qui fonctionnent dans des environnements distincts .Définition de Rosenzweig ,Singh cité par Tixier , op cité .

4-Le processus d’intégration est considéré comme *dynamique transformatrice étalée dans un espace temporel ouvert et projetée dans un espace géographique limité, la filiale ArcelorMittal/ElHadjar,*)

5-Le polycentrisme expliqué par l’auteur par ‘’la politique qui consiste à prendre en considération les responsables locaux, jugés en meilleure position pour gérer leur personnel.’’. Le géocentrisme caractérise la dominance du management international propre aux grands groupes internationaux. Les méthodes imposées aux filiales n’ont pas un caractère typiquement national. Le géocentrisme part de l’hypothèse que les groupes multinationaux créent des formes multiples de management. Durand (Claude)

6- Selon Bateson..G **,**les changements introduits au niveau de l’entreprise Alfasid , constituent une transformation des structures, de l’organisation et des règles .

Cette modification du système d’entreprise – et la création d’une nouvelle entreprise Arcelormittal/El Hadjar - relève effectivement

7-Boussard et Drais soulignent dans leur article cité plus haut que contrairement à la théorie de la contingence qui décrivent l’action en

adaptation à l'action , dans la théorie de l'apprentissage organisationnel ce sont les connaissances et l'expérience qui amènent à modifier l'action , les comportements. p5. L'apprentissage étant défini par ces deux auteurs par le passage de connaissances individuelles à des connaissances collectives. Boussard, V, Drais,E, p28) Boussard, V , et Drais ,E ; ''Sociologie de l'entreprise et de l'innovation :un regard lucide sur l'action en entreprise'',1997, p 2 . Humanisme et entreprise, p 97-225.

8 -Selon Broussard et Drais, '' les acteurs sont conçus comme des individus qui définissent leurs comportements par rapport au but et pas seulement leur fonction'' O p cité, p5.

9-Hiltrop postulates that''human resource management policies and practicies of on organisation have a powerful influence in motivition employers to exhibit the kinds of attitudes and behaviour that are needed to support and implement the competitive strategyof an organisation''**.**

10 - ''l'entreprise tire sa force et son efficacité, non plus des seuls moyens et vertus de ses dirigeants, mais de la valeur créatrice de son propre système de fonctionnement '' dira Sain Saulieu (Renaud), sociologie de l'entreprise, Paris : Presse de Sciences Po et Dalloz, 1997, p 421.

11-L'adhésion des acteurs et la socialisation, deviennent des évènements contingents et aléatoires ne répondant à aucun schéma déterminé, ni à aucun mécanisme réglé ou maîtrisé d'avance. Voir la théorie dela cotingence développée par Mintzberg. Mintzberg (henri) ,structures et dynamique des organisations, paris : les Editions d'Organisation ,1982.

12 About characteristic of a learning organisation ,or how to transfer knoweledge ,the author focalised on the role of individual and groupe learning and argued that ''organisation learning is dependant upon individual and groupe learning ,and this leraning gets transfered into organisational learning when a certain set of of organisational characteristics and manageement practices are present as discussed above. .Swee 5goh) , Gregory (Richads)'', p 678-679**.**

13-D'après Durand (Thomas) **''**La connaissance se construit au fur et à mesure que les informations sont intégrées et assimilées au sein de cadres de connaissance qui assurent la cohérence et la structuration de la base de connaissances accumulée. La connaissance n'est pas simplement constituée de données reçues. Elle résulte d'informations qui sont reçues de l'extérieur, triées, transformées ou adaptées en fonction de la structure des connaissances préexistantes''. Thomas (Durand), « L'alchimie de la compétence », Revue française de gestion, janvier- février, 2000, p 92.

14 -L'apprentissage organisationnel étant défini par Kalika ''comme processus d'acquisition et de création de nouvelles connaissances .Kalika (Michel) Apprentissage et performances dans la joint- venture internationales au Vietnam, www.crepa.dauphine.fr ,visité le 12 06 2007

15 On se trouve devant deux formes de causalité : la première forme qualifiée par Thiétart (2003, p.342) d'empirique et la deuxième de déterministe. Seul le croisement de deux formes de causalité est en mesure de fournir une compréhension du problème.

16- Partant de la sociologie actionnaliste, **(**Crozier, M et Friederg.p 392)Michel Crozier considère le changement**,** ***comme*** *apprentissage de nouvelle forme d'action collective.,* c'est ***''un*** *processus collectif à travers lequel sont mobilisées voire créées les ressources et les capacités des participants nécessaires pour la constitution de nouveaux jeux, dont la mise en œuvre libre non contraignante*

17- il rappelle que ‘*' le comportement humain selon Freud ,n'est jamais réductible à ce que l'on peut observer extérieurement'' Chanlat*

18- D'après Chanlat, c'est la formation en gestion qu'il faudrait revoir, ainsi que ''le champ du comportement organisationnel'' car affecté par les lois de la division intellectuelles du travail. Chanlat Ibid .p.7

C'est dans le cadre de la ''théorie anthropologique'' des organisation, *en construction*, que naîtra une nouvelle approche globale de la '' réalité humaine et ce, à travers cinq niveaux étroitement liés : , l'individu , l'interaction, l'organisation, la société et le monde. Chanlat . Ibid p 14.

19 - La définition empruntée à Mitchell et Larson**,** in « l'individu dans l'organisation » ,ibid p4.

20-Par contre au niveau du paradigme de'' *l'individualisme méthodologique''*, l'individu est guidé par sa rationalité supposée totale et par la recherche de son intérêt '' ce que rejette Bernoux qui met plutôt en avant l'importance de la notion de sens chez les individus et leurs relations humaines. Bernoux .Ibid p .26.

21 Il explique que le raisonnement en terme de stratégie oblige ''à chercher dans le contexte organisationnel la rationalité de l'acteur et à comprendre le construit organisationnel dans le vécu des acteurs''.Crozier p 56 ,Ibid p 56.

22- La négociation dans ces jeux d'acteurs devient un élément central qui impactera aussi bien le pouvoir des supérieurs, (qui, en se greffant sur leur propre autorité, offrira à ces derniers un moyen de chantage supplémentaire) que la capacité des acteurs à négocier et à transgresser en même temps les règles

23- on est plus dans l'approche normative ,mais plutôt dans une approche compréhensive qui implique la reconnaissance des facteurs contingents ,telle que les relations sociales rappelées par Slimane Haddadj et Dominique Besson parmi les contingences oubliées .Haddadj (Said), Besson (Dominique) « Gestion des

24- l' intégration caractérisée par les effets du triple contexte : organisationnel, sociétal , et global **.**

25- La distance hiérarchique, selon l'auteur ''révèle le degré d'acceptation des inégalités du pouvoir institutionnalisé. Elle renvoie au degré

d'acceptation ou de refus d'accorder des privilèges particuliers aux catégories hiérarchiques les plus élevées.''. Mercure, D, p 45.) Le contrôle de l'incertitude, permet de repérer avec précision le degré d'évitement de l'incertitude. Les stratégies deviennent ici des meilleurs instruments de contrôle du risque. Mercure (Danielle), Ibid,p 45 .

26-L'individualisme- collectivisme, traduit la capacité des employés à exprimer leur désaccord avec le chef immédiat. Mercure (Danielle), Ibid p45.

27 -Pourquoi dans le milieu professionnel a-t-on toujours eu peur de la liberté d'expression , qui est réprimée en permanence ? II y a probablement deux raisons à cela : le refus d'entendre la vérité, et surtout le pouvoir de la parole à ''dévoiler le sens des mots, des discours '' et participerait ainsi à la démystification des symboles du pouvoir des dirigeants .Le langage administratif - arme stratégique du pouvoir dominant- une fois décodé, du fait de l'exercice de la libre expression, il perdrait son caractère dissuasif. Ce qui constituerait, certainement selon l'administration, une ''violation '' du fondement même du système de domination. Chanlat (Jean-François) , L'individu dans l'organisation, .Ibid, p. 80 Comment le langage va-t-il conventionner le rôle s'il est défini ''par ce que doit faire un acteur '' s'interroge Crozier, Ibid p 112. Alors faut-il assimiler le comportement au rôle ou non ?

28 - couvrant tous les textes de lois qui régissaient le fonctionnement des institutions économiques algériennes,

29 La mondialisation est définie par Dauphnais par ''l'interdépendance économique croissante de tous les pays de la planète,du fait de l'augmentation incessante du volume et de la variété des échanges internationaux de biens ,de services et de capitaux , mais aussi de la diffusion- acquisition plus rapide et générale de la technologie ''.Dauphinais (William), p2

30-Rappelant qu'en juin 2006, le groupe indien MittalSteel a fusionné avec le groupe européen Arcelor , deux géants de l'acier en donné naissance au groupe ArcelorMittal.

31 - La culture identifiée par Liu (M) comme les règles de fonctionnement que les individus s'imposent à eux même « Technologie,organisation du travail et comportements des salariés » ''Revue française de sociologie, volXX1X-1, 1994

32- La culture managériale indienne est perçue en termes d'habilitation et d'encouragement de ceux qui sont plus proches de l'action et de la décision. La responsabilité des directeurs chargés de la formation et de la qualification de leurs équipes, doit encourager l'auto- apprentissage.

33-''Le jeu existe lorsque plusieurs personnes agissent dans le cadre des règles, en observant leurs comportements respectifs, et peuvent tirer des

gains de l'issue du jeu''. Filleau, M-G, Ripoull,C-M ,''Les tThéories de l'organisation et de l'entreprise ''.Ellipses paris 1999., p 161

34- L'effet contre intuitif est au cœur même de l'action collective, de l'action organisée**.**

35-Les contraintes liées aux exigences et à l'application des normes standard , ,constituent d'après Bernoux, une domination souple en comparaison avec la domination hiérarchique. Bernoux (Philippe), « La mondialisation et le cultures ,quels changements pour les entreprises », in « Mondialisation et modernisation des entreprises », Ibid p 28.

36 - C'est l'organisation scientifique du travail que Taylor a fait au début du siècle passé, dans un autre contexte**.**

37-Le fait que le projet soit dirigé par un indien montre l'intérêt que lui accorde ArcélorMittal, et son rôle dans la stratégie du groupe

38 -Le vice président des finances au niveau de la filiale parle ''d'alignement des performances de la filiale sur les objectifs du groupe. ''in Newsletter n0 5, juin2006**.**

39- les directeurs centraux algériens et hauts dirigeants indiens (vices – présidents) interrogés par la revue de l'entreprise confirment tous son l'utilité dans la prise de décision.. In Newsletter , n0 5 , juin 2006.

40-Il s'agit là du processus d'apprentissage conçu comme un enchaînement de boucles.

41- Le rapport entre les anciennes connaissances et les nouvelles soulèvent une multitude de questions d'ordre théorique :a) les nouvelles modifient-elles les anciennes connaissances ? b) la modification se fait –elle par effacement ou par enfouissement ? c) le rapport entre les connaissances implicites et les explicites, d) le transfert de connaissances débouchent t-il sur une adaptation , dans la continuité, ou sur une innovation qui passe donc par la rupture.

42- Thèse élaborée en 1981 sous le titre, ''Une monographie industrielle, le cas de la SNS.''.au niveau analysé leurs principales formes d'orientation aux valeurs et au travail. Immergé durant cinq années au sein du complexe EL kenz a effectué un travail fastidieux sur la plus grande expérience industrielle réalisée après l'indépendance. En effet il a analysé les principales formes d'orientation des salariés aux valeurs et au travail. El Lenz (Ali), Une monographie industrielle le cas de la S.N.S., thèse d'état , université d'Alger ,1881.

43- Selon El kenz (Ali) l'industrialisation est une incarnation d'un projet de société. Il considère le modèle d'industrialisation de Sider ''*comme un élément du développement et de la modernisation de la société ''*, sur ce point précis Sainsaulieu dix plus tard en 1993, rejoint totalement la thèse soutenue par El Kenz. Mais paradoxalement cette modernisation a accéléré la formation des deux classes, la bourgeoisie et la classe ouvrière. A

l'intérieur, un clivage naîtra entre les cadres et les non cadres, entre les partisans de l'optique social et les tenants de la rationalité économique.

44- Zghal pour qui ''le contexte sociétal de l'organisation compte, et que l'explication des structures organisationnelles doivent tenir de l'enchâssement , embeddedness, de l'organisation dans ce contexte social. Zghal (Riadh) , globalisationet différenciation des systèmes de gestion ,le cas des entreprise du Magherb » in Mondialisation et modernisation des entreprises », sous la dir de Ferfera (M-Y), Benguerna (M) , Isli(M-A), Alger : Casbah Ed, 2000.

45-Henni soutient le fait que ''là où ont existé des rapports sociaux de rapport de type féodal, là où l'histoire a modelé des individus dans des rapports historiques de servage,autorité, hiérarchie déclarée , discipline, là les rapports salariaux d'usine basée sur l'exploitation , l'autorité , la hiérarchie et la discipline déclarée, ont réussi. Que ce soit dans une forme de marché ou de forme planifiée. Henni (Ahmed), Le cheikh et le patron, Alger :O.P.U (office des publications universitaires), 1993, p 54.

46- *Selon Muller , les '' facteurs de convergence entre les systèmes de gestion ,au nombre de quatre - la diffusion- acquisition technologique, le développement économique, les politiques économiques , et le style de gestion - traversent les frontières aisément et s'appliquent dans des contextes différents. Muller C ité par Zghal p 23 , Ibid .*

47- L'enracinement culturel des pratiques du management est tel qu'il constitue souvent un obstacle dés qu'il s'agit de transférer ces pratiques d'un contexte à un autre. Ce qui devient un véritable problème dans le cas d' application des principes universels du management au niveau d'une entreprise *localisée. Iribarne (Phillippee) ,Le tiers monde qui réussit , Paris : odile Jacob, 20003,.p234.*

Bibliographie:

Arrègle (Jean-Luc) et Al, Les nouvelles approches de la gestion des organisations, paris : Ed Economica , 2000, 352p.

Bernoux (Philippe),

-1. Sociologie du changement, dans les entreprises et dans les organisations, Paris : Ed Du Seuil, septembre 2004, 307p.

- 2. « La mondialisation et les cultures : quels changements dans les entreprises » in Mondialisation et modernisation des entreprises, sous la dir de M-Y ferfera , M-A Isli, Alger : Casbah Edition , 2000, p27.

- 3. La gouvernance d'entreprise in « sociologie du changement « p 126 à132

Boussard (V), Drais(E,), ''Sociologie de l'entreprise et de l'innovation :un regard lucide sur l'action en entreprise'',.in Humanisme et entreprise, 1997 , p 97-225.

Sveiby.(Karl-Eric), La nouvelle richesse des entreprises , savoir tirer profit des actifs immatériels de la société, Paris : Maxima 2000, 321p.

Busly (Samy), Processus d'internationalisation de la firme : une relecture à la lumière des approches fondées sur la connaissance .in actes de la XVI conférence du mangement stratégique Montréal, 6-7 juin 2007 .Uqam.ca .

Cannac (Yves), Godet (Michel)''la bonne gouvernance , futurible, juin 2001, n°265,p41

Chanlat (Jean - François), L'individu dans l'organisation , les dimensions oubliées, les Presses de l'université de Laval ,les Editions Eska, 1990, 841p.

Crozier (Michel), Friedberg (Erhard), l'Acteur et le système,Paris : Ed du Seuil ,1977,453p.

Dupuy (Jean- pierre), ordres et Désordres, Paris : Ed Du Seuil, 1982, 278p.

Durand (Claude) ,2000, Les multinationales occidentales dans les pays de l'est, in « mondialisation et modernité des entreprises « , Alger : Ed casbah, 2000. p299.

Durand (Claude), la vie solitaire, Paris : Dunod ,1985, p85.

Durand (Thomas), « L'alchimie de la compétence », Revue française de gestion, 2000, janvier –février, p92.

Drucker (Peter), L'avenir du management selon Drucker, Paris : Edition Village mondial, 1999,198p.

Grouard (Benoit) ,Meston (Francis) L'entreprise en mouvement , conduire et réussir le changement, Paris : Dunod , 2005,369p .

Edwin (Ruhli-christoph) , Treichier (Saacha –Schmidt) « From reengineering to management reengineering a european study », Management International Reviw , vol 35,1995/4,p361-370.

Hansen 5Carl-D), occupational culture :whose frame are we using ?,The journal for quality and participation ,Juin 1995.

Hiltrop(Jean-marie),«the impact of human resource mangement on organisational performance»European ManagementJ journal,1996,p628-637.

Heskett (James-l), Schlesinger (Leonard-A) , Leadind the high-capability organisation : challenges for the twenty –first century , Human Resource Mangement vol 36,n°1, sprint 1997 , p105-112

Iribarne (Philippe), Le tiers monde qui réussit , nouveaux modèles, Paris , Paris, Odile Jacob, 2003, 273p.

Kalika (Michel,, Apprentissage et performance dans le joint-ventures internationale au Vietnam ,in www.crepa.dauphine.fr, site visité le12.06-2007.

Kerjean (Alain), Les nouveaux comportements dans l'entreprise , Paris : Les Echos Editions ,2000,493p.

Kéchidi (Mohamed), Les stratégies financières des investisseurs internationaux et leurs impacts sur les entreprises , in « Mondialisation et modernisation des entreprises »Ibid , Ed casbah, 2000 , p91

Le Boterf (Guy), Barzucchetti. (Serge), Vincent (Francine), Comment ménager la qualité de la formation , Paris : Les Editions d'Organisation 1995, p50.

Le Boterf (Guy), Construire les compétences individuelles et collectives, Paris : Les Editions d'Organisation, 2000, 218p.

Mintzberg (Henri), les structures et dynamique des organisation, Paris : Les Editions d'organisation ,1982

Rojot (Jacques), Théories des organisations, Paris : Ed Eska , 2003, 534 p.

Omri (Abdemwahab), système de gouvernance et de performance des entreprises tunisiennes'' de Abdelwahab Omri , Revue française de gestion, Paris : ? ? 2001

Pallois (Christian), Kichiou (Lysiad), « La firme algérienne sous double gouvernance : nationale et mondiale » in « Mondialisation et modernisation des entreprises », Alger ,2000, p168.

Plihon(dominique), Le nouveau capital , Paris ed la Découverte 2003,2004.

Sain saulieu (Renaud),Sociologie de l'entreprise, Paris:Presse de sciences Po et Dalloz,1997,465 p.

Sain saulieu (Renaud) ''L'identité au travail'' Paris : Presse de la FNSP,3eme ed ,1988.

Swee (Goh),Gregory (Richards) «Benchmarking the learning capablity of organisations»European Management Journal vol15 n°5,p528,p572-583, 1997 ,

Thiétart (Raymond-Alain), Méthodes de recherche en management, Paris : Dunod ,2003.

Touraine (Alain), Production de la société, Paris : Ed Du Seuil,1973, 542p.

Touraine (Alain), Pour la sociologie , Paris : Ed Du Seuil ,1974.

Zghal (Riadh), Globalisation et différenciation des systèmes de gestion :le cas des entreprises au Maghreb'' in Mondialisation et Modernisation des entreprises, sous dir de M-Y Ferfera, M-A Isli, Alger : Casbah Edition, 2001, p 19.

Economie de rente et OMC: les contradictions d'une adhésion recherchée : le cas de l'Algérie.

Noureddine Chouakria
Université Badji Mokhtar
Annaba

Résume

En l'absence de toute économie importante d'exportation hors hydrocarbures, la procédure d'enclenchement unilatéral et anticipé de mise en conformité de l'économie algérienne au dogme libéral incarné par l'OMC, pose les limites d'une politique d'inspiration rentière. Cette dernière est largement confortée par la perspective d'une envolée durable de prix pétroliers et essentiellement axée sur le développement, l'intensification et l'intégration des réseaux commerciaux nationaux au marché capitaliste mondial. Cette étude essaye de mettre en lumière les limites et contradictions d'une politique d'essence mercantile et commerciale qui fait l'impasse sur toute perspective de développement de l'économie nationale

Mots clés:*GATT, OMC, capitalisme, marché, protectionnisme, profit, rente, développement, réseaux commerciaux, pays industrialisés, pays non industrialisés, mondialisation.*

ملخص

هذه الدراسة محاولة للكشف عن حدود وتناقضات سياسة اقتصادية ذات جوهر ماركنتيلي تخلو من إي أفق لتنمية الاقتصاد الوطني' في ظل انعدام مقومات اقتصاد تصديري خارج المحرقات' لذا فان الميل للتشبيك الاحادى الجانب باتجاه ترويض الاقتصاد الجزائري في سياق الليبرالية الراهنة' موضوعيا يكرس المنحى الريعى للسياسة الاقتصادية القائمة أساسا على, تنمية' تكثيف وإدماج الشبكات التجارية الاقتصاد الوطني في السوق الرأسمالية العالمية.

Introduction

Depuis un certain nombre d'année (depuis Juin 1987 plus exactement), l'Algérie n'a de cesse d'exprimer, au niveau politique décisionnel le plus élevé, sa volonté d'adhérer à l'organisation mondiale du commerce (OMC). Deux questions guideront la tentative de réponse à cette démarche intégrationniste. Quels bénéfices, en termes de gain de marchés extérieurs, l'économie algérienne tire-t-elle d'une adhésion à

l'OMC ? Alternativement, quels inconvénients et contraintes économiques doit supporter l'Algérie en restant en dehors des structures de l'OMC, et qu'elle ne peut combattre qu'à travers une telle adhésion ?

S'il est indéniable que commerce et développement vont de pair, cette relation, au demeurant simplificatrice, n'implique pas nécessairement l'évidence qu'elle sous-tend. De façon générale, le recours au marché international nait du besoin d'écouler ce qui est considéré comme un surplus marchand au-delà de ce que peut absorber la demande locale. En termes de surplus, l'économie algérienne n'en produit significativement que dans le secteur des hydrocarbures (98% de la valeur des exportations totales). Seuls 2% à peine des marchandises vendues sur le marché international sont directement concernées par le commerce régis par les accords de l'OMC. L'importance économique de l'Algérie se situant dans les hydrocarbures et par les hydrocarbures, de quelle nature est donc ce lien qui relie une économie rentière à son antithèse l'OMC ? La problématique algérienne d'adhésion à l'OMC est ainsi à la fois, celle du paradoxe et de l'unilatéralisme. Le « paradoxe » est celui de négociations se faisant en l'absence de toute économie d'exportation hors hydrocarbures significative. L'unilatéralisme est quant à lui caractérisé par une double démarche : Une démarche d'inspiration politique exclusive de toute participation du patronat algérien pourtant acteur naturel privilégié au premier degré de tout accord de « libéralisation » de l'économie. Au deuxième degré, la démarche politique algérienne est une démarche unique en son genre : elle table sur les entreprises étrangères comme acteurs privilégiés de la libéralisation de l'économie algérienne.

Comme il le sera démontré plus loin, et combien même contradictoire elle peut l'être, cette relation se fait dans le sens de la consolidation des rapports rentiers et ce, au détriment de l'économie supposée être régie par les accords commerciaux de l'OMC : c'est-à-dire l'émergence de ce qui tient lieu d'économie capitaliste nationale.
Pour l'heure, et pour des pays dans la posture que se donne l'Algérie, les tentatives d'adhésion impliquent nécessairement la *soumission* à des règles qui fonctionnent au profit des marchés des pays capitalistes structurés et développés où la productivité du travail plus élevée induit une concurrence qui leur est unilatéralement avantageuse. Dans ces conditions, le respect des règles commerciales, condamnent à l'avance

ces pays à s'aliéner la similitude des conditions historiques qui ont rendues possible, permis et faciliter le développement industriel des grandes puissances d'aujourd'hui : c'est-à-dire la nécessaire *protection* préalable des industries naissantes. L'expérience historique enseigne également que les leçons qui ont permis la réussite économique des pays industrialisés, ne sont pas oubliées par les pays aujourd'hui demandeurs de cette même réussite. La nouvelle religion qu'est devenu aujourd'hui le dogme du libéralisme commercial, n'a été la règle *qu'une fois accompli* ce qui l'a rendu possible : le développement industriel *préalable*, mais *jamais* l'inverse. Toutes les expériences concrètes passées des USA, de la GB, de la France, du Japon, de la Corée du Sud, etc. attestent du recours aux pratiques colbertistes les plus variées. Le recours aujourd'hui même aux subventions internes (évaluées à 20 Milliards de dollars pour l'économie américaine, et 55 Milliards de Dollars pour les aides à l'exportation au sein de l'Union Européenne) attestent *toujours* de la permanence de pratiques interventionnistes en totale contradiction avec la revendication des règles du libre échange commercial (ces pratiques, si elles violent le dogme libéral, ne sont pas moins justifiées de la par de ces pays pour préserver les intérêts de leurs entreprises).
A l'inverse du model algérien où la soumission sans préalable au dogme est totale, le paradigme du libre échange commercial est effectivement revendiqué comme la meilleur passerelle pour réaliser plus de croissance et plus de développement, dès l'instant qu'il consacre une demande de marchés exprimant les nouveaux besoins d'une industrie nationale qui a su suffisamment construire son développement grâce à des politiques interventionnistes protectionnistes intelligentes œuvrant à la consolidation de la performance et à l'élévation de la productivité du travail, comme l'illustre si bien le model de réussite économique de la Chine et de l'Inde.

Avant de mettre plus en perspective la nature des avantages, ou supposés tels, qu'une telle adhésion impliquerait pour l'Algérie, l'éclairage préalable des conditions économiques et commerciales premières qui à l'origine ont justifié la fondation de l'institution internationale du commerce elle-même, s'avère nécessaire.

Capitalisme et marché.

De par sa vocation, et dans la continuité du GATT (General Agreement on Tariffs and Trade : l'accord général sur les tarifs douaniers et le commerce signé en Octobre 1947), l'OMC est une instance liée à l'organisation du commerce international, ou plus exactement à la libéralisation des activités de flux d'importation et d'exportation de marchandises et services entre pays membres. Il s'agit d'un cadre chargé de garantir la libre circulation de marchandises nécessaires aux activités productives, en s'assurant de ne pas porter atteinte aux règles de la compétitivité et de la concurrence de façon générale, condition nécessaire à la réalisation des prix les plus avantageux aux consommateurs. Cette structure d'accompagnement international du commerce s'est imposée et constitué comme réponse d'abord à la crise du capitalisme du début du siècle. A ce titre, elle est l'expression d'un marché dont le dynamisme et la croissance serviront à mesurer le développement de ce même capitalisme.

De par sa nature, le capitalisme apparaît en effet comme le système de la production marchande par excellence, c'est-à-dire une production destinée à l'échange, au marché. A ce titre, il émerge historiquement comme le système qui fait de l'industrialisation de cette production le moteur de sa performance. La règle de l'incorporation du progrès technique dans le perfectionnement des instruments de production, la démultiplication des lieux de production accompagnant le développement de la division du travail, l'élévation généralisée de la productivité du travail, etc., en font le système qui fait littéralement exploser les niveaux de production avec ses effets en chaîne sur les activités filières tant en amont qu'en aval.

Deux mouvements parallèles accompagnent ce processus frénétiques de l'accumulation du capital : l'extension de la production à un niveau jamais égalé jusque là, d'un côté, et son corollaire qu'est l'élargissement du marché, de l'autre. L'élargissement de l'échelle de la production étant également le moyen de pénétration du marché par le biais de la réduction des coûts de production, seules les entreprises devancières en matière de gains de productivité, seront également celles qui mettront à profit leurs avantages compétitifs pour la captation de parts de marché plus grandes. Cette tendance à la différenciation des entreprises capitalistes du fait de la concurrence accompagne un double mouvement : celui de sa concentration où la taille économique et le processus de mise en valeur des entreprises

individuelles s'élargissent sans cesse, et de sa centralisation par absorption et fusion des capitaux individuels (1).

Aussi longtemps que ce mouvement se suffit des limites du marché national compte tenu de son propre développement (celui du capital), la question des débouchés extérieurs ne se pose naturellement pas. Sachant l'appétit du capital pour sa reproduction sans cesse élargie, la quête de taux de profit élevés combinée à la concentration et la centralisation du capital débouche inévitablement sur la sphère de circulation internationale. Le marché domestique devenant trop étroit, le capital a besoin pour son expansion innée de marchés extérieurs. Historiquement, les marchés coloniaux d'une part, et le développement du capitalisme en Europe tout autant qu'en Amérique du Nord d'autre part, ont offert les marchés internationaux initiaux indispensables sans lesquels le capitalisme n'aurait probablement pas connu la prospérité qui est la sienne aujourd'hui. Si la phase concurrentielle du capitalisme a été le témoin d'un capitalisme de type national, un capitalisme mené à partir de frontières et de marchés nationaux, l'effet de la double concentration et centralisation des capitaux annonce quand à lui l'ère d'un capitalisme ouvertement mondialisé où le cloisonnement des marchés nationaux s'annonce comme autant d'entraves à la libre circulation des marchandises des grands monopoles : l'ère du marché mondiale sans frontières ni barrières devient antinomique par rapport aux entités nationales.

La question du marché pose la question sensible de la réalisation du capital, c'est-à-dire la question de l'étape sans laquelle la valorisation du capital est pour ainsi dire amputée de la possibilité de réaliser ses ventes et partant de réaliser ses profits, mobile et moyen à la fois de sa reproduction et de son développement. La satisfaction de la condition de réalisation étant la phase sans laquelle ne peut se poursuivre la valorisation du capital, l'appétit pour l'extension illimitée des marchés est inhérente à la condition même de survie du capitalisme. Sans marché, c'est-à-dire sans la possibilité de satisfaire à la condition de réalisation, les montagnes de marchandises produites sont compromises pour n'être qu'une tentative de valorisation avortée du capital.

L'aspect de l'effet ambivalence du marché extérieur n'est pas le seul argument en faveur de l'OMC. Si en effet, historiquement les marchés extérieurs, particulièrement coloniaux, ont favorisé et conditionné d'une certaine manière le développement du capitalisme,

le développement du commerce devient aujourd'hui inhérent au développement du capitalisme et l'accumulation du capital devient synonyme d'une extension *totale* des marchés. La justification du commerce extérieur implique aussi une raison encore plus fondamentale : celle qui concerne la valorisation du capital lui même. En effet le commerce avec des pays « dont les facilités de production marchande sont moindres » (2) - dans la réalité des faits cela concerne, même si c'est à des degrés divers, l'ensemble des pays dits non industrialisés - entraîne des *taux de profit plus élevés* dès l'instant que ce commerce « fait baisser le prix soit des éléments du capital constant, soit des subsistances nécessaires en quoi se convertit le capital variable » (3).

Ainsi, tout autant du point de vue de la condition générale du capital, que du point de vue du stade historique auquel est arrivé le développement du capitalisme d'aujourd'hui porté par les capacités productives des firmes géantes, la disponibilité d'un marché capable d'absorber le développement d'une production comptabilisée sur une échelle quasiment exponentielle, s'est désormais focalisé sur le paradigme du « Commerce Mondial ».

D'une manière générale, la résolution de la question du marché est aussi sous jacente à celle de la crise (4). En effet, l'incapacité pour le capital de satisfaire à la condition de la phase de réalisation se traduit immanquablement par la survenue des crises de surproduction et de mévente si caractéristiques du cycle économique annonciateur des longues périodes de récession et de contractions structurelles de la production et des échanges (5).

Historiquement cette organisation commerciale au service du capital, s'est évidemment constituée d'abord à partir de la matrice historique du capitalisme : les pays capitalistes industrialisés d'Europe et d'Amérique du Nord. Contradictoires et conflictuels par nature, ces accords originels constituent la pierre fondatrice à partir de laquelle se bâtira, sur une base de plus en plus mondialisée, cet édifice totem qu'est l'Organisation du Commerce au fur et à mesure de l'incorporation et de l'intégration des nouveaux membres qui constituent aussi autant de supports à l'élargissement de l'espace de circulation et de réalisation des marchandises.

Aux origines de l'OMC (6)

La naissance du GATT dont le prolongement est l'OMC, marque un tournant historique dans le développement du capitalisme d'après guerre : la fin d'un capitalisme proprement national générateur de rivalités violentes et des idéologies totalitaires. Aux Etats-Unis avec la grande crise de 1929 et ses prolongements dans la période de la Grande Dépression, en Europe avec les effets dévastateurs des deux guerres mondiales.

Progressivement, les nouvelles instances internationales préfigurant l'avènement du capitalisme du gigantisme et de la finance internationale, commencent à essaimer. Sous l'égide de l'ONU, créée par la charte dite de 1945 laquelle consacre par la même la fin de la SDN symbole de « l'ordre » ancien, les fondements de l'ordre économique nouveau portés par les pays industrialisés, préfigurant déjà en filigrane, l'ère de la mondialisation du capitalisme, sont consacrés par les accords de **Breton Wood** (1944) avec la création du **FMI** (en vue de promouvoir la coopération monétaire internationale, la stabilisation des taux de change, la mise en place d'un système flexible dans les paiements internationaux entre pays membres), de la **BIRD**, la Banque pour la Reconstruction et le Développement (plus connue sous le nom de la **Banque Mondiale**), afin de promouvoir l'investissement grâce à une plus grande mobilisation des ressources, ainsi que d'un projet de création de **l'OIC**, l'Organisation International du Commerce porté par la charte dite de la Havane mais qui ne verra jamais le jour faute de ratification de l'accord par le Sénat Américain.

Ce projet avorté d'une organisation exclusivement centrée sur le mise en place de mécanismes et procédures de fluidification des échanges commerciaux en phase avec un capitalisme d'expansion sans les entraves des particularismes économiques et commerciaux nationaux, sera dans les faits, tout autant que dans l'esprit, mais assumé de façon graduelle (consensualisme économique oblige), par la nouvelle instance qu'est le GATT en 1948.

La mission du GATT, tout comme l'était celle de la défunte OIC, était la promotion du multilatéralisme commerciale, l'élimination progressive des barrières douanières et non tarifaires ainsi que l'abolition progressive des accords préférentiels. Depuis sa création en 1948 jusqu'à 1994, le travail du GATT a essentiellement porté sur une réduction concertée et progressive des droits de douanes entre pays membres. Ces réductions tarifaires s'obtenaient dans le cadre de

négociations qui nécessitaient de longs mois, voire de longues années. Chaque cycle de négociations portait le nom du lieu où se déroulaient les discussions sur les accords commerciaux. Les progrès réalisés par le GATT dans la promotion du multilatéralisme commercial se mesuraient à la fois par le nombre d'accords signés, le nombre des pays membres ainsi que par les taux de réduction tarifaire. Ainsi chaque fois qu'un accord concernant un produit est signé, son application s'étend à l'ensemble des pays membres (principe de la clause dite de la nation la plus favorisée).

Sur la période des 8 cycles de négociation qu'a duré le GATT, le nombre de pays membres est passé de 23 à 125 avec un total cumulé de près de 500 accords commerciaux conclus pour les seuls cinq premiers cycles, avec des réductions tarifaires moyennes allant de 25% à 40%. Après la fin des années 1960, « L'intégration des pays en développement à l'économie globale » (7) devient aussi le souci récurrent de tous les cycles de négociations.

Les cinq premiers cycles de négociation (celui de **Genève** en 1947, **Amiens** en Avril - Août 1949, **Torquay** commencé en Septembre et conclu en Avril 1951, **Genève** commencé en Janvier et finalisé en Mai 1956, et celui de **Dillon Round** commencé en 1960 et conclu en 1962), ont porté essentiellement sur des négociations bilatérales produit par produit.

A partir de du **Kennedy Round** (Mai 1966 - Juin 1967), puis du **Tokyo Round** (1973 – 1979) et **l'Uruguay Round** (1986 – 1994), les négociations deviennent multilatérales avec les même réductions touchant systématiquement tous les produits concernés. Les réductions non tarifaires dites de politiques de contingentement, sont également introduites dans les programmes de négociations.

Suite à une première révision des statuts du GATT en Mars 1956, la question des subventions est pour la première fois à l'ordre du jour. Les négociations aboutissent à de simples déclarations d'intention. Les recommandations tiennent lieu de l'action. Les subventions susceptibles de porter atteinte aux intérêts des pays membres à travers une altération des prix dont les effets représentent un frein aux importations et un encouragement aux exportations nationales, sont condamnés et les pays membres qui ont recours à de tels procédés sont invités soit à diminuer de telles subvention, sinon à les éliminer carrément.

L'autre recommandation du GATT est celle ayant trait à l'appel à l'abandon des subventions sur les exportations des produits agricoles et des matières premières.

L'émergence des pays non industrialisé sur la scène du commerce international justifiera une autre révision des statuts du GATTT en 1965. Par rapport à la question du rapport entre commerce et développement, il est ainsi explicitement *recommandé* aux pays membres l'abandon de toute subvention sur les produits pouvant représenter un intérêt pour les économies des pays pauvres. Pour la première fois la question de l'accès des pays en développement au marché des pays développés est ainsi posée. Cette question qui ne sera en fait jamais absente des cycles de négociation ultérieurs, est toujours non résolue.

Avec le doublement de ses membres à partir de la fin des années 1960 (entre le 6ème et le 7ème Round de négociations, ce nombre passe de 49 à 99), les cycles de négociation se poursuivent jusqu'au Tokyo Round (1973 – 1979) sur le même thème de réductions des tarifes industriels (35% de réduction en moyenne).

Avec l'Uruguay Round, le plus long de tous, presque 8 années, le GATT amorce sa dernière conférence. Conçu dans un contexte historique essentiellement marqué par l'hégémonisme économique et commercial des pays capitalistes industrialisés d'Europe et d'Amérique du Nord, le GATT est dans les faits l'organisation témoin des règles d'arbitrage accompagnant le développement des intérêts commerciaux de ces mêmes pays. Aussi longtemps qu'aura prévalu ce contexte, le développement du multilatéralisme commercial fut un succès net grâce aux réductions tarifaires nombreuses obtenues par les quelques 500 accords commerciaux couvrant toute la période des années 1970.

Les négociations portant sur les seules bases tarifaires du commerce international avaient épuisé les statuts même du GATT. Le recours dans les faits aux pratiques protectionnistes (de la part même des pays les plus influents du GATT), telles que la politique des subventions, le recours aux pratiques du dumping, etc., a déplacé les négociations sur tous les aspects non tarifaires du commerce international.

Les nouvelles questions ayant trait aux pays pauvres, à l'agriculture, aux services, aux droits de la propriété intellectuelle, etc. devenaient incompatibles avec le maintien d'une organisation dont le

credo est le développement des échanges internationaux impliquant implicitement des pays économiquement égaux auxquels ne manqueraient qu'un cadre de bonne conduite pour consacrer les baisses d'obstacles tarifaires nécessaires.

C'est ainsi que l'Uruguay Round consacra la fin du GATT comme structure d'accords ayant fait son temps, et annonce ainsi l'avènement d'une autre structure: celle de l'OMC.

L'OMC : l'organisation commerciale du nouveau millénaire et de la cession ouverte.

Héritière du GATT, l'OMC est dépositaire d'abord de la même mission et des mêmes objectifs: promouvoir un multilatéralisme commercial dépouillé de toute forme de barrières tarifaires et non tarifaires, où les règles de la concurrence seraient les seules règles en vigueur.

A la suite du GATT qui s'est focalisé exclusivement sur la seule gestion des accords commerciaux portant spécifiquement sur les marchandises, l'OMC quant à elle étend ses prérogatives à tout ce qui constitue la sphère marchande proprement dite. Le **Millenium Round** qui s'ouvre à Seattle en Novembre 1999 en est la plateforme la plus achevé. Toutes les activités qui jusqu'alors ont échappé au domaine d'intervention du GATT, relèvent désormais du programme de l'OMC.

Le domaine de compétence de l'OMC porte maintenant sur le traitement des questions aussi diverses que les textiles et vêtements, la propriété intellectuelle, les droits d'auteur, les brevets, l'agriculture, la libéralisation des services tels l'éducation, la santé, les médicaments et la question des ADPIC (les Aspects De Propriété Intellectuelle qui touche au Commerce), le commerce et les transports, les services financiers, les télécommunications, l'environnement, les normes de travail, la transparence des marchés publics, les règles de renforcement de la concurrence, l'investissement, le commerce électronique, etc.

En l'absence de négociations, le Millénium Round est d'abord la réaffirmation commerciale de la puissance d'un capitalisme mondialisé. A ce titre, il est la réaffirmation hégémonique de ce credo libéral étendu tout autant à la sphère de la circulation des marchandises que de celle de leur production, c'est-à-dire les sphères d'influence du capital. N'échappe à la toute puissance organisatrice et normative du

capital que les activités relevant directement des seules prérogatives régaliennes des Etats : la police et l'armée.

Le cycle de Seattle ayant fixé la feuille de route de l'OMC à long terme, le **DOHA Round** en fera son programme d'action et sa ligne de conduite. La mise en œuvre des accords commerciaux est pour l'instant dans l'impasse totale. Dix années après sa création l'OMC ne parvient toujours pas à faire aboutir un consensus sur les préalables nécessaires à ce même commerce. Le cycle de Doha, conçu pour être la consécration des objectifs du capitalisme du nouveau millénaire, incarne pour l'heure celui du contre symbole : une crise profonde de consensus. Initié pourtant en 2001, et supposé se terminer en 2005, ce cycle n'est, en 2008, toujours pas conclu.

La toile de fond qui restitue la clé de compréhension aussi bien de ce blocage que de la transition entre la structure du GATT et celle de l'OMC, tient au fait que la gestion purement tarifaire des échanges a, d'une manière générale, tout simplement achoppé sur des stratégies de contournement situées en amont de la formation des prix internationaux: les pratiques de subventions, œuvre des pays industrialisés en premier lieu, lesquelles, en réduisant artificiellement les coûts, introduisaient de façon aussi invisible que silencieuse, un élément discriminatoire dans les échanges au profit de leurs seuls producteurs nationaux. Ainsi, la diminution des barrières douanières n'étant pas incompatible dans les faits aux politiques de subventions, a mené à une fermeture de fait des marchés des pays industrialisés, chasse gardée des firmes multinationales, vis-à-vis du reste des autres pays.

Structure héritage des pays industrialisés, conçue à l'origine comme levier de leur relance économique d'après guerre, l'OMC est aussi devenue au fil du temps, la structure commerciale qui symbolise le mieux le développement du capitalisme mondial contemporain, un système qui façonne le monde selon le mode marchand : un marché global où l'accumulation du capital devient à la fois un puissant vecteur de pénétration et de diffusion de ces mêmes rapports marchands de production et d' échange, ainsi qu'un puissant facteur de domination et d'appauvrissement économique.

De fait, tous les pays de la planète, à un degré ou un autre, sont insérés dans ces rapports marchands de production et d'échange. Les inégalités de développement économique existent aussi de fait. Toute

la question étant de savoir si la meilleure intégration passe en privilégiant la sphère nationale ou la sphère internationale du marché.
Dans sa configuration concrète, le commerce international est aussi la sphère où dominent les intérêts du grand capital, qu'il soit celui des firmes multinationales géantes, celui des grandes banques, de la finance internationale, ou celui des fonds de pension et des hedge funds.

Pour l'heure, le modèle alternatif du développement de ce capitalisme mondialisé ne semble être que celui du capitalisme lui-même, à l'image du développement du modèle chinois ou indien, où la priorité réservée au développement du marché national s'est avérée aussi la voie *la moins fragile* d'intégrer le marché mondial. L'exemple asiatique montre que l'adhésion de ces pays à l'OMC, a même consacré leur relative suprématie, grâce à une pénétration générale des marchés autant américains, européens, qu'africains.
A l'opposé, le paradoxe de la posture algérienne apparaît clairement dans le zèle avec lequel cette adhésion à sens unique est revendiquée de façon aussi prématurée qu'atypique.

Algérie : le scénario d'une adhésion ou les ambitions libérales d'une économie rentière.

D'une manière générale, toute tentative d'adhésion à l'OMC obéit d'abord à l'impératif d'un intérêt économique évident : la recherche de débouchés extérieurs (garantissant les revenus internationaux d'un pays), non comme fin en soit, mais comme levier d'une expansion élargie de l'accumulation du capital national.

Tout accord commercial comportant le principe de réciprocité, l'accès aux marchés extérieurs entraîne nécessairement l'obligation d'ouverture du marché domestique à la concurrence internationale. Les termes de la réciprocité impliquent aussi et surtout, le respect des préalables de l'adhésion: la conformité aux standards du multilatéralisme commercial. Cela implique d'abord, le respect de la diminution des taxes douanières, l'abrogation des pratiques non tarifaires d'antidumping, de contingentement et de subventions directes et indirectes. Ensuite, dans un souci de conformité avec l'esprit du Doha Round, cela suppose le retrait de l'Etat de la sphère économique publique, et le respect des règle et dogmes du libéralisme : ouverture non seulement des marchés nationaux, mais de l'économie aux capitaux privés (nationaux, et surtout internationaux)

pour assurer et garantir la libéralisation des services, l'application des règles de la concurrence, la transparence des marchés publics, la facilitation des échanges, les ADEPIC par rapport aux médicaments, etc.

Avec plus de 98% de ses exportions dominées par les hydrocarbures, produit qui du reste n'est pas concerné par les accords commerciaux mondiaux, l'Algérie n'a à proprement parler, rien à négocier commercialement avec l'OMC. La démarche de l'Algérie semble indiquer le cas autant unique que paradoxal d'un pays qui se soucie plus de «négocier» ses obligations que ses droits, un jeu qui consiste à perdre sans gagner. Economie rentière par excellence, totalement dépourvue de la réalité d'une économie d'exportation hors hydrocarbures digne de ce nom à faire commercialement prévaloir, l'Algérie est pour l'heure totalement engagée dans une posture formelle de mise en conformité libérale dans l'attente de son adhésion comme récompense.

La mise en conformité normative anticipée prépare l'Algérie pour le statut d'une économie débarrassée de toute forme de protection, c'est-à-dire librement accessible au capital international. En d'autres termes, une économie transformée en comptoir commercial et où les revenus pétroliers continueraient à être les seuls rapports de structuration économique et social. Depuis la fin des années 1990, la mise en conformité ultralibérale des réformes économiques, qui peut être considérée de facto comme un code de bonne conduite pour une accession de l'Algérie à l'OMC, devient la marque de fabrique de la politique officielle en vigueur. Elle a pour nom la privatisation des entreprise publiques (à l'exception de dernière minute de l'entreprise vivrière de l'Algérie rentière: l'entreprise pétrolière Sonatrach), la fin du monopole de l'Etat sur le commerce extérieur, la diminution des tarifs douaniers, l'option affichée en faveur de l'économie dite de marché, la libéralisation des prix, la diffusion explosive du modèle de consommation par le crédit et la systématisation du recours aux importations pour asseoir un tel modèle, prise de participation (souvent majoritaire) d'entreprises multinationales dans le capital d'entreprises publiques (dans l'industrie sidérurgique avec Arcelor Mittal, ainsi que dans le secteur des cimenteries), facilitation d'implantation d'entreprises étrangères dans le secteur des services (tel celui de la téléphonie mobile), du tourisme (de luxe essentiellement avec les groupes hôteliers du Moyen Orient), des cimenteries (avec le groupe

égyptien ACC), des banques (avec la Société Générale, BNP, HSBC, etc.), des infrastructures pour la construction de logements (avec les entreprises chinoises), et de l'autoroute Est - Ouest (avec les entreprises chinoises et japonaises), etc.

Cette politique libérale s'accomplit à travers trois caractéristiques essentielles :

1. L'essentiel des ses entreprises étrangères en Algérie se spécialisent dans la prestation de services. Elles se spécialisent ainsi dans :

a. L'expertise technique et le conseil (bureaux d'études, bureaux de consulting etc.).

b. Le service bancaire. Pivot de diffusion du modèle de consommation structuré autour de l'accès aux biens de consommation d'importation, la plupart des banques se spécialisent pour l'essentiel dans le crédit de facilitation favorable à l'encrage et la généralisation de ce model de consommation basé sur l'accélération de la croissance des importations. Rarement cependant de telles banques ne se focalisent sur leur mission première qu'est la promotion des crédits à l'investissement et la création d'entreprises.

c. Les activités de ces entreprises étrangères sont aussi essentiellement des activités commerciales relevant de *prestations d'importation*.

2. De façon plus générale, et à l'exception du secteur pétrolier, l'investissement étranger n'est pas à proprement parler, un investissement de type productif ayant des effets d'entraînement sur le reste de l'économie. En dehors du risque politique associé au pays, ces investissements sont des opérations à rentabilité immédiate.

3. L'ouverture économique de l'Algérie profite essentiellement aux producteurs étrangers activant dans les secteurs agricoles, industriels ou les services.

Les pays bénéficiaires de cette libéralisation économique de l'Algérie sont l'Amérique latine pour les bananes et la viande, l'Amérique du Nord pour les céréales, l'Europe pour les équipements industriels, les véhicules roulants utilitaires et de tourisme, les produits agricoles, etc., l'Asie pour tout ce qui est produits textiles, électroménagers, équipements industriels légers, véhicules, etc. Grâce à la disponibilité de la rente, le marché algérien devient ainsi un puissant levier de développement économique en faveur de ces pays, mais cependant, sans effet significatif particulier sur le développement

économique local. La politique basée sur la justification des démarches d'adhésion de l'Algérie à l'OMC, n'est pas étrangère à ce résultat du renforcement du couple sphère rentière du marché local /économie internationale. Les efforts d'intégration de l'Algérie à l'OMC se réduisent pour l'essentiel à la mise en place de politiques de mise en conformité au paradigme du « libéralisme » libre échangiste, sans que n'existât cependant l'enjeu d'une perspective de captation d'un potentiel de débouchés extérieurs de quelque nature que se soit. En effet, en dehors des hydrocarbures, l'économie algérienne n'est pas à proprement parler une économie d'exportation. En même temps, les tentatives d'intégration impliquent obligatoirement aussi à terme la perspective d'un démantèlement tarifaire et non tarifaire pour rendre le marché algérien accessible à tout exportateur étranger membre de l'OMC.

Ainsi, les velléités intégrationnistes de l'Algérie au marché mondial, tout en faisant l'impasse sur l'essentiel : l'inexistence même d'une économie d'exportation socialement significative par rapport au paradigme de l'OMC (et qui justifierait au moins les longues négociations entamées depuis déjà Juin 1987), procèdent en même temps comme s'il s'agissait d'une démarche adossée à la résolution d'une contrainte structurelle réelle : l'indispensable accès au marché mondial pour libérer le potentiel développental en souffrance de débouchés extérieurs.

Ainsi, le simple a priori argumentaire formel concernant le cas général impliquant n'importe quelle démarche d'adhésion où l'unique solution au cloisonnement et à l'étroitesse économique réelle du marché domestique se justifie effectivement par plus d'insertion dans la division internationale du travail et une plus grande intégration au commerce mondial afin de permettre la relance de l'accumulation du capital et la réalisation des taux de profit, est transformé en politique économique déconnectée de son objet.

L'économie rentière est une économie redistributive. La classe qui a en main le contrôle des leviers de la redistribution doit également s'assurer d'en assumer l'hégémonisme sur tout autre forme de rapport économique. La préservation du rapport rentier comme rapport dominant exclut ainsi de fait l'émergence d'un rapport de production capitaliste, ou rapport producteur de marchandises comme forme de structuration sociale dominante. En d'autres termes, de par son fonctionnement, le rapport rentier exclut l'émergence de toute autre

forme de rationalité susceptible de lui faire concurrence. Les seuls rapports tolérés sont le rapport d'enrichissement par la captation de la rente, ou par les réseaux commerciaux mis en place grâce à de tels rapports rentiers. Le niveau à partir duquel sont établies les modalités de la redistribution, est essentiellement le niveau de l'instance du *monopole du pouvoir politique*.

L'inversion de cette instance de détermination est permise par *l'autonomisation* sociale et économique du pouvoir politique grâce précisément au contrôle que le monopole du pouvoir politique confère aux détenteurs de ce pouvoir. Les équilibres réalisés dans ce contexte sont des équilibres tournant essentiellement autour de la gestion du statu quo. De fait, et parce que dépourvus du consensus social, ces équilibres sont par nature structurellement instables. La répartition de la rente se faisant essentiellement au profit des supports de pouvoir organiquement liés aux mécanismes de contrôle / redistribution de la rente, de fait c'est toute la société qui se trouve marginalisée et «périphérisée» par rapport à ces rapports rentiers. Par contraste, et contexte économique capitaliste mondialisé aidant, se produit la perception politique, économique, culturelle etc., entre performance et efficacité économique capitaliste d'un côté, et arriération économique et fossilisation politique rentière de l'autre.

La remise en cause de l'ordre rentier signifiant en même temps la fin de l'hégémonisme politique et économique de la classe rentière, le développement d'une alliance économique mutuelle entre puissances capitalistes d'un côté, et pays de la rente pétrolière de l'autre se réalise de façon presque naturelle : pour les unes l'accès à un marché en expansion alimenté par ses revenus extérieurs bonifiés par des hausses soutenues des prix de pétrole ainsi qu' à l'accès par les firmes multinationales de la sphère productive des hydrocarbures, pour les autres des revenus aubaines pour financer les importations et assurer la distribution de la richesse produite ailleurs pour entretenir les statu quo intérieurs. Si les pays rentiers constituent un marché profitable pour les pays capitalistes industrialisés, l'entretien et la reconduction de ce type de relation permet également d'évacuer de la concurrence toute prétention à la voie capitaliste de développement de ces même pays rentiers dans le cas d'une velléité de remise en cause social de l'ordre rentier.

C'est précisément dans le cadre de ces liens d'intérêts mutuels entre puissances économiques capitalistes et pays exportateurs de

pétrole que s'inscrit la trame des démarches d'adhésion de l'Algérie à l'OMC. Dans le cas qui nous intéresse, les tentatives d'intégration de l'Algérie au marché mondial n'ont pas d'autres finalités que celles-ci : gérer le maintien de l'ordre rentier interne (au détriment de la société), et garantir un marché pour la circulation des marchandises des pays industrialisés.

Aussi paradoxalement que cela puisse paraître, les démarches de l'Algérie d'intégrer l'OMC, ne s'inscrivent pas à proprement parler dans un souci de promotion des activités productives dites de promotion des exportations hors hydrocarbures Le poids combiné des hydrocarbures et les effets de la politique de mise en conformité libérale d'adhésion à L'OMC fonctionnent plutôt dans une logique de synergie d'asphyxie de l'économie nationale. Les démarches d'adhésion relèvent plus d'une démarche de quête de légitimation internationale nécessaire à la classe politique rentière en conflit avec sa propre société, mais qui demeure néanmoins la gardienne des intérêts autant des entreprises multinationales activant dans le secteur des hydrocarbures en Algérie, que des pays industrialisés représentatifs de ces même entreprises, pour qui est acquis un marché de libre accès d'un pays où les importations financées par les revenus pétroliers constituent un débouchés idoines par excellence (pour la seule année 2007, la rapatriement des bénéfices des entreprises étrangères s'élèverait à plus de 7 Milliards des dollars, soit l'équivalent de plus de 8 fois la valeur des exportations hors hydrocarbures).

Conclusion : le nouveau model libéral.

Doctrine commerciale des puissances industrialisées, mise en avant pour asseoir d'abord la relance économique post guerre de leurs pays à travers principalement une réduction des entraves tarifaires liées au commerce international, et accompagner ensuite le changement qualitatif que représentait la mutation d'un capitalisme devenu plus internationalisé et globalisé, moins enclin aux politiques nationales restrictives et protectionnistes, le credo libre échangiste est revendiqué de façon quelque peu contradictoire et circonstancielle. Tout aussi bien à travers les structures du GATT que de celles de l'OMC, aucun des acteurs significatifs revendiquant le multilatéralisme commercial n'a été en stricte conformité doctrinale libérale. De 1947 à nos jours, aucun des pays architectes des accords du GATT et de l'OMC n'a encore dérogé à la règle des subventions,

des pratiques non tarifaires et des barrières douanières et commerciales, pratiques pourtant tout autant décriées que bannies par les tenants du libre échange.

Le multilatéralisme commercial n'est ainsi revendiqué que pour autant qu'il sied d'abord aux intérêts des pays qui le revendiquent, et « chacun sait que le jour où les Etats Unis affronteraient simultanément une récession et un déficit abyssal, la doctrine du libre échange serait remise en cause par son avocat le plus influent » (8). Historiquement, la règle est que le capitalisme des nations industrialisées s'est d'abord construit sur le terrain du protectionnisme et des barrières commerciales. Chaque fois, et aucun des pays capitalistes développés n'y fait exception, à commencer par le plus représentatifs de tous : les USA, qu'une industrie locale est menacée par les retombées de la concurrence internationale, autant les restrictions de contingentement que le recours aux moyens d'encouragement des exportations deviennent la marque de fabrique de politiques, certes aujourd'hui plus subtiles, mais néanmoins si caractéristiques d'un interventionnisme de raffinement grâce à la fixation stratégique des taux de change plus avantageux commercialement ainsi que des gains obtenus en échange de ce que S. Halimi appelle les « contreparties politiques et stratégiques ».

A l'autre extrémité, et loin d'être innocente, la « consommation » à la lettre du *discours libéral* comme fin en soi justificative, recyclé par des pouvoirs en déficit structurel de légitimation sociale, donne lieu à des politiques « d'ouverture » qui déstructurent autant qu'elles fragilisent des économies en velléité de formation. Le processus de « mise en conformité libérale » de l'économie algérienne afin de justifier les démarches d'adhésion à l'OMC, est caractéristique de ce type de politique. Sous couvert d'ouverture commerciale, un *nouveau model d'économie* a ainsi progressivement pris forme.

1. Model inégalitaire par excellence, il s'est structuré essentiellement autour de la satisfaction de la demande portée par les hauts revenus, ce qui correspond aussi à la définition de ce qui est conventionnellement nommé le model de consommation de luxe (c'est aussi cette option qui justifie entre autre le choix de la promotion d'un secteur touristique haut de gamme destiné à attirer la clientèle nationale et internationale fortunée). C'est aussi ce model de l'orgie consumériste qui donne tant l'impression, au regard oblique non

averti, que l'Algérie est par certains côtés, un pays de l'opulence et de la prospérité marchande.

2. En terme de développement d'activités économiques, il s'agit également d'un model réductionniste d'essence antiéconomique quant à ses effets dès lors qu'il engage des investissements *substantiels* (tels ceux massivement engagés dans le développement infrastructurel) sans impact structurel ni sur la croissance de la production, ni sur la création d'emplois nationaux permanents. S'il y a création d'emplois, celle-ci est plutôt générée essentiellement au profit exclusif des nationaux de l'investisseur étranger lui-même. Cas unique où un pays, « perclus » par un chômage structurel profond - quoi qu'en disent ses représentants - ambitionne et réussit le pari de combattre et réduire le chômage … en Chine.

3. Grâce à ses revenus pétroliers, l'Algérie s'est aussi dotée d'un model construit sur une économie des importations sans limite (allant de l'importation de l'ail de Chine, jusqu'au dernier gadget marchand des couches les plus aisées des pays industrialisés), qui, tout en obérant les possibilités d'émergence d'une économie hors hydrocarbures (paradoxalement, ce pourquoi se construit a priori toute la problématique d'adhésion à l'OMC), fonctionne surtout au profit des économies extérieures et participe aussi à la mise en place d'un processus certain de désindustrialisation de l'économie nationale. Avec ce model nous avons l'illustration de ce qu'il convient d'appeler, non un model de substitution des importations, comme c'est la règle des politiques économiques cohérentes où une économie se donne les moyens de produire localement ce qui précédemment était importé, mais plutôt un model de substitution de la production nationale, où la production locale est progressivement remplacée par le produit directement importé.

La mise en place de ce model général d'inspiration libérale passe également sous silence les effets induits par la réduction des tarifs douaniers sur la perte des ressources budgétaires où la réduction du budget de l'Etat entraîne automatiquement une remise en cause des

objectifs sociaux fondamentaux de l'Etat « qui assure les dépenses de santé, d'éducation, d'approvisionnement en eau et du système sanitaire » (9).

Dans le contexte mondial d'un renchérissement durable des produits agricoles de premières nécessité (la FAO table sur une période de hausse des prix sur 10 ans), situation incombant en grade partie aux effets des politiques agricoles inspirées par l'OMC - qui devient ainsi la structure relai des politiques dites « d'austérité » qui ont caractérisé jusqu'ici l'image associée au FMI - telles les restrictions et suppressions des subventions touchant particulièrement le secteur des cultures vivrières ainsi que le résultats conséquent des politiques gouvernementales mises en place qui ont *toutes* eu tendance à favoriser sur le terrain le développement des cultures spéculatives, ce model fait l'impasse sur le problème de la *sécurité alimentaire*, non seulement du point de vue de la disponibilité de l'offre - même si la rente pouvant y faire face - mais aussi du point de vue de la demande. L'incapacité structurelle d'une économie rentière à construire une économie de la production basée sur les besoins sociaux prioritaires dont le corollaire est la création de l'emploi et la génération des revenus, n'aura pour succédanée que les demi mesures conventionnelles des subventions classiques de soutien des prix (par ailleurs proscrites par les statuts de l'OMC), qui malheureusement ne s'adressent qu'à ceux déjà détenteurs de revenus et non ceux à pourvoir d'un revenu et d'un emploi.

En l'état de ses prémices, c'est-à-dire avant l'officialisation de son adhésion à l'OMC, le model libéral algérien s'avère déjà porteur de tendances lourdes. Sa consécration, quand l'accord avec l'OMC sera scellé, ne fera que confirmer les tendances déjà à l'œuvre. Ce model a déjà conduit à l'extinction économique de filières entières (à l'exemple de la filière textile et de la chaussure) et à une *désindustrialisation* progressive touchant le secteur privé national confiné dans une « stratégie de survie » (10), qui fonctionne déjà à « 50% à peine des de sa capacité » (11), à cause d'une forte exposition à des compétiteurs étrangers qui dans les faits « sont solidement soutenus par leurs Etats et par leurs banques » (12).

Face à un secteur privé de type « familial », « atomisé », à faible productivité et confiné pendant longtemps au sous dimensionnement par les limites coercitives des politiques étatiques passées (valeur d'entreprise limitée à 30 Millions de DA, interdiction de

diversification (13), etc.), le sort du secteur industriel public n'est pas plus enviable. Exposé directement à la politique dite de « privatisation », il connait un déclin net. L'arrêt des programmes d'investissement publics, la dépréciation spéculative précipitée de ses actifs, les méthodes claniques et bureaucratiques de sa « gestion » étatique, etc. en font un secteur toujours otage de l'opacité et des équilibres instables prévalant au sein de la sphère décisionnelle politique.

Pays ayant cessé depuis longtemps d'être le model représentatif du reste des pays en développement en matière de préservation des intérêts de leur économie et de leur population, l'Algérie offre aujourd'hui l'exemple d'une expérience lourde qui a préféré substituer au *model économique et social de développement* celui du simple *model commercial*. Cheval de Troie des puissances industrielles ayant *déjà* à leur actif l'expérience bien achevée d'un développement industriel et économique obtenu grâce à la poursuite de la préférence nationale et la pratique de tarifs douaniers aussi sélectifs que protectionnistes, le model commercial, illustratif du dogme libre échangiste de l'OMC, est considéré comme la panacée du développement social, comme *le model*, quand il n'est en réalité que la *justification* de politiques commerciales allant dans le sens de leurs seuls intérêts réalisés grâce simplement à la conquêtes de nouveaux marchés, un plus grand mouvement de circulation de marchandises, et la réalisation des taux de profit rémunérateurs de capitaux. Pêchant par omission, le model commercial de l'OMC fait aussi délibérément l'impasse sur le degré *réel* de différenciation économique et social qui caractérise les pays à fédérer au sein d'une telle structure. Dans la réalité des rapports économiques réels, et selon une étude de la banque mondiale de 2005, le *scénario* d'une conclusion des négociations du Doha Round obtenue sur la base des réformes réussies, entrainerait pour les pays en développement un gain de 16 Milliards de dollars sur 10 ans. Selon les projections de la CNUCED (la conférence des nations unis sur le commerce et le développement), et pour la même période les pertes découlant de la réduction des tarifs douaniers entraineraient une perte évaluée entre 32 et 64 Milliard de dollars, soit « deux à quatre fois les quelques 16 milliards de dollars de profits envisagés par la Banque mondiale » (14).

Si le commerce favorise le développement économique, il ne saurait cependant se réaliser sans développement économique national

préalable, c'est-à-dire sans tenir compte des leçons du développement du capitalisme. C'est ce que semble « oublier » l'Algérie de la rente et des rentiers.

Références

1. K Marx le Capital. **Livre I**. Garnier – Flammarion. 1969.
2. K. Marx. Le Capital. **Livre troisième**. Editions sociales. 1976. P 233.
3. Ibid. P. 232.
4. Michel Aglietta. **Régulation et crises du capitalisme**. Editions Odile Jacob. Opus. 1982.
5. A. H. Hansen. **Introduction à la pensée Keynésienne**. Dunod. Paris 191967. Chapitre 12 : Le cycle économique.
6. Sites internet: **the Millenium Round, le GATT, le cycle de Doha**. Graham Bannock, Ron Baxter and R. Rees. **The Penguin dictionary of economics**. Penguin Books Ltd, 1972.
7. The World Bank. The **Uruguay Round, widening and deepening the world trading system**. Will Martin & L. Alan Winters. The World Bank, Washington, D.C 1995. P. v.
8. S. Halimi. **Le Monde Diplomatique**. Avril 2008. N° 649.
9. Walden Bello. Professeur de sociologie à l'Université des Philippines. Directeur général de l'ONG « **Focus on the Global South** », organisation s'attachant à promouvoir le développement des pays du Sud. Mardi 25 Juillet 2006. Voir site Internet : **Critique du Doha Round**.
10. R. Hamiani. Président du forum des chefs d'entreprises algériennes, cité par A.Belhimer. **Le Soir D'Algérie**. 19/02/2008.
11. R. Hamiani. Ibid.
12. R. Hamiani. Ibid.
13. **Entretient R. Hamiani à EL Watan**. El Watan. Edition du 21/197604/2008.
14. Walden Bello. Ibid.

Le secteur des transports et son impact sur l'environnement: quelques indicateurs

Brahim Nabet
Université Badji Mokhtar
Annaba

Résumé

La nouvelle approche économique resitue le secteur des transports, non plus dans celui des services, mais dans le secteur dit productif de part ses intrants et ses extrants(inputs outputs) créateurs de valeurs ajoutée. Le secteur des transports a connu différentes étapes toute au long de son évolution au sein du développement économique, social et culturel des nations. Tout en le situant dans les quatre dimensions d'approche: local, national, régional et global, celui-ci a connu successivement les différentes activités qui sont passées de l'activité :

-producteur développeur
- employeur
- aménageur et intégrateur
- et enfin, transport pollueur.

ملخص

المقاربة الاقتصادية الجديدة تموضع قطاع النقل ليس في قطاع الخدمات فحسب، وإنما في القطاع المنتج. وبالخصوص من هذه المداخلات والمخرجات(inputs–outputs) باعتبارهما مولدات القيمة المضافة .و قد عرف قطاع النقل مراحل مختلفة خلال مساره الطويل ضمن التطور الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي للأمم، منها: – نقل مولد العمل – نقل مولد للتهيئة العمرانية (بعد محلي، وطني،إقليمي وعالمي) –نقل مولد للاندماج –و أخيرا، نقل مولد للتلوث الذي نقدم فيه بعض المؤشرات المستعملة عالميا .

I. Introduction et présentation du thème :

I1. Introduction

Le secteur du transport dans les économies développées est arrivé actuellement au stade de l'application de la durabilité, faisant référence [1] à l'économie durable, à la gouvernance durable. Les experts du transport et particulièrement les économistes français et canadiens ont évalué dans le temps trois phases successives traversées par le développement du secteur On est passé de :

- la mobilité durable vers
- l'accessibilité durable vers
- le transport durable

I2. Présentation

Les transports – et en particulier l'accès aux personnes, biens et services qu'ils fournissent – constituent un facteur essentiel du développement socio-économique sans précédent qui a caractérisé le 20ème siècle. Cependant, dans la mesure où les impacts négatifs des transports ne cessent également de croître, il devient évident que les systèmes actuels de transports ne sont pas soutenables à long terme, non seulement d'un point de vue environnemental mais également social et économique.

La *nécessité de réorienter les politiques et les pratiques en matière de transport vers des modèles plus durables* est maintenant largement reconnue, notamment au niveau de l'Union européenne et Nord Américaine et bien entendu dans un avenir proche pour les économies émergentes.

Pour pouvoir mettre en œuvre de telles stratégies de transports durables, intégrant les diverses dimensions du développement, il est utile de disposer d'outils permettant de quantifier et de suivre les principales sources de non-durabilité relatives aux systèmes de transports ainsi que les réactions sociétales relatives à cette problématique.

De manière plus générale, ce besoin de disposer d'information intégrée est largement évoqué dans tous les séminaires et colloques " L'information comme aide à la décision " qui invite les grandes organisations internationales ainsi que les gouvernements à développer ou mener des études concernant l'élaboration *d'indicateurs de développement durable.*

Cette étude s'inscrit dans ce contexte et a pour principal thème la définition et l'application d'un ensemble d'indicateurs permettant d'évaluer la situation du secteur des transports dans une perspective de durabilité. Le set d'indicateurs qui sera élaboré au terme de cette recherche vise à donner une vue synthétique et multidimensionnelle – -reflétant l'approche inhérente au concept de développement durable - des enjeux, facteurs agissant et tendances-clés en matière de transport (échelle nationale) et à permettre un suivi des progrès

réalisés vers des systèmes de transports plus durables et mettre en évidence les problèmes restants (mesures de performance).

La présente étude se propose d'apporter une contribution aux efforts de tous les pays sensibles dans l'élaboration de sets d'indicateurs de développement durable[2]. Si la majorité de ces initiatives menées à l'échelle supranationale (Commission du Développement Durable des Nations Unies, OCDE, BM, etc.), nationale (Royaume-Uni, Finlande, etc.) ou plus locale (Seattle, Région flamande, etc.) visent à donner une vue relativement holistique de l'état du développement ou de l'environnement, il existe néanmoins des approches se concentrant plus spécifiquement sur certains secteurs et, notamment, celui des transports.

D'un point de vue méthodologique, la structuration du jeu d'indicateurs et la définition de ces derniers reposent sur la caractérisation de divers éléments, à savoir :

- objectifs et principes associés aux stratégies de transports durables ;
- éléments déterminants les choix en matière de déplacements, effets et leviers d'action permettant de s'orienter vers des systèmes de transport plus durables ;
- situation prévalant dans le secteur des transports en Algérie (problèmes et facteurs agissants, tendances, programmes d'actions existantes à différents niveaux, etc.).

I3. OBJET ET CONTENU DU THEME

Dans un précédent thème[3], nous avions introduit la notion d'indicateurs de développement durable et d'indicateurs sectoriels, présenté les objectifs de la présente recherche, ses apports et ses utilisations possibles ainsi que la méthodologie générale suivie.

Une approche large du concept de "mobilité durable" [4]a également été exposée. Une seconde contribution[5] a proposé un cadre de référence pour appuyer le développement d'un set d'indicateurs en se basant sur divers éléments qui y sont décrits (tendances observées dans le domaine des transports, sources de non durabilité, objectifs d'une stratégie de transports durables, moyens d'actions, plans et programmes d'action existants à différents niveaux, etc.) et tenant compte des travaux menés sur les indicateurs par d'autres institutions (OCDE, Transports Canada, etc.).

Le présent travail a pour principal objectif de présenter et expliciter le choix des indicateurs qui seront développés dans le cadre de ce projet. Ce choix tient compte de l'application d'une série de critères de sélection ainsi que des résultats d'un processus de consultation mené auprès de divers acteurs.

Précisons d'emblée que ce texte se veut avant tout un document de travail dont les éléments présentés sont encore susceptibles d'ajustements et d'améliorations, en particulier en ce qui concerne le choix final des indicateurs et le contenu des feuillets méthodologiques. Il faut donc y voir un document réalisé dans un esprit d'ouverture et de promotion d'échanges constructifs entre personnes impliquées, par différents biais, dans ce type de réflexion

II. APPROCHE DU CONCEPT DE TRANSPORTS DURABLES

Si l'on s'en réfère à la définition «classique» du développement durable figurant dans le rapport Brundtland durabilité appliquée au secteur des transports implique de développer des systèmes de transport qui maintiennent ou améliorent la qualité de vie des générations actuelles tout en préservant à long terme la santé des écosystèmes et en ne compromettant pas la capacité des générations futures à satisfaire leurs propres besoins de mobilité et de bien-être.

Le concept de transports durables peut être décrit schématiquement par la figure N°1. Celle-ci illustre le fait que toute stratégie de transports durables s'appuie sur la recherche d'un arbitrage équitable entre des préoccupations sociales (accessibilité, santé publique, qualité de vie, équité, etc.), environnementales (atteintes aux écosystèmes et à la biodiversité) et économiques (niveau d'échange assurant à chacun un bien-être économique et social " raisonnable ", viabilité à long terme des systèmes de transport impliquant une utilisation efficiente des ressources). Elle doit aussi prendre en compte une série de principes généraux tels que l'équité intra- et intergénérationnelle, la priorité aux actions préventives, l'application du principe pollueur-payeur[6] et du principe de précaution, la promotion de la participation et consultation, etc. Plus qu'à un état pleinement défini, la notion de "transports durables" renvoie davantage à un processus évolutif et spécifique d'une entité géographique dont les objectifs prioritaires et les moyens doivent évoluer constamment en fonction des changements économiques,

sociaux, environnementaux et technologiques engendrés par les processus de développement.

Ce processus de réorientation vers des modes de transports plus durables implique notamment :

- l'optimisation des performances environnementales des systèmes de transport par tous les moyens technologiques disponibles ;
- la réduction du nombre de véhicules-km parcourus (structuration spatiale, optimisation de l'occupation des véhicules, modification des comportements de déplacements, développement de la mobilité virtuelle) ;
- la promotion des modes de transport les plus efficients sur le plan de l'utilisation des ressources, de l'impact environnemental et des accidents ;
- la promotion de la recherche qui, en ouvrant de nouvelles possibilités, augmente les chances de soutenabilité et élargit l'éventail des options offertes aux générations futures.

La réalisation de ces objectifs repose sur la mise en œuvre d'un faisceau de mesures de régulation physique et juridique (organisation spatiale, offre et restriction en matière de parking pour voitures et vélo, gestion de la circulation et aménagement des voiries, normalisation et réglementation, etc.), économique (investissement en infrastructures et équipements de transport, subsides, fiscalité, taxation, etc.) et sociale (information et sensibilisation, mise en œuvre de " convention de mobilité ").

L'élaboration et l'application de stratégies de transports durables apparaissent donc comme complexes. Tout d'abord, du fait de la difficulté de déterminer les objectifs et priorités à se fixer en prenant en compte les diverses dimensions de la durabilité - entre lesquelles existent des interrelations souvent complexes – ainsi que l'intérêt des générations futures et des populations appartenant à d'autres régions du monde.

Ensuite, du fait de la multiplicité des outils à mettre en œuvre dans des domaines divers ainsi que des imbrications du secteur des transports avec d'autres activités. Ceci implique une concertation et coordination effective entre différents niveaux de pouvoir (allant de l'international au local), entre différentes compétences (aménagement du territoire et urbanisme, environnement, transports, fiscalité, normes, etc.) et entre différents acteurs (sphère

décisionnelle, secteurs de la construction et de la réparation des infrastructures et moyens de transport, citoyens, etc.).

A cet égard, les indicateurs de développement durable s'avèrent potentiellement intéressants comme outils de support à l'élaboration et à la mise en œuvre de tels processus.

II2. OBJECTIFS DU PANEL D'INDICATEURS DEVELOPPE

De manière générale, les indicateurs répondent à trois grandes fonctions, à savoir : quantifier et simplifier l'information et améliorer la communication. Plus spécifiquement, le set d'indicateurs qui sera élaboré au terme de cette recherche vise à :

* donner une vue synthétique et globale - reflétant les dimensions sociale, environnementale et économique inhérentes au concept de transports durables - des problématiques liées au secteur des transports de manière à favoriser une compréhension commune des enjeux, des facteurs agissant et des tendances clés dans ce secteur (échelle nationale) ;

* permettre un suivi des progrès réalisés vers des systèmes de transports plus durables et mettre en évidence les problèmes restants (mesures de performance).

2.3. DEPLACEMENTS CONSIDERES, DANS LE SYSTEME.

Le set d'indicateurs élaboré au terme de la recherche doit tant que possible refléter une approche multidimensionnelle et donner une vue d'ensemble des problématiques de durabilité liées au secteur des transports, ce qui implique de prendre en compte les différents modes de transport de personnes et de marchandises. Une priorité est cependant accordée au secteur routier compte tenu de l'impact prédominant de ce mode de transport sur l'environnement et la santé publique. Notons également que les stratégies en matière de trafic aérien, maritime et l'environnement et la santé publique fluviale s'intègrent davantage dans un contexte européen ou international (dimension intercontinentale).

En ce qui concerne les limites du système, cette recherche aborde essentiellement les problèmes de durabilité générés par les déplacements eux-mêmes et les activités connexes (construction et maintenance des infrastructures, maintenance des véhicules et gestion des déchets) ainsi que les questions d'accessibilité. La description des conditions environnementales et socio-économiques des

industries en amont des systèmes de transport (production des véhicules, des carburants et des matériaux composant les infrastructures) sort donc du cadre de cette étude.

Figure I : Approches du concept de transport durables

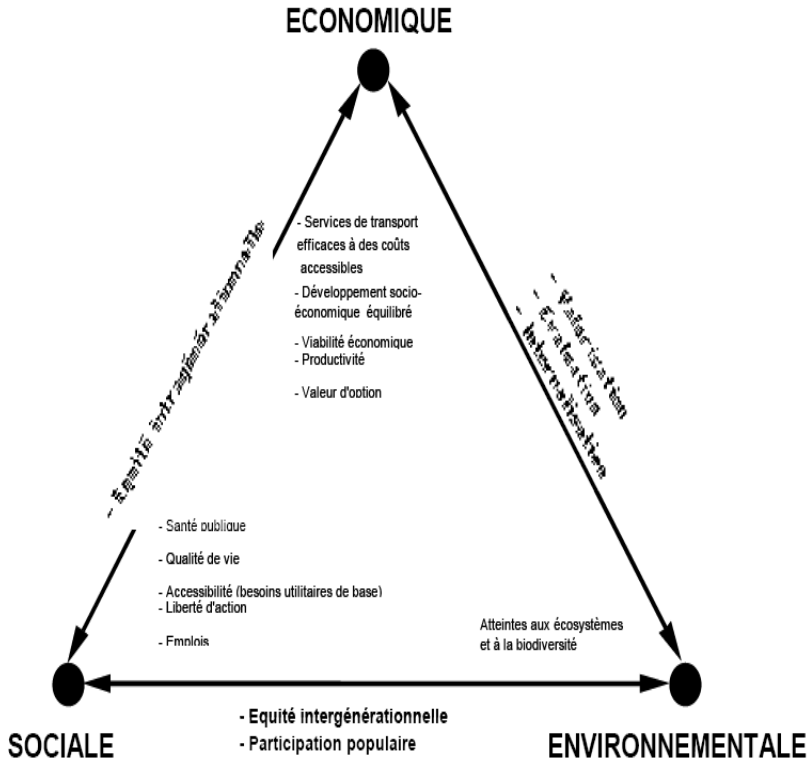

III CAUSES ET EFFETS DES ACTIVITES DE TRANSPORT :

La figure suivante est explicite à plus d'un titre sur les actions de transport

Figure II : Causes et effets des activités de transport

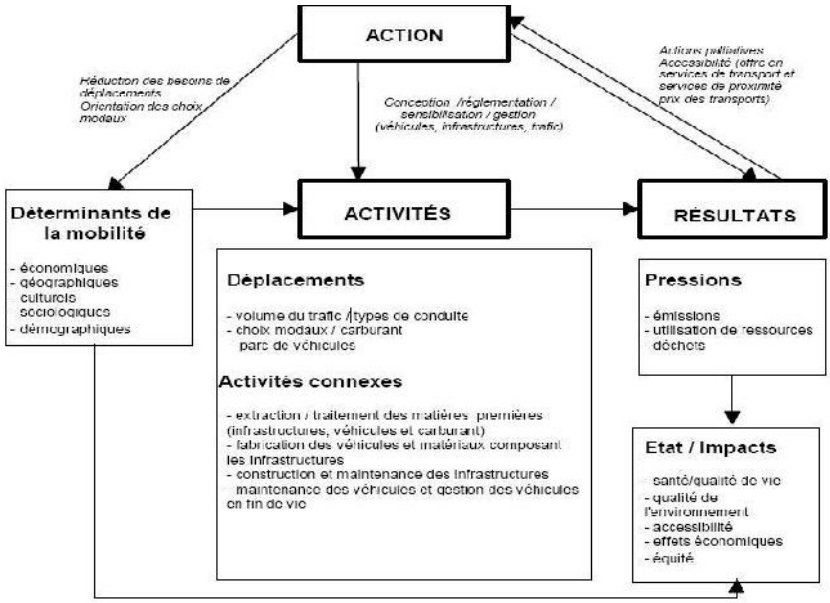

IV THEMES LIES AU CONCEPT DE TRANSPORT DURABLE

Nous avons dressé ci-dessous une liste des thèmes nous semblant les plus pertinents en relation avec la problématique du développement durable appliquée au secteur des transports. Ces thèmes ont été regroupés en trois types de mesure

1. MESURE DES ACTIVITES DE TRANSPORT

En relation avec les activités de transport proprement dites, les tendances les plus significatives sont :

- croissance du trafic, répartition modale
- taux d'occupation des véhicules (transport de personnes et de marchandises)
- distribution spatiale (par rapport à la distribution des habitants) et temporelle (jour / nuit) du trafic
- caractéristiques / taille des parcs de véhicules
- vitesse des déplacements

2. MESURE DES INTERACTIONS TRANSPORTS-DEVELOPPEMENT DURABLE

Les principaux thèmes en relation avec les objectifs associés au concept de transports durables que l'on peut retenir sont les suivants[7]:

Réchauffement climatique
- gaz à effet de serre (CO_2, N_2O, CH_4, émissions de NOx par les avions à proximité de la tropopause, CFC, etc.)

Appauvrissement de la couche d'ozone
- substances appauvrissant la couche d'ozone (CFC, N_2O, halons, etc.)
- NOx (émission directe dans la stratosphère par les avions)

Acidification
- SOx
- NOx

Eutrophisation
- NOx

Pollution photochimique
- COV
- NOx
- CO

Pollution hivernale
- SOx
- particules

Contamination toxique
- métaux lourds (plomb, cuivre, zinc, cadmium, etc.)
- hydrocarbures / huiles
- fondants chimiques
- herbicides
- déversements accidentels de produits toxiques
- produits générés par l'activité des garagistes (liquides de refroidissement, solvants, huiles usées …), peinture antisalissure (antifouling) des navires, etc.

Impacts sur la biodiversité
- destruction d'habitats naturels (infrastructures / chantiers)
- fragmentation des habitats, barrière à la migration, renversement / écrasement d'animaux
- création de biotopes nouveaux, zones refuges, participation au maillage écologique

- bruit, vibrations

Impacts sur les systèmes hydrologiques
- imperméabilisation des sols
- modification du régime hydrique des sols et des réseaux hydrologiques
- destruction de berges naturelles
Déchets
- élimination /recyclage des véhicules et équipements en fin de vie
- produits issus de la réparation des matériaux d'équipement (voitures, transports en commun, avions, etc.) et de la rénovation des infrastructures de transport (bitume, rails, etc.)
- boues de dragage

Santé publique
- réchauffement climatique (générations futures)
- appauvrissement de la couche d'ozone (rayonnements ultra-violet)
- pollution photochimique
- contamination toxique (plomb, etc.)
- composés cancérigènes et mutagènes (certains hydrocarbures aromatiques polycycliques et composés organiques volatils, etc.)
- SO_2
- NO_2
- CO
- Particules
- Bruit
- Vibrations
- accidents
- transport de produits dangereux
Qualité de vie
- destruction paysagère, intrusion visuelle
- isolement physique et social de quartiers
- perte de biodiversité
- détérioration de bâtiments et de monuments (particules, acidification)
- altération de la visibilité (particules)
- odeurs (COV, etc.)
- bruit, vibrations
- stress (trafic, embouteillages, etc.)

- consultation / participation à la prise de décision

Accessibilité

- accessibilité des personnes, y compris des non motorisées et des handicapés, aux différents lieux (possibilité physique, prix abordables, durée totale des déplacements «raisonnable », fiabilité, commodité, etc.) avec impact minimal sur l'environnement et la santé publique
- accessibilité des marchandises (possibilité physique, délais et coûts acceptables) avec impact minimal sur l'environnement et la santé publique

Durabilité économique

- accessibilité
- congestion
- utilisation efficiente des ressources, en particulier des ressources non renouvelables (énergie, sols)
- développement socio-économique équilibré entre différentes entités géographiques
- coût social des impacts des transports (accidents, impacts sur la santé, les écosystèmes et les bâtiments, etc.)/coût des externalités/ partage équitable des coûts
- taux de couverture des dépenses par les recettes des systèmes de transports publics
- emplois

3. MESURE DES LEVIERS D'ACTIONS (GESTION)

- régulation à caractère physique et juridique : organisation spatiale, offre / qualité des infrastructures et équipements liés aux déplacements (routes, transports publics, parkings, pistes cyclables, rues piétonnières, etc.), gestion de la circulation et aménagement des voiries, normalisation et réglementation, contrôles et sanctions, etc.
- régulation à caractère économique : prix des transports, fiscalité, taxation, subsides, «road pricing», etc.
- régulation à caractère social : information, sensibilisation et formation, promotion de la participation, incitation à la mise en œuvre de « conventions de mobilité », de plans de transport d'entreprises, de systèmes de gestion environnementale (aéroports par ex.), etc.

- mesures d'accompagnement : recherche et développement, amélioration des données de base, monitoring, organisation institutionnelle, horaires flexibles, télétravail, etc.

CONCLUSION ET RECOMMANDATIONS

Dans cet article (thème), nous avons tenté, à travers la lecture de certains ouvrages portant sur le transport durable notamment ceux du Professeur Alain Bounafous et de son équipe, chercheurs, au L.E.T de LYON Lumière II, des articles portant sur les phénomènes induits par le développement du secteur des transports (tout mode confondu : route, rail , air et mer) de montrer les progrès enregistres par les pays développés et le retard accusé par les économies émergentes en particulier l'Algérie.

Les recommandations que l'on pourrait suggérer dans un proche avenir sont :

1) Refaire un nouveau plan de gestion des villes qui favorise clairement le transport collectif.

2) Appuyer les initiatives de citoyens, d'organismes et entreprises qui permettront de conscientiser et réduire les émissions de GES

3) Favoriser et encourager les centres de recherches, les universités à développer l'intérêt du transport et de l'environnement.

Références

0) A. BOUNAFOUS : « L'économie des transports », Editions Economica, Paris, 1982.
1) voir A. BOUNAFOUS : « Physionomie de la ville » les éditions ouvrières Paris
2) la mobilité durable a en effet été présentée comme une objectif de la politique commune des transports (voir notamment « le développement futur de la politique commune des transports- Construction d'un communautaire garant d'une mobilité durable », 1993).
3) Communication présentée au séminaire organisé par la F. S. E. G, sous le thème : « Transport et intégration euro-méditerranéenne ». ANNABA mai 2005
4) Depuis la rédaction de ce document, nous avons finalement opté de parler de « transport durable » qui nous parait être un terme moins restrictif, plus approprié et plus claire que ceux de « mobilité durable » (terme peu satisfaisant dans la mesure ou la mobilité en elle-même ne constitue généralement pas une fin en soi) ou d'accessibilité durable (terme sans doute plus correcte mais peu explicite pour de nombreuses personnes et de porté assez restreinte).
5) Extrait d'un chapitre de notre travail de recherche (doctorat) sous la direction du professeur A. SLAIMI F.S.E.G UNIVERSITE D'ANNABA
6) voir notamment : Article cité en bibliographie, le principe « pollueur-payeur » est-il un vrai principe
7) voir à ce propos le Rapport final : « Protocole de KYOTO. JAPON 2003

Bibliographie:

1) BOUNAFOUS. A « la connaissance du transport en question. 12eme symposium international sue la théorie et le pratique dans l'économie des transports, Lisbonne, 4-6 Mai 1992 Lyon LET
2) BOUNAFOUS. A, PUEL.H : 1983 « physionomie de la ville, les éditions ouvrières, Paris.
3) BONNEL. P : 1994 « politique de déplacement urbain en Europe : Analyse Comparative » LET Lyon.
4) MERLIN. P : 1992 « le transport urbains » P.U.F Paris.
5) Collectif dirigé par A. BOUNAFOUS
   5.1- « Essai d'évaluation indirecte des investissements routiers » I.E.E Lyon 1972.
   5.2- « Impact des investissements d'infrastructures sur le développement régional » Rapport CEMT 1974.
6) BAULER T., BOGAERT S., DE VILLERS J., LE ROY D. 1998. « Working paper n°8 – Projet : Elaboration d'indicateurs de développement durable pour la Belgique », étude réalisée pour les SSTC, Bruxelles, mars 1998.
7) COMMISSION DES COMMUNAUTES EUROPEENNES 1992. « Livre vert relatif à l'impact des transports sur l'environnement : une stratégie communautaire pour un développement des transports respectueux de l'environnement », COM(92) 46 final, 20 février 1992, Office of Policy, Planning and Evaluation, Etats-Unis.
8) COMMISSION MONDIALE SUR L'ENVIRONNEMENT ET LE DEVELOPPEMENT 1988 « Notre avenir à tous », Editions du Fleuve, Montréal.
9) SAMMER G. 1997. « Quelle politique des transports garantit une mobilité durable (sécurité routière, environnement) ? », communication présentée du 14ème symposium international sur la théorie et la pratique dans l'économie des transports, Innsbruck 21-23 octobre 1997.
10) UNITED NATION 1996. « Indicators of Sustainable Development Framework and Methodologies », September 1996, New York.
11) Articles sur site web
    1) Mémoire d'Option Transport durable présenté à la commission des transports et de l'environnement à l'assemblé nationale dans le cadre de la mise en œuvre du Protocol de KYOTO au QUEBEC FEVRIER 2003. Adresse www.transportdurable.qc.ca
    2) Le principe «pollueur-payeur » est-il un vrai principe ? septembre 2002. Adresse www.manicore.com

Vers un nouveau type de manager en Algérie?

Hacène Merani
Maître de conférence
Département de sociologie
Université Badji Mokhtar
Annaba

Résumé

Dans cet article, nous tenterons de cerner les types de gestion des entreprises en Algérie. Au terme de notre travail, nous étions amenés à penser qu'il est possible de distinguer, en Algérie, entre trois types de gestion. Le premier, correspondait à la fonction de direction ayant été pratiquée dans Les entreprises d'Etat ayant marqué l'activité économique du pays durant les années de l'économie dirigée adopté depuis l'indépendance. Le second type a caractérisé la direction de l'entreprise'' autonome'' que les pouvoirs publics ont instituée vers 1990 pour sortir l'économie du pays de la crise dans laquelle il s'est glissé depuis la fin des années 1970. Le dernier type désigne la gestion que l'on commence à voir s'exercer dans les entreprises multinationales et mixtes apparues ces dernières années dans un contexte mondialisé.

ملخص

يحتوي هذا المقال على محاولة لتحديد أنماط تسيير المؤسسات الاقتصادية في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى تحديد ثلاثة أنماط أساسية. النمط الأول يجسد التسيير الذي كان يتم في المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة التي سيطرت على النشاط الاقتصادي مند الاستقلال. أما النمط الثاني فهو الذي ميز تسيير المؤسسة المسماة بالمستقلة والتي أنشئت مع بداية التسعينيات. أما النمط الثالث والأخير فهو الذي بدأ يظهر في المؤسسات الدولية والمختلطة التي برزت إلى الوجود نتيجة للتحولات التي شهدتها البلاد مع مطلع الألفية الثالثة في ظل ما أصبح يعرف بالعولمة.

Introduction

Dans cette contribution, qui constitue un compte rendu d'une enquête réalisée durant les deux années 2006 et 2007(1) , nous nous sommes intéressés à la problématique de la gestion des entreprises algériennes depuis l'indépendance. Nous essayerons d'en décrire les types et cerner les principales caractéristiques en rapport avec les cadres sociaux, les actions et les stratégies des acteurs qui l'ont façonnée. Ainsi, nous avons voulu mettre en relief ce qui pourrait, globalement, caractériser les formes, les pratiques et les actions

inhérentes à cette fonction. Nous tenterons aussi de définir les étapes essentielles qu'elle avait traversées, les conditions structurelles et conjoncturelles dans lesquelles elle s'était exercée et rendre compte des nouvelles formes de gestion induites par l'apparition des entreprises mixtes et internationales qui s'implantent de plus en plus dans le pays à la suite des « réformes structurelles » engagées par les pouvoirs publics depuis plusieurs années dans des conditions que nous allons brièvement évoquer.

Hypothèse et cadre théorique:

Une des tâche les plus dures que le chercheur en général et le sociologue en particulier doit accomplir est incontestablement celle de préciser le cadre théorique qui sous-tend sa conception, son analyse et ses conclusions tant la réalité sociale est difficile à théoriser. Toutefois, il demeure bien entendu nécessaire, pour assurer, ne serait-ce qu'un minimum de degré scientifique à son travail, de cadrer ses questionnements et ses tentatives d'y répondre par une des théories de la pensée sociologique.

En ce qui nous concerne, nous avons toujours pensé qu'en matière de théorie sociologique, il serait plus judicieux d'éviter de se placer dans l'optique des conceptions que l'on peut appeler «unidimensionnelles» ou, selon Gurvitch, celles du « facteur dominant» qui caractériserait selon lui la sociologie du 19ème siècle (G. Gurvitch, 1968 :50) et ce, aussi développées soient-elles. Car, dans ce domaine, nous partageons la conviction avec ceux qui sont persuadés qu'il serait très peu productif et même hasardeux de réduire la réalité sociale à une seule de ses dimensions quelle que soit son importance.

Bien au contraire, nous estimons que la théorie sociologique a plus de chance de rendre compte de la réalité sociale quand elle ne manque pas de prendre en considération tous ses aspects essentiels dont notamment la ou les « structures » et l' « action » sociales d'où notre adhésion un peu particulière à cette nouvelle tendance appelée « constructivisme » et notamment celle émanant de certains sociologues contemporains tels que N. Elias, A. Giddens et à un degré moindre P. Bourdieu et A. Touraine. (2)

Concrètement, cette approche de la réalité sociale nous conduit à poser comme hypothèse de travail, que le fait de rendre compte des formes, des caractéristiques et de l'évolution du type dominant de la

fonction de gestion des entreprises en Algérie, comme pour tout autre phénomène social d'ailleurs, reviendrait à la considérer comme le résultat de l'interaction des deux éléments complexes et essentiels de la réalité sociale à savoir les structures : culturelles, mentales, politiques, économiques, la nature et les intérêts des forces sociales en présence et le rapport de force qui caractérise leur relations, etc., ceci d'une part, et d'autre part, l'ensemble des actions plus ou moins conscientes, plus ou moins organisées émanant des différents acteurs impliqués et appartenants au système social concerné.(3)

Méthode de l'étude:

Pour atteindre l'objectif tracé, nous avons choisi de suivre une démarche descriptive qui nous a semblé toujours constituer une des méthodes fructueuses et parfaitement adaptée à certains types de recherche sociologique surtout si celle-ci est de nature exploratoire comme il est le cas dans la présente enquête. Bien plus, nous considérons que la description en sciences sociales, surtout si elle tend à être « en profondeur » (Anadon, M. et Gohier Ch., 2001 : 25) est un passage vers la compréhension voire même l'explication. En effet, la description est considérée en sociologie comme l'a noté à juste titre J. Hamel, une sorte d' « antichambre à la compréhension et à l'explication » (Hamel, J. 1997 :167).

Il est toujours bon de souligner en outre que notre analyse va s'appuyer sur des données provenant essentiellement, à la fois, d'une observation de l'évolution du marché d'emploi relatif aux dirigeants et cadres d'entreprises à partir des annonces publiées quotidiennement par la presse écrite, qui reste apparemment le principal moyen utilisé dans le domaine de recrutement des cadres en Algérie et qui a été effectuée pratiquement depuis l'année 2005 d'une part, et d'autre part, à partir des entretiens que nous avons réalisés avec une vingtaine de cadres travaillant dans plusieurs entreprises publiques et privées (mixtes et internationales) implantées dans la région d'Annaba.

Notons aussi que, compte tenu de la méthode de recherche que nous avons adoptée et la taille réduite de notre échantillon (4), notre étude est de type qualitatif. Cela nous amènera à ne pas utiliser le langage des chiffres et des pourcentages et s'il nous arrive d'utiliser des expressions de grandeur telles que « la plupart », « beaucoup », « certains », etc., c'est dans le but de montrer, selon les cas, la

tendance générale des avis exprimés par les interviewés à l'égard de tel ou tel sujet.

Par ailleurs, nous étions conduits tout au long de notre description et argumentations, tel que nous le faisons souvent, de nous référer ici et là, à des thèses, avis et positions émanant d'économistes, de théoriciens et même de praticiens du management, etc. A cet effet, nous devons préciser que, même si nous sommes convaincus que les frontières entre la sociologie et ces disciplines ne doivent pas être trop hermétiques, c'est notamment à titre de témoignages, de confirmation d'idées ou tout simplement à titre ''d'emprunt'' d'informations d'autres sciences dont la sociologie, à l'instar de tout autre discipline, a de temps à autre besoin.

Suivant cette démarche et à la suite des différents travaux, de collecte et d'analyse auxquels nous nous sommes livrés durant cette étude, nous étions particulièrement amené à penser que schématiquement, il est possible, en tentant de rendre compte de l'évolution de la pratique de gestion des entreprises en Algérie depuis son indépendance, de distinguer trois grands types de gestion. En effet, chacun de ces types pourrait être rattaché au genre d'entreprise ayant prévalu selon les principales phases historiques, les structures et les cadres politiques (choix et stratégies des groupes dirigeants, etc.), juridiques (lois, règlements, etc.), économiques (nature de la propriété, orientations industrielles, source de financement, etc.), culturelles (représentations, niveau de formation, etc.) et la nature des stratégies et des actions émanant des principaux groupes et acteurs impliqués dans les « systèmes stucturo- actionnels » ayant marqué ces époques.

Selon le principal trait qui nous a semblé caractériser ces modes de management, nous les avons appelés respectivement : le management '' bureaucratisé'', le management '' incontrôlé'' et enfin le management '' émergent''. Qu'en est-il au juste ?

Le management '' bureaucratisé'' ou la gestion des entreprises d'Etat:

Nous avons appelé ainsi, au-delà bien sûr des multiples formes concrètes, ce type de gestion qui a prévalu dans le pays jusqu'à l'avènement de l'«autonomie» des entreprises survenue au début des années 1990.

En effet, plusieurs observateurs, chercheurs et même praticiens, dont la totalité de ceux que nous avons rencontrés durant notre

enquête, s'accordent à considérer que la gestion des entreprises en Algérie, avant l'ère des '' réformes'' structurelles adoptées à partir des années 1980, était loin de répondre aux « normes » et aux définitions inhérentes au « management » dans la pensée et la pratique de cette fonction dans les pays qui l'ont vu naître sous ses formes contemporaines.

Ainsi, et à travers tout ce que nous avons pu récolter sur la gestion de l'entreprise publique, comme modèle dominant dans notre pays jusqu'à une date très récente, soit à partir des différentes études ayant traité ce domaine, soit des nombreux témoignages dont les gestionnaires de notre « échantillon » nous ont fait part, nous sommes conduits à considérer que cette fonction se présentait, globalement, comme un ensemble de pratiques contribuant à appliquer des directives et à répondre aux nombreuses sollicitations des centres de décisions politiques et des milieux qui leurs étaient proches.

Tout au long de ces années, les gestionnaires remplissent le rôle de fonctionnaires, voire de politiques, appartenant à un « système » qui ne leurs demandait pas d'êtres économiquement efficaces mais d'appliquer les instructions et directives sans tenir vraiment compte de la performance et de l'efficacité au sens des économies capitalistes. « L'environnement, nous disait l'un d'eux, nous empêchait d'agir. » « Durant ces années là, ajoutait un autre, notre travail consistait à appliquer les instructions qui nous venaient d' ''en haut'' comme le voulait le '' système''» «On ne pouvait pas à cette époque, disait un troisième, gérer convenablement car, d'autres critères que ceux de la performance étaient pris en considération.»

Ainsi, c'est dans l'interaction entre les structures dominantes : politique, sociale, culturelle, etc., et les pratiques et les stratégies des «agents- acteurs» concernés, en l'occurrence, les hauts responsables politiques et les gestionnaires notamment, qu'il faut chercher les explications du phénomène «gestion» ayant dominé durant toutes ces années là. En effet, il ne faut pas oublier que les gestionnaires, c'est-à-dire les directeurs généraux, directeurs et leurs proches collaborateurs, sont apparus en Algérie au sein d'un mode de développement reposant essentiellement sur l'entreprise publique, sous l'égide d'un pouvoir, pas vraiment peu soucieux de l'efficacité économique et cherchant à « nationaliser » le pouvoir économique comme l'a suggéré l'économiste A. Bouzidi (A. Bouzidi, 1985: 5), mais plus intéressé quand même par la seule rentabilité « sociale » et peut-être,

comme le souligne, L. Addi, visant l'objectif de préserver l'unité de la société et dont la stratégie consistait à créer un secteur économique sous son contrôle direct pour prévenir les conflits sociaux (L. Addi, 1991:155-160).

C'est donc en grande partie la place et le rôle de l'entreprise publique algérienne et les caractéristiques sociale, économique, politique et culturelle notamment du système « structuro-actionnel » qui ont grandement ''façonné'' le profil et le rôle des gestionnaires. Ainsi, et durant les années 1960, 1970 et 1980, le type de gestionnaire ayant occupé la scène « managériale »n'a jamais été différent du moins dans son aspect officiel de ce fonctionnaire déjà prévu par le premier texte décrivant son profil et son rôle. Il s'agit, rappelait Belaïboud, de ce décret de 1963 qui stipulait que le directeur général « représente l'Etat au sein de l'entreprise et veille à la légalité des opérations économiques et financières et assure la subordination des plans de l'entreprise au plan national » (M. Belaïboud, 1986 :34).

Toutefois, il serait fort inexact de prétendre que les textes suffiraient à eux seuls à expliquer le phénomène qui nous intéresse ici. En effet, au-delà de l'appareil juridique encadrant ce domaine d'activité, la gestion a été, conformément à notre hypothèse, le résultat des orientations imposées par tous les cadres structurant la vie sociale durant ces décennies. Cela pourrait englober aussi bien les directives politiques, les lois, les règlements que les structures mentales, les représentations, les perceptions, les stratégies des « agents-acteurs » concernés en vue d'orienter les pratiques et les actions dans le sens voulu par leurs intérêts politiques, de classe, ou dans le sens qui leur permettrait d'éviter des sanctions négatives telles que les révocations, le déclassement, etc., ou mériter les récompenses comme les promotions, le prestige, etc.

Ainsi, nous avons donc déduit que c'est le type de la gestion bureaucratisée qui a dominé la « scène managériale » jusqu'à l'avènement des entreprises « autonomes » entré progressivement en application dès le début de la décennie 1990.

Le management'' incontrôlé'' ou la gestion des entreprises «autonomes» :

Nous avons qualifié le second type de gestion que l'Algérie a connu d' ''incontrôlé''. Il s'agit de cette pratique «managériale» généralement exercée au sein de l' «l'EPE » c'est-à-dire, l'Entreprises

Publique Economique, issue de l'application des textes relatifs à l'«autonomie» des entreprises publiques dés la fin des années 1980.

En effet, un ensemble de facteurs parmi lesquels l'apparition de déséquilibres financiers et économiques durant le deuxième plan de développement (1974-77), le changement politique du pays en 1979, l'arrivée d'une nouvelle équipe favorable à une économie libérale, la pression de l'économie mondiale et enfin la chute brutale des prix de pétrole survenue au milieu des années 1985 amenèrent les pouvoirs publics à engager des « réformes » économiques visant entre autres à désengager l'Etat du financement des entreprises dont la déstructuration et les déficits financiers n'ont cessé de s'aggraver au fil des années.

Dans ce contexte fut lancé le projet «autonomie» des entreprises publiques. Quelles en ont été les répercussions sur la gestion ? L'observation, à posteriori des pratiques qui se poursuivent peut-être encore, dans les entreprises publiques, l'analyse des déclarations qui nous ont été confiées par les dirigeants avec lesquels nous nous sommes entretenus tout au long de notre enquête suggèrent que, pour l'essentiel, aucun changement significatif n'a été enregistré même si l'on peut estimer que l'avènement de l'autonomie a donné naissance à un nouveau genre de gestion relativement différent du type précédent car il a obéi à une logique autre que celle qui a prévalu jusque là. Dans l'ensemble, tout porte à croire que ce type n'a fait qu'aggraver le déséquilibre financier et économique des entreprises publiques puisqu'il a été mené dans des conditions économiques, financières et même juridiques (5) encore plus défavorables pour une gestion économiquement rentable.

En effet, l'entreprise publique économique résultant de l'application des dispositions de la loi 88-01 relatives à l'«autonomie», n'a pas apporté des changements significatifs au niveau gouvernemental de ces organisations même dans le sens déclaré dans les textes légaux et de principes. «Nous étions empêchés de gérer efficacement nos entreprises, nous confia un dirigeant, et cela est aussi valable durant l'autonomie.» En effet, et pour beaucoup, si dans l'EPE il y a eu certains changements comme l'élimination de la'' participation ouvrière'' instaurée par la Gestion Socialiste des Entreprises aux années 1970 et 1980 et généralement mal appréciée par les directeurs et les cadres supérieurs, la situation sur l'essentiel est restée la même. Ainsi, ni les ''contraintes du système'',

ni l'‘‘ immobilisme'' des dirigeants, ni les ‘‘ ingérences '' des instances centrales et celles des acteurs ‘‘influents'', qui «ne cessaient de défiler dans les bureaux des D.G.», selon les termes de certains «enquêtés», n'ont vraiment disparus. Car, comme le nota un autre interviewé, « le système est resté fidèle à lui-même.»

C'est probablement pour les raisons que nous avons évoquées que la gestion des EPE n'a pas empêché la réapparition des déficits et des déséquilibres puisque cette autonomie, comme l'a souligné Benissad, a été concédée à des entreprises débattant dans de graves problèmes financiers, sociaux et productifs dans un contexte où les ressources de l'Etat ont été durement affectées par le recul des recettes fiscales pétrolières (H. Benissad, 1991 :35).

Toutefois, et même si beaucoup pensent que le mode de gestion depuis l'apparition de l'autonomie n'a pas changé comme nous venons de le constater, nous estimons, et c'est pour cela que nous avons appelé ce mode ‘‘incontrôlé'', que la nouveauté réside justement dans le fait qu'avec l'autonomie, dans le contexte de crise qu'a connue le pays qui s'est traduit par un affaiblissement du rôle de contrôle des différentes institutions officielles, la gestion, en se ‘‘ dépolitisant'', c'est-à-dire, en devenant moins soumise aux contraintes du plan et de la politique, elle n'est pas pour autant devenue une activité managériale respectant les normes de l' «efficacité», la «performance», l'«efficience», etc. Bien au contraire, se sont les phénomènes de «gaspillage», de « commissions », voire de « détournements » qui ont connu un essor fulgurant.

Ainsi le mode de gestion adopté à l'ère de l'autonomie fut un échec en dépit de tout ce qui a été déclaré quant à ses objectifs de redressement, d'amélioration, de non ingérence, etc. Cela pousse encore une fois à chercher les causes de cet échec non pas au niveau de la sphère organisationnelle mais au niveau des logiques imposées par les cadres et conditions induites par les structures encadrant la vie sociale dans toutes ses composantes, les actions et les stratégies des groupes dominants, des pratiques et des actions des agents et acteurs concernés. En effet, et comme l'a constaté Touraine, « les relations organisationnelles sont recouvertes dans toute organisation concrète par les relations politiques et plus encore par les relation de pouvoir¨ » (Touraine : 1974, 47) qui se situent nécessairement au niveau du système social global avec toutes ces structures et tous ces agents et acteurs individuels et surtout collectifs.

Ainsi, il faut souligner à ce propos que malgré les changements survenus et qui n'ont pas été nécessairement dans l'intérêt d'une gestion plus efficace, comme nous venons de le noter, cette fonction a continué d'être accomplie dans les mêmes conditions où, il faut le rappeler également, et comme l'a noté Addi, les nominations à la direction des entreprises n'ont jamais (ou peu) obéi à des critères de compétence exigée par la nature de l'activité économique mais à un jeu politique pour écarter les personnes gênantes(L. Addi, ibid. :231) et même, à notre avis, et plusieurs interviewés nous l'ont souligné explicitement et surtout implicitement, pour y placer des personnes malléables qui ne s'opposaient pas aux choix et aux multiples sollicitations quotidiennes qui se traduisaient en plusieurs actes les uns plus nocifs que les autres pour la ''santé'' de l'entreprise tels que : les recrutements de complaisance, les commandes inutiles, les marchés désavantageux, voire catastrophiques pour le devenir de toute l'entreprise, où les malversations, les dilapidations et les détournements n'ont pas été, loin de là, des actes rares.(6)

En tout cas, et en dépit des spécificités des pays, des contextes particuliers et des époques, les pratiques et actions de management en Algérie, du temps du '' socialisme'' et de l'entreprises publique même appelée ''autonome'', n'auraient apparemment pas pu être très différentes de celles que d'autres situations semblables, sur les plans des structures, des forces sociales dominantes, des pratiques, des actions et stratégies des agents et des acteurs concernés, avaient engendrées. C'est l'idée à laquelle nous étions conduits en apprenant la conclusion à laquelle est parvenue une étude ayant porté sur la nature du management des entreprises dans un pays ayant connu et adopté des structures politiques et économiques et des modes de développement et d'organisation semblables du moins dans certains aspects à ceux que l'on trouvait en Algérie. Il s'agit de ce que semble confirmer cette étude ayant porté sur la gestion des entreprises en Pologne dans les années 1970.

En effet, après avoir souligné que l'entreprise publique revêt un ensemble de traits caractéristiques communs même œuvrant dans des pays différents (Wyrwa, 197: 7), l'auteur de cette étude nota que le système polonais a créé un type spécial de directeur dont la responsabilité signifiait plutôt une « obéissance sans critique » et l' « exécution des ordres imposés », et qu'il fallait dire en plus qu' « aucun directeur n'est vraiment directeur » (ibid. :110).

En outre, et après avoir révélé qu'une étude précédente avait montré que les dirigeants des entreprises publiques polonaises avaient eux-mêmes souligné que le directeur de l'entreprise publique dans leur pays devait être un « homme politique » et qu'un diplôme ne lui était pas nécessaire, il conclut que les opinions, s'inspirant de la théorie de Burnham (The managers revolution), selon laquelle l'ère contemporaine serait celle des '' managers'', et prédisant l'émergence, en Pologne, d'un groupe semblable, étaient inexactes car, soutenait-il, en ce qui concernait les pays socialistes, les directeurs étaient « soumis aux organes de la gestion centraux et ne seraient jamais en mesure de former une classe dominante et indépendante (et encore moins entreprenante) » (ibid. :115).

Or, dans son étude consacrée à la « gestion stratégique de l'entreprise publique en Algérie », dans les années 1980, Belaiboud était parvenu presque aux mêmes conclusions. Il souligna que le rôle d'un manager en Algérie différait sensiblement de celui du dirigeant de l'entreprise dans un pays industrialisé car, ajouta t-il, beaucoup de divergences existaient dans le domaine de la prise de décision. En effet, continuait Belaiboud, le manager, désigné à la tête de l'entreprise en Algérie, par l'autorité de tutelle, ne bénéficiait pas de toute latitude pour définir souverainement la stratégie à long terme (M. Belaiboud, 198:26).

Par conséquent, nous sommes conduits à prétendre que dans un cas comme dans l'autre, force est de constater qu'on est bien loin des types de management et de manager des économies libérales capitalistes. Ainsi, et à l'exception de quelques cas très rares où des gestionnaires ont essayé de gérer leurs entreprises selon les normes de rentabilité et de performance économiques (7), dont beaucoup ont d'ailleurs fini par abandonner ou par être écartés, le type de gestionnaire ayant prédominé en Algérie avant les réformes et encore aujourd'hui dans l'entreprise publique même considérée comme ''autonome'', a toujours été ce fonctionnaire, généralement ne possédant pas ou peu d'aptitudes techniques, administratives et humaines nécessaires, veillant, pour pouvoir se maintenir dans les postes de direction, à appliquer les directives (officielles ou non) dans une entreprise remplissant en réalité une mission autre que celle que remplit l'entreprise des sociétés des pays industrialisés.

Autrement dit, il faut rappeler qu'au-delà de ses dimensions culturo-institutionnelles, de l'irrationnel en son sein (C. BRUN, 1989), etc., l'entreprise est, dans les sociétés capitalistes industrilles, une organisation mise en œuvre et dirigée par des hommes pour la création de richesse, dans un environnement de concurrence et où, surtout, les règles du jeu, non seulement économiques, mais aussi, juridiques et politiques, sont claires et non pas dans une situation où, comme l'a souligné T. Hafsi à propos de l'Algérie, ces règles sont « définies et redéfinies d'une manière ad hoc, selon les situations » (T.Hafsi,199:140).

Mais, à l'heure des changements plus ou moins structurels que connaît le pays et l'apparition de nombreuses entreprises privées, il semble qu'un nouveau type de management est entrain de faire son apparition en Algérie.

.Le management '' émergent'' ou la gestion au sein des entreprises mixtes et internationales:

D'abord, il faut souligner que même si nous employons le terme : « privées », il s'agit principalement des entreprises internationales et mixtes (propriété publique et étrangère). Pour les entreprises privées nationales, notre enquête s'est limitée à observer les annonces d'offres d'emploi. Sous l'appellation du management''émergent'', nous avons voulu désigner donc ce type de gestion qui commence à faire son apparition au sein des ces nombreuses entreprises privées qui s'implantent de plus en plus en Algérie parallèlement aux autres types qui, il faut le souligner, n'ont pas disparu complètement de la scène managériale. Au contraire, ces formes semblent continuer d'exister dans les entreprises publiques qui dominent encore le paysage économique même s'il faut encore une fois le souligner que des gestionnaires, avec des qualités de managers, soucieux de la rentabilité économique, de la protection des biens de leurs entreprises existent bel et bien. Toutefois, ces derniers sont loin, il faut le reconnaître aussi, de constituer le type dominant dans le pays.

En effet, et bien que nous ne nous disposons pas de données quantitatives sérieuses sur le phénomène, si l'on se réfère au nombre de plus en plus important des offres d'emploi publiées quotidiennement (8) par la presse écrite et les multiples apparitions de nouvelles entreprises privées, suite à des investissements directs ou à des privatisations, dont celles qui ont été touchées par notre enquête, il

semble qu'un type nouveau de gestion est en passe de s'installer dans le pays. Ce type serait semblable, du moins en ce qui concerne certains de ses volets, au management des entreprises des pays industrialisés et ce, conséquemment aux règles de fonctionnement, d'organisation et de politiques de gestion auxquelles obéissent ces entreprises.

A cet effet, et bien qu'il est encore tôt pour en tirer des conclusions définitives, nous sommes tentés de croire qu'au vu de ce que nous avons pu observer dans les entreprises sus-citées et à travers les témoignages de certains de leurs cadres supérieurs et dirigeants, un '' nouveau management'' est bel et bien devenu une réalité même s'il n'est encore qu'à ses débuts. Nous allons tenter d'en rendre compte à travers deux aspects: le profil des ''nouveaux'' managers et ensuite les conditions de leur travail telles qu'elles ont été appréciées par ces managers eux-mêmes.

Profil des ''nouveaux'' managers :

Le''nouveau'' management semble d'abord se distinguer par le profil de ses prétendants- acteurs. Certes, les conditions requises pour le recrutement des nouveaux managers sont en apparence les mêmes que celles que l'on exigeait des cadres des entreprises publiques mais c'est en apparence seulement. Car, au-delà des conditions de diplômes, d'expérience, etc., c'est surtout au niveau de la sélection que les choses diffèrent. Les entreprises privées, mixtes et surtout internationales, semblent plus exigeantes en ce qui concerne la compétence de ces managers et moins disposées aux recrutements de ''complaisance'' ou ''arrangés'' d'avance que nous avons évoqués plus haut.

Ainsi, l'une des nouveautés en matière de recrutement de cadres et de managers est l'apparition de bureaux et cabinets spécialisés auxquels les entreprises privées, notamment internationales, confient les missions de prospection et même de sélection des cadres. Le recours à ces nouveaux ''chasseurs de têtes'', ''neutres'', semble refléter le souci de ces entreprises à s'assurer des compétences managériales et éviter toute influence interne ou externe qui pourrait atténuer la rigueur de l'opération de sélection. (9)

D'autre part, il est à noter que ces nouveaux managers sont appelés à occuper des postes d'encadrement supérieur et même de direction. Toutefois, et cela peut être considéré comme une des caractéristiques

du nouveau management, du moins pour le moment, les postes de la haute direction restent en général entre les mains des propriétaires ou leurs proches directs, pour les entreprises privées nationales, et celles des représentants des propriétaires qui sont des étrangers, pour les entreprises mixtes et internationales.

Par ailleurs, il est à souligner que la majorité écrasante des nouveaux managers sont des hommes notamment au niveau des entreprises industrielles et encore d'avantage dans les postes techniques et de production. Toutefois, et cette étude nous a permis de le constater, au sein des entreprises de services telles que les banques, les entreprises commerciales et surtout au niveau des fonctions de marketing, de ressources humaines, de communication, etc., il n'est pas rare du tout de trouver des femmes occupant des postes de commandement. Pour certains de ces postes, nous avons même constaté que des annonces ont exigé carrément des candidates.

En outre, l'observation du marché d'emploi des managers, à partir des annonces de presse tout au long de ces dernières années, et de ce que nous avons pu recueillir durant notre enquête, nous a amené à croire que le ‘‘nouveau’’ management est une mission destinée exclusivement aux diplômés des études supérieures.

En effet, ce sont les diplômes d'ingéniorat, de licence, de MBA, voire plus, qui sont rigoureusement exigés. Souvent, c'est la formation dans les Ecoles Supérieures qui est privilégiée. Mais le plus significatif, et qui risquerait d'avoir des répercussions sur la valeur et l'opportunité des diplômes octroyés par les universités locales, est l'ouverture probable dans le pays de représentations des Grandes Ecoles françaises. Ainsi, selon certains journaux, une délégation de plusieurs (10) de ces Ecoles a récemment rendu visite au pays pour y préparer des éventuelles installations.

Par ailleurs, nous venons d'apprendre également que des représentants des entreprises installées en Algérie se seraient maintes fois rencontrés en France, avec des diplômés et des étudiants, d'origine maghrébine, les invitant à venir occuper des postes de management au sein de leurs filiales. En fait, le recrutement de ces cadres, selon des sources médiatiques (11), aurait bel et bien commencé. Leur nombre serait déjà de quelques milliers. Ce ‘‘ rapatriement’’ serait justifié par le faible niveau de formation des cadres locaux.

En outre, il faut noter que les conditions de recrutement des nouveaux managers ne se limitent pas à ce qui a été mentionné. Les entreprises insistent sur d'autres « atouts » non moins importants. Il s'agit notamment de ces aptitudes appartenant aux ‘‘outils’’ dorénavant indispensables, semble t-il, pour les dirigeants dans le nouveau contexte de plus en plus mondialisé, tels que : la maîtrise des langues étrangères, comme le français et l'anglais notamment et autres langues européennes. La maîtrise de l'outil informatique est devenu à son tour un moyen définitivement incontournable.

D'autre part, pour espérer appartenir à la nouvelle fonction managériale, les postulants devront posséder d'autres capacités non moins exigées par les entreprises privées. Il s'agit de ces qualités qui se rangent habituellement par la doctrine managériale dans les rubrique de ‘‘savoir- être’’ et de ‘‘savoir-faire’’ telles que « la capacité d'analyse », «le dynamisme et la communication », «les qualités de leader », «le sens des responsabilités », «l'esprit d'initiative », « le pragmatisme » et bien d'autres aptitudes mentionnées dans les annonces proposant des postes de commandement dans ces nouvelles entreprises.

Conditions de travail des ‘‘ nouveaux’’ managers:

Au vu de ce qui nous a été permis de constater, nous sommes portés à prétendre qu'au sein de ces entreprises mixtes et internationales, les conditions dans lesquelles s'accomplit le management ‘‘émergent’’ ont connu une nette évolution dans un sens, généralement, apprécié de façon positive par les concernés eux-mêmes. En effet, dans ces conditions, les normes de performance deviennent nettement prioritaires par rapport à la situation qui prévalait dans les entreprises publiques.

«Avant la privatisation, nous confia un des directeurs interrogés, la gestion se faisait à ‘‘ coups de campagnes’’. D'abord, on était nommé aux postes de direction, non pas à cause de sa compétence, mais à cause de ses relations ». «Alors que maintenant, ajouta t-il, je me sens ‘‘ libre’’ et ‘‘ j'ai pas peur’’ ». En réalité, des propos pareils n'étaient pas rares. La quasi-totalité des dirigeants de notre échantillon ont exprimé un profond sentiment de « soulagement », de « liberté », etc., par rapport au climat qui régnait à l'époque où ils étaient dans l'entreprise publique.

«Avant, le partenariat, nous dit encore un interviewé, on ne pouvait pas gérer librement. Nous étions comme ‘‘liés’’ ». « Dans l'entreprise privée, nous assurait un autre, nous nous sentons beaucoup plus libres ». « Le responsable, nous confia un quatrième, est maintenant libre ». Ainsi, et comme le suggèrent ces propos, les conditions du travail managérial semblent avoir été bouleversées par l'apparition des premières entreprises internationales. Les gestionnaires, plus allégés des pressions des sphères politiques et autres ingérences et sollicitations d'ordre externe, se sentent plus libres dans leurs actions, travaillant avec beaucoup moins de contraintes, plus responsables dans l'accomplissement de leur mission d'où le début d'apparition d'un management plus entreprenant et à la recherche de la performance économique et non l'application de directives venant d'‘‘ en haut’’ généralement en contradiction flagrante avec toutes les normes de rentabilité et de performance commerciale et financière.

D'un autre coté, les nouveaux gestionnaires semblent également, dans leurs nouvelles conditions de travail, jouir, vis-à-vis de leurs subordonnés et à l'égard de leur mission, aussi paradoxal que cela puisse paraître, d'une autorité nettement plus importante que celle que pourraient avoir leurs homologues dans les entreprises publiques. En effet, nos enquêtés, notamment parmi les plus anciens, n'ont pas manqué de nous faire remarquer qu'à la différence du travail dans l'entreprise publique, même quand elle était devenue‘‘ autonome’’, ils pouvaient, entre autres, entreprendre tout ce qu'il leur permettrait de réaliser leurs objectifs et améliorer leurs résultats. Ils pourraient par exemple, selon leurs propres termes, choisir leurs collaborateurs, prendre des mesures disciplinaires, engager des commandes, etc.

« Dans l'entreprise publique, nous dit l'un d'eux, même un directeur général ne pouvait pas signer un bon de commande sans se poser des tas de questions. » «Car, expliqua-t-il, quelle que soit la nature de la décision, il y aura toujours quelqu'un pour contester quelque chose ». «Pire, nous affirma un troisième, si, par exemple, un dirigeant constate que l'un de ses collaborateurs n'est pas à la hauteur de sa tâche, il ne pourra pas le remplacer comme ça. Il pensera aux éventuelles interventions de personnes n'ayant parfois rien à voir avec l'entreprise, mais qui pourraient lui imposer leur volonté. Ils seraient même capables de faire perdre au récalcitrant son poste ».

Toutefois, et bien que les gestionnaires de ces entreprises semblent exercer leur fonction dans un environnement beaucoup moins contraignant que leurs homologues des entreprises d'Etat, et qu'ils jouissent de plus d'autorité même dans le domaine disciplinaire, ces nouveaux managers ont tendance à être plutôt '' motivants'' que '' contraignants''. En effet, nous avons constaté que ces gestionnaires sont appelés à compter beaucoup plus sur leurs aptitudes de « motivation » et d' «imagination », de «leader cheap » entre autres, que sur leur autorité disciplinaire. En effet, ils sembleraient convaincus que la stratégie de leurs nouveaux chefs, dans cette phase au moins, est d'éviter autant que faire se peut les sanctions négatives et d'encourager leurs collaborateurs à être de bons «planificateurs », «organisateurs » et aussi de bons «meneurs d'hommes » et de bons «négociateurs». D'ailleurs, ils reconnaissent que c'est surtout à ce niveau qu'ils ont apprécié eux-mêmes les changements qui les motivent et les poussent à être de «vrais bosseurs » selon les termes de l'un d'eux.

«Certes, on a bénéficié d'une augmentation de salaires, nous confia un directeur travaillant dans une de ces entreprises, récemment privatisée, mais le plus important c'est que nous travaillons désormais avec beaucoup moins d'ingérences et de contraintes. » «Je suis prêt à travailler durement, ajouta un autre, car je sens que ce que je fais a de l'importance du point de vue résultats et performances. »

D'autre part, le '' nouveau'' management semble se caractériser également par le fait qu'il s'exerce dans une situation où les règles sont apparemment plus claires et nettement mieux définies que celles du management des entreprises publiques. Ainsi, tous les managers que nous avons rencontrés ont insisté sur le fait que ce qui leur permettait de se sentir plus managers que fonctionnaires c'est qu'ils ont constaté que les règles de leur travail sont ''claires''. Ils estiment à cet effet que, dorénavant, c'est en fonction des résultats de leur gestion qu'ils sont appréciés et jugés. «Maintenant, dit l'un d'eux, nos dirigeants s'intéressent réellement à la rentabilité de l'entreprise. C'est pour cela que l'on entend désormais parler d' ''optimisation'', de ''réduction des coûts'', de''délais d'exécution'', etc. » «Avant, nous affirma un dirigeant d'une agence bancaire, quand je travaillais dans une banque publique : ''Tabet wala t'harguet, kif kif'' (Que ça marche ou que ça ne marche pas, c'est la même chose). Mais maintenant, ce n'est plus le cas. »

Conclusion

Nous estimons que le présent travail nous a permis de montrer brièvement que le management, en tant que pratiques et actions, ou si l'on préfère en tant que phénomène, est nécessairement appelé à prendre les formes que lui imposent à la fois les cadres qui structurent son apparition, sa pratique et son évolution tant sur les plans politique, juridique, mental, culturel et tous les autres aspects du système social dans lequel il s'insère comme un ensemble complexe de pratiques émanant inconsciemment des agents concernés et aussi d'actions entreprises et stratégies adoptées par les acteurs impliqués lorsqu'ils agissent de manière plutôt consciente soit en vue d'assurer la continuité des tendances engendrés par ces structures et cadres, de l'intérêt des forces sociales concernées par ce champ d'action ou à les transformer, les atténuer ou carrément à leur encontre.

Ainsi, pensons-nous y avoir montré qu'à chaque situation sociale globale dans notre pays a correspondu un ou plusieurs types de gestion des entreprises. Durant la première période qui s'étend jusqu'aux milieu des années 1980, a prédominé ce type de management aux caractères bureaucratico-politiques se confondant sur bien des aspects avec la doctrine, les objectifs et les orientations du pouvoirs publics de l'époque. Le deuxième type est celui qui, bien qu'il s'était inscrit dans la continuité des structures précédentes, a connu certains changements engendrés par les nouvelles donnes politique, économique et sociale d'où, globalement, sa tendance à être nettement moins performant sur les plans économique et financier et plus enclin à faciliter le détournement des biens publics que l'entreprise possédait ou surtout constituait une sorte de « point de passage». Le troisième est celui que nous sommes peut-être entrain de voir naître dans les nouvelles entreprises privées mixtes et surtout internationales et à un degré probablement moindre dans quelques entreprises publiques et privées nationales.

Ainsi et parallèlement aux deux autres formes de gestion que nous avons notées, ce nouveau type, s'exerçant partiellement dans de nouveaux cadres juridique, de propriété, de concurrence, etc. est entrain d'engendrer l'apparition de nouveaux acteurs avec de nouveaux profils, de nouvelles réflexions, de nouveaux comportements ressemblant sur certains aspects aux managers des pays occidentaux d'où sont originaires et auxquels restent liées les entreprises internationales.

Jusqu' à quel point cette apparition et son évolution vont-elles aller? Il est certainement trop tôt pour répondre à cette question. Néanmoins, nous estimons que même s'il est permis d'avancer qu'au vu du nombre de plus en plus grand des nouvelles entreprises internationales qui s'implantent en Algérie dans un contexte de plus en plus mondialisé, du moins dans sa dimension économique, ce type de management est appelé à se répandre et se consolider peut-être parallèlement à un réajustement de la gestion au sein des entreprises publiques ou au moins au niveau de certaines d'entre elles vers plus de respect des normes de gestion économiquement efficace. Toutefois, aucun indice valable ne nous permet encore de prétendre qu'à l'heure où nous en sommes cette tendance serait irréversible.

C'est peut-être pour cela aussi qu'il y a lieu de souligner que le management ‘‘émergent’’ reste encore, pour ses praticiens locaux, un management précaire. Ainsi, si la haute direction est toujours entre les mains de ces patrons étrangers, cela ne semble pas gêner les managers algériens qui semblent au contraire conscients que, du moins à l'heure actuelle, que la propriété privée internationale complète ou partielle (mixte) est la seule garantie de la ‘‘continuité’’ de cette nouvelle forme de gestion.

Notes :

1- Nous avons réalisé ce travail dans le cadre d'une activité de recherche sous l'égide du Centre national de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle (CRASC). Toutefois, il est à souligner que si notre présent article s'inspire largement de cette étude, il n'en demeure pas moins que nos remarques, analyses, etc. s'appuient en fait sur plusieurs travaux que nous avons consacrés aux domaines de la gestion et de l'encadrement des entreprises an Algérie depuis pratiquement une quinzaine d'années.

2- Car, même si ces deux auteurs peuvent être considérés comme des « constructivistes » comme le suggère Corcuff pour le premier et tel que je le propose pour le second, il est à remarquer que Bourdieu reste très proche d'une vision « structuraliste » et Touraine d'une conception « actionnaliste ».

3- Nous préférons utiliser le terme de « système structuro-actionnel » car il permet de mieux rendre compte à notre avis des deux dimensions essentielles de la vie sociale à savoir : «la structure » et «l'action ».

4- Pour donner une idée plus précise sur les caractéristiques des membres de notre échantillon, il est notamment à noter que :

- en ce qui concerne l'âge, 10 ont plus de 50 ans, 5 entre 40 et 45 ans. Les 5 autres ont entre 30 et 40 ans.
- 3 d'entre eux sont des femmes.
- 15 d'entre eux ont plus de 20 ans d'expérience professionnelle. Les 5 autres ont au moins 10 années.
- 12 ont une formation financière, commerciale et administrative. Les autres sont des ingénieurs.
- 16 d'entre eux occupent des postes d'encadrement supérieurs et 8 autres des postes de direction.

5- En déclarant vouloir donner plus de liberté d'action aux entreprises, les textes de l' «autonomie », ont également donné de larges prérogatives aux gestionnaires au point où leurs actions étaient devenues presque incontrôlables par les instances officielles notamment et encore moins syndicales.

6- A ce titre, l'affaire Khalifa et les autres '' scandales'' relatés par la presse quotidiennement en sont de bonnes illustrations.

7- Cela ne contredit pas notre hypothèse, car, selon le cadre théorique que nous adoptons, la réalité sociale n'est pas uniquement l'œuvre d'agents dont la pratique est plus ou moins déterminée par les structures sociales diverses mais aussi des actions entreprises par des acteurs parfois à l'encontre des contraintes engendrées par ces structures, agencements, etc. C'est pour cette raison que nous parlons de « système structuro-actionnel »et « d'agents-acteurs ».

8- En dépit de toutes nos tentatives auprès des organismes concernés, il ne nous a pas été malheureusement possible d'avoir des statistiques rendant compte de l'ampleur de ces recrutements.
9- Nous sommes bien sûr conscients que, comme a essayé de le montrer G. Benguigui, même en confiant la sélection des cadres à des cabinets et conseillers externes, les entreprises ne cherchent pas uniquement des compétences techniques mais aussi et peut-être surtout des représentations, des attitudes et des dispositions, autrement dit des « habitus » facilitant l'intériorisation et la reproduction des valeurs et normes de l'entreprise elle-même dans sa dimension culturo-institutionnelle.
10- Exactement seize Ecoles.
11- Il s'agit de la chaîne franco-allemande ARTE.

Références bibliographiques :

- ADDI, L., 1990, L'impasse du populisme, Alger, ENAL.
- ANADON, M. et GOHIER, C., 2001, « La pensée sociale et le sujet. Une réconciliation méthodologique » in. LEBRUN, M. (dir.) Les représentations sociales, les éd. Logiques, Quémont (Québec), pp.19-41.
- BELAIBOUD, M., 1986, Gestion stratégique de l'entreprise publique algérienne, Alger, OPU.
- BENGUIGUI, G., (1981), « La sélection des cadres », Sociologie du travail, 3/81.
- BENISSAD, H., 1991, La réforme économique en Algérie, Alger, OPU.
- BOUZIDI, A., 1985, « L'entreprise publique et l'Etat en Algérie », La Revue du Centre National d'Etudes et d'Analyse pour la Planification, n° 1.1-8.
- BRUN, C., 1989. L'irrationnel dans l'entreprise, Paris, Balland.
- CORCUFF, Ph., 1995, Les nouvelles sociologies. Constructions de la réalité sociale, Paris, éd. Nathan
- GURVITCH, G., 1968, La vocation actuelle de la sociologie, Paris, Puf.
- HAFSI, T., 1990, Gérer l'entreprise publique, Alger, OPU.
- HAMEL, J., 1997, Précis d'épistémologie de la sociologie, Paris, L'Harmattan.
- TOURAINE, A., 1974, Pour la sociologie, Paris, éd. Du Seuil.
- WYRWA, T., 1970, La gestion de l'entreprise socialiste. L'expérience polonaise, Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence.

Revue des Sciences Sociales et Humaines

El-Tawassol

n°22 Septembre 2008

PUBLICATION DE L'UNIVERSITE BADJI MOKHTAR -ANNABA, ALGERIE

SCIENCES JURIDIQUES

- La responsabilité civile des dirigeants sociaux de la société par actions ..... **Noureddine Chadli**

SCIENCES ECONOMIQUES

- Libéralisation commerciale et développement: quelles leçons pour le Maghreb ? ..... **Saddek BRADJI**
- Les effets de la globalisation sur les comportements des acteurs, à travers le cas d'une entreprise publique Algérienne intégrée par Arcelor Mittal ..... **Abida Hadjar**
- Economie de rente et OMC: les contradictions d'une adhésion recherchée: le cas de l'Algérie ..... **Noureddine Chouakria**
- Le secteur des transports et son impact sur l'environnement: quelques indicateurs ..... **Brahim NABET**

SOCIOLOGIE

- Vers un nouveau type de manager en Algérie? ..... **Hacène Merani**

التواصل
El-Tawassol
مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
Revue des Sciences Sociales et Humaines
مديرية النشر، جامعة باجي مختار-عنابة
ص.ب. رقم 12، عنابة - الجزائر
www.univ-annaba.org

I.S.S.N 1111-4932